



جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد والتخطيط

تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية

دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية

Analysis and Performance Evaluation For The Commercial Banks

- Practical Study on Some Yemeni Commercial Banks -

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد

غالب صالح علي مشيب

إشراف

الأستاذ الدكتور
مصطفى المتوكل
(المشرف المشارك)

الأستاذ الدكتور
علي كنعان
(المشرف الرئيسي)

دمشق - ٢٠١٠

الفصل الأول

الخلفية التاريخية والنظرية

للمصارف التجارية

الفصل الثاني

المعايير المالية المستخدمة في

تقييم

أداء المصارف التجارية

الفصل الثالث

أداء المصارف التجارية اليمنية

الفصل الرابع

قياس أداء المصارف التجارية اليمنية

الفصل الخامس

تقييم أداء المصارف التجارية اليمنية

الاستنتاجات والتوصيات

المصادر والمراجع

الملاحق

**SYRIN ARRB REPUBLIC
DAMASCUS UNIVERSITY
COIIEGE OF ECONOMICS
DEPARTMENT OF ECONOMY & PLANNING**



**Analysis and Performance Evaluation
For The Commercial Banks
- Practical Study on Some Yemeni Commercial Banks –**

A Dissertation Prepared For Getting A PhD. In Economics

Prepared By:

GHALEB SALEH ALI MUSHABEB

Supervised By:

Prof. PhD. Ali kanan

In Cooperate in with

Prof. PhD. Mustafa AL Mutawakil

DAMASCUS - 2010

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	قائمة المحتويات
د	قائمة الجداول
و	قائمة الملاحق
ز	الملخص باللغة العربية
١	مقدمة
١	أهمية الدراسة
٢	أهداف الدراسة
٢	مشكلة الدراسة
٣	فروض الدراسة
٣	منهج الدراسة
٣	مجال وعينة الدراسة
٤	الدراسات السابقة
١٢	هيكل الدراسة
-	الفصل الأول: الخلفية التاريخية والنظرية للمصارف التجارية
١٤	١-١: المقدمة
١٤	٢-١: نشأة وتطور المصارف التجارية
١٦	٣-١: مفهوم المصارف التجارية
١٨	٤-١: الوظائف الأساسية للمصارف التجارية
٢٠	٥-١: السمات المميزة للمصارف التجارية
٢١	٦-١: الأنشطة الرئيسية للمصارف التجارية
٢٧	٧-١: المصارف التجارية في ظل رقابة النظريات الاقتصادية المختلفة
٣٤	٨-١: السياسة النقدية في الدول النامية
٣٧	٩-١: رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية
-	الفصل الثاني: المعايير المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية
٤٣	١-٢: المقدمة
٤٣	٢-٢: مفهوم وأهداف التحليل المالي

٤٥	٣-٢: المعايير المالية المستخدمة في تحليل الأداء للقوائم المالية
٤٦	٤-٢: أنواع الأساليب المستخدمة في التحليل المالي
٤٨	٥-٢: المعايير المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية
٤٩	١-٥-٢: معايير كفاية رأس المال.
٥٣	٢-٥-٢: معيار السيولة
٥٥	٣-٥-٢: معيار تنمية الودائع
٥٧	٤-٥-٢: معايير توظيف الموارد في المصارف التجارية
٦٢	٥-٥-٢: معيار الاستثمارات المصرفية
٦٣	٦-٥-٢: تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية
٦٥	٧-٥-٢: العائد والمخاطر المصرفية
	الفصل الثالث: أداء المصارف التجارية اليمنية
٦٦	١-٣: المقدمة
٦٦	٢-٣: نشأة وتطور الجهاز المصرفي في اليمن
٦٧	٣-٣: رقابة المصرف المركزي اليمني على المصارف التجارية
٧٠	٤-٣: الإصلاحات الاقتصادية التي نفذت في القطاع المصرفي اليمني
٧٥	٥-٣: أبرز الصعوبات والمعوقات التي واجهتها المصارف التجارية اليمنية
٧٧	٦-٣: أداء المصارف التجارية اليمنية
٧٧	١-٦-٣: أداء المصرف اليمني للإنشاء والتعمير
٩٤	٢-٦-٣: أداء المصرف الأهلي اليمني
١٠٩	٣-٦-٣: أداء مصرف اليمن الدولي
١٢٣	٤-٦-٣: أداء مصرف اليمن والكويت
١٣٧	٥-٦-٣: أداء المصرف التجاري اليمني
-	الفصل الرابع: قياس أداء المصارف التجارية اليمنية
١٥٢	١-٤: المقدمة
١٥٢	٢-٤: الأساليب الإحصائية
١٥٢	١-٢-٤: معادلة الانحدار الخطي البسيط
١٣٥	٢-٢-٤: نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط
١٦٦	٣-٢-٤: معادلة الانحدار الخطي المتعدد
١٦٧	٤-٢-٤: نتائج معادلة الانحدار الخطي المتعدد

١٧٤	٥-٢-٤: دالة الإنتاج المصرفي
١٧٦	٦-٢-٤: الكفاءة المصرفية
١٧٩	٧-٢-٤: تقدير معاملات دالة الإنتاج المصرفي
١٨٠	٨-٢-٤: النتائج القياسية والإحصائية للكفاءة المصرفية
-	الفصل الخامس: تقييم أداء المصارف التجارية اليمنية
١٨٤	١-٥: المقدمة
١٨٤	٢-٥: تقييم أداء المصارف التجارية العامة والمختلطة
١٨٥	١-٢-٥: مصادر الأموال
١٨٨	٢-٢-٥: التوظيفات
١٩٣	٣-٢-٥: مؤشرات العائد المصرفي
١٩٤	٣-٥: تقييم أداء المصارف التجارية الخاصة
١٩٤	١-٣-٥: مصادر الأموال
١٩٨	٢-٣-٥: التوظيفات
٢٠٢	٣-٣-٥: مؤشرات العائد المصرفي
-	الاستنتاجات والتوصيات
٢٠٥	أولاً: الاستنتاجات
٢٠٩	ثانياً: التوصيات
٢١٠	قائمة المصادر والمراجع
٢١٧	قائمة الملاحق
	الملخص باللغة الأجنبية

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
١	الميزانية العمومية (موجودات) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	٨٨
٢	الميزانية العمومية (مطلوبات) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	٨٩
٣	أنواع الودائع للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	٩٠
٤	قائمة الدخل للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	٩١
٥	مؤشرات التحليل المالي للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	٩٢
٦	إنتاجية الأجر ورأس المال للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	٩٣
٧	الميزانية العمومية (موجودات) المصرف الأهلي اليمني للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٠٣
٨	الميزانية العمومية (مطلوبات) المصرف الأهلي اليمني للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٠٤
٩	أنواع الودائع للمصرف الأهلي اليمني للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٠٥
١٠	قائمة الدخل للمصرف الأهلي اليمني للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٠٦
١١	مؤشرات التحليل المالي للمصرف الأهلي اليمني للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٠٧
١٢	إنتاجية الأجر ورأس المال للمصرف الأهلي اليمني للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٠٨
١٣	الميزانية العمومية (موجودات) مصرف اليمن الدولي للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١١٧
١٤	الميزانية العمومية (مطلوبات) مصرف اليمن الدولي للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١١٨
١٥	أنواع الودائع لمصرف اليمن الدولي للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١١٩
١٦	قائمة الدخل لمصرف اليمن الدولي للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٢٠
١٧	مؤشرات التحليل المالي لمصرف اليمن الدولي للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٢١
١٨	إنتاجية الأجر ورأس المال لمصرف اليمن الدولي للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٢٢
١٩	الميزانية العمومية (موجودات) مصرف اليمن والكويت للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٣١
٢٠	الميزانية العمومية (مطلوبات) مصرف اليمن والكويت للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٣٢
٢١	أنواع الودائع لمصرف اليمن والكويت للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٣٣
٢٢	قائمة الدخل لمصرف اليمن والكويت للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٣٤
٢٣	مؤشرات التحليل المالي لمصرف اليمن والكويت للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٨).	١٣٥

٢٤	إنتاجية الأجر ورأس المال لمصرف اليمن والكويت للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨).	١٣٦
٢٥	الميزانية العمومية (موجودات) المصرف التجاري اليمني للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨).	١٤٦
٢٦	الميزانية العمومية (مطلوبات) المصرف التجاري اليمني للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨).	١٤٧
٢٧	أنواع الودائع للمصرف التجاري اليمني للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨).	١٤٨
٢٨	قائمة الدخل للمصرف التجاري اليمني للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨).	١٤٩
٢٩	مؤشرات التحليل المالي للمصرف التجاري اليمني للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨).	١٥٠
٣٠	إنتاجية الأجر ورأس المال للمصرف التجاري اليمني للفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٨).	١٥١
٣١	نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل حقوق ملكية إلى لقروض على معدل العائد إلى حقوق الملكية.	١٥٥
٣٢	نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل القروض إلى الودائع على معدل العائد إلى حقوق الملكية.	١٥٧
٣٣	نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل حقوق الملكية إلى لقروض على معدل العائد إلى الودائع.	١٥٩
٣٤	نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل القروض إلى الودائع على معدل العائد إلى الودائع.	١٦١
٣٥	نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل حقوق الملكية على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي).	١٦٣
٣٦	نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل الأجور على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي).	١٦٥
٣٧	نتائج اختبار أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض ومعدل القروض إلى الودائع على معدل العائد إلى حقوق الملكية (الكفاءة التشغيلية لرأس المال).	١٦٩
٣٨	نتائج اختبار أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض ومعدل القروض إلى الودائع على معدل العائد إلى الودائع (الكفاءة التمويلية لرأس المال).	١٧١
٣٩	نتائج اختبار أثر معدل حقوق الملكية ومعدل الأجور على إجمالي الإيرادات الكلية (الكفاءة النسبية للعمل ورأس المال).	١٧٣
٤٠	نتائج دالة الإنتاج اللوغاريتمية للمصارف التجارية اليمنية.	١٨٠
٤١	مؤشرات كفاية رأس المال لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير والمصرف الأهلي اليمني.	١٨٥

٤٢	مؤشرات التوظيف لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير والمصرف الأهلي اليمني	١٩١
٤٣	مؤشرات العائد لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير والمصرف الأهلي اليمني	١٩٣
٤٤	مؤشرات كفاية رأس المال لدى مصرف اليمن الدولي ومصرف اليمن والمصرف التجاري اليمني	١٩٥
٤٥	مؤشرات التوظيف لدى مصرف اليمن الدولي ومصرف اليمن والكويت والمصرف التجاري اليمني	٢٠٠
٤٦	مؤشرات العائد لدى مصرف اليمن الدولي ومصرف اليمن والكويت والمصرف التجاري اليمني	٢٠٤

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
١	حجم القروض والودائع للمصارف المشمولة بالدراسة إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٨)	٢١٧
٢	بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف المصرف اليمني للإنشاء والتعمير.	٢١٧
٣	بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف المصرف الأهلي اليمني.	٢١٨
٤	بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف مصرف اليمن الدولي.	٢١٨
٥	بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف مصرف اليمن والكويت.	٢١٩
٦	بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف المصرف التجاري اليمني.	٢١٩
٧	المؤشرات المالية للمصارف العربية والأجنبية للفترة من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)	٢٢٠

الملخص

تحليل وتقييم أداء المصارف التجارية
دراسة تطبيقية على عينة من المصارف اليمنية
أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد / غالب صالح علي مشيب
إشراف

المشرف المشارك الأستاذ الدكتور/مصطفى المتوكّل المشرف (الرئيسي) الأستاذ الدكتور/على كنعان

تعد المصارف التجارية الركيزة الأساسية في النظام النقدي الذي من خلاله يمكن للاقتصاد أن يؤدي وظائفه في أي بلد، ولا سيما في ظل التطورات المتلاحقة في الحياة الاقتصادية، وما ترتب على ذلك من تجاوز المصارف للدور الذي تمارسه. وللتعرف على أداء المصارف اليمنية، ومواكبتها لتلك التطورات، فإن الأمر يستدعي تقييم أدائها للتعرف على مدى نجاحها في أداء دورها في جذب المدخرات من ناحية، وتوظيفها في مختلف المجالات الاستثمارية من ناحية أخرى.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المصرفي، من خلال الاسترشاد بمعايير رئيسية أكثر عمومية؛ تساعد في معرفة أوضاع تلك المصارف التجارية عينة بالدراسة، وبناء ثلاثة نماذج مالية وإحصائية وقياسية؛ تساعد في بيان الآثار المباشرة للأوضاع والاتجاهات السائدة في أداء تلك المصارف وعملياتها الجارية، وقوائمها المالية السنوية.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، فقد قسمت إلى مقدمة، وخمسة فصول، والاستنتاجات والتوصيات، تناول الفصل الأول الخلفية التاريخية والنظرية للمصارف التجارية، بينما تناول الفصل الثاني المعايير المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، في حين تناول الفصل الثالث أداء المصارف التجارية اليمنية.

أما الفصل الرابع فقد تناول قياس أداء المصارف التجارية اليمنية، الذي أوضح الأثر غير المعنوي للكفاءة التشغيلية والتمويلية لرأس المال على معدل العائد إلى حقوق الملكية وإلى الودائع، بينما أظهر الأثر المعنوي لمعدل حقوق الملكية ومعدل الأجور على الإنتاج الإجمالي في تلك المصارف، وكما أظهر عدم وجود أي أثر معنوي للمخرجات والمدخلات المصرفية على الإنتاج الإجمالي للمصارف عينة الدراسة.

وأما الفصل الخامس والأخير فتناول أسلوب التحليل المقارن لتقييم نتائج الدراسة للمصارف التجارية اليمنية، من حيث، كفاية رأس المال، والتركيب النوعي للودائع، والتوظيفات، ومؤشرات التحليل المالي، والإحصائي، والتطبيق القياسي، وكذلك مقارنة أهم المؤشرات المالية مع مصارف عربية وأجنبية، وتختتم الدراسة بعرض لأهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

بسم الله الرحمن الرحيم

(قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم)

(صدق الله العظيم)

سورة البقرة الآية (٣٢)

الإهداء

إلى والديّ العزيزين

براً وإحساناً

إلى إخواني الأعزاء

وفاءً وعرفاناً

أهدي هذا الجهد المتواضع

غالب

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور(على كنعان)، والدكتور مصطفى حسين المتوكل لتفضلهما بالإشراف على هذه الدراسة، وتوجيهي وإرشادي إلى أن وصلت هذه الدراسة إلى صورتها النهائية.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور خليل محسن الشماع، والدكتور فريد الجاعوني لما قدماه لي من نصم وإرشاد في دراستي، وإلى جميع الإخوة في المطارف اليمينية، لما أبدوه من تعاون، والشكر موصول إلى جميع أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد والتخطيط، وإلى جميع الإخوة الأفاضل العاملين في مكتبة الأسد، وإلى جميع من قدم لي يد العون والمساعدة وأخص بالذكر الدكتور عبدالله العاضي، والدكتور حسن الصبري، والدكتور ماجد الرزامي، والدكتور محسن الشاحذي، والدكتور حسن جعفر، والدكتور فؤاد المخلافي، والدكتور عبده مدهش، والدكتور محمد الشرعبي، والشكر موصول أيضا إلى الأخ / بسام حبيش، والأخ / عادل العود، والأخ / على الشعابي.

مقدمة :

تحول أسلوب إدارة الاقتصاد اليمني في منتصف العقد الأخير من القرن الماضي؛ من اقتصاد موجه تلعب فيه القرارات الإدارية دوراً مباشراً، إلى اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على تفاعل آليات السوق. وقد شهدت تلك الفترة تطورات كبيرة في مجالات نظم المعلومات، والاتصالات، والأدوات المالية التي أحدثت بدورها تغيرات كبيرة في أسلوب، وطريقة التعاملات المصرفية، ولكي تتمكن المصارف(*) من مواكبة تلك التطورات المتعاقبة، قام العديد منها بعقد تحالفات إستراتيجية؛ نجم عنها ظهور مصارف عالمية عملاقة قادرة على توفير خدمات مصرفية متنوعة وبأسعار تنافسية، وعلى المستوى المحلي، بالرغم من الجهود التي تبذل من قبل الجهات الرقابية والإشرافية، لتشجيع وحث المصارف اليمنية على الاندماج، في وحدات مصرفية أكبر حتى تستطيع الصمود أمام تلك المنافسة، إلا أنها لا زالت تعاني من صغر أحجامها، وضعف هياكلها التمويلية، والمالية بوجه عام، بالإضافة إلى الحرص على الكيانات شبه العائلية أو شبه المغلقة، وقد بدأت التوجيهات مؤخراً من قبل الجهات الرقابية المختصة؛ للتغلب على تلك الظاهرة بتحديد حدود دنيا لرأس المال (تطبيقاً لمقررات لجنة بازل)، وحتى تكون تلك التوجيهات مبنية على أسس علمية وموضوعية، يصبح من الضروري تقييم أدائها، للتعرف على مدى نجاحها في أداء دورها في تعبئة المدخرات المالية من ناحية، وتوجيهها إلى القنوات الاستثمارية المدرة للعائد من ناحية أخرى.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة، من منطلق أن هناك مبررات كثيرة للاهتمام بتقييم أداء المصارف التجارية اليمنية؛ أهمها:

- ١- تناولها لقطاع حيوي يلعب دوراً رئيسياً وفاعلاً على مستوى الاقتصاد الوطني في تعبئة المدخرات، وتوظيفها في أوجه المجالات الاستثمارات المختلفة.
- ٢- تسليط الضوء على مدى فاعلية السياسات التي تنتهجها تلك المصارف، وعلى النتائج المتحققة منها سلباً أو إيجاباً في إطار المؤسسات النقدية الرئيسية في البلاد.
- ٣- التعرف على الميزات الاقتصادية التي تركز عليها المصارف التجارية اليمنية؛ لتأكيد ما من ناحية، والعمل على تصحيح مسارها من ناحية أخرى، بتلافي المعوقات والسلبيات، التي تواجهها خلال فترة الدراسة.
- ٤- عدم مراعاة أغلب الدراسات التي تناولت أداء المصارف التجارية اليمنية؛ لأساسيات الأداء بشكل شمولي، خصوصاً فيما يتعلق بتجانس العينة موضوع الدراسة.

(*) على الرغم من شيوع كلمة (بنك) في الجمهورية اليمنية، إلا أنه تم استخدام كلمة (مصرف) بدلاً عنها لأنها كلمة عربية تعبر عن المقصود تماماً.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- تحليل وتقييم الأداء المصرفي، من خلال الاسترشاد بمعايير رئيسية؛ تساعد على معرفة أوضاع تلك المصارف، وما هي الصعوبات والمعوقات التي تواجهها.
- ٢- بناء نماذج مالية وإحصائية وقياسية؛ تساعد في بيان الآثار المباشرة للأوضاع والاتجاهات السائدة، في سلوكيات المصارف التجارية، وعملياتها الجارية، وقوائمها المالية السنوية.
- ٣- التعرف على السياسات والخطط المستقبلية المنظمة لعمل المصارف، وعلاقتها ببعضها بعضاً وبالهيكلة الاقتصادية العام، سواء من حيث اندماجها في وحدات أكبر، أو الاستجابة لمتطلبات الجهات الرقابية، وتحريرها من القيود والرقابة عليها في إطار توجيهات، وإشراف المصرف المركزي.

مشكلة الدراسة:

تعاني المصارف التجارية اليمنية من مشاكل عدة تتمثل أهمها في ضعف البيئة المحيطة، والقوانين والتشريعات التي تعمل في إطارها، والتي من شأنها إضعاف أدائها على أكمل وجه. بالإضافة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة المعالم، إذ يتم العمل فيها بشكل عشوائي دون تخطيط مسبق، وإن وجدت فهي عبارة عن إستراتيجية خاصة لا ترمي إلى خدمة الاقتصاد الوطني، وما يؤكد ذلك ضعف بنية المصارف، وعدم الكفاءة الإدارية، وعدم إجراء أي تطوير على الخدمات المصرفية، والحفاظ على الطابع التخصصي التقليدي من خلال منح الائتمان قصير الأجل، وتبعاً لذلك الانخفاض الحاد في حجم عمليات الائتمان المصرفي، بالرغم من ارتفاع حجم الودائع المصرفية، كل هذه المشاكل أثرت بشكل أو بآخر على أدائها. ومن هذا المنطلق ينبغي الوقوف على حقائق واقعية تبين الأداء الفعلي للمصارف التجارية اليمنية، وذلك لا يتم إلا من خلال وضع حلول للتساؤلات الآتية:

- ١- ما هي المعايير التي يمكن الاسترشاد بها لتقييم أداء المصارف التجارية.
- ٢- هل يوجد أثر لمعدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى حقوق الملكية.
- ٣- هل يوجد أثر لمعدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى الودائع.
- ٤- هل يوجد أثر لمعدل حقوق الملكية، ومعدل الأجور على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي).
- ٥- هل يوجد أثر للمخرجات والمدخلات المصرفية على الإنتاج الإجمالي للمصارف.

فروض الدراسة:

نظراً لاستخدام العديد من المتغيرات المالية والاقتصادية، فقد تم وضع فروض ذات علاقة بتساؤلات الدراسة، يمكن إيجازها على النحو الآتي:

١- هناك عدة معايير عمومية يمكن الاسترشاد بها لتقييم أداء المصارف التجارية اليمنية تتمثل، في: معايير كفاية رأس المال، معايير الإقراض، معيار السيولة، معيار تنمية الودائع، معيار الاستثمار المصرفية.

٢- لا يوجد هناك أثر معنوي، لمعدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى حقوق الملكية.

٣- لا يوجد هناك أثر معنوي، لمعدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى الودائع.

٤- لا يوجد هناك أثر معنوي، لمعدل حقوق الملكية، ومعدل الأجور على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي).

٥- لا يوجد هناك أثر معنوي للمخرجات والمدخلات المصرفية على الإنتاج الإجمالي.

منهج الدراسة:

تصاغ التصورات العلمية في تساؤلات الدراسات المعاصرة، سواء كانت هذه التساؤلات اقتصادية أم اجتماعية أم غيرها، ضمن المنهج العلمي القائم على الدراسة والتحليل لجميع المتغيرات، والعوامل المرتبطة بالتساؤلات، لذلك فإن هذه الدراسة تعتمد على منهجين: الأول المنهج الوصفي الاستنباطي، بينما تمثل الثاني في منهج التحليل الكمي؛ لتناسبهما مع أهداف الدراسة.

مجال وعينة الدراسة:

جرى تطبيق هذه الدراسة على عينة مكونة من خمسة مصارف يمنية هي: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، حيث إن بعضها يمثل مصارف عامة، والبعض الآخر مختلط، والثالث خاص وذات شريك أجنبي، وقد تم اختيار هذه العينة، حسب ما توافر لدينا من بيانات، ومعلومات كافية من التقارير السنوية للمصارف التجارية، والمصرف المركزي.

أما فيما يتعلق بمجال، أو الفترة الزمنية للدراسة، فقد امتدت من (١٩٩٥ - ٢٠٠٨)، وقد تم اختيار عام ١٩٩٥ كبداية لفترة الدراسة؛ لعدة أسباب هي:

١- بداية مرحلة جديدة لخروج اليمن من آثار أزمات اقتصادية متتالية بدءاً من أزمة حرب الخليج الثانية، وانتهاء بأزمة حرب صيف عام ١٩٩٤، التي أوشكت على إيصال الاقتصاد اليمني إلى حافة الانهيار.

٢- بداية مرحلة جديدة من الإصلاحات الاقتصادية في اليمن نحو التحرر والانفتاح، وزيادة دور القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد، ومشاركة القطاع العام في ذلك.

٣- بداية إصلاح القطاع العام باستخدام مؤشرات الرشد الاقتصادي، والاستجابة للمتطلبات الاقتصادية والمعايير الإنتاجية على المستويين المحلي والدولي.

الدراسات السابقة:

يعتبر موضوع تقييم الأداء المصرفي من المواضيع الهامة، لاسيما في الآونة الأخيرة؛ نتيجة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وما رافقها من انهيار الكثير من المصارف العالمية، كما أن الاهتمام بهذه الدراسة دون إعطاء أي قدر من الأهمية للدراسات الأخرى أمر غير منطقي، وأن الاطلاع على وجهات نظر الآخرين بلا شك؛ يساعد على اطلاع أكثر عمقاً لكثير من جوانب هذه الدراسة، وسنستعرض في هذا الجانب عدداً من الدراسات العربية والأجنبية، التي تناولت موضوع تقييم الأداء والدراسات التي تناولت الكفاءة المصرفية، كما يلي:

أولاً: الدراسات التي تناولت أداء المصارف

ترجع أهمية هذه الدراسات إلى أنها تبين المتغيرات المستخدمة؛ كأهم عناصر لتقييم أداء المصارف التجارية، وسوف نستعرض أهم هذه الدراسات حسب تسلسل تواريخ إصدارها على النحو التالي:

١- دراسة (١) (Philip, 1989) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المصارف التجارية في ١٢ دولة في شمال أوروبا وشمال أمريكا وأستراليا، حيث تناولت موضوع ربحية تلك المصارف، وما هي بعض العوامل المؤثرة على الربحية؛ إذ تم تحديدها بما يلي: نسب رأس المال، والسيولة، وسعر الفائدة، وتركز الودائع، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مابين نسب رأس المال والربحية، وكذلك وجود علاقة إيجابية بين نسب السيولة والربحية، وبين سعر الفائدة والربحية، وتركز الودائع والربحية.

٢- دراسة (٢) (Ross and Matthew, 1991) :

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم آثار التحرير المالي على الأداء المصرفي الأسترالي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى منتصف عام ١٩٨٩، وقد أشار الباحثان إلى آثار التحرير المالي على الحصة السوقية، لأكثر أربعة مصارف تشكل في نهاية عام ١٩٨٤ قبل دخول المصارف الأجنبية ما نسبته ٨٠,٧٪ من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأسترالي ، وقد انخفضت حصة هذه المصارف في عام ١٩٨٩ إلى ٧٠,٣٪، في حين كانت حصة موجودات المصارف الأجنبية تبلغ في هذا العام ٩,٦٪ من

(1) Borke Philip,(1989) "Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia" Journal of Banking and Finance, Vol 13.

(2) Milbourne, Ross, and Cumber Worth, Matthew,(1991) " Australian Banking Performance in An Earning of Deregulation," Australian Economic Papers, Vol, 30, No 57.

إجمالي موجودات القطاع المصرفي الأسترالي. ومن النتائج التي توصل إليها الباحثان أيضاً انخفاض ربحية القطاع المصرفي الأسترالي بشكل ملحوظ، وذلك نتيجة ارتفاع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، ويرجع السبب في ارتفاع هذه المخصصات إلى زياد حدة المنافسة بين المصارف العاملة في أستراليا، حيث قامت هذه المصارف بزيادة قروضها الموجهة نحو العملاء، ذوي المخاطر الائتمانية العالية، وذلك في سبيل زيادة حصتها السوقية .

٣- دراسة ^(١) (Berger, 1995) :

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين نسبة رأس المال إلى الأصول، وبين معدل العائد على حقوق الملكية لدى المصارف التجارية الأمريكية، وذلك خلال الفترة الممتدة بين (١٩٨٣-١٩٨٩)، وقد استخدم الباحث تحليل الانحدار مابين نسبة رأس المال ومعدل العائد على حقوق الملكية لاختبار هذه العلاقة. وقد قام الباحث بإعادة إجراء التحليل خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢)، وذلك بسبب إجراء بعض التغييرات في الأنظمة والقوانين المتعلقة بالمصارف التجارية.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- وجود علاقة طردية بين نسبة رأس المال إلى الأصول، وبين معدل العائد على حقوق الملكية خلال الفترة (١٩٨٣-١٩٨٩) والسبب في ذلك يعود إلى أن زيادة الإيرادات تؤدي إلى زيادة نسبة رأس المال، وهذا ناجم عن احتجاز الأرباح وعدم توزيعها على المساهمين.
- وجود علاقة عكسية بين العائد على حقوق الملكية، وبين نسبة رأس المال على الأصول خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٢).

ومن خلال هاتين النتيجتين؛ توصل الباحث إلى صحة المنطق النظري الذي ينص على وجود علاقة طردية بين الربحية ورأس المال، وذلك عندما يكون رأس المال أقل من الحد الأمثل، في حين يكون هناك علاقة عكسية بين الربحية ورأس المال، عندما يكون رأس المال أكبر من الحد الأمثل. أي أن المصارف ذات الملاءة المرتفعة تواجه مخاطر إفلاس أقل، وبالتالي فإن المصارف ذات رأس المال المرتفع يكون أدائها أفضل من الأخرى.

٤- دراسة ^(٢) (Coit and Karr, 1997) :

(1) Berger, Allen,(1995) "The Relationship Between Capital and Earnings in Banking" Journal of money, credit and Banking , Vol 27, No 2.

(2) Coit, Craig I, Karr, John,(1997)" Performance Measurement in the Banking Industry, Result of BAI . Survey, Bank Accounting and Finance, Vol. 1. No 3.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المؤشرات المستخدمة في قياس أداء المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، وتكونت عينة الدراسة من ٢٥٠ مصرفاً أمريكياً، وأوضحت نتائج الدراسة أن هناك اهتماماً من قبل إدارات المصارف بمقاييس الأداء؛ إذ بلغت التكاليف السنوية لقياس الأداء ما يقارب ١٥٠ ألف دولار لكل بليون دولار، كما أظهرت الدراسة أن اهتمام المصارف التجارية صغيرة الحجم بمقاييس الأداء، لا يقل عنها في المصارف كبيرة الحجم. واستخدمت الدراسة عدة مقاييس لقياس الأداء أهمها ما يلي: العائد إلى حقوق الملكية، مساهمة الأرباح، الإيرادات، المصاريف المباشرة، العائد إلى الموجودات.

٥- دراسة ^(١) (المعمري، ٢٠٠٠) :

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل المؤثرة في أداء مديري المصارف التجارية، وفي أداء المصرف ونتائج أعماله من خلال تطبيق مبادئ نظرية الوكالة وأسسها، وقد قام الباحث باختبار متغيرين معتمدين للتعبير عن الربحية كلاً على حدة، هما معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على رأس المال، والمتغيرات المستقلة تضمنت مساهمة الإدارة في رأس مال المصرف، ونوعية العقد المبرم بين المديرين والمساهمين، وفعالية نظام الرقابة الداخلية، وكفاءة نظام المعلومات.

وأظهرت الدراسة وجود علاقة موجبة بين مساهمة الإدارة في رأس مال المصرف ومعدل العائد على الموجودات؛ ولكنها غير مقبولة إحصائياً، وكذلك وجود علاقة موجبة ومقبولة إحصائياً بين كل من نوعية العقد المبرم بين المساهمين والمديرين، وبين فعالية نظام الرقابة الداخلية، وبين كفاءة نظام المعلومات في المصرف ومعدل العائد على الأصول، وأشارت الدراسة إلى أن المتغيرات الثلاثة الأخيرة، من أهم العوامل المؤثرة في أداء المديرين والمصارف وربحيتهما؛ إذ فسرت ٩١٪ من التغير في معدل العائد على الأصول.

٦- دراسة ^(٢) (غانم، ٢٠٠٠) :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الأردنية، خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٩٨)، وتحديد أهم العوامل التي أثرت على هذا الأداء، وقد قام الباحث باستخدام أدوات التحليل المالي؛ بغية التعرف على أداء هذه المصارف، كما تم التعرض إلى العوامل المختلفة، التي أثرت على هذا الأداء، والتي اشتملت على السياسة النقدية، والسياسة المالية، والظروف الاقتصادية التي عاصرها الأردن، إضافة إلى مدى كفاءة إدارة هذه المصارف، ومن أجل تحديد آثار العوامل السابقة بشكل دقيق، وتسهيلاً لعملية المقارنة، فقد قام الباحث بتقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في أداء المصارف التجارية الأردنية، خلال الفترة الثانية (١٩٨٢-١٩٨٧)، والثالثة

(١) المعمري، نبيل سعيد عبده، (٢٠٠٠)، الأداء المالي للمصارف التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق.

(٢) غانم، مروان احمد عبد الله، (٢٠٠٠)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق.

(١٩٨٨-١٩٩٢)، وتحسناً طفيفاً لهذا الأداء خلال الفترة الرابعة (١٩٩٣-١٩٩٨)، ومع ذلك يبقى أداء هذه المصارف منخفضاً بالمقارنة مع الفترة الأولى (١٩٧٨-١٩٨٢).

وقد فسر الباحث هذه النتائج بخصوص انخفاض أداء هذه المصارف؛ بأن للسياسة النقدية دوراً كبيراً في التأثير بصورة سلبية على توظيفات وربحية المصارف، وبشكل خاص خلال فترات الركود الاقتصادي، حيث كان جهد السلطات النقدية ينصب خلال هذه الفترات على دعم سعر صرف الدينار ومكافحة التضخم، الأمر الذي حدا بهذه السلطات إلى انتهاج سياسة نقدية متشددة، ومن الأسباب الأخرى التي أدت إلى انخفاض أداء هذه المصارف، عدم قيام إدارة هذه المصارف بتنويع استثماراتها بشكل كافٍ، وذلك باستثناء مصرف الإسكان، حيث أدى ذلك إلى انخفاض الدخل من غير الفوائد بشكل ملحوظ.

٧- دراسة^(١) (المراني، ٢٠٠١) :

تناولت هذه الدراسة بعض العوامل المؤثرة على أداء المصارف التجارية اليمنية خلال الفترة من ١٩٩١ - ١٩٩٦، ومن ثم تحديد العامل المؤثر والمفسر لأسباب الاختلاف في الأداء فيما بينها، واستخدمت الدراسة متغيرين معتمدين لقياس مستوى الأداء هما: معدل العائد على الموجودات، ومعدل العائد على حقوق الملكية، في حين تضمنت المتغيرات المستقلة كلاً من نفقات التشغيل، حقوق الملكية، حجم المصرف، إجمالي الودائع، إجمالي الموجودات.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أربعة متغيرات مستقلة في النموذج الأول هي: نفقات التشغيل، وحقوق الملكية، ومجموع الودائع، وحجم المصرف، ذات مستوى معنوي في تفسير مستوى أداء المصارف التجارية الأمر الذي يؤكد على جوهرية التأثير، في حين أظهرت نتائج تحليل النموذج الثاني، أن معدل العائد على حقوق الملكية؛ لا يلعب دوراً مؤثراً في تحديد ربحية المصارف.

٨- دراسة^(٢) (المخلافي، ٢٠٠٤) :

سعت هذه الدراسة إلى اختبار تأثير مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي؛ لعينة من المصارف التجارية اليمنية في كل من مؤشرات المخاطرة المصرفية والعائد، وانعكاس ذلك في قيمة المصرف، واستخدمت الدراسة (٩) مؤشرات لقياس كفاية رأس المال المصرفي، هي: رأس المال إلى الودائع، ورأس المال إلى إجمالي الموجودات، ورأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة والموجودات العاملة وإلى الاستثمارات وإلى القروض، وإلى الالتزامات العرضية، وإلى الموجودات المرجحة بالمخاطر، وتم استخدام (٣) مؤشرات لقياس المخاطر المصرفية هي: المخاطر الائتمانية، ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السيولة، و(٩)

(١) المراني، محمد يحيى، (٢٠٠١)، نموذج إحصائي لقياس أداء المصارف التجارية اليمنية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد - عدد خاص - أبحاث المؤتمر العلمي الخامس العدد ١٧، صنعاء.

(٢) المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد، (٢٠٠٤)، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، بغداد.

مؤشرات لقياس العائد المصرفي هي: هامش الفائدة الصافي، هامش صافي الدخل، معدل دوران الموجودات، معدل العائد على الموجودات، مضاعف الرافعة المالية، معدل العائد على حقوق الملكية، معدل العائد على الودائع، معدل العائد على الموارد المتاحة، معدل القوة الإيرادية للموارد المتاحة. وخلصت نتائج تحليل هذه المؤشرات في المصارف عينة الدراسة تجسيد معظمها لنتائج تحليل المؤشرات في المصارف العربية والأجنبية.

ثانياً: الدراسات التي تناولت الكفاءة المصرفية

سوف نتناول في هذا الجانب الدراسات ذات الصلة بموضوع قياس الكفاءة المصرفية، والتي تعبير عن مستويات الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية، والتي ركزت على دالة الإنتاج المصرفي (كوب-دوكلاس)؛ بهدف التعرف على أهم المتغيرات المتعلقة بالمدخلات والمخرجات المصرفية، وكيفية قياسها، وذلك حسب تسلسلها الزمني على النحو التالي:

١- دراسة^(١) (Benston, 1965) :

تعد هذه أول دراسة استخدمت (دالة كوب-دوكلاس) في تحليل وفورات الحجم في القطاع المصرفي، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف الأمريكية شملت ٨٠ مصرفاً خلال الفترة (١٩٥١-١٩٦١)، وتراوح حجم الودائع في هذه المصارف ما بين ٣.٤ مليون دولار و ٥٥ مليون دولار، في حين تراوح عدد الحسابات الجارية فيها ما بين ٩٠٠ حساب، و ١٢٧٠٧ حساب، وقد عرف المنتج المصرفي (المخرجات) بأنه متوسط عدد حسابات الودائع والقروض، في حين تضمنت المدخلات المصرفية (الأجور، الفوائد، تكلفة رأس المال المادي)، أما التكاليف فقد استثنى منها نفقات الفائدة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود وفورات حجم للودائع الجارية والقروض العقارية، بينما لم تظهر ودائع الأمانات، أما الودائع الزمنية وقروض التقسيط والقروض التجارية، فقد أظهرت وفورات حجم سالبة وموجبة وفق السنة التي تم دراستها، وكذلك اتضح أن كفاءة التشغيل لا ترتبط بحجم المصرف، كما أن المصارف التي عدد فروعها ثلاثة فأقل تمتاز بأن تكاليفها منخفضة، أما إذا زاد عدد الفروع عن ثلاثة، فإن التكلفة تزداد وتتجاوز منافع الحجم الكبير.

٢- دراسة^(٢) (Edgar, Hatch, and Lewis, 1971) :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وفورات الحجم، في المصارف الأسترالية من خلال استخدام (دالة كوب - دوكلاس)، التي تم تقديرها لثمانية مصارف أسترالية بشكل منفرد (لكل مصرف على حده) خلال الفترة (١٩٤٧-١٩٦٨)، وقد تم تعريف المنتج المصرفي (المخرجات) بقيمة الودائع والقروض، ولذلك تم

(1) Benston, Gorge J." Economics Of Scale and Marginal Cost in Banking Operations, The National Banking Review vol.2, June pp 507 – 549.

(2) Edgar, R.J. J.H Hatch, and M.K. Lewis(1971) Economics Of Scale in Australian Banking (1947-1968) The Economic Record, Vol.47, No117, March pp 17-37.

استثناء نفقات الفائدة من إجمالي التكاليف. أما بالنسبة للمدخلات المصرفية المدرجة في دالة التكاليف، فقد شملت العمل ورأس المال، وتوصلت الدراسة إلى أن سبعة مصارف من أصل ثمانية تتمتع بوفورات الحجم.

٣- دراسة (١) (Clark, 1984) :

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى ملاءمة (دالة كوب - دوكلاس)؛ لتمثيل عملية الإنتاج المصرفي، لأنها غالباً ما تستخدم لتصنيف عملية الإنتاج في المصارف، وذلك من خلال الاستفادة من منهجية الشكل الدالي المعمم لنماذج (Box-Cox)، واختبار مدى حساسية مرونة التكلفة بالنسبة للمخرجات؛ نتيجة لاختبار شكل دالي معين، فضلاً عن اختبار مدى حساسية هذه التقديرات نتيجة لاستخدام مقاييس متعددة للمخرج المصرفي، كما هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى وجود وفورات حجم جوهرية في المصارف، والاستفادة من ذلك في وضع سياسات عامة لتنظيم العمل المصرفي، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة من المصارف الأمريكية، وعددها ١٢٠٥ مصرف خلال الفترة (١٩٧٢-١٩٧٧)، ويتراوح حجم أصولها بين ٧ ملايين دولار، و٤٢٥ مليون دولار، مستخدماً دالة التكاليف القائمة على منهجية (Box-Cox)، وتم تعريف متغيرات الدراسة كما يلي:

■ إجمالي تكاليف المصرف C، وتم قياسها بمتوسط نفقات التشغيل الخاصة بالمصرف خلال فترة الدراسة.

■ أسعار المدخلات وهي: سعر العمل (W) = إجمالي الأجور والرواتب / عدد العاملين. سعر رأس المال (P) = (تكاليف الصيانة + إهلاك الأثاث والمعدات) / (صافي القيمة الدفترية للمباني والأثاث والمعدات) سعر الأموال القابلة للإقراض (P) الفوائد المدفوعة على إجمالي الإيداعات.

■ المخرجات المصرفية: تم وضع ثلاثة مقاييس مختلفة لتعريف المخرج المصرفي وهي: مخرجات الإقراض Q1، وغير الإقراض Q2. ومخرجات الإقراض: عبارة عن إجمالي العائد المرجح من محفظة الأصول المدرة للدخل، أما مخرجات غير الإقراض فهي، عبارة عن مخرجات الإقراض + الفرق بين إجمالي الدخل من عمليات التشغيل، ودخل التشغيل الناجم عن عمليات الإقراض، إجمالي الأصول المدرة للدخل Q3، وهي عبارة عن مجموع كافة الأصول التي تحقق دخلاً للمصرف، حيث تم تقدير النموذج الخطي واللوغاريتمي والمعمم. وتبين مما سبق: صلاحية (دالة كوب - دوكلاس) لتمثيل عملية الإنتاج في المصارف.

٤- دراسة (٢) (Murray, and, White, 1983) :

(1) Clark, Jeffery. A.(1984) "Estimation of Economies of Scale in Banking Using Generalized Functional Form" Journal of Money Credit and Banking, Vol. 16 No.1, Feb, pp 53-68.

(2) Murray, John and Robert W. White (1983) Economics of Scale and Economics of Scope in Multiproduct Financial Institution: A study Of British Columbia Credit Union, Journal of Finance Vol.38.No3, June. pp 887-902.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العملية الإنتاجية، في اتحادات الائتمان في كندا، حيث استخدمت بيانات مقطعية لعينة مكونة من ٦١ اتحاداً ائتمانياً، خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٧٧)، واستخدمت هذه البيانات في تقدير نظام الانحدار المكون من دالة التكاليف (Tran slog)، ودوال مشاركة المدخلات، وبناء على ذلك تم تقدير وفورات الحجم والنطاق، ووصف الخصائص المختلفة للعملية الإنتاجية ذات المخرجات المتعددة، في الاتحادات الائتمانية في كندا، وقد تم تعريف متغيرات الدراسة كما يلي:

- إجمالي التكاليف، وتتمثل في نفقات رأس المال المادي، وكذلك نفقات الفوائد المدفوعة لكل من المودعين والمساهمين.

- المخرجات المصرفية، وتم قياسها بالقيمة الدولارية للأصول المدرة للدخل، وقسمت إلى ثلاثة مخرجات وهي: قروض الرهن العقاري، والقروض الأخرى، والاستثمارات الزائدة عن الحد الأدنى لمتطلبات السيولة.
- المدخلات المصرفية، وتتمثل في العمل ورأس المال المادي، والودائع تحت الطلب، والودائع لأجل.

وتم احتساب تكلفة هذه العناصر على النحو الآتي:

- سعر وحدة العمل = (معدل أجر الساعة محسوباً / رواتب ومزايا الموظفين).
- سعر وحدة رأس المال = (نفقات الإهلاك + نفقات المعدات والآلات) / متوسط القيمة الدولارية للودائع في سنة ١٩٧٧.

- سعر الودائع تحت الطلب = الفوائد المدفوعة على هذه الودائع / متوسط القيمة الدولارية لها عام ١٩٧٧.

- سعر الودائع لأجل = المتوسط المرجح للفوائد المدفوعة لكل من الودائع لأجل والمساهمين، وتبعاً للمتغيرات السابقة فقد تم إضافة ثلاثة متغيرات أخرى؛ للتعرف على مدى وقدرة تأثيرها على تكاليف الاتحادات، وهذه المتغيرات هي: متغير عدد الفروع، متغير المخاطر، متغير النمو؛ وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

- رفض فرضيات ثبات العائد على الحجم، وانفصالية المخرجات عن أسعار المدخلات، ومرونة الوحدة للإحلال بين المدخلات.

- وجود وفورات حجم في معظم الاتحادات الائتمانية، وعدم وجود تكاليف تكاملية بين قروض الرهن العقاري، وأنشطة الإقراض الأخرى، وكذلك لا يوجد تكاليف تكاملية معنوية بين أنشطة الاستثمار والإقراض.

- كفاءة تكاليف الاتحادات وذات المخرجات المتعددة، من تكاليف الاتحادات الصغيرة، والاتحادات ذات المخرج الواحد، وبالتالي فإن القيود التنظيمية التي تحد من النمو أو تنويع المخرجات تعرقل كفاءة السوق المصرفي.

- المتغيرات المضافة (عدد الفروع، المخاطر، النمو) غير معنوية إحصائياً.

٥- دراسة ^(١) (المقابلة، ١٩٩٦):

تطُرقت هذه الدراسة إلى تحليل الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية الأردنية، للتعرف على وجودها ودرجة أهميتها، حيث تم قياسها إحصائياً باستخدام معلومات مالية لمدة خمسة عشر عاماً (سبقت قرار تعويم أسعار الفوائد الأردنية في عام ١٩٩٠، لعينة من خمسة مصارف أردنية تم انتقاؤها، حيث إن بعضها تمثل مصارف تجارية، والبعض الآخر يمثل مصارف متخصصة، والثالث خليط ما بين النوعين السابقين.

وأظهرت نتائج الدراسة أن الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية، التي فسرت من خلال درجة مرونة التكاليف الإنتاجية بالنسبة لحجم الإنتاج المصرفي تقل عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أنه لا يزال هناك متسع؛ لزيادة حجم المصارف لزيادة كمية الإنتاج المصرفي على المستويات السابقة؛ نظراً لأن التكاليف الكلية تتناقص أيضاً، وأن حجم الوفورات التي يمكن الحصول عليها من زيادة الإنتاج المصرفي تبقى قليلة على أي حال، حيث يلاحظ أن مرونة التكاليف الإنتاجية لا تقل كثيراً عن الواحد الصحيح.

٦- دراسة ^(٢) (أيوب - أ، ١٩٩٨):

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل إنتاجية الصناعة المصرفية السعودية، وشرح العلاقة الإحلالية بين عناصر الإنتاج من جهة، ودور كل عنصر من هذه العناصر في سلوك المخرج المصرفي من جهة أخرى، وقد تم استخدام (دالة كوب - دوكلاس) في التحليل لسلسلة مقطعية ممتدة للفترة من (١٩٨٠ - ١٩٩٨)، وعرف المخرج المصرفي بأجمالي الإيرادات الكلية. أما المدخلات المصرفية فقد شملت عنصر (العمل) مقاساً بعدد ساعات العمل الفعلية سنوياً، وعنصر (رأس المال) مقاساً بقيمة الإهلاك، وقيمة العمولات المصرفية المدفوعة من المصرف، واستخدمت طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) في التقدير الإحصائي. وتوصلت الدراسة إلى صلاحية (دالة كوب - دوكلاس) في تفسير وشرح التغيرات الحاصلة في ناتج الصناعة المصرفية السعودية. كما وجد أن مرونتي العمل ورأس المال تساوي (٠.٥٦)، و (٠.٤٣) على التوالي. ويشير ذلك إلى أن زيادة عنصر العمل بمقدار ١٠٪ مع ثبات عنصر رأس المال يؤدي ذلك إلى زيادة مقدارها ٥.٦٪ في الإنتاج المصرفي (إجمالي الإيرادات)، وأن زيادة رأس المال بمقدار ١٠٪ مع ثبات عنصر العمل يؤدي إلى زيادة رأس المال بمقدار ٤.٣٪ في الإنتاج المصرفي (إجمالي الإيرادات)، وهذا يعني ثبات العائد على الحجم، إذ إن مرونتي العمل ورأس المال تساوي الواحد الصحيح تقريباً.

^(١) المقابلة، على حسين، (١٩٩٦)، الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة الملك سعود م ٨ العلوم الإدارية العدد ١ الرياض، ص - ص ١٣٥ - ١٨٥.

^(٢) أيوب، محي الدين ياسين، (١٩٩٨)، تقدير إنتاجية القطاع المصرفي السعودي خلال الثمانينات باستخدام دالة (كوب - دوكلاس)، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م ١١ ص - ص ٧١ - ٨٧.

من خلال العرض المرجعي للدراسات السابقة، والتي ركزت على قياس أداء المصارف التجارية يتضح ما يلي:

- هناك تشابه بين بعض الدراسات من حيث المتغيرات المستخدمة في قياس أداء المصارف التجارية، إلا أنها لم تصل إلى نفس النتائج من حيث أهمية هذه المتغيرات.
 - تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بتناولها أكثر من أنموذج لقياس الكفاءة التشغيلية، والكفاءة التمويلية لرأس المال من ناحية، والكفاءة النسبية للعمل ورأس المال من ناحية أخرى.
- أما بالنسبة للدراسات السابقة التي تناولت قياس الكفاءة الإنتاجية في القطاع المصرفي، فقد اتضح من خلالها الآتي:
- وجود اتفاق بين بعض الدراسات فيما يتعلق بتحديد المخرجات والمدخلات المصرفية، واختلاف البعض الآخر، وهذا يعود إلى الاختلاف في طبيعة القوانين والتعليمات التي تخضع لها، بالإضافة إلى عدم وجود نظرية واضحة المعالم تحدد ماهية المخرجات والمدخلات المصرفية.
 - تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بقياس الكفاءة التي تتعلق بالإنتاج المصرفي لنظام فني متكامل من المدخلات والمخرجات، وذات أهمية كبيرة في توصيف العملية الإنتاجية، في قطاع المصارف التجارية اليمنية عينة الدراسة.
 - الدراسات التي تناولت تقدير الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية اليمنية معدومة، وذلك لأن جميع الدراسات التي تم إجراؤها في بلدان أجنبية وعربية ليست اليمن منها.

هيكل الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من مقدمة، وخمسة فصول، والاستنتاجات والتوصيات، تناولت المقدمة أهمية، وأهداف، ومشكلة، وفروض الدراسة، ومنهج الدراسة، ومجال وعينة الدراسة، والدراسات السابقة، وتناول الفصل الأول الخلفية التاريخية والنظرية للمصارف التجارية، مبتدئاً بنشأة وتطور المصارف التجارية، والمفهوم، والوظائف، والسمات المميزة للمصارف التجارية، والأنشطة الرئيسية للمصارف التجارية، وأيضاً المصارف التجارية في ظل النظريات الاقتصادية المختلفة، والسياسة النقدية في الدول النامية، ورقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية.

ويبحث الفصل الثاني المعايير المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية، حيث تعرض هذا الفصل إلى مفهوم، وأهداف التحليل المالي، المعايير المالية المستخدمة في تحليل الأداء للقوائم المالية، وأنواع الأساليب المستخدمة في التحليل المالي، والمعايير المالية المستخدمة لتقييم أداء المصارف التجارية، والتحليل المالي في المصارف التجارية، والعائد والمخاطر المصرفية.

ويعرض الفصل الثالث أداء المصارف التجارية اليمنية، حيث تناول نشأة وتطور الجهاز المصرفي اليمني، ورقابة المصرف المركزي اليمني على المصارف التجارية، والإصلاحات التي نفذت في القطاع المصرفي، والمشاكل والمعوقات التي تواجهها المصارف التجارية، والجزء الأخير تناول أداء المصارف التجارية عينة الدراسة من حيث مصادر الأموال، وتوظيفاتها، ومؤشرات المالية.

وتناول الفصل الرابع قياس أداء المصارف التجارية اليمنية، حيث تطرق هذا الفصل إلى التحليل الإحصائي، والتطبيق القياسي للكفاءة المصرفية الذي يوضح: أثر كل من معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع على كل من معدل العائد إلى حقوق الملكية، ومعدل العائد إلى الودائع، لبيان كفاءة رأس المال التشغيلي (حقوق الملكية) من ناحية، ورأس المال التمويلي (الودائع) من ناحية أخرى، وأثر كل من حقوق الملكية، والأجور على الإنتاج؛ لإيضاح الكفاءة النسبية للعمل ورأس المال. وكذلك تناول أيضاً دالة الإنتاج المصرفية؛ بهدف إظهار قيم معاملات المدخلات المصرفية (الأجور، والفوائد الدائنة، وتكلفة رأس المال المادي)، والمخرجات المصرفية (إجمالي القروض، وإجمالي الاستثمارات، وإجمالي الودائع)، وأثر ومدى فاعلية كل منها على الإنتاج المصرفي الإجمالي للمصارف التجارية اليمنية.

وتطرق الفصل الخامس إلى أسلوب التحليل المقارن لتقييم أداء المصارف التجارية، حيث تم تقسيمها إلى مجموعتين بحيث تضمنت المجموعة الأولى المصارف العامة والمختلطة، والمجموعة الثانية المصارف الخاصة، وتناول التحليل المقارن المصارف من حيث: كفاية رأس المال، والتركيب النوعي للودائع، والقروض والسلفيات، وتوجيهها نحو القطاعات المختلفة، والاستثمارات ونسبتها إلى إجمالي الموجودات المصرفية، وتناول تقييم، ومقارنة طرق التحليل الإحصائي، والتطبيق القياسي للكفاءة المصرفية، وكما تناول مؤشرات العائد المصرفي، ومقارنة ذلك مع مصارف عربية وأجنبية، وأخيراً تأتي الاستنتاجات والتوصيات.

تؤدي المصارف التجارية دوراً هاماً في عملية تعبئة المدخرات، وتمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارية المختلفة، وتسهيل عملية المبادلات وتسوية المدفوعات، وتعد من أهم أنواع المصارف وأكثرها نشاطاً وترتبط بها أوسع العمليات المصرفية، إذ تنامي دورها الأساسي لتلبية متطلبات عملية التنمية، وتتركز لديها معظم الودائع كما تمنح معظم القروض من خلالها، وتؤدي أغلب خدمات المجتمع عن طريقها وتشكل موجوداتها ومطلوباتها الجزء الهام من موجودات النظام المصرفي لأي بلد تمثله، وانطلاقاً من هذا الدور الحيوي للمصارف التجارية، سوف نسلط الضوء في هذا الفصل على نشوئها ومفهومها ووظائفها والسمات المميزة لها وأنشطتها الرئيسية، والرقابة عليها في ظل النظريات الاقتصادية والمصرف المركزي.

١-٢ : نشأة وتطور المصارف التجارية

أشارت عدد من الدراسات المصرفية أن نشأة المصارف التجارية ارتبط تاريخياً بتطور نظام الصاغة والصيارفة، فمنذ زمن بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالنقود المعدنية التي يودعها لديهم التجار وغيرهم ممن يرغب في الحفاظ على أمواله من السرقة والضياع، وبرز دور الصاغة والصيارفة واضحاً من خلال قيامهم بوضع هذه الأموال في خزائنهم مقابل إعطاء المودع إيصالاً يضمن مقدار وديعته، ويتسلم الصيرفي هذا الإيصال الذي حرره سابقاً عند تسليمه الوديعة لصاحبها وقت الطلب مقابل رسم من المودع لقاء خدمته في المحافظة على الوديعة^(١).

وفي السياق ذاته لاحظ الصاغة والصيارفة خلال هذه الفترة أن النقود المعدنية المودعة لديهم تبقى لفترات زمنية طويلة دون أن تسحب من قبل المودعين، خاصة بعد أن تعودوا على التعامل بالإيصالات، ونتيجة لذلك قام الصاغة والصيارفة بإصدار إيصالات إضافية وهمية، أي بدون رصيد يقابلها من النقود المعدنية، تمنح للمقترضين، مقابل فوائد يحصل عليها الصيرفي نفسه، ويقوم المقترض باستخدام الإيصالات التي تثبت بأن لديه وديعة من النقود المعدنية من المبادلات التجارية، وهو ملزم في نهاية فترة القرض بتسديد التزاماته مقابل الصيرفي، وهكذا ظهرت وظيفة جديدة للصاغة والصيارفة وتتمثل في قدرتهم على إصدار إيصالات، أي خلق نقود جديدة للتداول، بعد أن كانت وظيفتهم الأساسية

(١) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- الشمري، ناظم نوري، الشروف، محمد موسى (١٩٩٩): مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان، ص ٣٤٨.
- آل علي، رضاء صاحب ابوحمد، (٢٠٠٢)، إدارة المصارف، مدخل تحليل كمي معاصر، ط ١، دار الفكر للنشر، عمان ص ٢١.
- للوزي، سليمان، وآخرون (١٩٩٧)، إدارة المصارف، ط ١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، ص ٨٥.

الحفاظ على ودائع الزبائن وهنا برزت الوظائف الأساسية للمصارف التجارية واضحة والتي سوف نتناولها بالتفصيل في فقرة لاحقة^(١).

كما أن التطور الأولي في العمل المصرفي برز واضحاً من خلال استعداد الأفراد لقبول إيصالات الإيداع، أو أوامر الصرف التي كان يحررها المودع سحباً على رصيدهم، أو ودائعهم للوفاء بما عليه من ديون للآخرين؛ حيث يمثل قبول إيصالات الإيداع من قبل الأطراف الدائنة والمدينة الصيغة الأولية للشيكات القائمة على أساس السحب من الودائع الجارية لدى المصارف^(٢).

وبالرغم من ذلك لم يتوقف تطور العمل المصرفي عند هذا الحد، بل حدثت نقلة نوعية إلى الأمام بعد ما شهدت أعمال الصاغة والسيارفة التوسع في تلقي الودائع، ومنح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي، وسمحوا لبعض عملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدهم الدائنة، وهذا مما يدل بالفعل على أنهم بدؤوا يخلقون الودائع ويصنعون السيولة النقدية، ونتج عن هذا التوسع إفلاس العديد من الصاغة والسيارفة، الأمر الذي دفع عدداً من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر، إلى المطالبة بإنشاء مصارف حكومية، تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها فأنشئ أول مصرف حكومي في مدينة البندقية في عام ١٥٨٧، وفي أمستردام في عام ١٦٠٩، وفي هامبورغ عام ١٦١٩^(٣). ومن ثم مصرف إنجلترا عام ١٦٩٤، ثم مصرف فرنسا في أوائل القرن التاسع عشر. وكان هذا التطور استجابة لمتطلبات التجارة ومراكزها الرئيسية وحفاظاً على النقود من السرقة والضياع آنذاك، ثم شهدت المصارف تطوراً ملحوظاً بالشكل الذي أصبحت عليه في الوقت الراهن، ويرجع هذا لما تقوم به من دور فعال وهام في مجال خدمة التنمية الاقتصادية^(٤).

وعليه يمكن القول أن نشأة المصارف التجارية مرت بمراحل عدة، بدءاً من الصاغة والسيارفة، حيث كانت مهمتها الأساسية تلقي الودائع، والحفاظ عليها من السرقة والضياع، مقابل رسم معين يحصل عليه الصيرفي من المودع، أي أن طبيعة التعامل تتركز على مبدأ الثقة المتبادلة بين المودع والصيرفي أو الصايغ، وذلك من خلال استعادة المودع لوديعة في وقت ما، وحصول السيارفة على ربحية متحققة من قبول الودائع والمحافظة عليها، ومع التطور الذي شهده العمل المصرفي آنذاك تطورت معه خدمات المصارف، وأصبح المصرف هو الذي يدفع الفوائد للمودعين مقابل حصوله على هذه الودائع وتقديمها للمقترضين، حيث أصبحت تؤدي دوراً أكبر بكثير لتخرج عن مجرد خدمة إيداع إلى إقراض، وكذلك

(١) عجام، ميثم صاحب، (٢٠٠٦)، التمويل الدولي، دار زهران، عمان، ص ٦٣.

(٢) الشمري، ناظم الشروف، موسى، (١٩٩٩)، مصدر سابق، ص ٣٤٩.

(٣) بني هاني، حسين، (٢٠٠٢)، اقتصاديات النقود والمصارف الأسس والمبادئ، دار الكندي، عمان، ص ٢٠٤.

(٤) الصميدعي، محمد جاسم، يوسف، ردينه عثمان، (٢٠٠٥)، التسويق المصرفي. مدخل استراتيجي كمي تحليلي، ط ١، دار المناهج، عمان، ص ٨٤.

توسعت مواردها واستخداماتها لتشمل مجموعة كبيرة من النشاطات المتعددة، وأصبحت تتميز دون غيرها من المصارف بقبول الودائع التي يمكن السحب عليها بشيكات.

١-٣: مفهوم المصارف التجارية

ظهرت عدة تعاريف للمصارف التجارية تبعاً لتنوع وتعدد الخدمات التي تقدمها، حيث تختلف المفاهيم الخاصة بها باختلاف القوانين والأنظمة السائدة التي تحكم عملها والتي تتباين من بلد لآخر، وأيضاً باختلاف طبيعة نشاطها، ولذا قد يكون من الصعوبة الحصول على تعريف شامل ودقيق فأحياناً يطلق على المصارف التجارية تسمية مصارف الودائع (Deposits Banks)، وتعرف بأنها مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تتلقى الودائع من الأفراد، حيث تتركز أغلب الودائع لديها، وتمنح القروض قصيرة الأجل من خلالها، وتؤدي أغلب الخدمات للمجتمع^(١).

وهناك من عرفها باعتبارها مؤسسات مالية تحصل على الودائع من الأفراد والمؤسسات، وتقوم بإعادة إقراضها للغير مقابل الحصول على فائدة أعلى من الفائدة المدفوعة على الإيداع، وذلك بما لها من خبرة في مجال تشغيل الأموال المودعة لديها^(٢). وتعرف أيضاً، بأنها عبارة عن مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساساً بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل، وبناء على ذلك لا تعتبر مصارف تجارية ما لا تضطلع بقبول الودائع القابلة للسحب لدى الطلب من المؤسسات الائتمانية، أو ما ينحصر نشاطه الأساسي من مزولة عمليات الائتمان ذي الأجل الطويل كمصارف الادخار والرهن العقاري وغيرها^(٣). كما عرفها البعض الآخر " بأنها مؤسسات مالية تقبل الودائع من الأفراد والمنظمات تحت الطلب، وتستخدم هذه الودائع في فتح الحسابات وتقديم الائتمان بهدف الربح^(٤).

وعليه يمكن القول أن التعاريف السابقة، حصرت نشاط المصارف التجارية في إطار معين، وهو تمويل الأنشطة التجارية، ومنح القروض قصيرة الأجل التي تقل مدتها عن سنة، ومنها من ركز على إحدى أهدافها الأساسية (الربح)، ومنها أيضاً من ركز على الوظيفة التمويلية، ولم يعد يقتصر هذا النوع من المصارف على القيام بهذه العمليات، بل ذهب التطور المصرفي إلى ما هو أبعد من ذلك كتزويد المؤسسات العامة بالائتمان طويل الأجل اللازم لشراء الموجودات الثابتة، أو عملية توسيعها، والمساهمة في شراء السندات الحكومية وغير الحكومية، والمشاركة أحياناً في بعض المشاريع الصناعية.

(١) العريبي، عصام فهد، (٢٠٠١)، دراسات معاصرة في محاسبة المصارف التجارية والبورصات، دار الرضاء، دمشق ص ١٣.

(٢) Colander. David. G, (2001) Economics' Mc Graw-Hill, Inc New York, N, Y 4th Edition, p656.

(٣) شافعي، محمد زكي (١٩٩٩)، مقدمة في النقود والمصارف، ط ٦، دار النهضة العربية، بيروت، ص - ص ١٩٠-١٩١.

(٤) الدوري، مؤيد، السامرائي، يسرى، (٢٠٠٦)، المصارف المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، ص ٩٧.

ويعرفها آخر بأنها "مشروعات رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة، وذلك من خلال تقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع، وهي غالباً ما تكون مملوكة للأفراد أو المشروعات في شكل شركات مساهمة" ^(١). كما أن هناك من عرفها مركزاً على أنشطتها وخدماتها عامة على أنها وسيط مالي يقدم خدماته المالية لوحدة الفائض والعجز ^(٢). وكذلك يعرفها آخر أيضاً على أنها مؤسسات مالية تعنى بالموارد المالية عن طريق إصدار التزام على نفسها يتخذ صورة الودائع الشيكية (التي تسحب بالشيكات) والودائع الآجلة والودائع الادخارية، وتقدم قروضاً تجارية وقروضاً للمستهلكين وقروضاً عقارية وتشتري أوراقاً مالية حكومية ^(٣).

ويتضح من التعاريف السابقة، أن التعريف الأخير للمصارف التجارية أكثر دقة من التعاريف السابقة؛ نتيجة تركيزه على تجميع الموارد المالية واستخدامها؛ لأن استخدام الموارد وتجميعها أهم عمل المصرف التجاري، وتميزه عن غيره من المؤسسات المالية الأخرى،

وتعد المصارف التجارية أحد أهم المؤسسات الوسيطة وأقدمها، ووظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، والتوفير، ولأجل من المودعين، والمشروعات والإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان والخصم، وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية غير المصرفية ^(٤).

ويمكن أن تحدد خصائص المصارف التجارية وفق المفهوم السابق كما يلي ^(٥):

- ١- تقبل المصارف التجارية جميع أنواع الودائع الادخارية، وبالتالي تتيح للمدخرين فرصاً متنوعة لاستثمار مدخراتهم فهناك الودائع الجارية والتوفير، ولأجل، وشهادات الإيداع التي تمثل فرصاً استثمارية قصيرة الأجل.
- ٢- تقوم المصارف التجارية بتقديم خدماتها المصرفية لجميع الزبائن، أي أنها لا تقتصر على خدمة قطاع معين دون القطاعات الأخرى، ولا على فئة معينة من الأفراد دون الأخرى.
- ٣- تمنح المصارف التجارية أنواعاً مختلفة من القروض سواء قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل وهو ما يتيح فرصاً متنوعة للمقترضين.
- ٤- تقوم المصارف التجارية بتمويل عدد متنوع من المشروعات الصناعية والزراعية والتجارية.

^(١) شيحة، مصطفى رشدي، (١٩٩٩)، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص - ص ٨٩-٩٠.

^(٢) Hempel, George H et al, (1994), "Bank Management: Text & cases" (4th Ed) John Wiley and sons, N.Y, p.

^(٣) الناقية، أحمد أبو الفتوح، (١٩٩٥)، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص ٢٣.

^(٤) الدليمي، خالد علي، (١٩٩٨)، النقود والمصارف، ط ١، دار الأنيس، ليبيا، ص ٦٣.

^(٥) آل علي، رضا صاحب أبو حمد، (٢٠٠٢)، مصدر سابق، ص ١٩.

٥- يتاح للمصارف التجارية تقديم خدمات متنوعة إلى جانب الخدمات المصرفية التقليدية (قبول الإيداعات ومنح القروض)، فيمكنها تقديم عدد آخر من الخدمات غير التقليدية مثل الخدمات الآلية (Computer-Based Banking Services)، ودراسات الجدوى والاستثمارات المالية والخدمات الشخصية للزبائن وغيرها.

يتبين من المفهوم السابق تغطيته تقريباً لجوانب عدة من النشاطات المصرفية التي تمارسها المصارف التجارية في الوقت الراهن، لذا فهو أقرب إلى الواقع من المفاهيم السابقة، ولذا فإن التعاريف السابقة تشير إلى عدم وجود تعريف شامل للمصرف التجاري، وذلك بسبب اختلاف طبيعة النشاط الذي يمارسه المصرف، والقوانين والأنظمة التي تختلف من بلد لآخر، حيث ركزت التعاريف السابقة بشكل كامل على ذكر الوظائف التقليدية المتمثلة بقبول الودائع، وإعادة توظيفها، وهذه الوظيفة تعد الأساس في عمل المصارف التجارية.

وتتميز المصارف التجارية عن غيرها من المؤسسات الائتمانية بالقدرة على خلق النقود المصرفية، أو نقود الودائع التي تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات وتسوية المدفوعات، كما أنها تقوم بقبول الودائع التي يمكن السحب عليها عند الطلب بشيكات، وهذه التسمية (Commercial – Banks)، كما يرى البعض إنما هي من قبيل الاعتياد، وعرفاً مصرفياً، لذا فهي غير دقيقة لأنها لا تعبر بشكل كامل عن أوجه النشاط الفعلي التي يغطيها هذا النوع من المصارف^(١). حيث تم تأسيسها لتلبية احتياجات الأعمال التجارية، وتقوم العديد منها حالياً بتقديم خدماتها على مستوى المجتمع أو الإقليم على حد سواء^(٢). حيث أطلقت هذه التسمية على المصارف في بداية الأمر نظراً لاقتصار نشاطها على تمويل الأعمال التجارية، حيث اقتصر هذا الدور على منح القروض قصيرة الأجل التي تقل مدتها عن سنة، إلا أن التطور في العمل المصرفي وخصوصاً في الآونة الأخيرة شكل حافزاً أساسياً لتعامل المصارف مع كافة المنشآت الصناعية، والهيئات الحكومية والخاصة، فضلاً عن ذلك أن الودائع التي تودع لدى المصارف تكون في شكل مدخرات، لذا يرى أن تطلق عليها مصارف وودائع الشيكات، تميزاً لها من أنواع المصارف الأخرى.

١-٤: الوظائف الأساسية للمصارف التجارية

المصارف التجارية مؤسسات مالية تتلقى الودائع من الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير، وتقوم بمنح الائتمان والتعامل بالائتمان قصير الأجل. وتوجد وظيفتان أساسيتان للمصارف التجارية تميزها عن باقي المؤسسات المالية الأخرى هما كما يلي:

(1) Lester V. Chandler, (1969), "The Economics of Money and Banking" New York, Wrapper and Row, pp. 105, 106.

(2) Cecchetti, Stephen, G.(2006), "Money Banking and Financial Markets" Mc Graw-Hill, International, Edition, New York, N, Y. P.294.

الوظيفة الأولى: الوسيط المالي فهي تقترض ممن تفيض دخولهم على إنفاقهم وتقرض من يرغب بإنفاق أكثر من دخله الجاري، وتعتبر أهم مؤسسة تتعامل بالودائع الجارية، مهمتها الأساسية التوسط بين المودعين والمقترضين قبل الودائع من المودعين وتستخدمها في منح القروض للمقترضين، وتختص بتقديم القروض عن طريق فتح الاعتمادات المستندية، وتمويل الصادات عن طريق تقديم القروض للمصدرين بضمان الصادات التي يقومون بتصديرها^(١).

كذلك تأخذ المصارف التجارية بقدر ملحوظ من التخصص في تقديم التسهيلات الائتمانية للأفراد والمشروعات، وتختلف درجة تخصص المصارف من بلد إلى آخر باختلاف درجة تطور النظام الائتماني، ومرحلة النمو الاقتصادي، وباختلاف العادات المصرفية التي تعمل في ظلها المصارف^(٢).

الوظيفة الثانية: خلق النقود الائتمانية، وتمثل أهم وظيفة نقدية تتفرد بها المصارف التجارية عن باقي المؤسسات المالية الأخرى، وتمارس من خلالها التأثير على عرض النقود فهي لا تقبل ودائع الأفراد فقط لتقوم بدور الوسيط المالي - كما أسلفنا - ولكنها تقوم أيضاً بخلق قدر من السيولة في الاقتصاد عن طريق خلق ودائع وهمية ليس لها وجود فعلي تعرف بنقود الودائع المشتقة، والتي تقوم بدور مهم في تسير المعاملات بين الأفراد^(٣).

وعليه يمكن القول أن المصارف التجارية لا تستطيع خلق النقود حسب رغبتها بل يوجد نوعان من القيود تحد من قدرتها على خلق النقود هما:

أولاً: وضع حد أعلى لخلق الودائع لذا يجب على المصارف الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في صورة احتياطي نقدي حتى تستطيع أن تقي بالتزاماتها تجاه الغير عند الطلب، وتتوقف قدرتها على خلق الودائع على ما هو متوفر من احتياطات نقدية لدى المصارف من ناحية، وعلى نسبة ما تحتفظ به من ودائعها في صورة وحدة نقدية حاضرة من ناحية أخرى.

ثانياً: تأثر المصارف التجارية بالظروف الاقتصادية السائدة عند فرض نسبة معينة من الاحتياطات النقدية والودائع، مما يترتب على ذلك وضع حد أعلى لما يمكن أن يخلقه النظام المصرفي من ودائع على أساس مقدار معين من الاحتياطات، فإن المصارف لا تلتزم بخلق الودائع إلى أقصى حد مستطاع، حيث يرتبط خلق هذا النوع من النقود بمقدار نشاط المصارف في القيام بعمليات الإقراض والاستثمار، فإذا ما ترددت المصارف في الأحوال العادية خاصة فترات الانتعاش في زيادة ودائعها إلى أقصى حد ممكن نظراً لما تدره هذه العمليات من أرباح، فإن المصارف تميل إلى تقليل نطاق هذه العمليات في فترات الأزمات فراراً من مخاطر الإقراض، في مثل هذه الظروف تجنباً لاحتمال التوقف عن الدفع، إذا ما

(١) السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، (٢٠٠٤)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان، ص ١٣٧.

(٢) شافعي، محمد زكي، (١٩٨٩)، مقدمة في النقود والمصارف، دار النهضة العربية، القاهرة، ص - ص ٣٠٧ - ٣١١.

(٣) Freidman David H, (1998), "Money and Banking" (4th ed) Washington, D.C, p.p. 77- 78.

تمخضت الأزمة عن زعر مالي بما يرافقه من تكالب المودعين على المصارف مطالبين بصرف الودائع، وعندئذ لن يحول تخفيض النسبة القانونية، أو زيادة المصرف المركزي لاحتياطات النظام المصرفي، دون انكماش حجم نقود الودائع تبعاً لاضمحلال نشاط المصارف في القيام بعمليات الاستثمار والإقراض، ومن ثم يصبح من الصعب إحداث زيادة في عرض هذا النوع من النقود لمجرد زيادة أرصدة النظام المصرفي، أو تخفيض النسبة القانونية، ولن يترتب على هذه الزيادة سوى تراكم الاحتياطات النقدية العاطلة الموجودة تحت تصرف النظام المصرفي، دون أن تقوم هذه المصارف بدورها في تضخيم هذه الزيادة إلى عدة أمثالها من نقود الودائع^(١).

١-٥: السمات المميزة للمصارف التجارية

تتسم المصارف التجارية بسمات تميزها عن غيرها من مؤسسات الأموال الأخرى، وهي تتعلق بالربحية والسيولة والأمان، إذ تسعى المصارف التجارية إلى تحقيق أقصى الأرباح من الفوائد التي تدرها استثماراتها، وتحاول في نفس الوقت توفير سيولة كافية تجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها باستمرار تجاه المودعين، وأيضاً تسعى إلى تحقيق درجة أمان كبيرة، لكي تضمن عدم تعرضها للمخاطر في المستقبل، فهي تعمل في اتجاهين مختلفين، إذ تحاول أن تحقق أرباحاً معينة عن طريق الائتمان، وتوفير قدر كافٍ من السيولة، وهذا يعني أن السيولة والربحية قوتان متضادتان، إذ لو حاولت السعي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن دون النظر إلى السيولة؛ لأضعف مركزها من ناحيتها، وإن زيادة تحفظها بالنسبة للسيولة يعني إضاعتها لفرص ربحية كثيرة تتمثل في الإقراض والاستثمار اللذين يدران عليها إيراداً كبيراً^(٢).

وتتأثر أرباح المصارف بالتغير في مواردها وذلك بالمقارنة مع مؤسسات الأموال الأخرى، فإذا ما زادت موارد المصارف (الودائع) بنسبة معينة، زادت الأرباح بنسبة أكبر، وبالعكس من ذلك إذا انخفضت الموارد بنسبة معينة؛ انخفضت الأرباح بنسبة أكبر، وقد تتحول أرباح المصارف إلى خسائر، كما أن المصارف لا يمكنها تحقيق الأرباح من خلال الاعتماد فقط على أموال الملكية في تمويل استثماراتها، لذا فإن العائد الذي تحققه لا يرضي ملاك المصارف لأنه يقل عن العائد المراد تحقيقه، لذلك تلجأ المصارف إلى زيادة الودائع حتى تحقق أرباحاً مجدية اقتصادياً، وتقوم المصارف في هذا المجال بالمقارنة المستمرة بين التكلفة الحدية والإيراد الحدي^(٣).

(١) شافعي، محمد زكي، (١٩٩٩)، مصدر سابق، ص- ص ٢٠٨-٢٠٩.

(٢) الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٣)، إدارة العمليات المصرفية، ط٢، دار المناهج، عمان، ص ١٦٢.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر في ذلك:

- هندي، منير صالح، (١٩٩٢)، إدارة المصارف التجارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة، ص- ص ١٠-١٤.

- هندي، منير إبراهيم، (١٩٩٤)، إدارة المنشآت المالية، دار المعارف، الإسكندرية، ص- ص ١٢-١٥.

ويبدو أن أغلب الدراسات النظرية تتجاهل هدف الأمان؛ باعتبار أن هدف السيولة يضمن ذلك، وتقتصر أهداف الإدارة المصرفية على عملية الموازنة بين هدفي السيولة والربحية باعتبار أحدهما نقيض للآخر، بمعنى أن الاحتفاظ بنسبه عالية من السيولة يحرم المصرف عادة من الحصول على الأرباح عن طريق التوظيف والاستثمار في مجالات ذات معدلات أعلى للعائد والعكس صحيح، لذلك فإن معيار الأمان يجب النظر إليه كهدف مستقل بحد ذاته عن السيولة، خاصة في الظروف الاستثمارية الراهنة بما تحمله في طياتها من مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، وارتفاع معدلات التضخم والآثار المترتبة على عمليات المضاربة في الأسواق المالية والنقدية.

١-٦: الأنشطة الرئيسية للمصارف التجارية

تعتبر المصارف التجارية مؤسسات مالية خدمية تنتج خدماتها وتقدمها للعملاء بكفاءة عالية وبإدارة حكيمة، وأن نجاحها أو فشلها في إدارة تلك الأموال يعتمد على قدرتها على تحديد الخدمات التي يطلبها العملاء، وبالتالي تقديمها لهم بأسعار تنافسية وكفاءة عالية^(١). إذ يتركز نشاط هذه المصارف بصورة رئيسية في التجارة بالائتمان، أي تقوم بدور الدائن مرة ودور المدين مرة أخرى، ومن خلال تحليل الميزانية لأي مصرف تجاري نلاحظ النشاطات الرئيسة التي يقوم بها، التي تتضمن جانب الأصول وهي تمثل حقوق الغير أي وجوه استعمال الموارد، في حين يتضمن جانب الخصوم ديون المصرف للغير أي مصادر الموارد، وتتمثل موارد المصرف التجاري في رأس المال المدفوع والاحتياطي والودائع، فضلاً عما يقترضه المصرف التجاري من المصرف المركزي أو المصارف التجارية الأخرى. وينقسم رأس المال إلى كل من رأس المال المدفوع والاحتياطي من المبالغ المقتطعة على مر السنين من الأرباح، وإضافتها إلى رأس المال (حقوق الملكية)، أما الاحتياطي فهو نوعان الأول الاحتياطي القانوني الذي يلتزم المصرف بتكوينه بحكم القانون الذي يصدره المصرف المركزي، أو بحكم الأعراف السائدة لغرض حماية حقوق المودعين، ويعتبر هذا الهدف الأول من أهداف الاحتياطي القانوني وهو تقليدي، ولكن مع تطور العمل المصرفي أضيف هدف آخر يتمثل بكون الاحتياطي القانوني جزء من السياسة النقدية ضمن مجموعة من الأدوات الأخرى^(٢).

أما النوع الثاني فهو الاحتياطي الاختياري أو الخاص الذي يكونه المصرف من أرباحه لمواجهة الطوارئ وتعزيزاً لمركزه المالي، ولذا يمكن القول أن الوظيفة الأساسية لرأس المال الاحتياطي بشكل عام هي حماية حقوق المودعين، في حالة انخفاض قيمة الأصول، فضلاً عن ذلك أن حماية المودعين

(١) Rose, Peter, S. (1996) Commercial Bank Management, 3th Ed, The Mc Grew Hill Companies, USA, P7.

(٢) سنتناولها بالتفصيل في فقرة لاحقة من هذا الفصل .

وحماية حقوقهم تتوقف على درجة سيولة الأصول التي يستثمر فيها المصرف موارده، بمعنى تحويلها إلى سيولة فورية دون خسارة^(١).

أما الودائع فهي تعتبر المصدر الأساسي لمكونات موارد المصارف التجارية المختلفة، وهي ديون مستحقة على ذمة المصرف لمودعيها، والتي تستخدم أحياناً لسداد الذمم أو الديون في الوقت نفسه، حيث إن قبول المصارف للودائع تؤدي خدمة كبيرة للاقتصاد الوطني لما تقوم به من تسهيل لعمليات الدفع الناجمة عن التبادل التجاري، وتشجيع للادخار، واستخدام للأموال في المجالات الاقتصادية المختلفة، وتتمثل في كل من الودائع الجارية، أو تحت الطلب وهي التي يمكن سحبها من المصدر بدون سابق إشعار، كما أنها تمثل واسطة لتنفيذ المعاملات الجارية لأنها تستعمل في أداء المدفوعات، والودائع لأجل التي لا تسحب إلا بعد انقضاء أجل معين متفق عليه مسبقاً بين المودع والمصرف، ويزداد سعر الفائدة على هذا النوع كلما ازداد أجلها، وودائع التوفير وهي التي تودع لقاء فائدة معينة يدفعها المصرف وتكون قابلة للسحب، أو أن تكون كذلك بعد إشعار قصير، وشهادات الإيداع، وكان أول مصرف أصدرها هو (Citibank)، وهي ودائع لأجل تحقق لحاملها فوائد، وكذلك يمكن بيعها قبل انقضاء أجلها، إذا ما احتاج إلى السيولة. إن هذا النوع من الودائع يندرج تحت مسمى الودائع بحسب الأجل، في حين هناك أنواع أخرى من الودائع شهدت نمواً كبيراً في الآونة الأخيرة لا سيما في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، وتحررت من القيود الحكومية (التشريعات والتعليمات)، وهي الودائع بحسب حجمها أو بحسب شرائح المودعين مثل ودائع التجزئة وودائع الجملة^(٢).

أما بالنسبة للأرصدة النقدية الحاضرة، فهي تتضمن كلاً من النقود التي يحتفظ بها المصرف في خزائنه كالبكنوت وأوراق النقد (الشيكات تحت التحصيل لصالح المصرف)، والمسكوكات (الذهب)، والأرصدة الدائنة التي يحتفظ بها لدى المصرف المركزي، إذ إن الأخير يكون مستعداً على الدوام للوفاء بأرصدة المصارف الدائنة بأوراق البنكنوت، ويتحدد نسبة ما تحتفظ به المصارف من أرصدة لدى المصرف المركزي، إما بحكم القانون أو بحكم العرف السائد، وتتمتع هذه الأرصدة بأقصى درجات السيولة، ولكنها لا تولد أي دخل أو ربح للمصرف سواء حفظها في خزانة المصرف، أو لدى المصرف المركزي لتأمين المركز المالي في مواجهة العملاء على مستوى النظام المصرفي^(٣).

(١) الشماخ، خليل، (٢٠٠٢) تحليل وتقييم أداء المصرف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- حنفي، عبد الغفار، وآخرون، (٢٠٠٦)، الأسواق المالية (أسواق رأس المال والبورصات المصارف شركات استثمار) الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ١٤٤.

- الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٦)، إدارة المصارف، ط ١، دار المناهج، عمان، ص - ص ٤٠-٤١.

(٣) ناشد، سوزي عدلي (٢٠٠٥)، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت، ص ٢٣٥.

وتأتي بعد الأرصدة النقدية الحاضرة من حيث السيولة، الحوالات المخصوصة التي يطلق عليها الاحتياطات الثانوية، ويوجد نوعان منها - وإن درجة صلاحيتها للاستعمال لا خلاف عليها النوع الأول: خصم أذون الخزنة وهي تصدر لمدة شهور عادة، وتطرح للاكتتاب عن طريق العطاءات، وتقبل المصارف شراء هذه الأوراق رغم أنها لا تدر عائداً مجدياً لها، ولكونها تتمتع بسيولة عالية نظراً لقصر أجلها، فهي تمثل قروضاً قصيرة الأجل فضلاً عن إمكانية تحويلها للمصرف المركزي والاقتراض مقابلها، أما النوع الثاني: فيتمثل بالأوراق التجارية، وتعتبر من أفضل أنواع الاستثمار قصير الأجل، وذلك لأن قيمتها لا تتعرض إلى تقلبات عنيفة كالأوراق المالية التي هي عرضة للتغيرات في أسعارها بين لحظة وأخرى، كما أن القانون يحيطها بسياج من الضمانات، ونظراً لتفاوت مواعيد استحقاقها وتفاوت قيمتها فإنها تعطي المصارف التجارية المدة اللازمة في اختيار المجموعة التي تتناسب وحاجتها إلى النقود في المستقبل القريب، كما أنها تستحق الدفع بعد فترة قصيرة؛ فإن المصرف يجد فيها وسيلة لتجديد القروض باستمرار؛ فضلاً عن ذلك يمكن خصمها لدى المصرف المركزي، إذا استدعت الحاجة إلى نقد في الحال^(١).

وتستثمر المصارف التجارية أيضاً جزءاً من مواردها في شراء الأوراق المالية (الأسهم والسندات)، نظراً لما تدره الأخيرة من دخل مرتفع، وإن كانت أقل الأصول سيولة، وذلك لأن حملة الأوراق المالية لا يستردون قيمتها إلا بعد انقضاء فترة طويلة من الزمن، وتوجد مخاطر في استثمار المصارف لجزء كبير من مواردها في هذه الأوراق، لتعرضها لتقلبات في أسعارها صعوداً ونزولاً، وتتناسب عكسياً مع سعر الفائدة الجاري في السوق، وتحتوي محفظة الأوراق المالية مجموعة من الأوراق، والسندات الحكومية، والمؤسسات العامة، والأوراق المحلية، ويعتبر هذا النوع من الأوراق المالية أكثر ثباتاً وأقل إيراداً مقارنة بالأوراق المالية الأخرى، ويكون المصرف المركزي مستعداً لشرائها بصورة دائمة من المصارف عند الضرورة، كذلك هناك نوع آخر من الأوراق المالية (other securities)، وتشمل هذه المجموعة من الأوراق المالية السندات والأسهم التي تصدرها المؤسسات والمشروعات غير الحكومية المختلفة^(٢).

وعليه فإن المخاطر تزداد في هذا النوع وبخاصة في البلدان حديثة العهد بالنظم المصرفية، حيث تتسم فيها الأسواق المالية بقلّة النشاط والمحدودية، ومن ثم تتعرض فيها الأوراق لتقلبات عنيفة ومفاجئة في أسعارها، ولذلك كثيراً ما تحتفظ المصارف التجارية في هذه البلدان بقدر كبير من الأوراق المالية الأجنبية المضمونة التي يمكن تشغيلها دون خسارة.

وكذلك تستثمر المصارف التجارية جزءاً لا يستهان به من مواردها في تقديم السلف والقروض لعملائها، وتعتبر القروض والسلف من أهم الاستخدامات لأموال المصارف التجارية ضمن نشاطات

(١) الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص- ص ٥٨-٥٩.

(٢) آل علي، رضاء صاحب أبو أحمد، (٢٠٠٢)، مصدر سابق، ص ٨٩.

استخدام الأموال، ومن أوفر أصول المصرف ربحية، وإن كانت لا تتمتع بسيولة عالية، وتتراوح نسبة القروض إلى مجموع الموجودات ما بين (٥٥-٦٠٪)، حيث تحقق المصارف أعلى عائد لها من محفظة القروض قياساً بالعوائد من المحافظ الأخرى^(١).

تتفاوت القروض (Lanes) من حيث طرق تحديد سعر الفائدة الثابت أو الموعوم، إذ يقابل زيادة سعر الفائدة الذي تحتسبه المصارف على القروض والسلف عن متوسط أسعار الفائدة التي تدرها الأصول تعذر تحويل القروض والسلف إلى نقود قبل أن يحين موعد استحقاقها، كما يتعرض المصرف للخسارة في حالة عجز المدين عن سدادها، وتختلف السلف والقروض عن غيرها من الأصول الأخرى المستثمرة في ميزانيات المصارف التجارية؛ نتيجة اختلاف الظروف من بلد إلى آخر ويوجد نوعان من القروض وهما كالآتي^(٢) :

أولاً: القروض المضمونة، وهي عبارة عن قروض أو اعتمادات مضمونة بضمان عيني أو شخصي، يضمن المصرف استعادة حقه منه في حالة عجز المدين عن السداد.

ثانياً: السلف غير المضمونة، وهي عبارة عن قروض أو اعتمادات مقدمة من المصرف لعملائه بدون ضمان؛ اعتماداً منه على متانة المركز المالي للعميل، وعلى ما اشتهر به من سمعة ودقة الوفاء بالتزاماته، ففي هذا النوع تتوخى المصارف الحيلة والحذر نظراً لما يكتنفها من خطر عدم السداد، فلا تقدم سلفاً إلا لمن تعرفه جيداً من عملائها؛ ولهم مراكز مالية متينة السداد إذا ما حدث لأي واحد منهم تعثر مالي.

بالإضافة إلى النشاطات الرئيسية السابقة التي تقوم بها المصارف التجارية، هناك نشاطات فرعية أخرى، تتمثل في كل من إصدار خطابات الضمان (Letter Of Guarantee)، وهي عبارة عن صك يصدره المصرف بناء على طلب أحد عملائه، يتعهد بموجبه أن يدفع قيمته لحساب طرف ثالث، وهو المستفيد في حالة المطالبة بسداد قيمته منه خلال فترة زمنية معينة. وتلعب خطابات الضمان دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية، وخاصة في المقاولات والتوريدات المتعددة المصالح الحكومية، كما تقدم خطابات الضمان التي تصدرها المصارف في العديد من الحالات كالاشتراك في المناقصات والمزايدات العامة، وضمان سداد كافة الالتزامات في مواعيدها، وضمان عودة البضائع المستوردة، وضمان تسليم مستندات الشحن^(٣).

(١) لمزيد من التفاصيل انظر : الشماخ، خليل، (٢٠٠٢)، تحليل وتقييم أداء المصرف، مصدر سابق، ص ٢٩.

(٢) Colmant, H (1990) The Evolution of institutional Structure sand Regulations – Banking in France Edited by De Biosseau. Printed by Billing and sons lied, Worses far GB, P. 80.

(٣) الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٥) العمليات المصرفية الخارجية، ط٢، دار المناهج للنشر، عمان، ص - ص ١٢١-١٢٣.

وتصدر خطابات الضمان بغطاء كامل أو جزئي نقدي أو عيني؛ فالغطاء النقدي يقدمه العميل في صورة نقدية، إما مباشرة للمصرف أو بتحويلها من الحساب الجاري، أما الغطاء العيني فغالباً ما يتكون من أوراق مالية، ويراعي أن تكون قيمتها التسليفية تغطي مبالغ الضمان أو الجزء المتفق على تغطيته من هذا المبلغ، وفي حالة إصدار خطاب الضمان بغطاء جزئي أو بدون غطاء، في هذه الحالة تلجأ المصارف إلى مطالبة عملائها بتقديم ضمان شخصي أو بتوقيع كمبيالات لصالحها بالمبالغ غير المغطاة من خطابات الضمان الصادرة بناء على طلبهم، ومن أهم أنواع خطابات الضمان، الابتدائية أو المؤقتة، ويحصل على هذا النوع من الضمان بغرض تقديمها مع العطاءات التي تقدم للمصالح الحكومية والهيئات والشركات، على أن يقدم مع كل عطاء تأمين ابتدائي بنسبة ١٪ من قيمة العطاء في قطاع المقاولات، و ٢٪ فيما عدا ذلك، وتحل خطابات الضمان النهائية محل خطابات الضمان الابتدائي، وتطلب ممن يرسي عليهم العطاء في أعمال المقاولات وتحدد قيمة الضمان النهائي بنسبة ٥٪ ، و ١٠٪ من قيمة العطاءات الأخرى.

وأخيراً هناك خطابات الضمان الملاحية بغرض التخليص على البضائع لتحسين ورود بواليص الشحن الأصلية^(١). وكذلك من النشاطات الفرعية للمصارف التجارية، تحصيل الأموال نيابة عن العملاء وحفظ الأشياء النفيسة في خزائن الأمانات، وخصم الأوراق التجارية، وإدارة الممتلكات، والنصح والإرشاد في المسائل المالية والاستثمارات، والقيام بأبحاث اقتصادية ومصرفية ونشرها وتحويل أموال للداخل والخارج^(٢).

وهناك عدة نشاطات فرعية أخرى منها فتح الاعتمادات المستندية (Documentary Letters Of Credit) بهدف تسهيل عملية التبادل التجاري مع الخارج، ويعتبر الاعتماد المستندي إدارة ائتمان للمستورد، وترتيباً يقوم بمقتضاه المصرف المصدر للاعتماد بناء على تعليمات وطلب العميل، ووفقاً لتعليمات طالب فتح الاعتماد بالدفع أو لأمر شخص هو المستفيد، وهناك أنواع مختلفة من الاعتمادات المستندية منها غير قابلة للإلغاء وهو تعهد نهائي لا رجوع فيه، بحيث تكون المستندات المقدمة مطابقة تماماً لشروط الاعتماد، ومنها غير قابلة للتعزيز، وقابلة للتعزيز واعتمادات بالإطلاع، ويدفع المصرف القيمة الفعلية للمصدر بمرور الإطلاع عليها طالما أن المستندات المقدمة مطابقة لشروط الاعتماد، وقد يكون الاعتماد أجلاً، بمعنى أن تكون الكمبيالة بأجل، وقد يكون قابلاً للتحويل وغير قابل للتحويل^(٣).

(١) العريبد، عصام فهد، (٢٠٠١)، مصدر سابق، ص - ص ١٣٥-١٣٨.

(٢) الهوارى، سيد، (١٩٨٣)، إدارة المصارف، مكتبة عين شمس، القاهرة، ص-ص ١٢-١٣.

(٣) عبد السلام، محمد الموفق أحمد، (١٩٩٩)، دراسات عن الأقسام المختلفة بالمصارف التجارية (شرح عملي للعمليات الخارجية والمحلية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، ص-ص ١٣-٢١.

يعتبر رئيس مجلس الإدارة هو السلطة العليا في المصرف وهو المسؤول عن انجاز مهام المصرف في الاقتصاد الوطني، وبالرغم من عدم تدخله في الحياة اليومية، إلا أنه يقوم بتحويل الصلاحيات للمدراء في ذلك، ويعتبر المسؤول الأول عن نجاح عمليات المصرف، وتخضع له عدة إدارات وهي إدارة الائتمان، والتي تتكون من بحوث الائتمان والاستعلام ومركز العملاء والبضائع، وخطابات الضمان المحلية وإدارة الحسابات التي تتكون من حسابات التوفير ومركز العملاء وكل من الودائع الجارية ولأجل وبإخطار، والحاسب الآلي والمراجعة والإحصاء والمقاصة، وإدارة الأوراق المالية والتجارية، والتي تتمثل في الكمبيالات والتحصيل والأوراق المالية والخزائن بأنواعها، وإدارة الشؤون الإدارية التي تتمثل أيضاً في السكرتارية وإدارة شؤون الأفراد^(١).

كذلك هناك مسؤوليات تقع على عاتق مجلس الإدارة تجاه المودعين وهي توفير الأمان والسيولة في إدارة الأموال، وتحقيق الأرباح للمساهمين لإبقاء رأس المال سليماً أمام الرأي العام، في حين تتمثل مسؤوليته أيضاً تجاه المجتمع بتشجيعهم على زيادة مدخراتهم، وعلى إتاحة الأموال التي يطلبها المقترضون، وكما ينبغي عليه تجاه العاملين رفع كفاءتهم وتحسين أوضاعهم المادية، ولبلوغ تلك المسؤوليات لابد من وضع الأهداف العامة للمصرف ورسم السياسات المصرفية لبلوغ تلك الأهداف، وإقرار الهيكل التنظيمي للمصرف وتكوين اللجان واختيار المدراء الأساسيين، والتأكد من أمان المصرف وسيولته وربحيته ونشاطه، والإشراف العام على عمليات المصرف وتطويرها.

كما يقوم مجلس الإدارة بالسعي لتحقيق عدة أهداف دون الإخلال باللوائح والقوانين الموضوعة، وأهمها زيادة الودائع والموارد المتاحة بما فيها رأس المال، وزيادة القروض والسلفيات والاستثمارات بما يحقق الإسراع في عملية التنمية، والاستخدام الكامل دون حدوث تضخم نقدي، وتوفير الحماية والأمان للودائع والموارد المتاحة للمصرف وإعادةتها بمجرد طلبها، والسعي لتحسين مستوى الأرباح، وتحسين مستوى الخدمات المصرفية من خلال تطوير أساليب الأداء، وتوسيع قاعدة الخدمات المصرفية، ورفع الوعي المصرفي^(٢).

أما بالنسبة لاختصاصات الإدارة المصرفية فلكل إدارة اختصاصات تميزها عن غيرها من الإدارة الأخرى، فمثلاً تقوم إدارة الحسابات الجارية بفتح الحسابات الجارية بأنواعها للعملاء، وإمسك الحسابات الجارية والودائع للمودعين والعملاء، ومراقبة تنفيذ تعليماتهم والشروط الخاصة بهم، وحفظ الدفاتر وصرف الشيكات وأوامر الصرف الصادرة من العملاء، وتقوم إدارة التوفير بقبول الإيداعات، وإصدار دفاتر التوفير وصرف المسحوبات منها، وإمسك حسابات التوفير والفوائد وقيد صافي قيمتها للعملاء وعمل الميزانيات الخاصة بذلك، كما تقوم إدارة الاعتماد بفتح الاعتمادات الشخصية للعملاء، واعتمادات تمويل المقاولين

(١) الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص ١٣٦.

(٢) الهواري، سيد، (١٩٨٣)، إدارة المصارف مصدر سابق، ص - ص ٢٣-٢٤.

والموردين، واعتمادات خطابات الضمان الابتدائية والنهائية بناء على طلب العملاء، في حين تقوم إدارة البضائع بمنح تسهيلات للعملاء بضمان بضائع تخزين بمخازن المصرف أو بمخازن العملاء باسم المصرف، ومسك مراكز العملاء المدنيين بضمان بضائع ومراقبة سدادها، وكذلك تقوم إدارة حفظ الأوراق المالية بحفظ الأوراق المالية لحساب العملاء والمملوكة للمصرف، ومتابعة مواعيد صرف الكوبونات وتحصيلها لحساب العملاء، أما إدارة الكمبيالات فتقوم باستلام وحفظ وتحصيل الكمبيالات وخصمها وإعادة خصمها لدى المصرف المركزي، وعمليات السلف الشخصية المعتمدة من إدارة خصم الكمبيالات، وسحب أوامر الدفع البريدية على الخارج، والشيكات السياحية، وشراء العملات الأجنبية وبيعها، وصرف الشيكات المسحوبة على المصرف من الخارج، وبيع وشراء البنكنوت الأجنبي^(١).

ويقتضي الأمر عند توسع الأعمال المصرفية، وكثرة الفروع للمصارف التجارية، القيام بإنشاء إدارة للفروع للإشراف على عمل الفروع، وإدارة للتفتيش تكون بمثابة الرقيب لإدارة المصرف العليا، وإدارة للبحوث المالية والاقتصادية والعلاقات الخارجية، وإدارة للشؤون القانونية بأقسامها المختلفة، وإدارة للتخطيط والإحصاء والمتابعة، وإدارة التنظيم والتدريب والخدمات الثقافية والاجتماعية، وعندما تزداد الأعمال المصرفية وتتنوع العمليات في الداخل والخارج يترتب على ذلك زيادة عدد الفروع، مما يتطلب الأمر زيادة عدد المستويات الإدارية، وزيادة عدد النواب والوكلاء والمستشارين، مما يخفف من حدة العبء على رئيس مجلس الإدارة والمدير العام^(٢).

١-٧: المصارف التجارية في ظل رقابة النظريات الاقتصادية المختلفة

فرضت العديد من أشكال الرقابة والقيود على استخدامات المصارف التجارية لمواردها، والتي يقوم بتنفيذها المصرف المركزي، وذلك للحد من إخفاق المصارف التجارية في تحقيق الأهداف المنشودة التي أنشئت من أجلها، ونتيجة للأزمات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد، ركزت المصارف جل اهتمامها على هدفين أساسيين، تعلق الهدف الأول بعنصر المخاطرة، حيث عمدت إلى تقليل المخاطر التي يتعرض لها المودعون، بمعنى آخر زيادة عنصر الأمان في مجال عمل هذه المصارف، والهدف من ذلك تقليل الأثر السلبي والحد من الإخفاق في أداء المصارف للقيام بعملها، وتقديم الخدمات المالية بأقل التكاليف، وذلك من خلال قيام المصرف المركزي بتنظيم عمل هذه المصارف والقواعد التي تخضع لها من أجل منع الاحتكار، وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، فيما يتعلق الهدف الثاني بتحقيق الربح على مجمل العمليات المختلفة، ويعتبر هذا الهدف الأساس الذي من أجله أنشئت المصارف التجارية^(٣).

(١) الهوارى، سيد، (١٩٨٣) مصدر سابق، ص ٢٦.

(٢) المصدر السابق، ص - ص ٣١-٣٢.

(٣) Grady, and Spencer, (1990), Managing commercial Banks, prentice, Hall international INC, New Jersey, U.S.A, p. 69.

وفي هذا السياق سنتناول النظريات الاقتصادية ذات العلاقة بسياسات المصرف المركزي في توجيه المصارف التجارية، والإجراءات والتدابير التي يتبناها المصرف المركزي لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، وهذه النظريات تتمثل في معطيات كل من النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكينزية، والنظرية النقدية الحديثة، (مدرسة شيكاغو)، وسنتناولها بشيء من الإيجاز كما يلي:

١-٧-١: النظرية الكلاسيكية

تعد هذه النظرية من أقدم النظريات التي سادت الفكر الاقتصادي الكلاسيكي (التقليدي)، واستمرت لغاية أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات من القرن العشرين، وامتدت أثارها إلى الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ تقريباً، عندئذ أصبحت هذه النظرية عاجزة عن مواجهة الأزمة التي أصابت النظام الرأسمالي آنذاك، حيث ركزت في تحليلها إلى شرح الكيفية التي يعمل بها النظام القائم على الملكية الفردية، استناداً إلى قانون ساي (Say, Law) الذي نص على أن العرض في الاقتصاد الكلي يخلق الطلب الموازي له، بمعنى أن عملية الإنتاج تولد دخلاً مساوياً لقيمة ما ينتج، والدخل بدوره يولد تلقائياً طلباً كافياً لشراء جميع ما ينتج، وعليه فإن عملية الوصول إلى اقتصاد يتحدد فيه مستوى الاستخدام الكامل لكافة الموارد الإنتاجية أمر واقع ومضمون.

وفي السياق ذاته أيضاً لا ينكر ساي حدوث فوائض إنتاجية لا يحتاجها الآخرون، ولكن هذه الحالة مؤقتة تؤدي بالضرورة إلى التصحيح التلقائي (آلية السوق) عن طريق العلاقات النسبية المتبادلة بين معدلات تبادل المنتجات مع بعضها، استناداً إلى فرض سيادة المنافسة الكاملة سواء في أسواق عناصر الإنتاج، أو أسواق السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي فإن الوضع الطبيعي هو الاستخدام الكامل لكافة الموارد الاقتصادية بما فيها عنصر العمل^(١).

وقد نظر الكلاسيك في هذا الجانب من التحليل للنقود نظرة محايدة باعتبارها مجرد وسيط للتبادل، أي أنهم لم يعترفوا لها إلا بدور واحد كوسيط للتبادل، ومن هنا اقتصر دافع احتفاظ الأفراد بالنقود في نظرهم على دافع واحد فقط هو دافع التبادل^(٢). وهذا يعني أن زيادة كمية النقود في التداول سوف يؤدي إلى زيادة كمية الإنفاق، أي زيادة القدرة الشرائية، وذلك لأن حجم الإنفاق الكلي في الاقتصاد الذي يشمل كمية النقود المتداولة مضروبة في سرعة التداول، لا بد أن يتساوى مع قيمة الناتج القومي الاسمي (القيمة الكلية للمبيعات) المتمثل في المستوى العام للأسعار مضروباً في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد، وبافتراض ثبات سرعة تداول النقود وكمية السلع والخدمات المتبادلة في المجتمع؛ فإن النتيجة الحتمية أن

(١) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- السيد علي، عبد المنعم، والعيسى، نزار سعد الدين، (٢٠٠٤) مصدر سابق، ص - ص ٢٦٧ - ٢٨٥.

- مبارك، عبد النعيم محمد، (١٩٨٥) النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، بيروت، ص ٢٦٣.

(٢) مبارك، عبد النعيم محمد، (١٩٨٥)، مصدر سابق، ص ٢٤٦.

المستوى العام للأسعار دالة في عرض النقود، وبذلك تكون كمية النقود المتداولة متساوية بالضرورة مع الطلب على النقود، وهي النسبة النقدية التي يتم الاحتفاظ بها من أجل استخدامها في المبادلات مضروبة في الدخل النقدي، وإذا كان الاقتصاد في مرحلة استخدام كامل، فإن الزيادة في الطلب على عوامل الإنتاج سيؤدي إلى زيادة في عموم الأسعار، وكذلك يرتفع سعر الفائدة نتيجة لزيادة الطلب الاستثماري على المدخرات المتاحة، إلى أن يتوقف الطلب الاستثماري عند المستوى الجديد لسعر الفائدة، ويرافق ذلك زيادة في الادخار على الاستهلاك، وبذلك ينتهز المدخرون فرصة ارتفاع أسعار الفائدة على حساب إنفاقهم الاستهلاكي^(١).

وعليه يمكن القول أن التأثير على أسعار الفائدة في النظرية الكلاسيكية محورياً هاماً من محاور سياستها النقدية، حيث أن هذا التغير يحدث عن طريق التوجيهات من المصرف المركزي للمصارف التجارية، لأن تقلبات أسعار الفائدة تؤدي إلى تحديد العلاقة بين مستويات الاستهلاك والاستثمار، وبالتالي تؤدي إلى التوصل للاستخدام الكامل من خلال زيادة العرض النقدي للمصارف التجارية.

ويلاحظ من ذلك أن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى انخفاض الطلب الاستثماري والاستهلاكي معاً لأن المستثمرين في هذه الحالة يمتنعون عن الاستثمار، والمستهلكين يدخرون ويحجمون عن الاستهلاك، بينما يؤدي انخفاض أسعار الفائدة إلى ارتفاع الطلب الاستثماري والاستهلاكي معاً، حيث يقبل المستثمرون على الاستثمار والمستهلكون على الاستهلاك لانخفاض قيمة العائد الادخاري، وإذا حدث انخفاض في الإقراض المصرفي، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض في المستوى العام للأسعار، وإذا حدث أن زادت المصارف من عرضها للسندات المدرة للربح نتيجة لارتفاع الاستهلاك على حساب الادخار تتخفض أسعار السندات، وفي هذه الحالة إذا كانت الأجور غير مرنة فإن الارتفاع النسبي في أسعار الفائدة، يؤدي حتماً إلى امتناع المستثمرين عن الاستثمار، نتيجة لارتفاع التكلفة الكلية المتمثلة في أسعار الفائدة، بالإضافة إلى ثبات الأجور وعدم انخفاضها لتعويض ارتفاع تكلفة الفائدة، فيتجه الاستخدام الكامل نحو الانخفاض^(٢).

يتبين من هذا أن السياسة الكلاسيكية تتلخص في أن تغيير مستويات الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية من خلال المصرف المركزي، يؤدي إلى انخفاض كمية عرض النقد في التداول، وأيضاً إن عمليات السوق المفتوحة التي تتمثل في كل من بيع وشراء الأوراق المالية، تؤدي إلى انخفاض في كمية النقود المتداولة في حالة بيع الأوراق المالية وإلى زيادتها في حالة الشراء، حيث تقوم المصارف بدفع قيمة هذه الأوراق نقداً إلى مالكيها، مما يؤدي ذلك إلى زيادة السيولة لديهم وزيادة النقود المتداولة في الأسواق

(1) Ackley, G. (1969), Macroeconomics Theory, Mc Millen, N. Y, p, 120.

(2) Siegel, B.(1982), Money Banking and Economy Academic press N. Y., U.S.A, pp 241-254

المالية ^(١). ويستند هذا التفسير إلى الافتراض الكلاسيكي لـ (فيشر) بأن كمية النقود متغير مستقل، وأن المستوى العام للأسعار متغير تابع، وأن التغيرات في كمية النقود لابد وأن يصاحبها تغير مماثل في الأسعار، ولذلك فإن المصرف المركزي باعتباره السلطة النقدية القائمة على الإصدار النقدي يقوم بالتدخل للتأثير على مستويات الأسعار بالتأثير على كمية النقود المتداولة سالباً أو إيجاباً ^(٢). وعلية فإن هذه النظرية لم تفشل تماماً بالرغم من الانتقادات الموجهة إليها، وهذا ما يؤكد تماماً لجوء بعض المصارف المركزية إلى الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين مستوى الأسعار، وكمية النقود المعروضة عند القيام بتنفيذ سياستها النقدية.

١-٧-٢: النظرية الكينزية

جاءت هذه النظرية ضمن سياق تداعيات معينه، تمثل أهمها في عدم قدرة النظرية الكلاسيكية عن طرح الحلول المثلى لأزمة الكساد العالمي، الذي أصاب اقتصاديات النظام الرأسمالي في الثلاثينات من القرن العشرين، حيث اتصلت هذه النظرية بجانب الطلب في الاقتصاد وبالذات الاقتصاد المتقدم الذي توجد فيه طاقات إنتاجية غير مستغلة، بسبب النقص في الطلب الكلي الفعال، ولذا فإن تحفيز الطاقات الإنتاجية العاطلة وفق منطق هذه النظرية يتطلب زيادة الطلب الكلي، سواء الاستهلاكي أو الاستثماري وخاصة في مجال الأشغال العامة. أما فيما يتعلق بالسياسة النقدية لهذه النظرية، فقد اتفق كينز مع الكلاسيك في بعض النقاط منها: أن عرض النقود يعد من المعطيات ومحدد سلفاً من قبل السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فقد قسمه كنز إلى ثلاثة أنواع، وذلك حسب الأغراض والدوافع للطلب عليها، وهي إما لأغراض المعاملات أو الاحتياط أو المضاربة، ومجموع هذه الأنواع الثلاثة سميت لدى كينز دوافع الطلب على النقد.

ويتوقف الطلب على النقود لأغراض المعاملات على مستوى الدخل الحقيقي، وهذا يتفق تماماً مع النظرة الكلاسيكية للطلب على النقود، ويرتبط بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي، وإن هذه العلاقة متناسبة، بمعنى أن زيادة الدخل ترافقها زيادة نسبية مماثلة في الطلب على النقود لأغراض المعاملات، ذات الصلة بالقيام بالنشاطات الاقتصادية سواء كانت استهلاكية أو استثمارية أو إنتاجية أو غيرها، ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل يقل الطلب على النقود لأغراض المعاملات، أما الاحتفاظ بالنقود لأغراض الاحتياط فيعرف بالنقد الذي يتم الاحتفاظ به لتغطية النفقات غير المتوقعة أو الفجائية، أو لغرض

^(١) Siegel, B.(1982) Money Banking and Economy, Op cit, p, 255.

^(٢) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:

- غزلان، محمد عزت، (٢٠٠٢)، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٩٥

- خلف، فليح حسن، (٢٠٠٦)، النقود والمصارف، ط ١، دار الكتاب العلمي، عمان، ص ١٤٥.

- شامية، احمد زهير، (٢٠٠٢)، النقود والمصارف، دار زهران، عمان، ص ١٠١.

الاستفادة من فرص الشراء المربحة العشوائية؛ وعليه فإن الفرق بين هذين النوعين من الطلب على النقود هو عنصر التأكد في الأول وعنصر عدم التأكد في النوع الثاني، وحالة عدم التأكد تنعكس بصورة خاصة في توقيت التدفقات المالية إلى عدم توافق الإيرادات مع النفقات، لأن النفقات الفجائية لا يمكن معرفة حدوثها لتتلاءم مع تدفق الإيرادات^(١).

يختلف الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط باختلاف الأفراد والمشروعات واختلاف سياساتهم المالية فيما إذا كانت محافظة أم لا، كما يعتمد على توفر سوق نقدية ومالية متطورة ومنظمة، ومدى توفر الائتمان المصرفي، ومن المعروف أن الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد والمشروعات لغرض الاحتياط نسبة إلى الدخل تنخفض عند توفر سوق نقدية ومالية متطورة، وتعتبر المشروعات أقل محافظة في سياستها المالية، في حالة توفر الائتمان المصرفي بسهولة، أما الاحتفاظ بالنقود لأغراض المضاربة فيرتبط بأسعار الفائدة وأسعار السندات للاستفادة من التغيرات التي تحصل في أسعارها كشكل بديل للاحتفاظ بالثروة، ففي هذه الحالة ربط كنز بين الطلب على النقود لأغراض المضاربة وسعر الفائدة، حيث أشار إلى وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة في السوق وأسعار السندات، فعندما يزداد سعر الفائدة تنخفض أسعار السندات، فيزداد طلب الأفراد على السندات، ويقل طلبهم على النقود لأغراض المضاربة، ويحدث العكس عندما تنخفض أسعار الفائدة^(٢).

وترى النظرية الكينزية، أنه لم يعد للسياسة النقدية سوى مجرد دور تابع في حدود السياسات الموجهة؛ للحفاظ على مستوى الاستخدام الكامل في إطار الاستقرار النقدي الداخلي، حيث أصبح الدور الفعال للسياسات المالية الحكومية من إنفاق حكومي وضرائب ودين عام من أجل الحفاظ على مستوى الاستخدام الكامل، وهذا ما لا يتفق مع فرض النظرية الكلاسيكية الراض للاندخل من قبل الحكومة لتوجيه النشاط الاقتصادي لمستوى الاستخدام الكامل، وأشار - كينز - ضمن تحليله أن السياسات المالية الحكومية تحفز الطلب الكلي على الموارد العاطلة عن طريق إحداث عجز في الميزانية الحكومية، واللجوء للاقتراض العام لتغطية العجز المفتعل في الميزانية الحكومية، ويعتبر الخروج عن مبدأ توازن الميزانية هو العامل الأساسي في دفع عجلة الاقتصاد القومي نحو عملية الاستخدام الكامل، حيث يوفر العديد من فرص العمل للعاطلين في القطاع الحكومي في حالة عزوف الاستثمار الخاص عن توفيرها لانخفاض معدل الربحية المتحقق فيها، وانخفاض الطلب الكلي على المنتجات^(٣).

(١) خلف، فليح حسن ، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص ١٥٤.

(٢) السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، (٢٠٠٤) مصدر سابق، ص - ص ٢٤٠-٢٤٩.

(٣) لمزيد من التفصيل انظر في ذلك:

- مبارك، عبد النعيم حمد، (١٩٨٥) مصدر سابق، ص - ص ٢٤٧-٢٧.

- السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، (٢٠٠٤)، مصدر سابق، ص ٤٣٢.

وبالرغم من عدم اقتناع كينز بفاعلية السياسة النقدية في حالات تدني مستوى الاستخدام والاستثمار، إلا أن لها تأثيراً من خلال قيام المصرف المركزي بزيادة كمية النقود في التداول عن طريق قيامه بشراء الأوراق المالية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة العرض النقدي؛ وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة الذي يؤدي إلى انخفاض كلفة الاقتراض من المصارف التجارية، ومن ثم زيادة الطلب الاستثماري الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل والاستخدام من خلال عملية المضاعف الاستثماري، ولكي تقوم هذه السياسية بدورها على أكمل وجه يشترط مرونة كل من سعر الفائدة، والأنفاق الاستثماري على حد سواء استجابة للتغيرات في كمية النقود.

١-٧-٣: النظرية النقدية الحديثة

ترجع فكرة هذه النظرية إلى الصيغة الأولية للنظرية الكمية التقليدية . بزعامه ارفنج فيشر ولكنها بالأساس تبتعد عنها كثيراً، حيث استندت النظرية التقليدية إلى فرض ثبات سرعة تداول النقود، لكن النظرية الحديثة ليست مجرد تكرار للنظرية الكمية التقليدية، وإنما محاولة للاستفادة من النقد الموجه للأخيرة، فضلاً عن التنبيه والتذكير بأهمية السياسة النقدية.

وقد تم صياغة النظرية الحديثة على أيدي مدرسة شيكاغو بزعامه ميلتون فريدمان، الذي حلل الطلب على النقود بطريقة أكثر اتساعاً من التحليل الكلاسيكي والكينزي، فهي ليست نظرية تربط كمية النقود بالأسعار والدخل، وإنما هي مجموعة من الفروض ترتبط بكمية الأرصدة المرغوبة من جانب العناصر الاقتصادية النقدية لهذه النظرية، التي تعتبر نظرية طلب على النقود، حيث إن معرفة العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود يتطلب دراسة وتحليل عناصر الثروة باعتبارها العنصر الوحيد للطلب على النقود، حيث تعتبر النقود من أهم الأشكال التي تتوزع فيها الثروة، وقد فرقت هذه النظرية الحديثة ضمن سياستها النقدية، بين خمسة أنواع من الأصول المكونة للثروة هي: النقود، والأسهم، والسندات، ورأس المال العيني، ورأس المال البشري، ويقوم الأفراد بتوزيع ثرواتهم على الأصول المختلفة بغية تحقيق أعلى منفعة، من خلال ما تدره عليهم هذه الأصول.

ويعتبر الأفراد النقود وسيطاً للتبادل وتسوية الديون ولها قيمة اسمية محددة، كما أنها تشكل عامل راحة وأمان، أما السندات فهي تدر دخلاً ثابتاً متمثلاً في سعر الفائدة على السندات، لذلك فهي عرضة للتقلبات في قيمتها نتيجة تقلبات أسعار الفائدة المعلن عنه في المصارف التجارية، وتعتبر الأسهم أقل أماناً من السندات وتدر دخلاً سنوياً يتمثل في الأرباح، في حين يتمثل رأس المال المادي بالعقارات والمعدات الثابتة وما تدره من دخل، ويتأثر هذا الدخل بالتغيرات في المستوى العام للأسعار، أما رأس

المال البشري فلا يقاس بأسعار السوق فهو عبارة عما يتلقاه الفرد من تأهيل وتدريب لتطوير مهاراته، ويعتبر مدرراً للدخل على مدى الحياة^(١).

وتقوم النظرية النقدية الحديثة بالتحليل في الأجل الطويل على العكس من النظرية الكلاسيكية والكينزية التي قامت على التحليل في الأجل القصير، حيث بني التحليل في هذه النظرية على أن النقود هي المتغير الأساسي، وأن التقلبات في النشاط الاقتصادي ترجع أساساً إلى تقلبات في كمية النقود وسعر الفائدة، وأن السياسة المالية لها آثار توزيعية فقط في توجيه النشاط الاقتصادي من سيطرة القطاع الخاص إلى القطاع العام؛ وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام بلا ريب يكون على حساب الإنفاق الخاص وليس مكملاً له كما أشار إليه كينز؛ ويرى أن السياسة النقدية هي الأداة الفعالة إلى أبعد الحدود في مجال تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وأن العلاقة بين الطلب على النقود وعرضها وفق هذه النظرية يحدد توجهات النشاط الاقتصادي، فيزداد الطلب على النقود في شكلها السائل كلما انخفضت الإيرادات المتوقعة من الأصول المالية الأخرى والأسعار، فضلاً عن ذلك يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود في شكلها السائل خصوصاً في فترات الكساد لمواجهة البطالة المحتملة^(٢).

وعليه يجب أن تستخدم السياسة النقدية بحذر شديد من وجهة نظرهم، وفيما يتعلق بعرض النقد الذي يتمثل في كميات النقود المتداولة، والتي تتأثر بالإجراءات المتبعة من قبل السلطات النقدية الممثلة بالمصرف المركزي، فقد أشار النقديون إلى أن تدخل المصرف المركزي يؤثر بصورة كبيرة على الاستثمار والاستهلاك، وبالتالي على الدخل القومي في الأجل القصير، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث أن قناعاتهم بنيت أساساً على التحليل في الأجل الطويل باعتباره التحليل الأنسب من وجهة نظرهم. ويرى النقديون أن سلوك القائمين على المصارف المركزية سلوك متسرع؛ لأن ردود أفعالهم تجاه التقلبات الاقتصادية تكون من الحدة بحيث يأتي الانكماش، أو التوسع النقدي في عرض النقود في الوقت غير المناسب، بحيث يؤدي إلى زيادة التضخم والكساد، ولهذا يرى النقديون المحدثون أن التوسع في عرض النقود يجب أن يرتبط بمعدلات مقننة، يتم ضبطها على أساس التغير المتوقع في النمو الاقتصادي ومعدلاته؛ وتقادي حدوث الخطأ المترتب على الحد الفاصل بين اتباع سياسة نقدية بعينها وتحقيق آثارها^(٣).

وبالتالي فإن الخلاف الواضح بين النظرية الكلاسيكية والنظرية النقدية الحديثة، يتمثل أساساً في معدل نمو الدخل القومي، حيث يرى المحدثون أن نمو معدل الدخل القومي وما يطرأ عليه من تغير هو أمر

(١) معتوق، سهير محمود، (١٩٨٩) النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية ص - ص ١٥٨-١٥٩.

(٢) المصدر السابق، ص ١٥٩.

(٣) Campbell, (1982). Encyclopedia of Economics, Green world, Editor inchict Mc Grew Hill, Book Company, pp. 137-141.

حادث وواقع، بينما يرى الكلاسيكيون أنه أمر مستبعد لأن تحليلهم بني أساساً على ثبات الدخل والإنتاج عند حدود مرحلة الاستخدام الكامل؛ وعليه فإن السياسة الاقتصادية الفاعلة والساعية نحو تحقيق الاستقرار، يجب عليها أن تسعى إلى إيجاد معدل نمو نقدي يوازي تقريباً معدل نمو الطاقة الإنتاجية الكلية طويلة الأجل، وأن تستبعد تأثير الإنفاق الاستثماري العام على الخاص بقدر الإمكان؛ حتى لا يؤثر الأول على الثاني مما يؤدي إلى إزاحته.

٨-١: السياسة النقدية في الدول النامية

تعاني الدول النامية من صعوبات عدة في تحقيق عملية التنمية، تتمثل في نقص الموارد التمويلية نتيجة البنين المتخلف بجميع تفاصيله، الذي تعكسه بعض المؤشرات التي تبدأ بغياب الجهاز الإنتاجي المتطور، والقادر علي الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والطبيعية، لتلبية احتياجات الطلب المحلي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية والخدمات، فضلاً عن تدني مستوى الدخل القومي، وما يرافقه من انخفاض متوسط دخل الفرد، وهي النتيجة الحتمية لانخفاض معدل الادخار، ومن ثم تكوين رأس المال الحقيقي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والاستيراد^(١).

وعليه فقد ترتب على ذلك اعتماد الدول النامية على التخصص في إنتاج المواد الأولية الزراعية والاستخراجية، المعدة أغلبها لأغراض التصدير؛ علماً بأن حجم ما ينتج يفوق ما يستهلك محلياً، ولذلك تضطر إلى تصدير ما يفرض عن حاجتها إلى البلدان الصناعية، وتشكل هذه العملية نسبة عالية إلى دخولها القومية على العكس مما يحدث تماماً في البلدان الصناعية، حيث لا تشكل الصادرات إلا نسبة منخفضة من الدخل القومي، ويبدو هذا واضحاً من خلال نسبة الصادرات التي تحتل مركز الصدارة الذي يحتله الاستثمار المحلي في البلدان الصناعية، ويعد هذا جوهر الفرق بين الاقتصاديين المتقدم والمتخلف، ومما عمق مبدأ التبعية الاقتصادية التقلبات الحادة في ميزان المدفوعات، وعدم ثبات القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وارتفاع نسبة التجارة إلى الدخل القومي، واندماج اقتصاديات هذه الأقطار في الأسواق الرأسمالية العالمية، وهذا يمثل أهم مؤشرات التخلف الاقتصادي، ومما زاد الأمر تعقيداً أن هذه الدول أصبحت تمثل بؤرة لضياع وهدر الموارد الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية^(٢).

وفي السياق ذاته تتمثل هذه الموارد الإنتاجية في رؤوس الأموال الوطنية المناسبة إلى الخارج في صورة ودائع مصرفية، واستثمارات مالية أكثر سيولة وذات عوائد مجدية اقتصادياً، كذلك الإنفاق الترفي على السلع الكمالية، والاستثمارات غير المنتجة كالذهب والأراضي والعقارات، وهذا الوضع المتخلف بطبيعته انعكس سلباً على الأجهزة المصرفية في الدول النامية، بسبب ضيق وعدم انتظام المجال النقدي

(١) الدوري، زكريا، السامرائي، يسرى، (٢٠٠٦) المصارف المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان، ص - ص ٢٢٠-٢٢١.

(٢) السيد علي، عبد المنعم، (١٩٩٨)، اقتصاديات النقود والمصارف، ط ١، الأكاديمية للنشر، المفرق، عمان، ص - ص ٤٨٨-٤٩٠.

والمالي الذي تعمل فيه هذه المؤسسات المالية الوسيطة (السوق المالية والنقدية)، وقلة عدد المؤسسات المالية الوطنية النقدية وغير النقدية التي تستطيع السلطات النقدية أن تمارس نشاطها من خلالها، وعدم تنوعها وقلة الموجودات المالية المتداولة فيها.

ويتضح مما سبق أن الدول النامية تواجه صعوبات عدة في سعيها لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، تتمثل في قصور الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات المراد تحقيقها، وصعوبة الحصول على التمويل اللازم من الدول الصناعية ذات الفوائض المالية، مما يضطرها إلى الاعتماد على السياسة النقدية التي ينفذها المصرف المركزي لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية، وأن هذه السياسة النقدية بطبيعتها جاءت مخالفة تماماً لما عرض في النظرية النقدية الحديثة من حلول لمشاكل التضخم، والكساد في اقتصاديات الدول الصناعية، وأيضاً ضد ما اتفق عليه من قبل النقديين أنفسهم من وجوب الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر، والحفاظ على نمو في كمية النقود يتناسب ومعدل النمو في الدخل القومي بصفة عامة، لذلك فإن السياسة النقدية في الدول النامية، وغيرها من السياسات الاقتصادية تختلف عنها في الاقتصاديات المتقدمة، ففي الأخيرة تتجه السياسة النقدية بالدرجة الأساس نحو تثبيت النشاط الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل لمواردها الإنتاجية؛ لمواجهة ما يتعاقب عليها من تقلبات في اقتصادياتها^(١).

أما بالنسبة للدول النامية التي تتطلع إلى تنمية اقتصادياتها، فإن عملية تمويل التنمية يعتبر الهدف الأساسي بوجه عام، وعندئذ تتجه السياسة النقدية بالدرجة الأساس نحو الحصول على أكبر قدر ممكن من الموارد المالية، ووضعها في خدمة التنمية السريعة للاقتصاد عن طريق تطوير النظم النقدية الائتمانية في إطار الاستقرار النقدي الوطني، بمعنى آخر السياسة النقدية متغير مستقل، الهدف منها إحداث تغير فعلي في الهيكل الاقتصادي؛ لتشغيل كافة الموارد العاملة لغرض زيادة الطاقة الإنتاجية، والحد من الإنفاق الاستهلاكي عن طريق رفع أسعار السلع النهائية؛ لزيادة الإنفاق الاستثماري^(٢).

ونتيجة لشحة الموارد المالية في البلدان النامية، فإن عملية التمويل الاستثماري تتم عن طريق اللجوء للاقتراض من الجهاز المصرفي ممثلاً بالمصارف التجارية، أو الإصدار النقدي الجديد بضمان سندات اسمية تصدرها الحكومة، ويحوزها المصرف المركزي لتغطية هذا الإصدار، وبالرغم من عيوب هذا التمويل إلا أنه قد يؤدي إلى زيادة فاعلية السياسة النقدية مستقبلاً، عن طريق تحويل الاقتصاد من

(١) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- الدوري، مؤيد، والسامرائي، يسرى، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص - ص ٢٢٠-٢٢١.

- السيد علي، عبد المنعم (١٩٩٨) مصدر سابق، ص ٤٨٩.

(٢) انظر، المخلافي، عبدالله غالب ناجي، (١٩٩٩)، دور السياسات النقدية والمالية في الفجوة الادخارية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، ص ١٠٥.

اقتصاد يعتمد على المبادلة السلعية إلى اقتصاد نقدي، وهذا النوع من التمويل له آثار سلبية، ولتلافيها يتم فرض رقابة دقيقة لمواجهة الضغوط التضخمية واتجاهاتها، وكذلك تتبع سياسة متشددة في الرقابة على الأجور والأسعار عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية الانكماشية بفرض الضرائب والرسوم التي تحد من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري^(١).

تحقق هذه السياسة في مرحلتها الأولى توفير موارد مالية لمتطلبات التنمية والتطوير، وتعمل على إعادة توزيع الموارد الإنتاجية بشكل أكثر كفاءة من خلال اتباع سياسة مناسبة تعمل على تشجيع الاستثمار الأكثر إنتاجية بوسائل مثل الضرائب التمييزية والإعفاءات الضريبية، وعن طريق المنح والإعانات المالية لمشاريع معينة، وكذلك تتبع سياسة للحد من التضخم عن طريق اتباع السياسة النقدية للمدرسة النقدية الحديثة، للتحكم في اقتصاد نقدي تجاوز مراحل الاقتصاد السلعي، وانتشر فيه استخدام النقود في كافة القطاعات الاقتصادية والتوسع في الأسواق المالية والنقدية، التي تلعب دوراً هاماً في سرعة تداول الأسهم والسندات، وانتشرت فيه العادات المصرفية.

وفي ضوء هذه المرحلة المتطورة من مراحل التنمية الاقتصادية لا يكون للسياسة المالية سوى تأثير محدود على الطلب الكلي، حيث يؤدي الإنفاق العام إلى تقليص الإنفاق الخاص، ونظراً لأن النمو الاقتصادي متغير طويل الأجل، وأن التغير النقدي يؤثر على الأسعار دون أن يمتد التأثير إلى العوامل الهيكلية التي تحدد ذلك النمو، فإن هدف السياسة النقدية يتجه نحو الرقابة والإشراف على كمية النقود المتداولة، بحيث لا تكون مصدراً مهدداً لاستقرار اقتصادي، كما ينبغي عليها أيضاً أن تراعي التقارب بين معدل نمو كمية النقود ونمو الطاقة الإنتاجية الفعلية طويلة الأجل^(٢).

وعليه ينبغي أن نشير هنا إلى أن الوسائل المتبعة من قبل المصرف المركزي للتحكم في حجم ونوع الائتمان، تقل فاعليتها في حالة الكساد عنها في حالة التضخم، ففي حالة الكساد تفقد السياسة النقدية فاعليتها لتضارب مصالح المتعاملين على سوق محدودة. وذلك لانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي، وازدياد مخاطر الائتمان في هذه الظروف، وتساؤمهم بالنسبة للنشاط الاقتصادي في المستقبل، أما في حالة التضخم تتوافق المصالح بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يتحقق الاستقرار بهدف تحقيق أكبر قدر من الربح والوصول إلى درجة عالية من درجات الاستقرار السعري.

١-٩: رقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية

(١) السيد علي، عبد المنعم، (١٩٩٨) مصدر سابق، ص ٥٢١.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- معتوق زهير محمود (١٩٨٩)، مصدر سابق، ص - ص ١٩٥ - ٢٠٤.

يقوم المصرف المركزي بوظائف عديدة وهامة منها تنظيم إصدار العملة تبعاً لمتطلبات الاقتصاد الوطني، وهو الوحيد الذي يقوم بإصدار العملة التي تستخدم في التداول، والسيطرة على كمية النقود المتداولة داخل البلد، وتنفيذ السياسة النقدية العامة للدولة، كما يقوم بعمل مصرف المصارف (Bankers Bank) أي يقبل الودائع من المصارف التجارية، والاحتفاظ بالاحتياطيات النقدية للمصارف وإقراضها عند الحاجة، والإشراف على عمليات المقاصة، ويلعب دور الرقيب على عمليات الائتمان، وتتعامل المصارف التجارية مع المصرف المركزي كتعامل الجمهور معها، ويقوم المصرف المركزي أيضاً بدور المقرض الأخير لنظام الائتمان، حيث يقدم القروض للمصارف التجارية مباشرة أو عن طريق إعادة خصم ما لديها من أوراق مالية، كما يعمل كمصرف للحكومة، أي يحتفظ بحسابات الوزارات ودوائر الدولة المختلفة^(١).

وكذلك يقوم بإدارة الدين العام، فضلاً عن بيع وشراء أدونات الخزينة والسندات الحكومية، ودفع الفوائد المستحقة عليها نيابة عن الحكومة، والاحتفاظ باحتياطيات البلد من الأرصدة النقدية الأجنبية وإدارتها، والرقابة على الصرف الأجنبي والعمل على استقرار أسعار الصرف، حيث يعتبر صيرفي الحكومة ومستشارها المالي يقدم لها السلف والتسهيلات المالية، وإدارة القروض الخارجية وخدماتها نيابة عن الدولة^(٢).

وعليه فإن جميع هذه الوظائف مترابطة مع بعضها البعض ومتكاملة لا يمكن إفراد وظيفة عن الأخرى على أنها الأهم، وإن اختلاف طبيعة عمل المصرف المركزي عن المصارف التجارية تتضح من خلال هذه الوظائف، حيث يسعى من خلالها لخدمة المجتمع دون السعي وراء الأرباح كهدف أساسي.

في حين يقوم المصرف المركزي أيضاً بدور الرقيب على الائتمان، لتلافي حدوث أي تقلبات في عرض وسائط الدفع في النظام الاقتصادي مما يؤثر سلباً على مستوى الرخاء في البلاد، كما أن نجاحه في تحقيق الرقابة على الائتمان، يعتمد على مدى تعاون المصارف التجارية معه وتأييدها لسياسته، وفي سبيل الرقابة على الائتمان يسلك المصرف المركزي ثلاث سبل سياسية تتمثل في كل من: الرقابة الكمية، والرقابة النوعية، والرقابة المباشرة، والتي يختلف مدى اعتماد المصرف المركزي عليها باختلاف البنين الاقتصادي الذي يمارس فيه أعماله^(٣).

أولاً: الرقابة الكمية على الائتمان المصرفي

(١) Cecchetti, S.G, (2006) Money Banking and Financial Market) OP Cit, p.p 377-378.

(٢) ناشد، سوزي عدلي، (٢٠٠٥)، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، مصدر سابق، ص - ص ٢٦٦ - ٢٧٠.

(٣) Cecchetti, S. G, (2006), " Money Banking and Financial market" OP cit, pp 377-380.

تهدف الرقابة الكمية على الائتمان إلى التأثير على الحجم الكلي للائتمان الذي تمنحه المصارف التجارية، ويتم ذلك عن طريق عاملين هما: حجم الاحتياطي النقدي المتوافر لدى الجهاز المصرفي سواء كانت هذه الاحتياطيات نقود قانونية أو أرصدة دائنة لدى المصرف المركزي، ونسبة الاحتياطي النقدي إلى الودائع التي يقررها المصرف المركزي أو التي تحافظ المصارف عليها إلزامياً، فإذا استطاع إحكام السيطرة على هذين العاملين، فإنه يتمكن بلا شك من التحكم في الحجم الكلي للنشاط الائتماني للمصارف التجارية؛ بشرط عدم مصادفة سياسة المصرف المركزي إجمالاً من المصارف التجارية في التوسع في الإقراض أو الاستثمار في أوقات تراجع النشاط الاقتصادي، وتتمثل وسائل المصرف المركزي في الرقابة الكمية على الائتمان في ثلاث وسائل هي:

١ - سياسة سعر الخصم

يتمثل سعر الخصم، بسعر الفائدة الذي يفرض على قروض المصارف التجارية، أما سعر إعادة الخصم فهو السعر لإعادة خصم للأوراق المالية والنقدية التي تقدمها إليه المصارف التجارية مقابل فائدة معينة، يحصل عليها المصرف المركزي، وإذا كانت الأوراق المالية قد تم خصمها من قبل المصارف التجارية مثل خصم (الكمبيالات)، فإنه يمكن تقديمها مرة أخرى للمصرف المركزي ليعيد خصمها، عندئذ سمي سعر الخصم (سعر إعادة الخصم)، باعتبار أن هذه الأوراق التي يخصصها المصرف المركزي تتمثل بـ (حوالات الخزينة) وغيرها، وهي أدوات ائتمانية قصيرة الأجل، يصدرها المصرف المركزي بناء على طلب الحكومة لتغطية تمويلها الجاري، ويتم عرضها في السوق النقدي، وتشتريها المصارف التجارية مقابل حصولها على أسعار فائدة محددة مسبقاً من قبل المصرف المركزي، ومن خلال هذه الوسيلة يستطيع الأخير أن يتحكم في سعر الخصم بالزيادة أو النقصان، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد، ففي حالات الكساد يعتمد إلى تخفيض سعر الخصم، وبذلك تنخفض كلفة الاقتراض على المصارف التجارية من المصرف المركزي، وينخفض سعر الفائدة على القروض المقدمة من قبل المصارف التجارية، مما يترتب على ذلك زيادة حجم الائتمان المصرفي بهدف خلق الانتعاش الاقتصادي، أما في حالات التضخم يحدث العكس تماماً مما يؤثر على زيادة كلفة الائتمان المصرفي، ومن ثم انخفاض الطلب عليه، وهذه تعد سياسة موجهة لتخفيض الإنفاق الخاص^(١).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الوسيلة تعد من أقدم الوسائل المتبعة لدى المصرف المركزي بهدف التأثير على عرض النقد والرقابة على الائتمان، وعند استخدام هذه الوسيلة يتطلب وجود أسواق نامية للتعامل في أدوات الائتمان قصير الأجل، كالأوراق التجارية، وأذون الخزنة، وفي حالة عدم وجود مثل

(١) الشمري، ناظم نوري، الشروف، محمد موسى، (١٩٩٩)، مصدر سابق، ص- ص ٣٥٦-٣٥٥.

هذه الأسواق لا يكون لها تأثير فعال، مما أدى ذلك في نهاية المطاف إلى ظهور وسيلة جديدة في حقبة الثلاثينات من القرن الماضي هي عملية السوق المفتوحة.

٢ - عمليات السوق المفتوحة

يقصد بها تدخل المصرف المركزي في السوق المالية لبيع وشراء الأوراق المالية بصفة عامة، والسندات الحكومية بصورة خاصة؛ بهدف التأثير على عرض النقود والائتمان حسب متطلبات الظروف الاقتصادية^(١). حيث تعد هذه الوسيلة من أكثر الوسائل فعالية في الدول التي تمتلك أسواقاً مالية ونقدية متطورة، وتمارس تأثيراً مباشراً على حجم النشاط الاقتصادي، وعلى النقود المتداولة من خلال احتياطات المصارف بهدف الحد من قدراتها على منح الائتمان، وتأثيراً غير مباشراً من خلال التأثير في أسعار الفائدة على السندات، ولذا فإن درجة نجاح هذه العملية مرهون بتوافر أسواق مالية ونقدية متطورة، وهو ما لم يتوافر بالفعل في الأقطار النامية، وإن تأثيرها محدود في حجم الاحتياطات النقدية للمصارف التجارية والحد من قدرتها على خلق الائتمان خصوصاً في فترات التضخم والكساد.

٣ - الاحتياطي القانوني

تعتبر وسيلة الاحتياطي القانوني من أكثر وسائل المصرف المركزي فعالية في عملية الرقابة على الائتمان، وتعتبر من أنجح الوسائل الحديثة التي يلجأ إليها المصرف المركزي في البلدان النامية؛ للتأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وخلق الودائع المصرفية، ووفقاً لهذه الوسيلة فإن التشريعات المالية الحديثة تنص على ضرورة احتفاظ المصارف التجارية بنسبة معينة من ودائعها لدى المصرف المركزي، وتأتي آلية عمل هذه الوسيلة في سياق رغبة المصرف المركزي في الحد من، أو توسيع قدرة المصارف على خلق النقود^(٢).

وكما تمثل هذه الوسيلة أدنى نسبة لاحتياطات نقدية إلى مجموع الودائع المصرفية الجارية وتوجد علاقة عكسية بين هذه النسبة وتغير عرض النقود^(٣).

حيث تعتبر هذه الوسيلة فعالة إلى حد كبير في حالة التضخم منها في حالة الكساد، ففي حالة التضخم، يقوم المصرف المركزي برفع نسبة الاحتياطي القانوني، حيث يؤدي هذا الإجراء عادة إلى تخفيض المقدرة القصوى للمصارف التجارية على منح القروض والسلفيات، وهذا يعني أنه يتعين على

(١) سيجل، باري، (١٩٨٧)، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الحميد، دار المريخ، الرياض، ص ٢٥٠.

(٢) انظر في ذلك كل من:

- خريس، جمال، وآخرون، (٢٠٠٢)، النقود والبنوك، ط١، دار الميسرة، عمان، ص ١١٦.
- كنعان، علي، (بدون تاريخ)، اقتصاديات المال والسياسات المالية والنقدية، دار الحسين، دمشق، ص ٢٥٥.
(٣) معروف، هوشيار، (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي، ط١، دار الصفاء للنشر، عمان، ص ٢٥٣.

المصارف التجارية في الوضع الجديد أن تنقص بمعدل (مضاعف) حجم الودائع الكلية، عن طريق إنقاص ما لديها من أصول بالمعدل نفسه، حتى تصل إلى نسبة الاحتياطي القانوني الجديدة، ونتيجة لذلك سيقبل حجم القروض والسلفيات ^(١). أما في حالة الكساد فإنها تكون غير فعالة؛ لأن تخفيض هذه النسبة تعني زيادة قدرة المصرف على منح الائتمان وفي هذه الحالة لا يقابلها طلب متكافئ على القروض والسلفيات، وبالتالي تؤدي إلى وجود طاقة تمويلية عاطلة لدى المصارف، لكن توجد قيود على استعمال هذه الوسيلة في حالة الأزمات، حيث يمكن أن يضعف تأثير المصارف بها كلما كثر استعمالها من قبل المصرف المركزي، لذلك فإن تقرير نسبة السيولة يستخدم أداة فعالة للرقابة على مقدرة المصارف التجارية على التوسع في خلق الائتمان، حيث يؤدي إلزام المصارف بالاحتفاظ بنسبة من الأصول السائلة، لا يقل عن نسبة معينة خاصة من الأوراق الحكومية، يؤدي إلى تجميد جانب مما تحتفظ به من هذه الأصول، والحيلولة دون بيعها لتعزيز احتياطياتها النقدية بما يفسح لها المجال أمام التوسع في الإقراض والاستثمار ^(٢).

وعليه يمكن القول إن وسيلة الاحتياطي القانوني من أكثر الوسائل فعالية للتحكم في عرض النقود، وذلك لعدم ارتباط استخدامها بوجود سوق مالية متطورة، كما هو الحال في عمليات السوق المفتوحة، فضلاً عن عدم تأثرها بقرارات صادرة من المصارف التجارية كسعر الخصم، وبالرغم من إيجابيات هذه الوسيلة، إلا أنها منتقدة من ناحية العمومية، فهي لا تفرق بين المصارف الكبيرة والصغيرة، وبين تلك التي لديها احتياطات فائضة والتي ليس لديها، كما أن عملية التغير في الاحتياطي القانوني تؤثر على قدرة المصارف على منح القروض لا سيما الأموال التي لديها.

وبالرغم من أهمية وسائل الرقابة الكمية وفعاليتها ودرجة تأثيرها تبعاً للظروف المحيطة؛ لذلك يلجأ المصرف المركزي في أغلب الأحيان إلى استخدامها في وقت واحد، حتى تزيد من فعاليتها، فكل منها تقوي الأخرى، وتساعد على تحقيق الأهداف المنشودة.

ثانياً: الرقابة النوعية على الائتمان المصرفي

يقصد بالرقابة النوعية على الائتمان تغيير عملية تنظيم الائتمان وتوجيهه لبعض نواحي النشاط الاقتصادي، ويبدو أهمية هذه الوسيلة واضحاً عندما تغدو وسائل الرقابة الكمية عاجزة عن تحقيق أهدافها، فإن استخدام إحدى وسائل الرقابة الكمية المشار إليها سابقاً دون تمييز وبنفس الدرجة، يؤثر على منح الائتمان بالنسبة لكافة النشاطات الاقتصادية، حيث يؤدي إلى زيادة الائتمان لبعض النشاطات على حساب الأخرى، وهنا تظهر أهمية الرقابة النوعية للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي بأحد القطاعات

^(١) الغزالي، عبد الحميد، (٢٠٠٩)، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً، مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية (المتن والتطبيقات)، دار

النشر للجامعات، القاهرة، ص - ص ٣١٨ - ٣١٩.

^(٢) الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص ٢٩٥.

دون الأخرى، ويتم اللجوء إلى الرقابة النوعية لتلافي العيوب الناجمة عن استخدام الرقابة الكمية وحدها، نظراً لوجود أهداف معينة لا يفضل فيها الاعتماد على الرقابة الكمية، فيفضل استخدام الرقابة النوعية بهدف تلافي جانب القصور في الرقابة الكمية في التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو التقيد^(١).

وللرقابة النوعية أساليبها الخاصة في الرقابة على الائتمان، حيث يستطيع المصرف المركزي - على سبيل المثال - أن يغير من هوامش الضمان على أنواع معينة من الائتمان، بالنسبة للقروض التي توجه لتغذية عمليات المضاربة في أنشطة معينة، كما يستطيع أيضاً أن يضع قواعد لتنظيم القروض والسلفيات على أساس الأغراض التي يستخدم فيها الائتمان من ناحية، وأن يضع هيكل أسعار فائدة تمييزية بالنسبة للقروض اللازمة لتمويل أنشطة معينة في مختلف القطاعات من ناحية أخرى^(٢). وكذلك تستطيع المصارف بموجب القانون أن تمارس تأثيراً مباشراً في الرقابة النوعية على الائتمان، بموجب موافقة المصرف المركزي على القروض التي تتجاوز مبلغاً معيناً، وما يخوله القانون للمصرف المركزي من وضع قيود عامة للرقابة على المصارف التجارية، تتبين الوجوه التي تمتنع من الاستثمار فيها مع تعيين الحدود القصوى للقروض والاستثمارات.

ثالثاً: الرقابة المباشرة على الائتمان المصرفي

ويقصد بالنوع الثالث من أنواع الرقابة التي يقوم بها المصرف المركزي التأثير مباشرة على النشاط الائتماني، بواسطة الأوامر والتعليمات التي يصدرها المصرف المركزي للمصارف التجارية، وتعتبر هذه الوسيلة مساندة للرقابة الكمية والنوعية على الائتمان، وقد يستخدمها المصرف المركزي بديلاً عن هذين النوعين من الرقابة في تنظيم النشاط الائتماني للمصارف، وتعتمد وسيلة الرقابة المباشرة على الائتمان في المقام الأول على الإقناع الأدبي باتباع سياسات تتفق مع ما يراد تحقيقه من أهداف، ويتخذ هذا النوع من الإقناع شكل تصريحات يدلي بها المصرف المركزي، أو توجيهات يدلي بها للمصارف بشأن ما يجب اتباعه من سياسات في مباشرة نشاطها، أو من خلال المؤتمرات أو الندوات التي يدعو لحضورها مدراء المصارف لمناقشة الآراء واستعراض وجهات النظر المختلفة^(٣).

كما يسعى المصرف المركزي دائماً إلى تحقيق قدر عال من الرقابة على المصارف التجارية التي تساهم بإضافة أو حجز الموارد إلى أو عن النشاطات الاقتصادية المختلفة، حيث يحاول المصرف المركزي قدر الإمكان تجنب المصارف ما قد تتعرض له من إعسار أو إفلاس من خلال ممارسة الرقابة

(١) ناشد، سوزي عدلي، (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ٢٧٧-٢٧٨.

(٢) غزلان، محمد عزت، (٢٠٠٢)، مصدر سابق، ص ١٨١.

(٣) ناشد، سوزي عدلي، (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص - ص ٢٧٩ - ٢٨٠.

الوقائية، حيث يعمل على تقليل المخاطر، ووضع حدود دنيا لرأس المال، والمحافظة على نسبة ملائمة من السيولة، وكذلك يمارس رقابة الأداء من خلال الرقابة على أداء المصارف، وأيضاً يؤدي الرقابة الحمائية من خلال تقديم الدعم لهذه المصارف إذا ما تعرضت للمخاطر، فضلاً عن الرقابة التصحيحية بواسطة مدققي الحسابات، ونظراً لأهمية الرقابة على المصارف التجارية، فقد عملت العديد من البلدان بصورة منفردة أو مجتمعة على التشدد في هذه المسألة، واتخذت عدة إجراءات كان من بينها إنشاء لجنة (بازل) للإشراف والرقابة المصرفية^(١).

وعليه فإن الرقابة المباشرة على توجيه موارد المصارف التجارية إلى مختلف النشاطات الاقتصادية، تمثل أهمية خاصة في البلدان النامية التي تتميز بضيق الأسواق المالية والنقدية، وعدم جدوى فاعلية الرقابة الكمية باستثناء نسب الاحتياطي القانوني للأسباب المشار إليها سابقاً، وأن جدوى الرقابة المباشرة يتضح أثرها في تقييد توجيه الموارد، وذلك بعكس الوسائل الأخرى التي تستخدم في التوسع أو الانكماش أو عدم وجودها إطلاقاً في تلك البلدان.

(١) الشمري، صادق راشد، (٢٠٠٩)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط١، دار صفاء، عمان، ص - ص ١٤٣-١٤٤.

من المعروف أن التحليل المالي من الأساليب الأكثر أهمية في تقييم أداء المصارف، حيث يمكن الجهات المختصة معرفة سلوك العديد من المتغيرات التي توضح معالم أداء المصارف المالية والإدارية، ويعتمد التحليل المالي على بيانات القوائم المالية المعدة من قبل المصرف، التي تتمثل في كل من قائمة الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي) وقائمة الدخل، إذ يتم تحليل قائمة المركز المالي للمصرف في نهاية كل فترة مالية لمعرفة اتجاه استخدام الأموال المتاحة من مصادر التمويل المختلفة، كذلك يوفر تحليل قائمة المركز المالي معلومات عن حجم المصرف، وعن مكونات الأصول والخصوم وحقوق الملكية، والتي تعتبر أحد الجوانب الأساسية في قائمة المركز المالي. وقبل أن نتناول المعايير المالية لتقييم أداء المصارف، سوف نتناول مفهوم وأهداف التحليل المالي، والمعايير المستخدمة في تحليل الأداء للقوائم المالية، وأساليب التحليل المالي.

٢-٢ : مفهوم وأهداف التحليل المالي

عرف التحليل المالي (Financial Analysis) بعدة تعاريف، والتي تحاول كل منها إيضاح الجوانب المختلفة التي تتعلق بالنشاطات المهمة والحيوية منها:

ما عرفه رمضان، بأنه " الدراسة التفصيلية للبيانات المالية، وإثارة الأسئلة حول مدلولاتها في محاولة لتفسير الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه البيانات بالكميات التي هي عليها، مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسة المالية والإنتاجية والبيعية التي يعمل المشروع في إطارها ^(١). وعرفه جون، بأنه عملية استخدام القوائم المالية، لتقييم وتحليل الأداء المالي للمنشأة بغية التنبؤ بوضعها في المستقبل ^(٢).

وكذلك عرفه حنفي، بأنه "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية، المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي وقائمة الدخل) إلى كم أقل من المعلومات، أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار ^(٣). في حين عرفه خنفر، على أنه "عملية تفسير للقوائم المالية المنشورة وفهمها، بهدف تشخيص وتقييم أداء المنشأة في ضوء الفهم الكامل لأسس القياس والاعتراف المحاسبي ^(٤).

وكما عرفه زامل، بأنه "عملية منظمة لإخضاع محتويات القوائم المالية للدراسة بهدف بلورتها، وتوضيح مغزاها وتركيز الاهتمام عما يكمن وراءها من حقائق تفيد في عملية اتخاذ القرارات ^(١).

(١) رمضان، زياد، (١٩٧٨)، أساليب استخدام التحليل المالي، جامعة الدول العربية، الأردن، ص ٥.

(2) John, J. wild, K. R. Subramanyman. Robert F. Halsey (2007), Financial Analysis, Mc Grow-Hill Companies, Inc, Ninth Edition. P12.

(٣) حنفي، عبد الغفار، (٢٠٠٤) أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوي، الدار الجامعية الإسكندرية، ص ٧٥.

(٤) خنفر، مؤيد راضي، المطارنة، غسان فلاح، (٢٠٠٦) تحليل القوائم المالية، مدخل نظري، ط ١، دار الميسرة، عمان، ص -

ويعرف التحليل المالي للمصارف وهو ما نصبو إليه في هذا الجانب على أساس تحليل القوائم المالية، وخاصة قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، لغرض الحصول على مؤشرات دورية ذات معنى ودلالة تفيد في تحديد المركز المالي، والمركز الائتماني للمصرف، وتقييم صلاحيات السياسات التشغيلية والمالية التي يتبعها المصرف، من خلال تقييم كفاءة الأنشطة التسويقية والإنتاجية والمالية، فالبيانات المالية التي تصدر في نهاية كل فترة مالية، تعتبر غير مجدية قياساً بما يهدف إليه التحليل المالي من الحصول على مؤشرات قابلة للرقابة والمتابعة، وإذا ما كانت البيانات المالية مفصلة فهي لا تفي بالغرض المرجو منها.

يتضح مما سبق، أن التعاريف الواردة تسلط الضوء بشكل دقيق على تحليل القوائم المالية المنشورة باعتبارها الركيزة الأساسية للتحليل المالي، حيث يقوم المحللون الماليون بدراسة وفحص محتويات القوائم المالية لمعرفة العلاقات بين عناصرها المختلفة، واستخراج النسب المالية ومقارنتها مع نظيراتها في القطاع الذي تعمل فيه، وفي الفترة الزمنية المحددة، واتخاذ القرارات المناسبة من خلال إعادة صياغة المعلومات، وبيانها بطريقة تحليلية واضحة ومختصرة؛ بغية التعرف على القيمة المالية للمشروع قيد الدراسة، فضلاً عن إمكانية الحكم على الأداء المالي، ومعرفة القدرة على الاستمرار مستقبلاً.

ويهدف التحليل المالي للمصارف التجارية إلى تهيئة المعلومات التي تمكن من تقييم الأداء، والتخطيط ورسم السياسات والمتابعة، والتعرف على مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين، ومدى قدرته على منح القروض والسلفيات للمقترضين، كما يساعد على تقييم المصارف تقيماً شاملاً يمكن من خلاله الحكم على أدائها، ومعرفة ما إذا كان لديها القدرة على الاستمرار في حياتها الاقتصادية، أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها، أو إجراء تعديلات على نشاطاتها المختلفة، وكذلك تحديد مواطن الخلل من أجل معالجتها والحد منها، في حين أن تحليل القوائم المالية يمكن الجهات الرقابية كالمصرف المركزي من التعرف على مدى سلامة المراكز المالية للمصارف، والهياكل التمويلية لها، ومدى التزامها بنسب السيولة، والاحتياطي القانوني، والحدود المتعلقة بالتوسع أو التشدد في منح الائتمان.

٢-٣: المعايير المستخدمة في تحليل الأداء المالي للقوائم المالية

برزت أهمية التحليل المالي من خلال تحديد المعايير التي تستخدم في متابعة وقياس كفاية الأداء المصرفي، حيث أن الحصول على أرقام معينة بعينها، لا يعني شيئاً ما لم تقارن مع غيرها من الأرقام وفق المعايير المعتمدة في التحليل لمعرفة أداء المصرف، وكذلك فإن هذه المعايير تمكننا من متابعة

(١) زامل، احمد محمد، (٢٠٠٠) المحاسبة الإدارية مع تطبيق على الحاسب الآلي، معهد الإدارة، الرياض، ص ٨٧٩.

التغيرات التي تحدث في أرقام المؤشرات المالية، لأن الحكم على طبيعة تغيرها من سنة لأخرى يعتمد بصورة أساسية على إمكانية مقارنتها بمعايير أخرى معينة، وهناك عدة معايير يمكن إجمالها على النحو الآتي^(١) :

٢-٣-١: المعايير التاريخية

تستند هذه المعايير إلى أداء المصرف في الماضي، حيث يمكن للمحلل المالي القيام بعملية المقارنة بين المؤشرات المالية من القوائم المالية السابقة بهدف رقابة أداء السنة الحالية قياساً بتلك السنوات (بنسبة واحد منها، أو بنسبة سنة أساس، أو بمتوسط عدد السنوات الماضية)، على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند عملية المقارنة التغير في الظروف الداخلية، ولهذه المعايير التاريخية أهميتها لان لكل مصرف خصوصياته وظروفه ونشاطه وكيفية تطورها.

٢-٣-٢: المعايير القطاعية

تستند هذه المعايير من القطاع المصرفي الذي تعد المصارف جزءاً منه، وتشير إلى معدل أداء مجموعة من المصارف تعمل في القطاع نفسه، ففي الوقت الذي تتفاوت فيه المصارف في الأداء فإنها تشترك في خصائص معينة، نابعة عن طبيعة نشاطها ونوعية المنتجات والخدمات التي تقدمها للأفراد، ويمكن تقسيم القطاع إلى عدة نشاطات، وقياس أداء المصرف حسب النشاطات أو الفروع في القطاع الذي ينتمي إليه المصرف، فإذا ما اتسعت رقعة القطاع فإن المعايير تميل نحو العمومية، حيث تنشأ بعض المشاكل في حساب النسب المعيارية القطاعية، نتيجة التفاوت في المعالجات لفقرات الميزانية العمومية وقائمة الدخل بين سنه مالية وأخرى عبر تاريخ المصرف نفسه، أو عند إجراء عملية المقارنة مع مصارف أخرى. فضلاً عن التفاوت في الظروف والمواقف التي تعمل فيها المصارف، وانعكاس ذلك على قوائمها المالية بشكلٍ متتالٍ، وتتمثل هذه المتغيرات في سياسة المصرف للمبادلة بين المخاطرة والعائد من استخدام الأموال، وفي تسعير المنتجات والخدمات، ونوعية الخدمات التي يقدمها المصرف، والتخصص في الإيرادات والتكاليف، والتفاوت بين فروع المصرف في المناطق المختلفة وبين المصارف القديمة والحديثة، وسياسة الأرباح وإعادة استثمارها أو احتجازها، والتفاوت في إعداد القوائم المالية، وتعتبر المعايير القطاعية أداة هامة في تحليل أداء المصارف التجارية، واستخراج النتائج وإجراء المقارنات مع أندادها من المصارف الأخرى للتعرف إلى مواطن الخلل واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك كل من:

- الشماخ، خليل، (٢٠٠٢)، تحليل وتقييم أداء المصرف، مصدر سابق، ص-٤-٦.
- الشماخ وخالد أمين، (١٩٩٠) التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، ط٢، عمان، ص-١٥-١٨.
- الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن (٢٠٠٠) إدارة المصارف، مدخل كمي، استراتيجي معاصر، دار وائل، عمان،

٢-٣-٣: المعايير المطلقة

توجد العديد من المعايير المطلقة للأداء، جاءت نتيجة للتقاليد والأعراف السائدة في هذا الحقل في العديد من الأسواق والأوساط المالية، في حين جاءت أخرى عن معايير دولية تم إعدادها ونشرها تدريجياً بحيث أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي واسع النطاق، رغم الفروقات في حجم ونوع المصرف وفترة التحليل، ومن المعايير المتعارف عليها والمستمدة من المعايير والتجارب العلمية، مثل المعيار المطلق لنسبة التداول هو (2-1)، وللنسبة السريعة (1-1)، ومعيار الحد الأقصى لنسبة الأموال المقترضة إلى الممتلكة (1-1)، وهذه المعايير تعتبر مستمدة من تجارب الغير، وليست مبتدعه في الأقطار النامية وخاصة الأقطار العربية.

٢-٣-٤: المعايير المخططة

هي عبارة عن توقعات مستقبلية تسعى إدارة المصرف للوصول إليها من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها وعدم تحقيقها ابتعاداً عن الأداء المطلوب، ولا بد من إجراء المعالجات للوصول للهدف المرجو منها، فعلى سبيل المثال تقوم إدارة المصرف بتحديد نسب مستهدفة لكل من العائد والمخاطر قبل بداية السنة المالية، ثم تقوم بعد انتهاء السنة المالية بمقارنة هذه النسب المالية المستهدفة بالعائد والمخاطر المتحققة، ومن ثم الحكم عليها من واقع البيانات الفعلية، وتستمد هذه المعايير من معايير الأداء القطاعي، أو من قبل المصرف المركزي أو السوق المالي.

٢-٤: أنواع الأساليب المستخدمة في التحليل المالي

تعددت أساليب التحليل المالي ارتباطاً بمدى ملاءمتها مع أهداف وغايات المحلل المالي، حيث يهدف التحليل المالي إلى مقارنة بنود القوائم المالية لعدد من السنوات السابقة، للتعرف على مدى استقرارها، واتجاهاتها خلال فترة زمنية معينة، كما يهدف أيضاً إلى دراسة العلاقة القائمة بين بنود القوائم المالية لسنة مالية معينة، ومعرفة المركز المالي وربحية المشروع. وتوجد ثلاثة أساليب للتحليل المالي هي: الأسلوب المقارن، وأسلوب تحليل التغيرات في المركز المالي، وأسلوب النسب المالية، وسوف نتناولها على النحو الآتي:

٢-٤-١: الأسلوب المقارن

يهدف هذا الأسلوب إلى تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود الميزانية العمومية وقائمة الدخل للمصرف، مما يسهل عملية إجراء المقارنات بين مصارف عدة ذات أحجام مختلفة من حيث رأس المال، ومنح التسهيلات الائتمانية وغير ذلك من النشاطات الأخرى التي تزاولها المصارف، حيث يتم ترجمة البنود المختلفة لمكونات القوائم المالية إلى أساس مشترك هو النسب المالية.

ويستخدم نوعان من التحليل في هذا الجانب هما:

أولاً: التحليل الرأسي أو العمودي (Vertical Analysis) للقوائم المالية، ويقوم هذا النوع على دراسة العلاقة بين عناصر القوائم المالية المختلفة والخاصة بفترة زمنية معينة، فعلى سبيل المثال يتم تحليل بنود قائمة المركز المالي من خلال التعبير عن بنود الموجودات، ومجموعاتها الفرعية كنسب مئوية من مجموع الأصول، وبنود المطلوبات وحقوق المساهمين ومجموعاتها الفرعية كنسب مئوية من مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين، أما بنود قائمة الدخل فيتم حسابها كنسب مئوية من المبيعات الصافية، وصولاً إلى آخر بند فيها وهو الدخل الصافي^(١). والهدف من هذا التحليل هو تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة المالية مقاساً بمجموع هذه القائمة، وتحديد الأهمية النسبية لكل بنودها بالقياس إلى باقي البنود في القوائم المالية على شكل وزن نسبي أو حجم متساو^(٢).

ثانياً: التحليل الأفقي (Horizontal Analysis) للقوائم المالية، ويقوم على أساس مقارنة الأرقام الواردة بالقوائم المالية لعدد من السنوات المالية المتتالية (في شكل نسب مئوية) لحصر وتحديد الفروقات، والتغيرات التي تطرأ على الأرقام والبيانات من فترة مالية لأخرى، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها ومعرفة أسبابها، ولتحقيق الهدف من هذه التحليلات لابد من مقارنتها مع مصارف منافسة^(٣).

تعرف هذه الأداة من أدوات التحليل الأفقي بتحليل الاتجاه (Trend Analysis)، أو النمو لبنود القوائم المالية، وتتبين أهمية هذا النوع من التحليل من خلال بيان اتجاه كل بند من بنود القوائم المالية بالزيادة أم النقصان خلال الفترة المراد تحليلها فضلاً عن قياس درجة التباين في نسب هذه البنود، ثم تفسير أسباب التباين، واتخاذ القرار المناسب في ضوء النتائج الواردة^(٤).

٢-٤-٢: أسلوب تحليل التغيرات في المركز المالي

يقصد بهذا الأسلوب دراسة العلاقة بين بنود ميزانيتين في فترة زمنية متتالية، بهدف التعرف على التغير الناتج عن حركة الأموال بين عناصر الأصول والخصوم وحقوق الملكية، ويعد هذا الأسلوب من الأساليب الهامة في الحكم على كفاية الأداء المالي، وما يتعلق به من سياسات وقرارات تم اتخاذها في كل فترة مالية، وترتب عليها مجموعة من التصرفات المالية التي ينعكس أثرها المباشر على قائمة المركز المالي، والهيكل التمويلي للمصرف، ويهدف هذا الأسلوب من التحليل إلى تزويد المستفيدين منه

(١) تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (١٩٩٥)، تحليل التقارير المالية، ط١، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ص٩٦.

(٢) الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٣)، إدارة العمليات المصرفية، ط٢، دار المناهج، عمان، ص٣٢٤.

(٣) بدوي، محمد عباس، (٢٠٠٥)، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، ص- ص ٢٨٧-٢٨٨.

(٤) تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص٩٧.

بمعلومات متعلقة بالتدفقات النقدية للمشروع خلال فترة زمنية معينة، وكذلك يمكن المستفيدين من الحصول على معلومات متعلقة بالأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية للمشروع لفترة زمنية محددة^(١).

٢-٤-٣: أسلوب النسب المالية

يعد أسلوب النسب المالية (Financial Ratios) من أكثر أساليب التحليل المالي استخداماً وشيوعاً في أوساط المحللين الماليين، ومما ساعد على ذلك سهولة استخراجها وفهمها والاعتماد عليها، في تقييم الأداء المصرفي وأوجه النشاطات المختلفة، ويهدف هذا الأسلوب من التحليل إلى دراسة العلاقة بين بنود قائمة المركز المالي مع بعضها بعضاً، والعلاقات بينها وبين بعض بنود قائمة الأرباح والخسائر لغرض تحديد نقاط القوة والضعف في النواحي المالية، وتعد أيضاً أداة هامة من أدوات التخطيط والتنبؤ واتخاذ القرار، حيث يتم وضع الميزانية في ضوء المعرفة الدقيقة، والتعرف على كافة بنودها وعلاقتها مع بعضها بعضاً، ومدى دقتها وكفاءتها في تحقيق أهداف المصرف وفق القيود المفروضة عليها، فضلاً عن ذلك تستخدم النسب المالية كأداة للرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، ويتم من خلالها التعرف على مدى التزام المصرف بالأهداف المحددة له عن طريق المعايير المستخدمة في التحليل، وإجراء عملية المقارنة بين المعدلات المتحققة فعلياً والمستهدفة^(٢).

٢-٥: المعايير المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف التجارية

توجد عدة معايير عامة متفق عليها تستخدم لتقييم أداء المصارف التجارية، وهي معايير كفاية رأس المال، ومعيار السيولة، ومعيار تنمية الودائع، ومعايير توظيف الموارد (الإقراض المصرفي)، ومعيار الاستثمارات المصرفية، سوف نتناولها بإيجاز على النحو الآتي:

٢-٥-١: معايير كفاية رأس المال

توجد عدة وظائف لرأس المال (Functions Capital) تتمثل في كل من تحمل الخسائر العاملة، أي حماية أموال المودعين من المخاطر حيث تمثل الودائع المصرفية تقريباً معظم موارد المصرف التجاري، لذلك فإن الهدف الأساسي لرأس المال المحدود هو تدعيم ثقة المودعين، وحماية أموالهم من مخاطر التقلبات في قيمة هذه الموارد، مما يعني ذلك الحفاظ الكامل لأموال المودعين، وأن رأس المال

(١) المصدر السابق، ص ٨.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- خنفر، مؤيد راضي، المطارنة، غسان، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص ١٢٧.

- بدوي، محمد عباس، (٢٠٠٥)، مصدر سابق، ص ٢٩٩.

المتين أو الكافي (Adequate) يمثل ضماناً حقيقياً يتمثل في قدرة المصرف على تغطية خسائره من أرباحه، دون العودة إلى رأس المال الممتلك ذاته .

وعليه يمكن القول أن المصرف الذي لديه رأس مال كبير يستطيع الصمود والمنافسة، ويتحمل الخسائر العاملة من أرباحه، دون أن يؤدي ذلك إلى لجو العملاء لسحب إيداعاتهم منه خوفاً من التقلبات الفجائية، وكذلك يعتبر رأس المال عنصر ضمان وحماية للمودعين من أي خسائر قد تحدث، نتيجة انخفاض أسعار الأوراق المالية أو التعثر في تحصيل بعض القروض.

كما يستخدم في تغطية النفقات الرأسمالية وشراء الموجودات الثابتة (Fixed Assets)، يظهر ذلك بوضوح عند تأسيس مصرف جديد، حيث أن رأس المال هو المصدر الوحيد الذي يستخدم في تمويل المباني والتجهيزات اللازمة لممارسة عمله، وتعتبر هذه الأصول ثابتة لا تتحول إلى نقدية إلا في مرحلة التصفية، وبدون أدنى شك لا تمول هذه الأصول من أموال المودعين. وينبغي على المصرف في بداية حياته الأولى أن يكون قادراً على الإقراض بالاعتماد على موارده الذاتية، وأن صدور القوانين الملزمة لتوفير حد معين من رأس المال شرط ضروري لحصول المصرف على ترخيص لممارسة العمل المصرفي، وعلى ضوء هذا الشرط حددت أرقاماً بعينها، فضلاً عن ذلك يقوم بعملية الربط بين رأس المال المصرفي، وبين كل من الاستثمارات والقروض والودائع، من خلال مؤشرات محددة تحدد من قبل السلطة النقدية (المصرف المركزي)، ويجب على المصرف الالتزام بها، مثل نسبة القرض لمقترض واحد إلى حقوق الملكية، أو نسبة الاستثمارات بالأسهم إلى حقوق الملكية، بحيث لا تتجاوز ٢٥٪ من رأس المال، ويمثل رأس مال المصرف أداة لتحقيق الانضباط المصرفي^(١) .

وقد تعددت مؤشرات قياس كفاية رأس المال للمصرف التجاري، ففي عام ١٩١٤ ركز الاقتصاديون على العلاقة بين رأس المال وإجمالي الودائع، وقد استخدم هذا المؤشر بشكل واسع النطاق من قبل المصارف ولاسيما المصارف الأمريكية، حتى بداية الأربعينات، حيث تخلت الأخيرة عن هذه النسبة عام ١٩٤٢، وذلك خلال قيام المصارف بشراء السندات الحكومية، وخلق الودائع لأغراض تمويل المجهود الحربي الأمريكي في الحرب العالمية الثانية، وفي ضوء هذا المعيار يتم التحكم بالمخاطر الناجمة عن الزيادة في مجموع الودائع بنسبة معينة من رأس المال^(٢) .

(١) انظر في ذلك كل من:

- Rose, (1996) Commercial Bank Management, OP Cit p.p 400-442.

- الشماع ، خليل، (٢٠٠)، تحليل وتقييم أداء المصرف، مصدر سابق ، ص ٦٢.

-Hempel Georg H. & Simonson D, (1999) "Bank Management: Text and, N.Y, Jon Wiley& Sons Inc, 5th ED,P323.

- حنفي، عبد الغفار ، أبو قحف، عبد السلام ، (١٩٩١) الإدارة الحديثة في المصارف التجارية، الدار الجامعية، بيروت ص ١٩٣.

(٢) المصدر نفسه ص- ص ١٩٤ - ١٩٥ .

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ركزوا على استخدام نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات، واستخدم هذا المعيار بشكل واسع من قبل السلطات النقدية والمصارف التجارية، ويمتاز هذا المعيار عن الأول - نسبة رأس المال إلى الودائع - بأنه يربط رأس المال بالموجودات، لمواجهة الخسائر الناجمة التي يتعرض لها المصرف أثناء ممارسة عمله، ومن المآخذ على هذا المعيار تعارضه مع مصالح المساهمين، وكذلك اعتماده على إجمالي الموجودات من غير تمييز بين أنواعها المختلفة، فبعض القروض تمنح لعملاء من ذوي المخاطر المالية العالية، في حين تمنح أخرى لذوي المقدرة المالية، وقد اعتمدت المصارف المركزية نسبة (١٠٪)، أي أن تعادل إجمالي الموجودات عشرة أضعاف رأس المال، لما في ذلك من حماية لأموال المودعين، حيث أن الزيادة في هذا المعيار تعني ضماناً لهم، ثم استخدم بعد ذلك نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات الخطرة التي تستثمر فيها المصارف أموالها، فبعض المصارف الذي تشتمل محفظته على نسبة عالية من الاستثمارات ذات المخاطر المتدنية نسبياً، كالاستثمار في الأوراق المالية الحكومية، يمكنه مزاوله نشاطه برأس مال أقل على العكس فيما لو كانت استثماراته ذات مخاطر عالية^(١).

وفي العام ١٩٧٣ طور جورج فوجتا (George Vojta) أسلوباً لقياس مدى كفاية رأس المال، يقوم على أساس أن وظيفة الحماية من رأس المال لأموال المودعين هي تشغيلية فقط، عندما تحدث خسائر حاسمة، أو عند ما يدخل المصرف في مرحلة التصفية الفورية، أما لو كان المصرف مستمراً في مزاوله نشاطه، فإنه يغطي خسائر التوظيف من أرباح العمليات والاحتجاز المناسب لجزء من تلك الأرباح التي سوف تزيد من السيولة الرأسمالية للمصرف، ولذا اقترح فوجتا معيارين: أولهما تشغيلي، الهدف منه التأكد أن الأرباح الحالية تبلغ ضعف الخسائر المتوقعة، والمعيار الثاني يختص بقياس مدى قدرة المصرف على مقابلة الخسائر غير المتوقعة، ويشترط في هذه الحالة أن يبلغ رأس المال ٤٠ مرة ضعف الخسائر التي من المتوقع مواجهتها بعد خصم المخصصات، وبصفه عامة فإن المعايير السابقة الذكر حكيمية^(٢).

كما توجد معايير أخرى تتمثل في نسبة رأس المال إلى القروض، وتعتبر هذه النسبة مقياساً لهامش الأمان، في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد جزء من الأموال المستثمرة في القروض، ومن عيوب هذه النسبة إغفال حقيقة أن بعض القروض ليست بحاجة إلى هامش أمان كالقروض بضمان عيني، وكذلك نسبة رأس المال إلى الاستثمارات، حيث تبين قدرة المصرف على تحمل الخسائر الناتجة عن الانخفاض في قيمة الاستثمارات، ونسبة رأس المال الحر إلى الموجودات العاملة، يقصد بالموجودات العاملة القروض والاستثمارات والاحتياطات الثانوية، ويطلق عليها أيضاً بمصطلح (الموجودات المربحة)، وتختص هذه النسبة بمعرفة مدى كفاية رأس المال الحر لمواجهة مخاطر الاستثمار والإقراض بمختلف

(١) Rose, p. kolar, j. and Fraser, D (1993) " Financial institution", 4th. Ed, Boston, Homewood, p397.

(٢) الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٣) مصدر سابق ص ٢٩٢.

أنوعها، فضلاً عن نسبة رأس المال الحر إلى الموجودات الخطرة، ونسبة رأس المال إلى الموجودات الخطرة المرجحة^(١).

٢-٥-١-١: معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال

أقرت لجنة الإشراف والرقابة المصرفية الدولية في الاتفاقية الموقعة في مدينة بازل عام ١٩٨٨، والمتضمنة المصارف المركزية للدول الاثنتي عشرة الصناعية الأكبر في العالم، معياراً جديداً لكفاية رأس المال المصرفي عن طريق إضافة عنصر المخاطرة إلى بنود داخل الميزانية وخارجها، وركزت اللجنة على نوعين من المخاطر، المخاطر الائتمانية، ومخاطر سعر الفائدة، وحددت نسبة ملاء مصرفية لتصبح تدريجياً ٨٪ من الأصول الخطرة في اتفاقية بازل لتحديد كفاية رأس المال، وأن تلتزم المصارف بزيادة رؤوس أموالها بموجب هذه النسبة من موجوداتها الخطرة، وحددت فترة زمنية تنتهي في عام ١٩٩٢، تمهيداً للبناء التدريجي للوصول برأس المال إلى النسبة المحددة، بهدف توحيد طرق الرقابة المصرفية من المصارف المركزية على المصارف العاملة في تلك البلدان، بالإضافة إلى فرض وسائل تحكم داخلية جديدة يتم من خلالها توحيد قواعد المنافسة بين المصارف، ومن السمات الرئيسية للاتفاقية، ربط رأس المال ومتطلباته بالمخاطر الائتمانية الناتجة عن الاستخدامات المختلفة لأموال المصرف سواء كانت تلك الاستخدامات داخل الميزانية أم خارجها، وتقسيمها إلى عدة شرائح وترجيحها بالمخاطر الائتمانية لكل شريحة منها، إفساح المجال للسلطات النقدية المحلية في ترجيح بعض الموجودات^(٢). وتقسيم رأس المال إلى شريحتين، الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي (Core capital)، ويتمثل في حقوق الملكية التي تشمل رأس المال المدفوع، والذي يتكون من الأسهم العادية المدفوعة بالكامل والأسهم الممتازة الدائمة غير المتركمة، والاحتياطيات المعلنة المحددة من قبل المصرف المركزي، والاحتياطيات الاختيارية والأرباح المحتجزة، وحقوق الأقلية في رؤوس أموال الشركات التابعة. أما الشريحة الثانية: فهي رأس المال التكميلي (Supplementary)، ويتضمن الاحتياطيات غير المعلنة التي تتمثل بالأرباح المتحققة غير المفصح عنها، ولا يترتب عليها التزام ضريبي، واحتياطيات ناجمة عن إعادة تقييم الأصول واحتياطيات الديون المتعثرة والاقتراض المتوسط والطويل الأجل من المساهمين، والأوراق المالية التي تجتمع فيها بعض صفات السندات والأسهم، وهي مثل السندات التي تحول إلى أسهم بعد فترة محدودة، وتعتبر عناصر رأس المال التكميلي أقل قوة من عناصر رأس المال الأساسي، لذا يجب استخدامها بحذر من قبل المصارف حتى لا يكون على حساب رأس المال الأساسي، والديون المساندة، وهي ديون غير

(١) انظر في ذلك: المخلافي عبد العزيز، (٢٠٠٤) تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية، دراسة على عينة من المصارف اليمنية أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة بغداد كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ص- ص ١٦- ٢٠.

(٢) الشماع، خليل، (٢٠٠٢)، تقييم أداء المصرف، مصدر سابق، ص ١٨٢.

قابلة لتحمل الخسائر التي تحدث نتيجة تصفية المصرف ^(١). واستثنت اتفاقية بازل السمعة، لأنها تؤدي إلى تضخيم رأس المال والاستثمارات في المؤسسات المصرفية والمالية، التي لا تظهر حساباتها الختامية ضمن المركز الرئيسي، والاستثمارات في رؤوس الأموال والمؤسسات المالية الأخرى، كما تركت لجنة بازل للسلطات المحلية في مختلف البلدان حرية التصرف والتنزيل جزئياً أو كلياً ^(٢).

ونتيجة لتزايد المخاطر المصرفية على المؤسسات الدولية وخصوصاً لجنة بازل للرقابة المصرفية حيث قامت اللجنة بأجراء تعديل جوهري على الاتفاقية السابقة الصادرة في عام ١٩٨٨، والتي كانت تطالب المصارف بالاحتفاظ بمعدل كفاية رأس المال ٨٪ لتغطية مخاطر الائتمان فقط، حيث أضافت اللجنة عام ١٩٩٦ أهمية احتفاظ المصارف برأس مال يغطي نوعاً آخر من المخاطر وهو مخاطر السوق، والتي تتكون من أربعة أنواع فرعية من المخاطر هي: مخاطر تقلبات أسعار الفائدة، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ومخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية، ومخاطر تقلبات أسعار السلع، على أن تلتزم بهذه التعديلات الإضافية اعتباراً من عام ١٩٩٨، ولذا فقد أطلق البعض على هذا التعديل (بازل ١.٥) باعتبار أن هذا التعديل في اتفاقية بازل تعديلاً جوهرياً ^(٣).

وفي العام ١٩٩٩ أصدرت لجنة بازل ورقة عمل استشارية، عرفت بتعديلات (بازل ٢) الهدف منها المحافظة على مستوى جيد لرأس المال، تعميم الأمان المصرفي، والإدارة والسمعة الجيدة، وتطوير أعمال الرقابة المصرفية، بحيث تعتمد تقييم المخاطر وطرق تغطيتها. وقد وضعت اتفاقية (بازل ٢) بعد صدورهما بشكلها النهائي في عام ٢٠٠٤، والتي ستدخل حيز التنفيذ مع مطلع ٢٠٠٧، أساساً ومعايير جديدة بنيت على ثلاث ركائز هي: الحد الأدنى المطلوب لرأس المال، والمراجعة الرقابية، والشفافية، وانضباط السوق، ويمكن الإشارة هنا إلى ملامحها الرئيسية وهي ^(٤):

- ١- زيادة معدل كفاية رأس المال المصرفي إلى ١٢٪ بدلاً من ٨٪.
 - ٢- قياس المخاطر الائتمانية، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية بمعناها الواسع
 - ٣- زيادة مستوى الشفافية والإفصاح لمدى تدخل الحكومة في عمليات الجهاز المصرفي، بحيث توضع معايير للحد الأدنى من الشفافية التي يجب توفرها في هذا المجال.
- وبصفة عامة، يمكن القول أن الاتفاقية الجديدة تجنبت الكثير من الثغرات والمشكلات التي كانت في الاتفاقية القديمة، أو تولدت من تطبيقها، وإن كانت (بازل ٢) نفسها لم تتجوا من بعض الثغرات والمشكلات منها التحيز لمصارف الدول المتقدمة على حساب مصارف الدول النامية، إذ صنفت الأخيرة

(١) السيمي، صلاح الدين حسن، (٢٠٠٥) معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية، الهيئة المصرية، المكتبة العامة للكتاب - ص ٢٥.

(٢) الشماع خليل، (٢٠٠٢)، تحليل وتقييم أداء المصرف، مصدر سابق، ص - ص ١٨٢-١٨٤.

(٣) حشاد، نبيل (٢٠٠٥)، إدارة المخاطر المصرفية والمالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٩٧، ص ١٢٦.

(٤) التوني، ناجي، (٢٠٠٥) الإصلاح المصرفي، قائمة إصدارات "جسر التنمية" العدد السابع عشر، الكويت، ص - ص ١٠ - ١١.

كمؤسسات بدرجة مخاطر أعلى من الأولى، ومن ثم عدت الدول النامية في أمس الحاجة للاستثمار، طارئةً للأموال وليست جاذبه لها.

وأمام هذه (الإفلاسات) المتعاقبة والمتزايدة، والانهيارات الخطيرة والمتسارعة التي لازلنا نعيش آثارها إلى الآن نتيجة الأزمة المالية العالمية - سبتمبر ٢٠٠٨ - نحتاج إلى (بازل ٣) قبل أن توضع (بازل ٢) للاختبار الحقيقي. وكمقياس لعمق وخطورة الأزمة الراهنة، ما قامت به المصارف المركزية في العالم، وعلى رأسها الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، من ضخ ما يقارب أربعة تريليون دولار كمحاولة منه لإيقاف هذه الانهيارات ومعالجة أزمة السيولة، وإعادة الثقة للأسواق المالية في العالم، وبالرغم من ضخامة هذا الإجراء المالي غير المسبوق، ورغم ايجابيته المحدودة، لا يمثل علاج كافٍ للمشكلة، وإنما يسكنها؛ ما يحتاج إليه اليوم عالم المال والمصارف في واقع الأمر هو ترتيبات وإجراءات وضوابط أكثر وضوحاً وتحديداً، وأشد صرامة والتزاماً؛ لتطبيقها على العمل المصرفي محلياً ودولياً عامة، وفيما يخص كفاية رأس المال خاصة، من خلال رقابة من قبل السلطات المختصة وذلك للحماية مثل هذه الانهيارات التي تؤثر سلباً على الأداء المصرفي، ومن ثم الأداء لاقتصادي في البلدان التي تتعرض لها بصفة خاصة، ومن خلال الاعتماد المتبادل والتشابك الاقتصادي على بقية دول العالم بصفة عامة (١).

٢-٥-٢: معيار السيولة:

تعتبر السيولة (Liquidity) في غاية الأهمية بالنسبة للمصارف التجارية لغرض تلبية الالتزامات النقدية المتوقعة، وغير المتوقعة نتيجة للقلبات في بنود ميزانيتها، حيث تعد من وسائل الحكم على كفاءة أداء المصارف التجارية، وتمكنها من مواجهة طلبات القروض للغير إلى جانب الاحتفاظ بمحفظة استثمارية مناسبة (٢). وتعني السيولة بشكل عام تحويل الأصل إلى نقد بأقصى سرعة ممكنه، وبدون خسارة قياساً بتكلفة الشراء أو الملكية. أما سيولة المصرف الفرد فتعني قدرته على تلبية التزاماته، والتي تتمثل بصفه أساسية في كل من تلبية احتياجات المودعين للسحب على ودائعهم في الوقت الذي يرغبون فيه الحصول على أموالهم، وتلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع، وقدرة المصرف على مواجهة التزاماته عند الطلب عليه بشكل فوري، وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة (٣).

وتتمثل مكونات السيولة في كل من السيولة النقدية أو الموجودات ذات السيولة النسبية (شبه سائله)، وتتكون السيولة النقدية من العملة المحلية، والودائع لدى المصارف الأخرى والشيكات والحوالات والعملات الأجنبية تحت التحصيل، أما الموجودات ذات السيولة النسبية، فتتكون من الموجودات التي يمكن تحويلها

(١) الغزالي، عبد الحميد، (٢٠٠٩)، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً، مصدر سابق، ص- ص ٢٩٨-٣٠١.

(٢) Greuning, V.H. Bratanovic, S.B (2003) " Analyzing Managing Banking Risk " Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk, Second ED The World Bank ,Washington D.S. PP 167- 168.

(٣) حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، (١٩٩١)، مصر سابق، ص ٩٣.

إلى نقدية عن طريق بيعها أو رهنها عند مقتضيات الضرورة بدون تكلفة، مثل أذون الخزانة، والسندات، والأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها لدى المصرف المركزي^(١).

وعليه يمكن القول إن السيولة تقاس بسرعة تحول الأصل إلى نقدية دون تكلفة في القيمة أثناء عملية التحويل، مما يعني أن السيولة تتأثر بفترتين زمنيتين: الأولى التي يتم فيها تحويل الأصل إلى نقد، والثانية الخسارة الناجمة عن عملية التحويل، أي فقدان الأصل لجزء من قيمته أثناء عملية التحويل.

وتلتزم المصارف بالاحتفاظ بنسبة سيولة قانونية معينة من إجمالي الودائع وما في حكمها، وتحدد من قبل المصرف المركزي، وللموازنة بين نسبة السيولة القانونية، والسيولة التي تتطلبها احتياجات السوق، ينبغي على المصارف التقصي لتقدير احتياجات تلك السيولة المراد تلبيةها، وذلك من خلال التنبؤ بحجم الطلب على القروض والسلفيات، وأيضا معرفة سلوك الودائع مما يساعد على الموازنة بين السيولة والربحية، وحيث تختلف درجة السيولة من مصرف لآخر، وذلك باختلاف أنشطة المصارف، وطبيعة مواردها وبخاصة الودائع، فتزداد الحاجة للسيولة عند زيادة الودائع بنسبة أكبر من موارد المصرف من ناحية، وزيادة الودائع الجارية إلي إجمالي الودائع من ناحية أخرى، وكذلك عند زيادة الطلب على القروض والائتمان بنسبة أكبر من زيادة الودائع، وبذلك يتضح أن متطلبات السيولة لا تتوقف على كل من الودائع والقروض^(٢).

وإنما تتوقف متطلبات السيولة إلى حد كبير على نوع وحجم وسلوك الودائع لدى المصرف، فهي تمثل التزاماته تجاه المودعين التي تتفاوت من حيث درجات السيولة، وليس المهم تصنيف الودائع حسب أنواعها أو مصادرها، ولكن الأمر الأهم من ذلك معرفة درجة أو احتمال السحب على كل نوع من هذه الودائع، وتقسّم الودائع إلى ثلاثة أنواع تبعاً لأغراض السيولة هي^(٣):

١- ودائع محتملة السحب، ومن المرجح أن تستثمر هذه الودائع في الأصول التي تتناسب وتوقعات سحبها.

٢- ودائع مؤكدة السحب، وتتمثل في كل من ودائع التمويل الموسمي والمرتببات المحولة على المصارف

٣- ودائع غير مؤكدة السحب، والتي من المحتمل سحبها في ظروف خاصة.

وينبغي في هذا الجانب أن نستعرض مكونات نسبة السيولة (البسط والمقام)، في نسبة السيولة القانونية المحددة من قبل المصرف المركزي، حيث يتكون البسط من النقدية، بالإضافة إلى الأرصدة لدى المصرف المركزي، والأصول السائلة الأخرى، وأذون الخزانة، والأوراق التجارية، والاستثمارات، أما المقام

(١) الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ص ٢٣٥.

(٢) خلف، فليح حسن، (٢٠٠٦)، النقود والمصارف، مصدر سابق، ص - ص ٣٤٨-٣٤٩.

(٣) حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، (١٩٩١)، مصدر سابق، ص - ص ١٠٧-١٠٨.

فيتكون من إجمالي الودائع بالعملة المحلية، بالإضافة إلى المبالغ المقرضة من المصرف المركزي، والشيكات، والحوالات وخطابات مستحقة الدفع^(١).

وعليه فإنه يجب إجراء عملية الموازنة بين السيولة والربحية، علماً بأن المصارف عالية الأداء هي التي تحتفظ بنسبة سيولة عند حدودها الدنيا، وعلى المصارف اليوم أن تحتفظ بمستوى من الأصول يكفي لتلبية حاجات السيولة لديها، وأن يتم توجيه الجزء المتبقي لخدمة أهدافها الأخرى.

٢-٥-٣: معيار تنمية الودائع المصرفية

تعتبر الودائع (Deposits) المصرفية بأنواعها المورد الرئيسي الذي تعتمد عليه المصارف لممارسة أعمالها، من خلال تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لعملائها والتي تحقق منها الأرباح، لذا تحرص المصارف ولاسيما المصارف التجارية على اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لتنمية ودائعها، من خلال جذب المزيد منها إلى مراكزها الرئيسية وفروعها المختلفة، حيث تمثل الودائع نسبة كبيرة من أموال المصرف قياساً بحقوق الملكية، وتصنف الودائع إلى عدة أنواع، وفقاً لأجل الاستحقاق، وحسب مصدرها، وحسب النشاط الاقتصادي، وحسب حركتها.

وتشمل الودائع وفقاً لأجل الاستحقاق الودائع الجارية (ودائع تحت الطلب)، وهي الودائع التي يمكن للعميل سحبها في أي وقت، ولا تدفع عنها فوائد مهما طال أمد إيداعها، وتتداول بين الأفراد بواسطة الشيكات أو إيصالات صرف أو أوامر دفع تحرر من قبل العملاء، والودائع لأجل، وهي الودائع التي لا تسحب قبل أن يحين موعد استحقاقها، ويتقاضى عليها العميل فائدة تتفاوت من فترة لأخرى حسب مدة الإيداع، وتجدد تلقائياً حسب طلب العميل أو تحول إلى حساب جاري عند حلول استحقاقها، الودائع بإخطار، وهي تودع في أي وقت ولا يمكن سحبها قبل، إلا بإخطار المصرف، ويحدد في الإخطار المبلغ تاريخ السحب حيث لا تقل مدة الإخطار عن خمسة عشر يوماً يتاح فيها للمصرف توفير السيولة لتلبية طلب العميل، وبعد انتهاء هذه الفترة تحول إلى حساب تحت الطلب، وتحسب على هذا النوع من الودائع فوائد تقل عما تحسب على الودائع لأجل^(٢).

ويتضح مما سبق أن الحساب لأجل يتناسب وظروف العميل الذي يمكنه التخلي عن السيولة النقدية الحاضرة إلى المستقبل مقابل ثمن يدفع له، أما الحساب بإخطار فيناسب العميل الذي يمكنه التخلي عن السيولة لفترة محدودة. وودائع التوفير، وهي عبارة عن ودائع تدون بدفاتر يحتفظ بها العملاء وتقدم عند كل من عملية السحب والإيداع، وتحسب في أي وقت مع تقاضي فائدة عليها خلال شهر، ويناسب هذا النوع من الحسابات الأفراد الذين يسعون وراء العائد المرتفع نسبياً دون التضحية بالسيولة. وأخيراً الودائع

(١) جعفر، عبد الإله نعمة، (١٩٩٦)، محاسبة المنشآت المالية، مصدر سابق، ص ٣٠٨.

(٢) الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ص - ص ١٨٩ - ١٩١.

المجمدة، وتسمى بالودائع المخصصة، وهي عبارة عن (التأمينات) النقدية المودعة في المصرف للتسهيلات غير المباشرة (اعتمادات، خطابات ضمان، وغيرها)، وهذا النوع من الودائع تخصص كاعتماد للاستيراد^(١).

تنقسم الودائع حسب مصدرها، إلى الودائع المحلية، والودائع الأجنبية، وتتمثل الودائع المحلية في كل من ودائع القطاع الخاص المقيم، وهم الأفراد والمنشآت الفردية أو الهيئات المحلية، وودائع القطاع العام أو الحكومي، وتشمل ودائع الحكومات المركزية والبلديات والمؤسسات العامة، ودائع المصارف المحلية، وهي عبارة عن حسابات تحتفظ بها المصارف لدى بعضها بعضاً، وتعتبر مصدراً مهماً من مصادر التمويل التي تعتمد عليها المصارف في تسيير عملياتها خصوصاً في الفترات الموسمية، حيث يزداد الطلب على القروض والسلفيات، أما الودائع الأجنبية فتشمل ودائع المصارف الأجنبية خارج البلد، وسبب وجود هذا النوع من الودائع، يعود لطبيعة التعامل بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية، حيث تعتبر المصارف المحلية مراسلة لتلك المصارف الأجنبية، وودائع غير المقيمين، وهم الأشخاص الذين يقيمون خارج البلد ولديهم حسابات في المصارف المحلية سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية.

وأما بالنسبة للودائع حسب النشاط الاقتصادي، فتقسم إلى ودائع البيوت التجارية، والمنشآت الصناعية، والمنشآت الخدمية، وأصحاب المهن الحرة والعاملين، وودائع المنشآت الزراعية، والأخيرة لا تشكل حالياً الأهمية التي كانت عليها في الماضي بسبب وجود المصارف المتخصصة كالمصرف الزراعي، وأما بالنسبة للودائع حسب حركتها، فتشمل الودائع النشطة، والودائع الخاملة أو المخصصة، وتتميز الأولى بعدم ثبات رصيدها لمعدل دوران السحب والإيداع، وتتمثل في كل من ودائع قطاع الأعمال العام، وقطاع الأعمال المنظم، أما الودائع المخصصة أو الخاملة فهي عبارة عن التأمينات النقدية السالفة الذكر^(٢).

في حين هناك عوامل تؤثر في تنمية الودائع المصرفية تتمثل في السمات المادية والشخصية للمصارف والخدمات التي تقدمها، وقوة المركز المالي، والكفاءة في إنجاز العمل، وموقع المصرف ومستوى النشاط الاقتصادي، أي حالات الرواج والكساد، ففي حالات الرواج الاقتصادي تزداد المبيعات مما يعني زيادة الإيداعات، فالزيادة في الطلب على بعض السلع يعني زيادة السعر، مما يعني ذلك زيادة الودائع لدى المصارف التي تقع في مناطق إنتاج النفط أو التي تتعامل معها هذه الشركات، وكذلك الحال فإن الانخفاض في أسعار المنتجات المحلية يعني انخفاض الإيداعات لدى المصارف، فضلاً عن ذلك المصارف العريقة والمألوفة التي لها الأولوية في التعامل، في حين أن هناك عوامل أخرى تؤثر في تنمية الودائع تتمثل في سعر الفائدة، حيث يرتبط مع حجم الودائع بعلاقة طردية، وعائدات البدائل، حيث تلعب هي الأخرى، دوراً هاماً في منافسة الودائع، من حيث أداؤها للوظيفة الأساسية كمخزن للقيمة (Store of

(١) اللوزي، سليمان، وآخرون، (١٩٩٧)، مصدر سابق، ص ١٣٤.

(٢) الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ص - ص ١٩٢ - ١٩٤.

(Value)، وأيضاً البدائل المالية كالأسهم، والسندات، وأذون الخزانة، والبدائل السلعية كالذهب والفضة، والبدائل النقدية كالعملات الأجنبية، والتي تكتسب أهمية خاصة في البلدان النامية، التي تعاني من ندرة في المعروض منها، وانتشار العادات المصرفية، ففي أوروبا والولايات المتحدة - فعلى سبيل المثال - تستخدم الشيكات في المعاملات لعدد أكثر من ٨٥٪، وأن دل هذا على شيء، فإنما يدل على الوعي المصرفي، والاستقرار السياسي والتشريعي^(١).

٢-٥-٤: معايير توظيف الموارد في المصارف التجارية

تتنوع توظيفات المصارف التجارية تبعاً لتنوع مواردها المالية كما هو مشار سابقاً^(٢). وسوف نسلط الضوء هنا على سياسة الإقراض، وتعتبر من أهم السياسات المتبعة لدى المصارف التجارية، التي توليها المصارف أهمية خاصة باعتبار القروض من أهم موجودات المصارف، وهي التي تحقق له الدخل الأكبر. وسنتناول في هذا الجانب العوامل التي تؤثر على سياسة الإقراض في المصارف التجارية، والإجراءات المتبعة في عملية منح القرض المصرفي، وأخيراً تحليل القوائم المالية لطالب القرض المصرفي.

٢-٥-٤-١: العوامل المؤثرة في سياسة الإقراض المصرفي

تعتبر سياسة الإقراض من أهم السياسات المتبعة لدى المصارف التجارية وهي الوظيفة الرئيسية الثانية بعد عملية خلق النقود، لأن لها دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي بوصفها المحرك الرئيسي والممول لمختلف الأنشطة في قطاعات الاقتصاد القومي، ويعد الإقراض المصرفي من أكثر مجالات الاستثمار جاذبية للمصارف؛ نظراً لارتفاع العوائد المتولدة منه مقارنة بالاستثمارات الأخرى، ومن ثم فهو يحقق للمصارف، وبصورة أكثر فاعلية هدف الربحية^(٣).

وتوجد عدة عوامل وقيود تؤثر في سياسة الإقراض لدى المصارف التجارية منها ما هو عام ينطبق عليها ككل ومنها ما هو خاص بكل مصرف على حده، وذلك تبعاً للسياسة المستخدمة من قبل كل مصرف، وتتمثل هذه القيود في كل من الاعتبارات القانونية، وهي القيود القانونية المتعلقة بالتقييد أو التوسع في حجم الائتمان، والقيود المتعلقة بتوجيهات وإرشادات المصرف المركزي وحدود ومجال

(١) لمزيد من التفاصيل انظر كل من:

- الشمري، صادق راشد، (٢٠٠٨) إدارة المصارف، الواقع والتطبيقات العلمية، ط١، مطبعة الفرج، بغداد، ص- ص ٣٣٥-٣٣٦.

- حنفي، عبد الغفار، وأبو قحف، عبد السلام، (١٩٩١)، مصدر سابق، ص- ص ١٣٥-١٣٨.

- Reed, Edward, W, Gill, Edward, K.(1991) "Commercial Bank" 4th Ed prentice Hill New Jersey, pp 145- 146.

(٢) راجع الفصل الأول من هذه الدراسة ص ٢١، وما بعدها.

(3) Channon , D,(1992) 'bank strategie management and marketing" Manchester university (Jon Wiley and. Sons Ltd) p89.

الاختصاص، حيث يقرر مجلس الإدارة في هذا الجانب اتخاذ القرار في منح القروض والتسهيلات وحدودها سنوياً على الأقل، وتكلفة الخدمة، وتشمل سعر الفائدة والمصاريف الإدارية، حيث تعددت وجهات النظر في هذا الشأن فلا بد من وجود خطوط أو معايير إرشادية تزود بها إدارة الائتمان لتقدير التكلفة حتى لا يحدث اختلاف بين الأفراد، مما يؤدي إلى التناقض والتضارب في السياسة المصرفية، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار أنواع القروض التي يمنحها المصرف، والتي تتماشى مع سياسة المصرف ومع مجال اختصاصه ومع آجال القروض التي يتعامل معها المصرف حتى لا يؤدي ذلك إلى الإخلال بسياسته المصرفية، وشروط معايير منح الائتمان، وهي الشروط الواجب توافرها لقبول الحصول على القرض، وهي تشكل أساس القبول المبدئي التي يتم من خلالها اتخاذ كافة الإجراءات كالتحري والاستقصاء عن طالب القرض من حيث سمعته ومركزه المالي^(١).

وكما يجب إجراء التحريات اللازمة عن طالب القرض للتعرف على مدى قدرته على السداد، وشخصيته، وحجم رأسماله، والضمان المقدم، والظروف الاقتصادية المحيطة، فيما إذا كان يتفق وسياسة الإقراض المتبعة لدى المصرف أم لا، ويتم ذلك عن طريق الاتصال بكافة الأطراف التي يتعامل معها طالب القرض، من موردين وعملاء لتحديد مدى الدقة والانتظام في تسديد الالتزامات المترتبة عليه، ومعرفة جودة منتجاته، والرجوع أيضاً إلى سجلات المصرف للتأكد من وجود معاملات سابقة من عدمها، وعلى ضوء هذه التحريات يستطيع المصرف تحديد كيفية الإجراءات للحصول على القرض بصورة واضحة ودقيقة، واختيار الظروف المناسبة التي تساعد على إيجاد سياسة إقراضية مناسبة لا تتأثر بالتقلبات الدورية والموسمية^(٢).

وكذلك تراعى الواقعية، في سياسة الإقراض للمصرف حيث تختلف من مصرف لآخر، وتعكس حجم المصرف ومكونات الأصول، والخصوم ربحيته ورأس ماله، والمخصصات الخاصة بالقروض المشكوك في تحصيلها، وتحديد درجة المخاطر التي يتحملها المصرف المترتبة على عملية الإقراض، فضلاً عن ذلك تحديد النسبة القصوى للقرض مقارنة مع حجم الودائع التي لها تأثير مباشر على حجم محفظة الاستثمار في بند القروض، مع مراعاة حجم رأس المال، والأصول الخطرة والخسائر المترتبة على منح الائتمان، ويجب على الإدارة العليا أيضاً أن تراعي وجود قدر من المرونة، وأن تضع حدوداً قصوى للائتمان الممنوح للمقترض، ومتابعة نشاطه والتأكد من استخدام القرض وفقاً للأغراض المحددة؛ لتقليل درجة المخاطر المترتبة على منح الائتمان^(٣).

(١) حنفي، وآخرون (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص- ص ١٩٤-١٩٨.

(٢) هندي، منير صالح، قريا قص، رسمية، (١٩٩٧)، أسواق المال المصادر والمؤسسات، الناشر قسم إدارة الأعمال كلية التجارة، الإسكندرية، ص- ص ٣٤٣-٣٤٥.

(٣) حنفي، عبد الغفار، وآخرون، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص- ص ١٩٦-١٩٧.

٢-٥-٤-٢: الإجراءات المتبعة في عملية منح القرض المصرفي

من المفترض عند منح القروض المصرفية توافر عملية الموازنة بين إجمالي القروض الممنوحة للمقترض وبين حجم موارده المالية التي يستثمر فيها، بمعنى إجراء عملية الموازنة من أجل ضمان عدم توسع المقترض في استثماراته، على نحو يفوق قدراته على استرداد أمواله على نحو ينقل المخاطر على عاتق المصرف، لذا يجب التأكد وعدم التسرع قبل اتخاذ أي قرار بمنح القرض المصرفي، إلا بعد إجراء عملية الموازنة بين الهدف من منح القرض، وكيفية استرداده ونوع الضمان المقدم، وبين آجال القروض الممنوحة وطبيعة النشاط الذي يمارسه المقترض، وبين هيكل الودائع التي تعد المصدر الأساسي لأموال المصرف، فضلاً عن ذلك ينبغي توزيع المخاطر الائتمانية على أكثر من قطاع، وعدم تركزها في نشاط أو قطاع معين، ومراعاة هامش الضمان وسيولته لضمان توافر السيولة المطلوبة لدى المصرف بما يضمن له عملية الموازنة بين المخاطرة والعائد^(١).

تمنح المصارف القروض والسلفيات بموجب ضمانات مختلفة، تتمثل في الأوراق المالية، وتتمتع الأوراق المالية الحكومية بنسبة أكبر في الاقتراض عليها كضمان، من الأوراق المالية الأخرى، والقروض بضمان الكمبيالات، إذ يتيح هذا النوع من الضمان للعملاء، الحصول على نسبة معينة من قيمتها قبل موعد استحقاقها، على نحو يسمح لهم بالاستمرار في نشاطهم وتنمية أعمالهم، وتستقطع المصارف هامش ضمان معين في حدود (٢٠٪-٥٠٪) تحوطاً من مخاطر عدم السداد، وعلى أساس متانة المركز المالي للمقترض ونشاطه، أما القروض بضمان البضائع فيراعى فيها أن تكون سهلة التصريف غير قابلة للتلف حتى يمكن تصفيتها في حالة تعثر المقترض، وتحتسب قيمتها الإقراضية على أساس تكلفة المنتج أو شرائها، وقد انكمش حجم السلفيات بضمان البضائع إلى حد ما، وحل محله إيصالات الأمانة، واتجهت معظم الشركات الكبيرة إلى الحصول على تسهيلات على المكشوف دون ضمان بضاعة، حتى لا تتقيد حريتها في تصريف بضاعتها بسلوكيات المصارف التي تضع حدوداً على ذلك التصريف لضمان حقوقها.

وتمنح القروض أيضاً بضمان رهن عقاري، وبضمان المحاصيل الزراعية، فقد انكمش هذان النوعان من الضمان بالنسبة للمصارف التجارية؛ بسبب وجود مصارف متخصصة في تمويل هذه القروض، وإلى جانب ذلك توجد القروض والسلفيات للمقاولين مقابل تنازلات المقاولين عن مستحققاتهم (المستخلصات)، ويتوقف ذلك على قدرة العميل على تنفيذ العمليات ويكون التمويل المقدم لهذه الأنشطة في حدود (٣٠٪-).

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- الشعار، محمد نضال، (٢٠٠٥)، أسس العمل المصرفي، دار الجندي، سورية حلب، ص- ص ٤٣٢-٤٣٤.
- الأنصاري، أسامة عبد الخالق، (١٩٩٥)، إدارة المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، سلسلة المراجع الحديثة في التمويل والعلوم المالية والمصرفية، مصر، ص ١٨٥.

٥٠٪) من إجمالي قيمة العملية، والقروض والسلفيات بدون ضمان أي على المكشوف، والتي تحصل عليها الوحدات الاقتصادية الكبرى ذات المراكز المالية المتينة التي تتوفر فيها الثقة وإمكانات السداد، وكذلك تمنح بموجب كفالات أشخاص كاملي الصحة وحسني السمعة أو مقابل خطابات ضمان مصرفية، ويجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند منح القرض سلامة المركز المالي للكفيل ومقدرته على السداد في حالة تعثر المقرض الأصلي^(١).

٢-٥-٤-٣: تحليل القوائم المالية للمقرض

يعد تحليل القوائم المالية للمقرض وسيلة للكشف، والقياس عن متانة المركز المالي للمقرض، لذلك ينبغي على الجهات المختصة تجميع وتبويب كافة البيانات والمعلومات التي تعكس الحسابات والقوائم المالية، والتقارير المالية الخاصة بطلب القرض، ثم تجري عملية المقارنة والقياس؛ بغية اكتشاف العلاقات التي تربط بينها للوصول إلى قرارات ونتائج مفيدة تستخدم كمعايير للتقييم والحكم على المركز المالي للمقرض^(٢). ولذا فإنه للوصول إلى معلومات دقيقة ينبغي تحليل القوائم المالية، قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل سعيًا وراء الحصول على معلومات أفضل، من خلال دراسة الماضي للشركة، وتقييم ظروفها الحاضرة ثم الحكم على إمكانية تحقيق أهدافها المنشودة في المستقبل.

ويستند تحليل القوائم المالية (Financial Statements Analysis) للمقرض على ثلاثة محاور رئيسية هي: الأصول والخصوم (متضمنة حقوق الملكية) وقائمة الدخل، ويشمل جانب الأصول حساب المدينين وأوراق القبض (Account Receivable) باعتبارها تشكل المصدر الأساسي لسداد الالتزامات في الأجل القصير، لذلك يتطلب الأمر الحصول على معلومات دقيقة وشاملة عن حجم هذا الحساب؛ من حيث أعمارها نسبة توزيعها، ومدى القدرة على السداد، ومدى مطابقتها مع السياسة الإقراضية المتبعة من قبل إدارة المصرف، فضلاً عن ذلك يجب الاهتمام في هذا الجانب بسيولة المخزون والقدرة على التصريف، والتحقق من نوعية الاستثمارات المالية في شركات أخرى ذات مراكز مالية عالية، أما فيما يتعلق بجانب الخصوم الذي يتضمن رأس المال وحقوق الملكية، فإنها تمثل الضمان الحقيقي للقروض في شركات التضامن، وتمتد المسؤولية عن سداد القروض إلى الممتلكات الشخصية للشركاء بالتضامن، ومن الأفضل هنا لمانح القرض أن يدرس فيما إذا كان على المقرض قروض من الدرجة الأولى التي لها الأولوية في السداد بقوة القانون حيث يجب الوفاء بها قبل أي التزامات أخرى، أو قروض من الدرجة الثانية، والتي هي الأخرى تكون مضمونة بأصول معينة، ومحددة يتم أدائها بعد سداد القروض الأولى،

(١) حنفي، عبد الغفار، وآخرون، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص- ص ١٩٩-٢٠٣.

(٢) لطفي، أمين السيد احمد، (١٩٩٨)، التحليل المالي للتقارير القوائم المحاسبية لإغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمارات في الأوراق المالية بالبورصة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ١٨٣.

لذلك هناك أصول معينة عليها الأسبقية في سداد القروض ولا يمكن للمقرض الجديد أن يعتبرها ضماناً لقرض، لذا فإن الخصوم السابقة الذكر تمارس تأثيراً على السياسة الإقراضية^(١).

أما بالنسبة لقائمة الدخل (Income Statement) فيتم التركيز فيها على نسبة المبيعات، وهي تمثل التدفق المالي الأساسي للشركة ويعبر عن نشاطها ويقارن ذلك بالنفقات، والتي هي الأخرى تعبر عن التدفق السلبي لنفس الشركة، ولمعرفة متانة المركز المالي لطالب القرض يجب الرجوع إلى البيانات المدونة في القوائم المالية للشركة طالبة القرض، والاستفادة منها في الحكم على طالب القرض، ويتم ذلك من خلال إيجاد علاقات أو نسب بين بنود وبيانات القوائم المالية المراد تحليلها، والتأكد منها ومقارنة هذه النسب مع النسب المناظرة لسنوات سابقة، أو مع نسب مماثلة لشركات أخرى تعمل داخل القطاع الصناعي، أو بنسب الصناعة كمعيار يقاس عليه بصفة عامة، والهدف من هذا التحليل هو معرفة مدى قدرة المقرض سواء كان فرداً أو مؤسسة على سداد الالتزامات عند استحقاقها. وتنقسم النسب المالية إلى أربعة أقسام رئيسية وهي: السيولة والنشاط أو معدل الدوران والرفع المالي والربحية، وهذه المجموعات الأربع تقيد في التعرف على متانة المركز المالي، وتقاس جانباً معيناً من هذا المركز للتوصل إلى حكم سليم عن طالب القرض، وكذلك فإن دراسة اتجاهات النسب المالية تستخدم كمؤشر للتنبؤ بإفلاس الشركة المقترضة، فمثلاً عندما تتجه نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول للانخفاض فهذا يعني أن الشركة تعاني من نقص السيولة، وأيضاً نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول، فعندما تتدنى هذه النسبة فهذا يعني أن الشركة معرضة للإفلاس^(٢).

ومن الجدير بالذكر أن المحللين الماليين (Financial Analysts) أبدوا الاهتمام بقائمة الدخل؛ نظراً لأهميتها في بيان ربحية المشروع، ومدى قدرته على الاستمرار في تحقيق الأرباح، وكذلك أيضاً المستثمرين لتحديد العائد من وراء استثماراتهم، والدائنون والمصارف لتحديد مقدرة المشروع على سداد التزاماته، في حين ركز المستفيدون على قائمة الدخل ومطالبتهم بالمزيد من المعلومات التي تحتويها هذه القائمة، وخاصة فيما يتعلق بالتميز بين عناصرها المختلفة، والمصروفات الثابتة والمتغيرة وتصنيفها وتبويبها؛ مما يسهل للأطراف المستفيدة الاطلاع عليها^(٣).

٢-٥-٥: معيار الاستثمارات المصرفية

يقصد بالاستثمار من وجهة نظر المصرف التجاري توجيه موارده المالية المدخرة حسب آجالها، نحو شراء الأصول المختلفة بهدف تحقيق أرباح عالية، وعند قيام المصرف بشراء هذه الأصول ينبغي عليه أن يراعي عوامل أساسية تتضمن حجم الودائع، وما إذا كانت ودائع جارية أو ودائع غير جارية، ومراعاة

(١) فضالة، أبو الفتوح، (١٩٩٣)، الهياكل التمويلية دار الكتب العلمية، القاهرة، ص - ص ٩٢ - ١٥٤.

(٢) حنفي، عيد الغفار، وآخرون، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص - ص ٢٢٠ - ٢٢٩.

(٣) تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (١٩٩٥)، مصدر سابق، ص - ص ٦ - ٧.

السيولة النقدية لتلبية المتطلبات النقدية المتوقعة، وهذا يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للمصارف ذات النسبة العالية من الودائع الجارية، وتحقيق ربحية عالية ليغطي نفقاته التشغيلية، وتدعيم مركزه المالي، والعمل على توسيع صلاته بمنظمات الأعمال، والمساهمة في تمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتتمثل هذه الاستثمارات المصرفية في عدة أنواع هي:

١- أذون الخزانة، إذ تحتل مركزاً هاماً بين الاستثمارات في المصارف التجارية، وهي عبارة عن صكوك مالية لحاملها تصدرها خزانة الدولة لمدة تتراوح بين ثلاثة واثنتا عشر شهراً، وغالباً ما تصدر لمقابلة العجز الرسمي القصير الأجل المترتب على زيادة الصرف في أوقات لا تزداد فيها الإيرادات، وتعتبر من اقل مجالات الاستثمار تحقيقاً للأرباح، إلا أنها تتمتع بدرجة عالية من السيولة، إذ يمكن خصمها لدى المصرف المركزي في أي وقت، فضلاً عن قصر مدة تداولها وتمتعها بقدر كبير من الثقة.

٢- السندات الحكومية، وهي عبارة عن سندات تصدرها الدولة وتطرحها للاكتتاب العام لغرض تمويل مشروعاتها الإنمائية، وتتميز بثبات نسبي في قيمتها شريطة استقرار الظروف الاقتصادية، وتتمتع بدرجة عالية من الأمان، لذا غالباً ما تستثمر المصارف التجارية في هذه السندات لما تتصف به من دخل ثابت ومضمون على ما سواها من الاستثمارات الأخرى.

٣- السندات المصرفية، وهي عبارة عن سندات تصدرها المصارف لتمويل أنشطتها في حالة عدم كفاية رؤوس أموالها، وتكتتب فيها المصارف في شتى المجالات سواء في مجال الصناعة أو الزراعة أو البناء والتشييد، وتتميز بعائد مرتفع ويتداولها في سوق الأوراق المالية.

وتراعي المصارف التجارية بعض القواعد في مجال الاستثمار المالي، أبرزها أن تكون الأفضلية لاختيار الأوراق من الدرجة الأولى المتمثلة في سندات القروض الحكومية، والتي تتسم بثبات نسبي في أسعارها وسهولة بيعها بالإضافة إلى الأوراق ذات الاستحقاق قصير الأجل، وألا يقل العائد من هذه الأوراق عن إجمالي نفقات خدمة الأوراق وسعر الفائدة الدائن، وتنويع محفظة الأوراق المالية بما يحقق العائد المناسب، ويوفر الأمان اللازم، وضرورة الموازنة بين السيولة والربحية عند تكوين محفظة الأوراق المالية^(١).

وكذلك هناك بعض السياسات الحاكمة لعملية الاستثمار في الأوراق المالية، يمكن تلخيصها في تحديد المستوى المقبول من المخاطر التي تتعرض لها جميع الأوراق المالية بلا استثناء، كالمخاطر النظامية وغير النظامية، ونطاق التنويع والعائد المطلوب على الاستثمار، والأوراق المالية المعفاة أو غير المعفاة

(١) سويلم، محمد، (١٩٩٨)، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارن) مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ص- ص ٢٧٨ - ٢٩٤.

من الضريبة، والتنسيق بين متطلبات الربحية ومتطلبات السيولة، وتاريخ الاستحقاق، وهيكل اتخاذا لقرارات الاستثمارية^(١).

٢-٥-٦: تحليل القوائم المالية للمصارف التجارية

أسلفنا سابقاً أن التحليل المالي يعد من الأدوات المهمة لإيضاح وتفسير بيانات القوائم المالية للمصارف التجارية، التي تتمثل في كل من قائمة الميزانية العمومية وقائمة الدخل؛ لغرض متابعة ورقابة وقياس أداء الاستخدامات المختلفة لموارد المصارف المالية، ويتضمن ذلك دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في القوائم المالية؛ بهدف توفير قاعدة معلومات أساسية يسترشد بها صناع القرار للتخطيط والتنبؤ المستقبلي، فضلاً عن تحديد مواطن القوة والضعف في السياسات المالية المتبعة. وبالتالي يصنف التحليل المالي في المصارف التجارية على مستويين هما:

- ١- المستوى الداخلي، فبالنسبة لهذا النوع من التحليل يهم إدارة المصرف للتعرف على السيولة المتاحة لدى المصرف، ومدى قدرته على تلبية التزاماته تجاه المودعين، ومعرفة الربحية المتحققة، ومقارنتها بالتكاليف المترتبة على العمليات المختلفة لرسم سياسة مناسبة للموازنة بين السيولة والربحية.
- ٢- المستوى الخارجي، حيث يهتم هذا النوع من التحليل المالي للمصرف بالمودعين للتعرف على مدى قدرة المصرف على رد إيداعاتهم، وأصحاب حقوق الملكية لمعرفة معدل العائد المتحقق نتيجة استثمار أموالهم في مختلف المجالات وما مصيرها مستقبلاً، كما يهم أيضاً الجهات الرقابية كالمصرف المركزي للتأكد من سلامة المراكز المالية للمصارف التجارية بهدف الحفاظ على استقرار النظام المصرفي بشكل عام^(٢).

ويستخدم هنا أسلوبان في التحليل كما أسلفنا هما:

- ١- التحليل الأفقي (Horizontal Analysis)، يقوم على دراسة العلاقة المالية في المصرف، كما توضحها مجموعة قوائمه المالية خلال فترة زمنية متتابعة؛ لمعرفة حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر، وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه، ويعرف هذا الأسلوب من التحليل بالتحليل الحركي أو الديناميكي.
- ٢- التحليل العمودي (Vertical Analysis)، والذي يقوم على دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة في المصرف، كما تظهر في مجموعة واحدة من القوائم المالية عن فترة زمنية معينة، وهذا النوع من

(١) الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (٢٠٠٨)، إدارة المصارف مدخل كمي استراتيجي معاصر، ط٤، دار وائل للنشر، عمان، ص-ص ١٥٩-١٦٣.

(٢) الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٣)، مصدر سابق، ص- ص ٣٢٣-٣٢٤.

التحليل يفيد في معرفة درجة التوازن بين مصادر الأموال التي حصل عليها المصرف، وبين استخداماته لها خلال فترة زمنية معينة، ويعرف هذا الأسلوب بالتحليل الساكن أو الثابت ^(١).

وعند تحليل الميزانية العمومية (Balance Sheet Analysis) للمصرف تستخدم عدة معايير، حيث تقارن فيها بنود الأصول مع بعضها بعضاً، وكذلك بنود الخصوم، فضلاً عن ذلك تجرى عملية مقارنة كلية أو جزئية بين كل من بنود الأصول والخصوم، مثل حقوق الملكية إلى الودائع، والسيولة والاحتياطي، والاستثمارات والأصول الخطرة، ومعايير التوظيف مثل العلاقة بين القروض والودائع، وعلاقة الاستثمار بحقوق الملكية.

أما بالنسبة لقائمة الدخل (Income Statement) فيتم تحليلها على أساس التوزيع النسبي، أي نسبة كل بند من بنودها إلى مصدر الإيراد أو التكلفة كجزء من الإيرادات والتكاليف الكلية للمصرف، وكذلك معرفة ما يمثله صافي الربح مقارنة مع الإيرادات الكلية، وكذلك أيضاً مقارنة نسبة كل بند للتعرف على التغير النسبي الذي يطرأ عليها خلال فترة التحليل موضوع الدراسة، بالإضافة إلى ذلك تتم دراسة التغير في قيمة صافي الربح لمعرفة سبب التغير فيه، والعوامل التي أدت إلى حدوثه من إيرادات وتكاليف ^(٢).

٢-٥-٧: العائد والمخاطر المصرفية

تتأثر ربحية المصرف بمدى قدرته على الموازنة بين العائد والمخاطر، وعلى قدرته على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات، حيث تزداد ربحية المصرف التجاري كلما ازدادت أسعار الفائدة على القروض، خصوصاً عندما تكون أسعار الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى أن ربحية المصرف تزداد كلما ازداد هامش سعر الفائدة، والعكس صحيح، لذلك يتطلب الأمر من إدارة المصرف توزيع الأموال المتاحة على بنود الاستخدام المختلفة؛ بهدف التوفيق بين الاحتياجات من السيولة وتعظيم الأرباح، أي تخصيص هذه الموارد على بنود النقدية والاستثمارات المالية، والقروض والسلفيات، والأصول الأخرى المدرة للعائد ^(٣).

ولذلك فإن القرار المناسب من قبل الإدارة هو توجيه هذه الموارد نحو الأصول التي تدر عوائد أكبر من غيرها مع الأخذ بالحسبان احتياجات السيولة سواء لسداد الودائع أو لمقابلة الزيادة في الطلب على الائتمان، بمعنى أن النقص في السيولة الناجم عن التوسع في الاستثمارات يؤدي إلى مخاطر العسر المالي، وبالتالي فإن الإدارة الجيدة هي التي تراعي جانب المخاطر إلى جانب تعظيم الربحية ^(٤).

^(١) جعفر، عبد الإله نعمة، (١٩٩٦)، محاسبة المنشآت المالية (المصارف شركات التأمين) دار حنين، عمان، ص - ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

^(٢) Graddy and Spencer, (1990) Op Cit, p.p 248-250.

^(٣) Reed, Edward, w. Gill, Edward, (1991) OP Cit, .p.p 200-203.

^(٤) Gorge, Hempel, H. Simonson, Donald, D. (1994) "Bank Management" Op Cit, p66 .

وتقاس المخاطر في محفظتي القروض والسلفيات والاستثمارات المالية بالتنوع في العوائد المحتملة، فضلاً عن ذلك توجد أيضاً مخاطر مترتبة على عدم السداد، أي عدم إمكانية تحصيل بعض القروض والسلفيات عند موعد الاستحقاق، وفي هذه الحالة يجب على الإدارة ضرورة البحث عن عوائد مجدية، بحيث يشجع أصحاب رأس المال المصرفي على تحمل المخاطر المترتبة على ذلك، فكلما ازدادت درجة المخاطر كلما أمكن تحقيق عوائد عالية، وهذا مما يعني إجراء عملية الموازنة بين العائد والمخاطر المصرفية.

٣-١: المقدمة

يعد تقييم أداء المصارف التجارية اليمنية المحور الرئيسي لهذه الدراسة، خصوصاً بعد الأزمة المالية العالمية، وما رافقها من افلاس العديد من المؤسسات المالية، لذلك فإن الاهتمام بتقييم أداء المصارف، يوضح لنا مدلولات عدة منها الحكم على إدارات المصارف بالفشل أو النجاح، ويعني لدى المساهمين الربح أو الخسارة، ومؤشراً هاماً لدى المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية من عدمها، وسوف نستعرض هنا قبل البدء بتقييم أداء المصارف التجارية، لمحة تاريخية عن نشأة وتطور الجهاز المصرفي، ورقابة المصرف المركزي على المصارف التجارية اليمنية، والإصلاحات المصرفية والصعوبات والمعوقات التي تعيق أداءها.

٣-٢: نشأة وتطور الجهاز المصرفي في اليمن

يعود التطور التاريخي لنشأة الجهاز المصرفي في اليمن إلى أواخر الأربعينات من القرن الماضي، حيث تم تأسيس فرع المصرف الأهلي الهندي في مستعمرة عدن عام ١٩٤٨، ثم أعقب ذلك إنشاء فرع مصرف الهند الصينية والسويس (مصرف الاندوشين) الفرنسي الجنسية في مدينة الحديدة في عام ١٩٤٩، ويشير هذا إلى أن بداية تأسيس المصارف التجارية في اليمن كانت عبارة عن فروع لمصارف أجنبية، وهذه تقريباً هي السمة الغالبة على المصارف التجارية في البلدان النامية. وفي عام ١٩٦٢ تم تأسيس المصرف اليمني للإنشاء والتعمير في الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية سابقاً)، والمصرف الأهلي اليمني عام ١٩٦٩ في الشطر الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً)، إثر تأميم المصارف الأجنبية التي كانت تعمل في الجنوب سابقاً، ويعد المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني من أكثر المصارف انتشاراً في محافظات البلاد، وأول مصرفين يمينيين ١٠٠٪، واللبننة الأولى والخطوة الجادة نحو قيام الجهاز المصرفي اليمني، أما بقية المصارف فهي عبارة عن فروع لمصارف أجنبية، وبعضها أسس برأسمال يمني وأجنبي مشترك.

وفي عام ١٩٧٠ تأسس المصرف المركزي في الشطر الشمالي سابقاً، إذ لم يكن هناك سوى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير. وفي عام ١٩٧٢ تم تأسيس مصرف اليمن في الشطر الجنوبي سابقاً. وفي النصف الثاني من السبعينات من القرن الماضي أسست في الشطر الشمالي سابقاً ثلاثة مصارف متخصصة هي المصرف الصناعي عام ١٩٧٦، ومصرف الإسكان عام ١٩٧٨، ومصرف التسليف التعاوني عام ١٩٧٩^(١).

(١) الجمهورية اليمنية، المصرف المركزي اليمني، (١٩٩٨) ندوة إصلاح القطاع المصرفي، سبتمبر، صنعاء، ص- ص ٦٩-١٠٠.

أما المصارف الإسلامية فلم تدخل ضمن مكونات الجهاز المصرفي، إلا في منتصف التسعينات من القرن الماضي بعد تحقيق الوحدة اليمنية، حيث تأسس المصرف الإسلامي للتمويل والاستثمار عام ١٩٩٥، ثم مصرف التضامن الإسلامي عام ١٩٩٦، ثم مصرف سبأ الإسلامي عام ١٩٩٧^(١).

ومن الجدير بالذكر أن تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠ في كيان سياسي موحد تحت مسمى (الجمهورية اليمنية)، تعد الولادة الحديثة لتأسيس الجهاز المصرفي اليمني، حيث تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تتمثل في إعادة هيكلة المصارف، وإصدار القوانين المنظمة لعملها. ففي العام ١٩٩١ تم صدور القانون رقم (٢١) الذي تم بموجبه دمج المصرف المركزي مع مصرف اليمن في كلا الشطرين سابقاً، في مصرف واحد تحت مسمى المصرف المركزي اليمني.

بدأ النظام الاقتصادي بعد قيام دولة الوحدة يشهد تحولاً إيجابياً، وشهدت تلك الفترة صدور قانون لتنظيم العمل المصرفي؛ تمثل في القانون رقم (٣٦) لعام ١٩٩١، هدف هذا القانون إلى تنظيم نشاط المصارف التجارية، والمتخصصة، وفروع المصارف الأجنبية التي تمارس نشاطها المصرفي في الجمهورية اليمنية، ثم عدل هذا القانون بموجب القانون رقم (٣٨) الصادر في ١٢/٢٧ / ١٩٩٨، حيث أعطى هذا القانون المصارف التجارية مرونة أكبر في مزاولة نشاطاتها المصرفية والمالية^(٢).

بعد هذا العرض الموجز لنشأة الجهاز المصرفي في اليمن، وبعد قيام دولة الوحدة، وما ترتب على ذلك من دمج لبعض المصارف لاسيما المصرف المركزي، ومصرف اليمن في مصرف مركزي واحد يعتبر هرم الجهاز المصرفي اليمني حالياً، يجدر بنا في هذا الجانب ولمزيد من الإيضاح أن نتناول بشيء من الإيجاز رقابة المصرف المركزي اليمني على المصارف التجارية.

٣-٣: رقابة المصرف المركزي اليمني على المصارف التجارية

أدى التطور التاريخي لنشأة المصارف التجارية إلى أن تتأخر نشأة المصارف المركزية وقتاً طويلاً؛ فالهدف الرئيسي من نشأة المصارف المركزية هو الرقابة والإشراف على المصارف التجارية، ورسم معالم السياسة النقدية والمصرفية، ولذا فمن الطبيعي أن يتأخر دورها لا سيما في البلدان النامية التي اتجهت مؤخراً إلى إنشاء مصارف مركزية، واليمن ليست في منأى عن هذه البلدان، فقد تم تأسيس المصرف المركزي بموجب صدور القرار الجمهوري بالقانون رقم (٤) لعام ١٩٧١، في محافظات الشطر الشمالي (الجمهورية العربية اليمنية سابقاً)، وبدأ في ممارسة أعماله ابتداء من ٢٧ يوليو ١٩٧١، وحددت بموجبه المهام والصلاحيات الرئيسية المتعلقة بمهامه وأعماله.

(١) المخلافي، عبدالله غالب، (٢٠٠٦)، الجهاز المصرفي والاستثمار الخاص في اليمن (الأداء - التحديات) وسبل المواجهة، مجلة دراسات اقتصادية العدد ٢٠، صنعاء ص ٦٤.

(٢) الجمهورية اليمنية، المصرف المركزي اليمني، (١٩٩٨)، مصدر سابق، ص ٩٨.

وتكون القانون رقم ٤ لعام ١٩٧١ من ١٣ باباً؛ تناولت أهداف المصرف المركزي وصلاحياته واختصاصاته، ورأسماله وأرباحه، وتكوين إدارته وصلاحياتها، والأحكام المتعلقة بإصدار العملة اليمنية. كما تناولت أسس العلاقة بين المصرف المركزي والحكومة، والمؤسسات المالية والمصارف، وغير ذلك من المهام والاختصاصات التي يمارسها المصرف المركزي. أما في الشطر الجنوبي (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً)، صدر القانون رقم ٣٦ لعام ١٩٧٢ (قانون النظام المصرفي)، متضمناً إنشاء مصرف اليمن كمصرف مركزي يتولى جميع وظائف واختصاصات ومهام المصرف المركزي للدولة، كما تضمن القانون إلغاء (هيئة المصارف)، و(مؤسسة النقد اليمنية)، إلى جانب وضع المصرف الأهلي اليمني تحت إشراف (مجلس إدارة النظام المصرفي)، الذي يتولى جميع شئون مصرف اليمن المركزي، والمصرف الأهلي اليمني، وكذلك متابعة تنفيذ السياسة الخاصة بدور النظام المصرفي في التنمية^(١).

وبإعادة توحيد شطري اليمن في كيان سياسي موحد عام ١٩٩٠، تم دمج المصرفين المركزيين، في مصرف مركزي واحد بموجب صدور القانون رقم ٣١ لعام ١٩٩١، الذي حل محل القانون رقم ٤ لعام ١٩٧١، الذي كان سارياً في محافظات الشطر الشمالي (سابقاً) من ناحية، ومحل القانون رقم ٣٦ لعام ١٩٧٢، الذي كان سارياً في محافظات الشطر الجنوبي (سابقاً)، حيث تم بموجبه إعادة هيكلة المصرف المركزي اليمني كمصرف مركزي (لجمهورية اليمنية) دولة الوحدة^(٢).

كما صدر القانون رقم ١٤ لعام ٢٠٠٠، وقد أتى هذا الأخير بديلاً عن القانون رقم ٢١ لعام ١٩٩١، ويعد نقلة نوعية في تاريخ المصرف المركزي اليمني، حيث أتاح هذا القانون للمصرف المركزي القيام بالوظائف التي تقوم بها المصارف المركزية الحديثة، بعد أن كان دوره مقتصرًا على وظيفتي الإصدار وتنظيم حسابات الحكومة^(٣). وبدأ في ممارسة رقابته على المصارف التجارية؛ بهدف الحد من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف حفاظاً منه على حقوق المودعين والمساهمين، من خلال إرسال فرق تفتيش ميدانية مفاجئة لفحص مختلف الأنشطة والاستخدامات التي تمارسها المصارف التجارية؛ للتأكد من سلامة مراكزها المالية، واتخاذ القرارات الائتمانية والمصرفية، وفي سبيل تحقيق ذلك يقوم باتخاذ الوسائل والإجراءات الآتية :

- ١- التأثير على توجيه الائتمان المصرفي.
- ٢- معرفة مدى التزام المصارف بالقرارات المتعلقة بمنح الائتمان، وتقييم المحافظ الاستثمارية التي تستثمر فيها المصارف أموالها.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر: المتوكل، مصطفى حسين، (١٩٨٥)، السياسة النقدية في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٠-١٩٨٠) رسالة ماجستير

غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، ص- ص ٥٦ - ٦٢.

(٢) الجمهورية اليمنية، المصرف المركزي، (١٩٨٩)، مصدر سابق، ص ١٠٠.

(٣) المخلافي عبدالله غالب، (٢٠٠٦)، مصدر سابق، ص ٦٦.

- ٣- تحديد أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، وأسعار الخصم على العمليات المصرفية المختلفة.
- ٤- القيام باتخاذ كافة الإجراءات المناسبة لمعالجة الاضطرابات الاقتصادية والمالية.
- ٥- الإشراف والإدارة على احتياطات الدولة من النقد الأجنبي والذهب.
- ٦- الإشراف والرقابة على المصارف المملوكة للدولة، وفروع المصارف الأجنبية؛ بما يضمن سلامة مراكزها المالية.
- ٧- مساعدة المصارف التجارية في الحصول على الائتمان لدعم خطط التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من هذه الوسائل والإجراءات التي يقوم بها المصرف المركزي اليمني؛ الرامية إلى الرقابة على القطاع المصرفي، إلا أنه ينبغي عدم تجاهل دور قطاع الرقابة على المصارف؛ بحكم اختصاصه الدقيق في تولي جانب مهم ورئيسي من إصلاح القطاع المصرفي، إذ قام بنشر العديد من المنشورات التي تهتم بالعمل المصرفي، وترمي إلى اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات والمعايير التحوطية التي يجب على المصارف اتباعها، وتتمثل أهم هذه المنشورات في ما يلي^(١):

- ١- منشور دوري رقم (٦) لعام ١٩٩٦ بشأن تصنيف التسهيلات وتكوين المخصصات.
- ٢- منشور دوري رقم (٢) لعام ١٩٩٧ المعدل الدوري للمنشور رقم (٣) لعام ١٩٩٦ بشأن الحد الأدنى لكفاية رأس المال.
- ٣- منشور دوري رقم (٣) لعام ١٩٩٧، بشأن نسبة السيولة النقدية.
- ٤- منشور دوري رقم (٧) لعام ١٩٩٧، بشأن معايير إدارة مخاطر الائتمان.
- ٥- منشور دوري رقم (٦) لعام ١٩٩٨، بشأن التعرض لمخاطر النقد الأجنبي.
- ٦- منشور دوري رقم (٣) لعام ١٩٩٩، بشأن حدود الإقراض - مخاطر التوزيعات الائتمانية.
- ٧- منشور دوري رقم (٤) لعام ١٩٩٩، بشأن الإقراض لذوي العلاقة والمصالح المرتبطة بهم.

ومن الملاحظ أن المصرف المركزي اليمني قام بإجراء العديد من الخطوات لغرض الرقابة على القطاع المصرفي خلال الفترة الأولى للإصلاح المصرفي، إلا أنه كان لا يزال ضعيفاً مالياً، كما أنه لا يتقيد بشكل كامل بالأنظمة والقوانين المصرفية، وفضلاً عن ذلك عدم توفر القدرة الرقابية والإشرافية الكافية لدى موظفي المصرف المركزي اليمني، ويشير المصرف الدولي في أحد تقاريره المعد في ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ عن القطاع المصرفي، بالرغم من إجراء الكثير من الخطوات في مجال الإصلاح إلا " أن النتائج تشير إلى أنه إذا طبقت المصارف المعايير الجديدة بالنسبة لتصنيف القروض، وتكوين

(١) الجمهورية اليمنية، المصرف المركزي اليمني، (١٩٩٩)، المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية، قطاع الرقابة على المصارف، صنعاء.

المخصصات، فإن عدد من المصارف لن تقي بالمعايير، وأن الخسائر التي سوف تنشأ من تصنيف الديون الرديئة، والمشكوك في تحصيلها، تفوق وتمحو رأس المال والاحتياطيات لتلك المصارف (١).

٣-٤: الإصلاحات الاقتصادية التي نفذت في القطاع المصرفي اليمني

بدأت الحكومة اليمنية أولى خطواتها في عملية الإصلاح الاقتصادي في القطاع المصرفي بالاتفاق مع مؤسستي "بريتون وودز" صندوق النقد والمصرف الدولي، في نهاية شهر مارس (آذار) ١٩٩٥، وذلك على مرحلتين انتهت المرحلة الأولى منه في يونيو عام ١٩٩٧، والمرحلة الثانية في أكتوبر عام ٢٠٠٠، وكان الهدف من عملية الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام الحد من الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد؛ نتيجة الأزمات المتتالية التي رافقته بدءاً من حرب الخليج الثانية، التي ترتب عليها عودة ما يقارب المليون عامل من دول الخليج، كانوا يساهمون بشكل كبير في إيرادات البلد من العملات الأجنبية، فضلاً عن الديون التي أثقلت كاهل اليمن مع قيام الوحدة في عام ١٩٩٠، وانقطاع المساعدات المالية من دول الخليج، والاتحاد السوفيتي الذي كان يقدم المساعدات العسكرية، والاقتصادية إلى المحافظات الجنوبية، وتحميل دولة الوحدة مديونية للاتحاد السوفيتي تصل إلى حوالي ٧ مليار دولار، وأعقب ذلك قيام الحرب الأهلية اليمنية في صيف عام ١٩٩٤، وما تركته من آثار أوشكت على إيصال الاقتصاد اليمني بأبعاده النقدية والمالية والهيكلية إلى أزمة حادة، انعكس أثرها على كل المتغيرات الاقتصادية.

وبالتالي سعت الحكومة اليمنية إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، من خلال تنفيذ مجموعة من السياسات المالية والنقدية التي هدفت إلى تحرير الاقتصاد، وإزالة التشوهات في هيكل الأسعار، وتحرير أسعار الفائدة، وتعويم سعر الصرف، فضلاً عن تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اتباع سياسة الخصخصة؛ بهدف إفساح المجال للقطاع الخاص؛ للقيام بدوره في قيادة الاقتصاد الوطني بغية تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

وقد حظي القطاع المصرفي باهتمام بارز من قبل الحكومة؛ نتيجة للدور الحيوي الذي قام به أثناء عملية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث ساهم في تحقيق هذا البرنامج من خلال تحرير السياسات النقدية والائتمانية، والمساهمة في تحقيق الإصلاح المالي والنقدي من خلال تحرير سعر الفائدة الدائنة (فوائد الإقراض)، وتثبيت سعر الصرف، وتنفيذ برنامج الخصخصة، وتوسيع قاعدة الملكية الخاصة. ولتحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فقد تبنت الحكومة برنامجاً للإصلاح في النصف الأول من عام ١٩٩٥، سوف نستعرض في هذا الجانب من الإصلاحات الاقتصادية ما يتعلق منها بالإصلاح الذي نفذ

(١) الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، (١٩٩٨)، واقع النظام المصرفي في اليمن، وثائق ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة ٧-٩ ديسمبر الكتاب ٨، صنعاء، ص ١٠.

في القطاع المصرفي باعتباره يتعلق بموضوع الدراسة، والذي قام بالإشراف عليه المصرف المركزي على عدة مراحل تمثلت في الإجراءات الآتية^(١):

أولاً: الإجراءات النقدية التي نفذت في عام ١٩٩٥

- ١- تحرير أسعار الفائدة المدينة.
- ٢- إلغاء الفوائد الميسرة على القروض المقدمة من المصرف المركزي للحكومة والمؤسسات.
- ٣- تحديد فوائد الإيداع التأشيرية (٢٠٪ - ٢٢٪).
- ٤- إصلاح جزئي لنظام الصرف، تضمن تخفيضاً كبيراً في سعر الصرف الرسمي وسعر النقييم الجمركي.
- ٥- السماح للمصارف بالتعامل بالسعر الموازي الحر في سوق الصرف.
- ٦- إصدار أذون الخزانة وبيعها بالمزاد العلني؛ كأداة للتمويل غير المصرفي للموازنة العامة.

ثانياً: الإجراءات النقدية التي نفذت في عام ١٩٩٦

- ١- رفع فوائد الإيداع التأشيرية إلى (٢٥٪ - ٢٧٪)؛ بهدف الحد من التضخم، وإصدار أذون خزانة لفترة استحقاق أطول (٩١ يوماً، ثم (١٨٢ يوماً).
- ٢- تحويل حسابات المؤسسات العامة من المصارف التجارية إلى المصرف المركزي منعاً للمضاربة بأموالها.
- ٣- تم توحيد أسعار الصرف وتبني النظام العائم لسعر الصرف.
- ٤- قيام المصرف المركزي باتخاذ إجراءات هامة نحو معالجة ديون المصارف المتعثرة؛ عن طريق إصدار تعليمات لكيفية تصنيف القروض والمخصصات.
- ٥- بدء المباحثات مع المصرف الدولي لوضع خطة لإصلاح القطاع المصرفي في أواخر عام ١٩٩٦، وإعادة جدولة الديون في نادي باريس للدول الأعضاء في النادي، وحصل اليمن على إعفاء من ثلثي الديون الرسمية على أساس صافي القيمة الحالية.

ثالثاً: الإجراءات النقدية التي نفذت في عام ١٩٩٧ - ١٩٩٩

- ١- الاستمرار في متابعة وتنفيذ الإجراءات التي تمت في عام ١٩٩٦.
- ٢- اتخاذ خطوات هامة في معالجة الديون المتعثرة المستحقة للمصارف.
- ٣- تم إضافة أجل جديد في عام ١٩٩٧ لأذون الخزانة (٣٦٤) يوماً؛ إضافة إلى الأجلين السابقين، وعلى أساس مزادين في كل شهر، ثم أصبح المزاد أسبوعياً.

(١) الجمهورية اليمنية، الغرفة التجارية والصناعية، (١٩٩٩)، برنامج إصلاح القطاع المصرفي في اليمن، المؤتمر العلمي الرابع لرجال المال والأعمال: العمل المصرفي في اليمن (الواقع والأفاق) خلال الفترة من ٢٨ - ٢٩ فبراير ١٩٩٩، الغرفة التجارية والصناعة، عدن، ص - ص ١٩٨ - ٢٠٢.

٤- اتخذت إجراءات في مجال تخفيض أسعار الفائدة؛ من أجل تفعيل دور المصارف في إنعاش الحياة الاقتصادية، والبدء بتخفيض الفوائد التأشيرية على الإيداع من (٢٧٪ - ٢٥٪) إلى (١٤٪)، ثم إلى (١١٪ - ١٠٪)، وخفض متطلبات الاحتياطي من (٢٥٪) إلى (١٥٪)، ثم إلى (١٠٪)، وإعطاء فوائد مجزية على الاحتياطي بغية إتاحة مزيد من الأموال للمصارف، وتفعيل دورها بعد التأكد من قبل المصرف المركزي بأن إجراءات السياسة النقدية قد أدت دورها وتم السيطرة على التضخم.

٥- تم الدخول في برنامج (إعادة شراء الديون الخارجية) مع وكالة التنمية الدولية (I.D.A) وتقدر هذه الديون الخارجية بحوالي ٤٢٠ مليون دولار، واحتمال إعادة شرائها من (I.D.A) بنحو ١٥ مليون دولار، وتشكل القروض الروسية التجارية منها حوالي ٣٤٠ مليون دولار، وسيتم شطب ٨٠٪ منها مقدماً.

٦- انضمت روسيا إلى نادي باريس في أواخر عام ١٩٩٧، واستقادت الجمهورية اليمنية من الإعفاء من ٨٠٪ من ديونها، والباقي منها تطبق عليه شروط نابولي، أي الإعفاء من ٦٧٪ من الدين على أساس صافي القيمة الحالية، ونتيجة إعفاءات نادي باريس انخفضت القروض الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٨٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦٩٪ عام ١٩٩٧، أي من حوالي عشرة مليارات دولار إلى حوالي خمسة مليارات دولار.

٧- التزام معظم المصارف بتطبيق معيار اتفاقية بازل، الذي ينص على أن يكون رأس مال المصرف ٨٪ من أصوله المرجحة بالمخاطر، حيث تم بموجب ذلك رفع الحد الأدنى لرأس مال المصارف إلى ٥٠٠ مليون ريال لكل مصرف نهاية عام ١٩٩٧، ثم إلى ٧٥٠ مليون ريال نهاية عام ١٩٩٨.

٨- تم الاتفاق في يونيو عام ١٩٩٧، مع المصرف الدولي على مصفوفة متدرجة لإصلاح القطاع المالي (Adjustment Credit Financial Sector)، وتم دعم هذا البرنامج بقرض لتسهيل تصحيح القطاع المالي مقدم من (I.D.A) بمبلغ ثمانين مليون دولار لا يحمل فوائد، ومدة القرض أربعون عاماً مع فترة سماح عشر سنوات، ثم سحب الشريحة الأولى بمبلغ خمسين مليون دولار في أواخر مايو عام ١٩٩٨، كما تم سحب الشريحة الثانية بمبلغ ٣٠ مليون دولار في أوائل أكتوبر ١٩٩٩، ومن الواضح أن المصرف الدولي بمعاييره الدقيقة والمتشددة لا يسمح بكامل هذا التسهيل، إلا بعد أن تأكد من نجاح برنامج إصلاح القطاع المالي، وأنه من أنجح المشاريع التي تبناها.

وتتضمن البرنامج الإصلاحات الآتية :

- إصلاحات قانونية: تتمثل في إصلاح قانون المصرف المركزي، وقانون التأجير التمويلي والإعفاء من ضرائب الدمغة للعمليات المصرفية، وإعفاء المخصصات التي تجنبها المصارف بناء على توجيهات المصرف المركزي من ضريبة الدخل.
- إصلاحات في المصارف: تتمثل في كل من كفاية رأس المال والرقابة الداخلية، ومخاطر الائتمان والمراجعة الخارجية.

- **إصلاحات في المصرف المركزي:** تتمثل في رفع المرتبات والتوظيف عن طريق المنافسات لشغل الوظائف والتدريب على الرقابة، وتعزيز دور الرقابة، واستقطاب خبراء في على الرقابة المصارف
- **تنفيذ معايير جديدة في المصارف:** تشمل تصنيف القروض، وحساب النقص في المخصصات، ونسب رأس المال المرجح بالمخاطر طبقاً لمعايير لجنة بازل، وقائمة المدنيين المتعثرين.
- **تخفيف القيود على المصارف:** تشمل السماح بالإقراض بالعملات الأجنبية لمشروعات تدر موارد أجنبية، وإزالة القيود على الرسوم والتكاليف المصرفية.
- **إيجاد حلول لمديونية المؤسسات العامة:** مثل سداد ديون المؤسسات العامة للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني.
- **معالجة مشاكل مصارف القطاع العام وتتمثل المعالجات في الآتي:**
 - المصرف اليمني للإنشاء والتعمير: تم إعداد خطة متكاملة من قبل مجلس الوزراء لإعادة هيكلة.
 - المصرف الأهلي اليمني: هناك خطة متكاملة قيد التنفيذ لإجراء عملية الخصخصة للعمل وفق الأسس التجارية البحتة.
 - المصرف الصناعي: تم تصفيته الآن.
 - المصرف الزراعي: سيتم إعادة هيكلة.
 - مصرف الإسكان: سيتم خصصته.
- **النتائج المحققة من عملية الإصلاح في نهاية عام ١٩٩٧ تتمثل في الآتي^(١):**
 - ١- تراجع عجز الموازنة من ١٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٪ عام ١٩٩٧ إلى من الناتج المحلي الإجمالي وتم تمويل العجز عن طريق أذون الخزانة.
 - ٢- ثبات كبير في أسعار الصرف.
 - ٣- انخفاض معدل التضخم إلى أن وصل إلى ٧٪.
 - ٤- انخفاض العرض النقدي من ٣٥٪ إلى ١١٪.
 - ٥- زيادة الودائع لدى المصارف التجارية وصلت إلى حوالي ١٥٠ مليار في أواخر عام ١٩٩٧.
 - ٦- انخفاض حجم القروض إلى إجمالي الناتج المحلي من ١٨٤٪ عام ١٩٩٥ إلى حوالي ٦٩٪ عام ١٩٩٧.
 - ٧- زيادة الائتمان للقطاع الخاص بنسبة ٥٤٪.
 - ٨- تم الدخول في برنامج (IDA) يسمى إعادة شراء الديون الخارجية على اليمن وتقدر بحوالي ٤٢٠ مليون واحتمال إعادة شرائها من (IDA) بحوالي ١٥ مليون دولار وتشكل القروض الروسية التجارية منه حوالي ٣٤٠ مليون وسيتم شطب ٨٠٪ مقدماً.

(١) المصرف المركزي اليمني، (١٩٩٩)، واقع النظام المصرفي، ما بين ٩٠-١٩٩٤ والإصلاحات التي تحققت خلال ١٩٩٥-١٩٩٨، ص ٧-٨

٩- إعادة توازن فئات النقد المتداولة، فبينما كانت الفئات (٥ - ١٠ - ٢٠ - ٥٠) تشكل حوالي ٧٠٪ من إجمالي النقد المتداول أصبحت الفئات (١٠٠ - ٢٠٠ - ٥٠٠ - ١٠٠٠) ريال تشكل نسبة ٨٠٪ تقريباً.

■ التطور المستقبلي في المصرف المركزي وقطاع المصارف اليمنية ^(١):

- ١- هناك فناعة لدى المصرف الدولي أن الجمهورية اليمنية تحقق انجازات في مجال إصلاح القطاع المالي، ولذلك هناك اتجاه للدخول في برنامج يسمى (إصلاح القطاع المالي رقم ٢) (FSAC2) وسيتم بحث هذا الموضوع فور الانتهاء من إجراءات سحب الشريحة الثانية، ولاشك أنه سينطلق من منجزات البرنامج الأول (FSAC).
- ٢- قامت بعثة صندوق النقد العربي بزيارة للجمهورية اليمنية؛ بهدف تقديم تسهيلات لإصلاحات أخرى في مجال القطاع المالي أهمها:
 - إصلاح نظام المدفوعات (الوصول إلى نظام الكتروني لتسوية المدفوعات الأجنبية على أساس الوقت الفعلي (RTGS) (Real Time Gross Settlement).
 - تطوير سوق أدوات الدين العام (تنشيط وتعميق التداول في السوق الثانوي تمهيداً لقيام سوق مالي)
 - إنشاء سوق ما بين المصارف (INTER BANK MANAGEMENT).
 - إدارة الاحتياطيات (ACTIVE RESERVE MANAGEMENT) للمصرف المركزي.
 - يسعى المصرف المركزي اليمني، لإيجاد جهاز مصرفي ذو ملاءة مصرفية عالية، كدعامة قوية للأداء الاقتصادي من خلال توجيه المصارف اليمنية على زيادة نسبة كفاية رأس المال؛ لتتجاوز (٨٪) وهي نسبة رأس المال إلى الأصول الخطرة، بحيث تصل مستقبلاً إلى نسبة (١٢٪) كحد أدنى.
- تلك مجرد ملامح لما جرى ويجري وما تفكر فيه الجهات المختصة مستقبلاً في القطاع المصرفي اليمني. فقد استطاعت معظم المصارف التجارية أن تستوفي الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل (بازل ١)، بل أن الكثير من المصارف قد تجاوزت تلك النسبة بمعدلات كبيرة، كما أن المعدل العام لهذه النسبة بلغ لدى معظم المصارف التجارية حوالي (١٢٪) في نهاية عام ٢٠٠٦ تمهيدا لتطبيق (بازل ٢)، لا شك أن ذلك من شأنه أن يضع مسؤولية كبيرة على المصرف المركزي وعلى المصارف ذاتها، وذلك لوضع الاستراتيجيات المناسبة ليس فقط للتوافق مع أحكام الاتفاقية الجديدة، وإنما قد يمتد الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك ليشمل التطوير والتحديث المؤسسي الشامل، وأن نجاح المصرف المركزي في التوافق مع (بازل ٢) يتوقف على قدرته كمصرف مركزي، وكمصارف تجارية على خلق ثقافة جديدة، وأساليب عمل متطورة وحديثة؛ لإدارة المخاطر المصرفية ^(٢).

(١) السماوي، أحمد عبد الرحمن، (١٩٩٩) مصدر سابق، ص ٩.

(٢) السماوي، أحمد عبد الرحمن، (٢٠٠٧)، محافظوا المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: نتائج ٢٠٠٦، وتطلعات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٢٢، أيلول/سبتمبر، ص ٤٨-٤٩.

ومن الجدير بالذكر أن الإصلاح المصرفي، لا يمكن أن يبدأ من المصرف المركزي فقط، وإنما ينبغي أن يبدأ من القاعدة، من عادات وسلوكيات الأفراد، والمؤسسات الاقتصادية، ومن النظام المصرفي التجاري، وبالتالي كان من المفترض التركيز على الإصلاحات التي تهدف؛ إلى نشر الوعي المصرفي بين عامة أفراد المجتمع، وتحفيزهم على فتح الحسابات الجارية (*) لدى المصارف، وإرشادهم إلى التعامل بالنقود الائتمانية، بدلاً من النقود القانونية، وهذا بدوره يحفز المصارف على توسيع شبكات فروعها، ويحفزها أيضاً على تطوير خدماتها المصرفية، وبلا شك أن في تطوير خدماتها الأثر المادي الملموس الذي بإمكانه أن يقنع الجمهور بأن التعامل مع المصارف أكثر ضماناً، وأقل خطورة، من الاحتفاظ بالنقود القانونية، ويتطلب هذا الأمر ضرورة توافر ثقة الأفراد بالنظام المصرفي خاصة، وبالنظام النقدي عامة.

٣-٥: أبرز الصعوبات والمعوقات التي واجهتها المصارف التجارية اليمنية

- عانت المصارف التجارية اليمنية من الكثير من الصعوبات والمعوقات تتمثل أهمها في الآتي^(١):
- ١- ضعف البنية المؤسسية للمصارف التجارية وتركزها في المدن الرئيسية، وغيابها عن الأرياف، ومحدودية الخدمات المصرفية التي تقدمها؛ مما شكل عائقاً مهماً أمام دورها الرئيسي في خدمة الاقتصاد الوطني.
 - ٢- التدهور المستمر في قيمة العملة المحلية (الريال) شكلت عائقاً مهماً أمام الإدارات المصرفية التي تحفز الأفراد على الإيداع لغرض التوسع في النشاط الائتماني، مما أثر سلباً على حجم الودائع المصرفية؛ نظراً لانتشار ظاهرة الدولار، وإقبال الأفراد على وسائل التوقي من التضخم، مثل العملات الأجنبية، والمعادن النفيسة، والسلع المعمرة، وغيرها حتى يحافظ الأفراد على قيم مدخراتهم.
 - ٣- تسريب المدخرات للخارج نتيجة لارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القيمة الحقيقية للعملة المحلية، وتدني أسعار فوائد الإيداعات بالعملة المحلية والأجنبية، مما أدى ذلك إلى توجه بعض أصحاب رؤوس الأموال إلى تسريب ثرواتهم للخارج بحثاً عن ملاذٍ آمنٍ لثرواتهم.
 - ٤- ضعف الأجهزة القضائية وتهاون السلطات التنفيذية، فإذا ما ذهب المصرف للتقاضي لاسترداد أمواله فإنه يحصل على جزء منها، أو يحصل عليها دون فوائد، لذا فإنه يتحمل في سبيل ذلك مصاريف مرهقة، فضلاً عن ضياع الوقت الذي يستمر لسنوات في ساحات القضاء الذي تفقد معه النقود قيمتها الحقيقية في ظل وضع اقتصادي متدهور، وفيما لو صدر حكم قضائي فإنه يحكم برد الأموال

(*) أشار محافظ المصرف المركزي السماوي، أحمد عبد الرحمن، في تقرير على موقع المؤتمر نت أعده بداية عام (٢٠١٠) عن تقييم أوضاع المصارف التجارية اليمنية إلى التدني الملحوظ في الوعي المصرفي بين أوساط المجتمع اليمني، وكشف التقرير عن أن هناك نحو ٦٠٠ ألف حساب مصرفي فقط في القطاع المصرفي اليمني، في حين لا يتم تداول سوى ما بين ٥٠٠ إلى ٦٠٠ ألف شيك سنوياً.

(١) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

- الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، (١٩٩٨)، واقع النظام المصرفي في اليمن، مصدر سابق ص ٢٨٨.
- الشيباني، سعيد، (١٩٩٧) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، أربعة وثلاثون عاماً من العطاء التتوي ساموبريس، بيروت ص ٥٩٢.

دون فوائد؛ باعتبار المقرض معسر ليس لديه ما يحجز عليه، فإنه يحكم بقول الله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة)، صدق الله العظيم سورة البقرة / آية (٢٨٠). ولذلك عمدت الكثير من الإدارات المصرفية لغرض منح القرض المصرفي، بالعودة إلى سجلات المتعاملين معها؛ للتأكد من تعاملاتهم السابقة لمعرفة ذوي المراكز المالية المتينة، والسمعة الطيبة، وحصرت تعاملاتها في هذا الإطار، مما أدى إلى تقليص عدد المقرضين، وحجم القروض الممنوحة بدرجة كبيرة أخلت بميزان الودائع، والقروض في بعض المصارف التجارية.

٥- المعتقدات الدينية، تعتبر من العوامل التي لها تأثير على نشاط المصارف التجارية، حيث يعتقد الأغلبية العظمى من المجتمع اليمني حرمة التعامل مع المصارف التجارية؛ باعتبار الفوائد التي تمنحها المصارف التجارية في إطار الربا، وبذا حرمت الفوائد سواء كانت قروضاً أو ودائع، ومن الملاحظ أن هناك من تجاهل هذه المسألة باعتبارها ليست مشكلة بالمعنى الدقيق، إلا أنها تعتبر مشكلة هامة لدى الآخرين، وعدم الإقبال عليها في حد ذاته مشكلة؛ بدليل أنها تفقد جزءاً كبيراً من حصتها السوقية. وبالرغم من قدمها لازالت تتوقع داخل مراكز المدن الرئيسية تحت سيطرة عائلات معينة، وليس لديها ذاك الانتشار الجغرافي الواسع. وأما المصارف الإسلامية فبرغم حداثة، ودخولها إلى السوق المصرفية متأخرة، إلا أنها شهدت إقبلاً شديداً على حساب المصارف التجارية.

٦- ضعف السلطات الرقابية التابعة للمصرف المركزي في اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المصارف المخالفة؛ من تطبيق غرامات ماله ومعنوية حسب التعليمات الصادرة من المصرف المركزي، وطبقاً لأحكام قانوني المصارف التجارية، والمصرف المركزي، وخصوصاً في السنوات السابقة لمرحلة الإصلاحات الاقتصادية، إذ حققت المصارف التجارية خلال تلك الفترة أرباحاً غير مشروعة، وذلك عن طريق ما يلي^(١):

❖ مخالفة هيكل أسعار الفائدة الدائن عن طريق منح المودعين أسعار فائدة، تقل عما هو محدد في هيكل الأسعار المحددة من قبل المصرف المركزي، فضلاً عن ذلك وصل الأمر ببعض المصارف إلى الامتناع عن قبول الودائع لأجل التي يمكن قبولها لديها، وتحديد مبلغ أدنى لفتح حساب توفير.

❖ مخالفة لائحة أسعار الخدمات المصرفية الصادرة عن المصرف المركزي، من خلال تقاضي عمولات تفوق ما هو محدد في تلك اللائحة.

❖ ليس من المستبعد تورط بعض المصارف التجارية في المضاربة بالعملات الأجنبية في سوق الصرف الموازية.

٧- ارتفاع فوائد المصرف المركزي على ودائع المصارف التجارية؛ أدت إلى إحجام المصارف التجارية عن التوسع في منح الائتمان المصرفي، أو البحث عن قنوات استثمارية جديدة، حيث عمد إلى توجيه

(١) القدسي، ياسين شرف، (١٩٩٦)، التطورات في السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وأثرها على النشاط المصرفي خلال عام ١٩٩٥ الإدارة للرقابة على المصارف، المصرف المركزي، بحث غير منشور، صنعاء، مارس، ص ٢٨.

جانب من الموارد المالية المتوفرة لدى المصارف التجارية نحو المصرف المركزي؛ كقناة توظيف بديلة تتوفر فيها سمات الأمان، والسيولة، والربحية. وعليه فإن هذه المشاكل والمعوقات التي واجهت المصارف التجارية اليمنية؛ أدت بالفعل إلى انخفاض مستوى أدائها.

٣-٦: أداء المصارف التجارية اليمنية

طبقاً للبيانات التي توافرت لدينا من المصرف المركزي اليمني، والتقارير السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة، تم على ضوءها تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية، ومن أجل الإلمام التام بنشاطاتها، وكيفية تطورها وتسهيلاً لعملية التحليل، تم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى فترتين، بحيث تمتد الفترة الأولى من (١٩٩٥ - ١٩٩٩)، والفترة الثانية من (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)، وذلك بحسب الأولوية في التأسيس لخمس مصارف بدءاً من المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وانتهاء بالمصرف التجاري اليمني، وهي كالتالي:

٣-٦-١: أداء المصرف اليمني للإنشاء والتعمير

تم تأسيسه في صنعاء، كشركة مساهمة عامة في عام ١٩٦٢ بملكية مختلطة بين الحكومة والقطاع الخاص، بنسبة ٥١٪ و ٤٩٪ من رأس المال المدفوع لكل منهما على التوالي، يزاول المصرف أعماله المصرفية من خلال المركز الرئيسي في مدينة صنعاء، ويمتلك ٣٧ فرعاً منتشرة في عموم محافظات الجمهورية اليمنية، وسوف نقوم بتحليل المؤشرات المالية والاقتصادية على فترتين كما يلي:

٣-٦-١-١: الفترة الأولى (١٩٩٥-١٩٩٩)

٣-٦-١-١-١: مصادر أموال المصرف^(١):

أولاً: حقوق الملكية

ارتفعت حقوق الملكية في النصف الثاني من التسعينات من القرن الماضي من ٥٨٨.٠ مليون ريال عام ١٩٩٥، إلى ٣.٣٤٠ مليون ريال عام ١٩٩٧، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادة المقترحة لرأس المال من ١٠٠ مليون ريال إلى ٥٠٠ مليون ريال لتلك الفترة، وإلى زيادة احتياطي إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية؛ حيث إن سعر التقييم الذي تم تطبيقه في نهاية عام ١٩٩٥ (١٢٧.١٢) ريال لكل دولار، بدلاً من (١٢.١٠) ريال لكل دولار في الأعوام السابقة، في حين سجلت حقوق الملكية تراجعاً ملحوظاً، إذ تراجعت من ٢.٨٢٢ مليون ريال عام ١٩٩٨ إلى ١.٣٦٧ مليون ريال عام ١٩٩٩ بنقص قدره ١.٤٥٥ مليون ريال، ويعود هذا التراجع في حقوق الملكية إلى فروقات التقييم للديون الرديئة التي تضمنتها عام ١٩٩٧، والمقدرة بحوالي ٢.٢٨٨ مليون ريال، والتي تم تحويلها عام ١٩٩٩ إلى حساب مخصص القروض والسلفيات بناءً على توجيهات المصرف المركزي، وفي واقع الأمر يلاحظ أن حقوق الملكية قد ارتفعت من ١.٠٥٢ مليون ريال إلى ١.٣٦٧ مليون ريال، أي بزيادة قدرها ٣١٥.٠ مليون

(١) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، التقارير السنوية، للسنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٩.

ريال، وهذا ناتج عن تحويل صافي الربح المحقق إلى حقوق الملكية؛ وبالتالي فإن حقوق الملكية تزايدت بمتوسط نمو سنوي بلغ ٧٦٪، وتزايدت نسبتها إلى الودائع من ٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٦٪ عام ١٩٩٧، ثم تراجعت إلى ٦٪ عام ١٩٩٩، مما يدل على الزيادة في إجمالي الودائع ولكن بنسبة أقل من الزيادة في حقوق الملكية. (الجدول (٢) ص ٨٩).

ثانياً: الودائع

بلغت الميزانية الإجمالية (إجمالي المطلوبات) في نهاية عام ١٩٩٥ أعلى معدل لها ٧٠.٣٨٧ مليون ريال، ويعود السبب في هذا الارتفاع العام إلى إعادة تقييم سعر العملة المحلية، وإلى الزيادة في بند التزامات المصرف المركزي للمصارف المراسلة بالخارج، ثم تراجعت الميزانية الإجمالية (إجمالي المطلوبات) إلى أدنى معدل لها عام ١٩٩٩، إذ بلغت ٢٤.٠٩٨ مليون ريال، أي بنقص قدره ٤٦.٢٨٩ مليون ريال خلال تلك الفترة، ويعزى ذلك إلى سداد المصرف المركزي اليمني كافة أرصدة مديونية المصرف اليمني للإنشاء والتعمير الخارجية، وذلك بموجب المحضر الموقع عليه بين المصرف المركزي اليمني والمصرف اليمني للإنشاء والتعمير في ١٧/٩/١٩٩٦، على أن يقوم الأخير بسداد حصة المديونية مع فوائدها بالريال اليمني. وواضح من ذلك أن إيداعات المصرف المركزي لدى المصرف اليمني قد تضاءلت، إذ لم يعد المصرف يمثل الوسيلة المباشرة لتمويل قطاع الأعمال العام، والحكومة؛ تقادياً للسقف الائتمانية التي حددها له القانون بالنسبة لإقراض الحكومة.

أما بالنسبة للودائع فقد تزايدت من ٢٠.٤٠٨ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٢١.٢٥٦ عام ١٩٩٩، إلا أنها سجلت أعلى معدل لها عام ١٩٩٦، إذ بلغت ٢٣.٠٧٦ مليون ريال، ومثلت نسبة ٢٩٪ من إجمالي المطلوبات عام ١٩٩٥، البالغة ٧٠.٣٨٧ مليون ريال، وهذه تعتبر حالة استثنائية غير معول عليها في التحليل للأسباب المشار إليها سابقاً، في حين مثلت ٤٣٪ من إجمالي المطلوبات البالغة ٥٣.١٨١ مليون ريال عام ١٩٩٦، ومثلت ٨٨٪ من إجمالي المطلوبات عام ١٩٩٩، أي تزايدت الودائع بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٪، كما يلاحظ أن الودائع انخفضت بمقدار ٠.١١١ مليون ريال عام ١٩٩٩ عن العام السابق، وذلك بسبب تحول بعض المودعين إلى الاستثمار في أدون الخزنة لارتفاع عوائدها، وانخفضت في عام ١٩٩٧ بسبب الانخفاض في حجم التأمينات النقدية عن اعتمادات مستندية، وخطابات ضمان في ذلك العام. (الجدول (٢) ص ٨٩).

ويلاحظ أيضاً أن الودائع تحت الطلب بلغت نسبة ٥٢٪ كأعلى نسبة من إجمالي الودائع، بينما بلغت نسبة الودائع الادخارية ٢٤٪، والودائع لأجل بلغت ١٤٪، والتأمينات بلغت ١٠٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٩٥، في حين تراجعت أهمية الودائع تحت الطلب إلى ٣٨٪، والودائع لأجل إلى ١١٪، والتأمينات إلى ٨٪، بينما تزايدت الودائع الادخارية إلى ٤١٪، ويعود السبب في زيادة الودائع الادخارية إلى ارتفاع سعر

الفائدة من ناحية، وسعر التقييم باعتبار معظمها عملات أجنبية تم تقييمها بالعملة المحلية من ناحية أخرى. (الجدول (٣) ص ٩٠).

٣-٦-١-١-٢: توظيف موارد المصرف

أولاً: القروض والسلفيات^(١).

بلغت القروض والسلفيات ٦.٦١٧ مليون ريال ومثلت ٩.٤٪ من إجمالي موجودات المصرف عام ١٩٩٥، ويرجع انخفاض هذه النسبة إلى الارتفاع في حجم الميزانية خلال هذا العام، بسبب الزيادات في سعر تقييم العملة الأجنبية، وبلغت القروض والسلفيات أعلى معدل لها عام ١٩٩٦، إذ بلغت ٩.٧٢٦ مليون ريال، ومثلت ١٨٪ من إجمالي الموجودات البالغة ٥٣.١٨١ مليون ريال، وتعود هذه الزيادة إلى قيام المصرف بالمضاربة بالعملات الأجنبية؛ نتيجة الانهيار السريع لقيمة العملة المحلية أمام الدولار، والعملات الأجنبية الأخرى، ثم تراجع القروض والسلفيات من ٨.٣٢٦ مليون ريال عام ١٩٩٧، إلى أدنى معدل لها ٣.٧٧٣ مليون ريال عام ١٩٩٩، ممثلة بذلك ١٦٪ من إجمالي الموجودات البالغة ٢٤.٠٩٨ مليون ريال، ويعزى التراجع في القروض والسلفيات إلى ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية، مما دفع بالعملاء إلى تجميد تسهيلاتهم، وتحول بعضهم إلى مودعين للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة، فضلاً عن قيام المصرف برفع مخصص الديون والفوائد المجنية، وتحويل مبلغ ٢.٢٨٨ مليون ريال من حسابات احتياطي فروقات تقييم العملات الأجنبية، إلى حساب مخصص القروض والسلفيات؛ إيفاءً منه بتعليمات المصرف المركزي. أما بالنسبة لتوزيع القروض والسلفيات على مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد تعذر الحصول على بيانات تفصيلية تحت بند توزيع الموجودات والمطلوبات، لم يفصح عنها في التقارير السنوية للفترة من ١٩٩٥ - ١٩٩٩؛ لأسباب تقنية كما هو مشار إليه في التقارير السنوية للفترة المذكورة، أي أن المصرف مارس نشاطه في الجمهورية اليمنية خلال تلك الفترة، وأن جميع إيراداته ناتجة عن ممارسة نشاطه التجاري. (الجدول (١) ص ٨٨).

ثانياً: الاستثمارات

تراجعت الاستثمارات من ٠.٩٣٢ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.١٧٨ مليون ريال عام ١٩٩٩، ومثلت ١٪ عام ١٩٩٥، من إجمالي الموجودات، وهي نسبة غير معول عليها في التحليل؛ نظراً لارتفاع حجم الميزانية في ذلك العام، وتم توزيعها على كل من الشركة اليمنية للاستثمار، لتحظ بنسبة ١٢٪ من إجمالي الاستثمارات، وعلى الاستثمارات المحلية الأخرى بنسبة ٤٪، والاستثمارات الخارجية بنسبة ٨٤٪، موزعة على مصارف عدة منها اليوباف كاركارو، واليوباف هونج كونج، ومصرف التجارة والصناعة جيبوتي، ومصرف اليوباف العربي الدولي البحرين، ومصرف تونس العالمي تونس، وشركات الخدمات المالية البحرين، وذلك في العام ١٩٩٥، في حين تراجعت الاستثمارات في عام ١٩٩٩؛ لتسجل أدنى

(١) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، التقارير السنوية، للسنوات من ١٩٩٥ - ١٩٩٩.

معدل لها بلغ ٠.١٧٨ مليون ريال، ونسبة ٠.٧٤٪ عام ١٩٩٩ من إجمالي الموجودات، ويعود التراجع إلى تقليص حصة المصرف من حقوق الشركة اليمنية للاستثمار والتمويل، فضلاً عن تقليص مساهمته في الاستثمار في الشركات الخارجية، إذ تم تخفيض قيمة الأسهم المجانية في مساهمته في مصرف التجارة والصناعة جيبوتي؛ تماشياً مع قواعد المحاسبة الدولية، كون تلك الأسهم قد أضيفت إلى أرباح عام ١٩٩٥، حيث قام المصرف أيضاً بتكوين مخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة في تلك الاستثمارات^(١).

ومما تجدر الإشارة إليه، أن تدني الأهمية النسبية للاستثمارات المباشرة، تعزى إلى أن المصرف أخذ الطابع التخصصي بوصفه مصرفاً تجارياً، وابتعد عن عمليات الاستثمار المباشرة، التي كان يقوم بها منذ تأسيسه في الستينات من القرن العشرين، وذلك بسبب ظهور مصارف متخصصة، ومصارف إسلامية منافسة بدءاً من عام ١٩٩٥، كانت غير متواجدة في القطاع المصرفي اليمني.

أما بالنسبة للاستثمارات في أدون الخزنة، فقد ارتفعت من ٠.٤٢٢ مليون ريال عام ١٩٩٦، إلى ٣.٨٥٢ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي تزايدت بحوالي ٩ مرات خلال أربع سنوات من (١٩٩٦-١٩٩٩)، ممثلة ٠.٧٩٪ عام ١٩٩٥، و١٦٪ عام ١٩٩٩، من إجمالي الموجودات، وتعود الزيادة في الأهمية النسبية للاستثمار في أدون الخزنة إلى عدة أسباب هي:

أولاً: إلزام المصرف المركزي المصارف التجارية باستثمار جزء من مواردها في أدون الخزنة؛ لغرض امتصاص السيولة المحلية لتمويل عجز الموازنة، عوضاً عن الإصدار النقدي كهدف من أهداف الإصلاح المصرفي.

ثانياً: تفضيل المصارف التجارية لهذا النوع من الاستثمار؛ نتيجة للتحفيز المقدم من قبل المصرف المركزي، بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي على هذا النوع.

ثالثاً: طبيعة الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها اليمن آنذاك، والتي تمثلت باستمرار حالة الركود الاقتصادي، وانخفاض الطلب على الائتمان، وزيادة حالات التعثر نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة على القروض المصرفية.

٣-١-١-٦-٣: مؤشرات الأداء المالي

ارتفع معدل حقوق الملكية إلى الودائع من ٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٦٪ عام ١٩٩٧، ثم تراجع إلى ٦٪ عام ١٩٩٩، وإذا قسنا حقوق الملكية منسوبة إلى مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، يلاحظ أنها بلغت ١٨٨٪ منها عام ١٩٩٥، وارتفعت إلى ١٦٤٪ عام ١٩٩٩، وهذا المؤشر يدل على ارتفاع

(١) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، التقارير السنوية، للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٩.

ملاءمة رأس المال بالنسبة للديون والخطرة والمشكوك في تحصيلها. أما معدل حقوق الملكية إلى القروض فقد ارتفع من ٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣٦٪ عام ١٩٩٩، في حين ارتفع معدل حقوق الملكية إلى الموجودات من ٠.٨٪ عام ١٩٩٥ إلى أن بلغ ٦٪ عام ١٩٩٩، وكذلك بلغ معدل حقوق الملكية إلى أدون الخزنة ٧٥٦٪ عام ١٩٩٥ وتراجع إلى أن بلغ ٣٥٪ عام ١٩٩٩، ويعود هذا التراجع إلى الزيادة في أدون الخزنة، بمعدلات تفوق الزيادة في حقوق الملكية؛ بسبب ارتفاع أسعار الفائدة عليها، مما أدى ذلك إلى تحول معظم استثمارات المصرف من الودائع الآجلة إلى الاستثمار في أدون الخزنة؛ لما تتميز به من ضمان لرأس المال، ووفرة العائد مقارنة مع بقية الاستثمارات الأخرى.

أما معدل القروض إلى الودائع فقد ارتفع من ٣٢٪ عام ١٩٩٥، إلى أعلى معدل له بلغ ٤١٪ عام ١٩٩٦، ثم تراجع إلى ١٨٪ عام ١٩٩٩، ويعود هذا التراجع إلى قيام المصرف باتباع سياسة متحفظة حيال توظيف موارده المالية بصفة عامة، وذلك عن طريق التحول إلى الاستثمار في أدون الخزنة، واتباع المصرف المركزي سياسة متشددة تنصب في دعم سعر صرف الريال اليمني، وتمويل عجز الموازنة، لذلك فقد ارتفع معدل الاستثمار في أدون الخزنة إلى الودائع من ٢٪ عام ١٩٩٦ إلى ١٨٪ عام ١٩٩٩، وتراجع معدل القروض إلى الموارد من ٣٢٪ عام ١٩٩٥، إلى ١٧٪ عام ١٩٩٩، وهي القروض منسوبة إلى الودائع مضافاً إليها حقوق الملكية، بينما ارتفع معدل توظيف الموارد من ٣٦٪ عام ١٩٩٥، إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٩، وهي القروض مضافاً لها الاستثمارات بكافة أنواعها، منسوبة إلى الودائع مضافاً إليها حقوق الملكية. (الجدول (٥) ص ٩٢).

تبين مما سبق الانخفاض الحاد في النشاط الإقراضي للمصرف، وأيضاً الانخفاض في عملية توظيف المصرف لموارد المالية بصفة عامة للأسباب الموضحة أعلاه. بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية، وبالتالي أدى إلى تدني الطلب على القروض وعدم جدوى الاقتراض مقارنة مع الأرباح.

وأما بالنسبة إلى معدل العائد إلى حقوق الملكية، فقد انخفض خلال الفترة الأولى من ٥٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٣٪ عام ١٩٩٩، ويعود هذا الانخفاض إلى الارتفاع في معدلات حقوق الملكية بمعدل ٧٦٪ خلال تلك الفترة، واقتطاع نسبة من الأرباح إلى بند الاحتياطي، الذي تضاعف أيضاً نتيجة إعادة تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن الانخفاض في معدل الربحية، يعود إلى تعثر مدينيه، وارتفاع مخصصات ديونه المتعثرة، فضلاً عن تحمله أعباء الفوائد على الأموال المودعة لديه، وارتفاع معدل العائد على الموجودات العاملة، أي صافي الربح منسوباً إلى إجمالي الموجودات مخصوماً منها النقدية بالخزينة ولدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى الموجودات الثابتة من ٠.٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١.٦٪ عام ١٩٩٩، ومثلت بقية المؤشرات معدلات عوائد متدنية، وذلك ليس بفعل انخفاض إيرادات الفوائد عن الفوائد المدفوعة فقد شهدت ثباتاً نسبياً تقريباً، وإنما يعزى ذلك فضلاً عما سبق إلى تدني الإيراد من الخدمات المصرفية، والارتفاع في المصاريف الإدارية التي ارتفعت بحوالي

٢.٦ مرات خلال تلك الفترة، وهذا يعني أن المصرف تبعاً لما ذكر يعاني من مشاكل في توجيهاته الإدارية، أكثر من معاناته في حل مشاكل الديون المتعثرة لديه، أو مجال اضطرابه لستاد اعتمادات سابقة. (الجدول (٤) ص ٩١).

وبلغت إنتاجية رأس المال، أي الإنتاج منسوباً إلى مجموع حقوق الملكية أعلى معدل لها عام ١٩٩٥، إذ بلغت ٢٠٠١ ريالاً للريال الواحد، في حين بقية متذبذبة بالزيادة والنقصان خلال تلك الفترة لتصل إلى ١٠٨٩ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٩، ويعزى هذا إلى التذبذب في معدل تشغيل رأس المال، مما يدل على عدم الكفاءة التشغيلية لرأس المال؛ نتيجة التراجع في معدل العائد على حقوق الملكية. أما إنتاجية الأجر، وهي تعني الإنتاج منسوباً إلى مجموع الأجور، (والإنتاج هو إجمالي الإيرادات الكلية)، فقد انخفضت هي الأخرى من ٣٠٣٨ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٥، إلى ٢٠٥٥ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٩، أي انخفضت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٢.٢٪، ويعود هذا الانخفاض إلى زيادة الأجور بمعدلات تفوق الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، أي تزايدت الأجور بمعدل متوسط سنوي بلغ ٢٥٪، بينما لم تزد الإيرادات الكلية إلا بمقدار ١٩٪، مما يدل على عدم الكفاءة لدى العاملين في تلك الفترة؛ وعليه فإن هذا الوضع ينطبق تماماً على جميع المصارف اليمنية خصوصاً، وعلى معظم المصارف العربية بشكل عام بسبب زيادة معدلات الأجور، والاستخدام الكثيف للعمالة بدلاً من استخدام التكنولوجيا المتطورة قياساً بمثيلاتها المصارف الأجنبية. (الجدول (٦) ص ٩٣).

٣-١-٦-٢: الفترة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

٣-١-٦-٢-١: مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية^(١):

تزايدت حقوق الملكية من ١٠٨٢١ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ١١.٤١٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي بمعدل متوسط سنوي مقداره ٢٣ % تقريباً، ويعود ذلك إلى الزيادات التدريجية في رأس المال من ١.٢٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٩ مليار ريال عام ٢٠٠٨، يفوق بذلك متطلبات المصرف المركزي بتحديد الحد الأدنى لرأس المال بمبلغ ٦ مليارات ريال، ويسري هذا على جميع المصارف العاملة في الجمهورية اليمنية ابتداءً من عام ٢٠٠٥، وانتهاءً بعام ٢٠٠٩، وإلى الزيادة في الاحتياطيات المضافة إلى رأس المال الناتجة عن الفوائض التي حققها المصرف، حيث تزايدت من ٥٧١ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٢.٣٦١ مليون ريال عام ٢٠٠٨، مما يعني هذا تعزيزاً لكفاءة المصرف المالية، وتنفيذاً لنص المادة (١٢-١) من قانون المصارف رقم (٣٨)، بتحويل ١٥٪ من صافي الأرباح إلى حساب الاحتياطي القانوني؛ مما أدى ذلك إلى زيادة حقوق الملكية إلى الودائع من ٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٪ عام ٢٠٠٨، محققه بذلك نمواً يفوق متطلبات المصرف المركزي المحدد بنسبة ٥٪، أي بمعنى أن حقوق الملكية

(١) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، التقارير السنوية، للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨.

تزايدت من بداية الفترة إلى نهايتها بحوالي ١٩ مرة عما كانت عليه عام ١٩٩٥، ويدل هذا المؤشر على المزيد من الاهتمام من قبل إدارة المصرف بزيادة رأس المال بالنسبة لحجم الودائع. (الجدول (٢) ص ٨٩).

ثانياً: الودائع

ارتفعت الميزانية الإجمالية (إجمالي المطلوبات) من ٣٠.١٥٥ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ١٠١.١٤٢ مليون ريال عام ٢٠٠٨، بمعنى أنها ارتفعت بحوالي ٣ مرات، وبمعدل نمو سنوي مقداره ١٤٪ في المتوسط، وارتفعت الودائع من ٢٦.٨٧٢ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٨٤.٥٢٧ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ومثلت ٨٩٪ من إجمالي المطلوبات عام ٢٠٠٨، و٨٤٪ من إجمالي المطلوبات عام ٢٠٠٨، وذلك بسبب الزيادة في حجم الميزانية، وتناقص إيداعات المصارف من ٠.٧٥٧ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٠.٠٤٥ مليون ريال عام ٢٠٠٨، وهي عبارة عن أرصدة مستحقة للمصرف المركزي والمصارف المحلية.

وتتأثر الودائع هنا باختلاف أسعار الفائدة، إذ يلاحظ أن الودائع الادخارية مثلت ٤٣٪ عام ٢٠٠٠، ثم تراجعت إلى ٣٩٪ عام ٢٠٠٨ من إجمالي الودائع، بينما مثلت الودائع تحت الطلب ٣٥٪ عام ٢٠٠٠ لترتفع إلى ٣٨٪ عام ٢٠٠٨، ويدل هذا إما على انتشار العادات المصرفية بين الأفراد والمؤسسات، أو حرصاً من قبل تلك الجهات بالاحتفاظ بأموالها في شكل ودائع تحت الطلب؛ خصوصاً في بعض المواسم خوفاً من تعرضهم لبعض الأزمات الفجائية، وهذا الرأي هو الأرجح. أما الودائع لأجل فمثلت ١٢٪ عام ٢٠٠٠، وارتفعت إلى ١٤٪ عام ٢٠٠٨، ومن الملحوظ أن الودائع لأجل قد ارتفعت ولكن بنسبة ضئيلة خلال تلك الفترة مقارنة مع الفترة الأولى، ويعود ذلك إلى أن الزيادات التي تحققت فيها تحولت إلى أذون الخزنة، لارتفاع أسعار الفائدة عليها. وأما التأمينات فقد اتسمت بالثبات النسبي تقريباً في أهميتها مقارنة مع الفترة الأولى تراوحت في حدود ٧٪. (الجدول (٣) ص ٩٠).

٣-٦-١-٢-٢-: -توظيف موارد المصرف^(١).

أولاً: القروض والسلفيات

تزايدت القروض والسلفيات من ٤.١٩١ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٨.١٨٤ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ومثلت ١٤٪، و ٨٪ من إجمالي الموجودات على التوالي، أي انخفضت، ويعود ذلك إلى قيام المصرف بتوزيع أمواله على شكل أرصدة لدى المصارف التي تزايدت بحوالي ٥ مرات خلال تلك الفترة، وعلى الاستثمارات في أذون الخزنة التي سنتناولها لاحقاً، وقد تم توزيع القروض والسلفيات على مختلف

(١) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، التقارير السنوية، للسنوات من ٢٠٠٠-٢٠٠٨.

القطاعات الاقتصادية؛ ليحتل قطاع التجارة والصناعة المرتبة الأولى بنسبة ٦٧٪ في المتوسط، واحتل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثانية ليحظ بنسبة ١٤٪، وذلك بسبب الازدهار في نشاط هذا القطاع، والقطاع الشخصي والأفراد ٧٪ بينما حظي قطاع الاستيراد والتصدير بنسبة ٣.٥٪، والزراعة بنسبة ٢.٦٪، والنسبة المتبقية كانت من نصيب قطاعات أخرى. (الجدول (١) ص ٨٨).

يتضح مما سبق أن الجزء الأكبر من القروض والسلفيات التي قدمها المصرف هي قروض قصيرة الأجل لتمويل صفقات تجارية، ويدل هذا على إن المصرف مازال محافظاً على وظيفته التخصصية باعتباره مصرفاً تجارياً، لذا فإن معظم قروضه كانت موجهة في الغالب نحو قطاعات غير حيوية، مثل التجارة بالدرجة الأولى بالرغم من دمج القطاع الصناعي مع القطاع التجاري خلال تلك الفترة بسبب تصفية المصرف الصناعي.

ثانياً: الاستثمارات

تذبذبت الاستثمارات المباشرة بالزيادة والنقصان، إذ تزايدت من ٠.٢٢٥ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٠.٥٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، وبلغت نسبتها إلى إجمالي الموجودات ٠.٧٥٪ و ٠.٥٤٪ على التوالي، أي أنها تزايدت بمعدلات متقاربة خلال تلك الفترة، وتم توزيعها على أوجه الاستثمارات المختلفة؛ لتحظى الشركة اليمنية للتمويل والاستثمار بنصيب الأسد؛ بلغت ٧٩٪ من إجمالي الاستثمارات عام ٢٠٠٠، والشركات المحلية بلغت ١٧.٥٪، في حين تدنت حصة الشركات الخارجية إلى ٣.٥٪ من إجمالي الاستثمارات للعام نفسه. بينما وزعت في العام ٢٠٠٨ على أوجه الاستثمار المختلفة؛ ليكون نصيب الشركة التابعة غير المدرجة (شركة مأرب للتأمين) ٣٦٪ من إجمالي الاستثمارات، بينما بلغ نصيب الشركات المحلية ٥٢٪، والشركات الخارجية ١٢٪ من إجمالي الاستثمارات عام ٢٠٠٨.

ويبدو واضحاً، أن تدني الأهمية النسبية للاستثمارات المباشرة، قد انعكست إيجابياً بالزيادة في الاستثمارات، في أذن الخزنة التي نالت النصيب الأوفر، إذ ارتفعت من ٧.٨١٨ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢.٩٢٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨؛ لتمثل ٢٦٪ من إجمالي الموجودات عام ٢٠٠٠، و ٢٢٪ من إجمالي الموجودات عام ٢٠٠٨، أي تزايدت بحوالي ٣ مرات خلال تلك الفترة، ويعود السبب في الزيادات المتتالية للاستثمارات في أذن الخزنة إلى ارتفاع أسعار الفائدة عليها، مما ترتب على ذلك تحويل معظم استثمارات المصرف من الودائع الآجلة لدى المصرف المركزي، إلى الاستثمار في أذن الخزنة لما تدره من عائد مجدي ومضمون دون مخاطر، إلا أنه من الملاحظ أن النسبة تراجعت في نهاية الفترة بسبب تحول المصرف إلى الإيداع لدى المصارف. (الجدول (١) ص ٨٨).

٣-٦-١-٢-٣: مؤشرات الأداء المالي

ارتفع معدل حقوق الملكية إلى الودائع من ٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٪ عام ٢٠٠٨، ويعود السبب في الارتفاع قياساً بالفترة الأولى، إلى الزيادة في رأس المال بمقدار ٧ مرات، وإلى الزيادة في الاحتياطات بمقدار ٤ مرات، وإذا قمنا باحتساب حقوق الملكية إلى مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها؛ لوجدنا أنها تمثل ١٩٧٩٪ منها عام ٢٠٠٠، وارتفعت إلى ٤٢٧٦٪ عام ٢٠٠٨، مما يعني ارتفاع ملاءمة رأس المال للديون الخطرة والمشكوك في تحصيلها، في حين ارتفع معدل حقوق الملكية إلى القروض من ٤٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٤٠٪ عام ٢٠٠٨، وهذا يعود إلى الزيادة في حقوق الملكية بمعدلات أعلى من الزيادة في حجم القروض والسلفيات، وبلغ معدل حقوق الملكية إلى الموجودات ٦٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ١١٪ عام ٢٠٠٨، ويعني هذا ارتفاع الملاءة المالية للمصرف باستمرار، وكذلك بلغ معدل حقوق الملكية إلى الاستثمار في أذون الخزانة ٢٣٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٣٠٪ عام ٢٠٠١، ثم استمر بالتراجع وبنسب متقاربة استقر عند ٢٣٪ عام ٢٠٠٧، ثم ارتفع إلى أعلى معدل له بلغ ٥٠٪ عام ٢٠٠٨.

أما بالنسبة إلى معدل القروض إلى الودائع، الذي يقيس مدى كفاءة المصرف في إقراض أكبر قدر من مصادر التمويل لديه، بدأ بالتراجع من ١٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٨، ويدل هذا التراجع إلى قيام المصرف بانتهاج سياسة متحفظة حيال توظيف موارده المالية، من خلال القيام باتباع سياسة نقدية متشددة بهدف الإصلاح المصرفي، مما أدى ذلك إلى انخفاض الطلب على الاستثمار من جانب القطاع الخاص؛ بسبب منافسة القطاع الحكومي له، وانخفاض الربحية بسبب ارتفاع معدلات التضخم، إذ تم التحول نحو الاستثمار في أذون الخزانة، وبالتالي أدى ذلك إلى زيادة معدل الاستثمار في أذون الخزانة إلى الودائع من ٢٩٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٤٪ عام ٢٠٠٥، ثم تراجع إلى ٢٧٪ عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك التراجع إلى الزيادة في حجم الودائع بمعدلات تفوق الزيادة في أذون الخزانة، في حين تراجع معدل القروض إلى الموارد من ١٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٩٪ عام ٢٠٠٨، وبينما بلغ معدل توظيف الموارد، الذي يقيس مقدرة المصرف على توظيف موارده المالية في أوجه الاستثمار المختلفة ٥١٪ عام ٢٠٠٠، ثم تراجع إلى ٤٤٪ عام ٢٠٠١، ثم عاد ليرتفع مرة أخرى إلى أعلى معدل له بلغ ٦٣٪ عام ٢٠٠٥، وتراجع مرة أخرى إلى أدنى معدل له بلغ ٣٥٪ عام ٢٠٠٨، ويعني هذا عدم كفاءة المصرف على توظيف موارده المالية بصفة عامة. (الجدول (٥) ص ٩٢).

حقق المصرف أرباحاً صافية خلال الفترة الثانية مقارنة مع الفترة الأولى، ويعود ذلك إلى الزيادة في صافي إيرادات الفوائد، من ١٠٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٥٠٧٠ مليون عام ٢٠٠٨، أي تزايدت بحوالي ٥ مرات، وإلى الزيادة في إيرادات الخدمات المصرفية، التي تتمثل في العمولات التي يتقاضاها المصرف عن اعتمادات مستنديه وخطابات ضمان، حيث ارتفعت من ٠٣٧٥ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٠٨٠٥ مليون ريال عام ٢٠٠٨، والتي تزايدت بحوالي مرتين، وإلى الزيادة أيضاً في

إيرادات الاستثمار من ٠.٠٥٥ مليون ريال إلى ٠.٣٨٤ مليون ريال، والزيادة في الإيرادات الأخرى من ٠.٠٧٣ مليون ريال إلى ١.٧٨٢ مليون ريال للفترة نفسها، مما أدى ذلك إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية من ١.٦٩٤ مليون ريال إلى ٨.٠٨٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي تزايدت بحوالي ٨ مرات تقريباً. (الجدول (٤) ص ٩١).

ومن الملاحظ أن هناك تراجعاً في الأرباح المحققة خلال عام ٢٠٠٨، عن العام السابق ٢٠٠٧ وذلك للأسباب التالية:

- ١- انخفاض الفوائد على الودائع الإلزامية لدى المصرف المركزي، بسبب إلغاء الأخير الفوائد التي كان يحتسبها على الودائع الإلزامية للمصارف لديه خلال السنوات الماضية.
- ٢- انخفاض إيرادات الفوائد من المصارف المراسلة، بسبب الانخفاض الكبير لأسعار الفائدة على الودائع لدى المصارف المراسلة؛ نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.
- ٣- الارتفاع في المصاريف الإدارية والعمومية.
- ٤- انخفاض حجم القروض التي يوظفها المصرف؛ بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وزيادة حالات التعثر المصرفي.

وفي السياق ذاته تبين أن معدل العائد على حقوق الملكية بلغ ٢٥٪ عام ٢٠٠٠، ثم تراجع إلى ٢١٪ عام ٢٠٠١، وارتفع مرة أخرى إلى ٢٣٪ عام ٢٠٠٨، وبلغ معدل العائد إلى الودائع ٢٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٣٪ عام ٢٠٠٨، وبلغ معدل العائد على الموارد، والموجودات نسباً متقاربة في حدود ٢٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٢.٥٪ عام ٢٠٠٨، في حين ارتفع معدل العائد على الموجودات العاملة من ١.٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٣٪ عام ٢٠٠٨، إلا أنه من الملاحظ بالرغم من الزيادة في معدلات الربحية خلال هذه الفترة، إلا أنها انخفضت في عام ٢٠٠٨ عن العام السابق للأسباب سالفة الذكر. (الجدول ٥ ص ٩٢).

أما بالنسبة لإنتاجية رأس المال، فقد غدت متذبذبة طيلة الفترة فبلغت ٠.٩٣ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٠، وتراجعت إلى ٠.٧١ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٨، إلا أنها سجلت أعلى معدل لها خلال السنوات من ٢٠٠١ - ٢٠٠٣؛ لتستقر تقريباً في حدود ١.١ ريالاً للريال الواحد، وأما إنتاجية الأجر فقد ارتفعت من ١.٦٤ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٠ إلى ٣.٨٨ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٨. وعليه يمكن القول إن إنتاجية رأس المال تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٠.٣٥٪، وهذا يعد منخفضاً مقارنة بالفترة الأولى، في حين تزايدت إنتاجية الأجر بمعدل متوسط سنوي يفوق الفترة الأولى بلغ ١٥٪، وهذا يعود إلى الزيادة في الإيرادات الكلية بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات الأجور، حيث تزايد إجمالي الإيرادات الكلية بمقدار ٥ مرات، بينما لم تزد الأجور إلا بحوالي ١.٨ مرات بين بداية الفترة ونهايتها. (الجدول (٦) ص ٩٣).

جدول (١)
الميزانية العمومية (موجودات) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥*	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
نقد بالصندوق ولدى المصرف المركزي	١٢.٣١١	١٣.٠٥٤	٥.٤٠١	٣.٣٢٧	٤.٤١٩	٣.٦٤١	٤.٢٨٣	٤.٦٤٤	٧.٢٧٩	٧.٩٥١	١٠.١٩٥	١٢.٢٠٣	١٤.٧٢٢	١١.٦١٣
أرصدة لدى المصارف	٥.٥٣٨	٥.٢٠١	٥.٧٦٥	٨.٦٦٦	٨.١٢٨	١٠.٢٣٣	١٤.٢٥٣	١٥.٠٥٢	١٤.٢٤١	١٥.٥٤٦	١٢.٤٠١	٢٥.٣٢٦	٢٤.٥٢٨	٥٠.٨٠١
أذون خزانة	٠.٠٠٠	٠.٤٢٢	٥.٢٤٦	٤.٠١٤	٣.٨٥٢	٧.٨١٨	٧.٤٨٨	١٢.٠٩٢	١٧.٩٦٢	٢٢.٤٤٧	٢٩.٩٥٣	٣٣.٧١٨	٤٠.٩٥٢	٢٢.٩٢٨
التزامات المصرف المركزي	٤١.٩٩٣	٢٢.٠٧٢	٤.٥٠١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
سندات حكومية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧	٢.٣٠٧
القروض والسلفيات	٦.٦١٧	٩.٧٢٦	٨.٣٢٦	٨.٢٣٧	٣.٧٧٣	٤.١٩١	٤.٢٨٣	٣.٩١٠	٤.٢٦٣	٤.٦١٧	٥.٩٩٩	٨.٢٦٧	٨.٢٨٩	٨.١٨٤
الاستثمارات	٠.٩٣٢	٠.٩٣٨	٠.٦٨٢	٠.١٧٨	٠.١٧٨	٠.٢٢٥	٠.٣٠٦	٠.٣٥٦	٠.٢١٨	٠.٢١٩	٠.٣٢٧	٠.٣٤٨	٠.٣٨١	٠.٥٥٠
أرصدة مدينة ومطلوبات أخرى	١.٨٢٦	١.٣١٤	٠.٤٣٦	٠.٥٧٢	٠.٥٥٢	٠.٧٢٤	٠.٤٨١	٠.٤١٠	٠.٣٥١	٠.٣١٣	٠.٢٨٣	٠.٣٢٧	٣.٦٧٨	٣.١١٣
موجودات ثابتة	٠.٣٩٩	٠.٤٥٥	٠.٥٧٥	٠.٥٠٠	٠.٨٨٨	١.٠١٧	٠.٩٢١	٠.٩٢٩	٠.٨٨٢	١.١٠٩	١.١٤٧	١.٢٧٣	١.٧٧٠	١.٦٤٦
إجمالي الموجودات	٧٠.٣٨٧	٥٣.١٨١	٣٣.٢٣٩	٢٧.٨٠٣	٢٤.٠٩٨	٣٠.١٥٥	٣٤.٣٢٣	٣٩.٦٩٦	٤٧.٥٠٤	٥٤.٥١٠	٦٢.٦١٣	٨٣.٧٧٠	٩٦.٦٢٦	١٠١.١٤٢
التزامات عرضية	٧.٢٥٦	٨.٨٤٨	٥.٤١٠	٤.٣٥٠	٥.٢٥٥	٥.٤٥٠	٤.٨٠١	٩.٠٨٩	١٠.١٥٧	١١.١٦٤	١٤.٦١٥	١٩.١٢٧	١٩.٩٢٩	١٧.٥٦١

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير للسنوات المذكورة أعلاه.

* تضمنت الميزانية بند تقييم العملات الأجنبية غير مضاف للميزانية خاص بعام ١٩٩٥ بمبلغ ٠.٧٧١ مليون ريال .

جدول (٢)
الميزانية العمومية (مطلوبات) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
(القيمة بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان	٢٣,٣٨٦	٢٣,٠٧٦	٢١,١٩٧	٢١,٣٦٧	٢١,٢٥٦	٢٦,٨٧٢	٣٠,٧٥٨	٣٥,٩٥٦	٤٢,٤٨٦	٤٧,٨٩٠	٥٤,٩٦٢	٧٣,٦٨٨	٧٩,٧١٧	٨٤,٥٢٧
مستحقات المصارف	٢٣,٣٨٦	٢٣,٠٧٦	٢١,١٩٧	٢١,٣٦٧	٢١,٢٥٦	٢٦,٨٧٢	٣٠,٧٥٨	٣٥,٩٥٦	٤٢,٤٨٦	٤٧,٨٩٠	٥٤,٩٦٢	٧٣,٦٨٨	٧٩,٧١٧	٨٤,٥٢٧
إجمالي الودائع	٢٠,٤٠٨	٢٣,٠٧٦	٢١,١٩٧	٢١,٣٦٧	٢١,٢٥٦	٢٦,٨٧٢	٣٠,٧٥٨	٣٥,٩٥٦	٤٢,٤٨٦	٤٧,٨٩٠	٥٤,٩٦٢	٧٣,٦٨٨	٧٩,٧١٧	٨٤,٥٢٧
المصرف المركزي- التزامات	٢,٦٩٣	٢٢,٠٧٢	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١	٤,٥٠١
أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى	٢٢,٩٨٤	٤,٠٦٥	٣,٢٧٥	٢,٩٦١	٢,٥٦٥	٠,٤٤٦	٠,٤١٨	٠,٥٧٦	٠,٧٧٤	٠,٩٨٥	١,١٤٨	١,٢٥٢	١,٣٦٨	١,٤٨٤
ضريبة أرباح	٠,٠١٥	٠,٢٢٧	٠,٢١١	٠,١٤٢	٠,٣٧٩	٠,٢٦١	٠,١٩٤	٠,١٣٩	٠,٣٢٩	٠,٤٩٦	٠,٥٥٦	٠,٦٩٩	٠,٨٠١	٠,٨٠١
المخصصات	٠,٣١٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٨٣	٠,٠٩٢	٠,٠٧٥	٠,١٣٤	٠,١٥٢	٠,٢٨١	٠,١٨٠	٠,٣٥٣	٠,٣٨٣	٠,٢٦٧
رأس المال المدفوع	٠,١٠٠	٠,٣٠٠	٠,٥٠٠	١,٠٠٠	١,٠٠٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠	١,٢٥٠
الاحتياطيات	٠,٤٨٨	٠,٣١٩	٠,٠٥١	٠,٠٥١	٠,٣٦٧	٠,٥٧١	٠,٢٤٠	٠,٦٥٣	١,٥١١	٢,٤٦٦	٢,٦٨٥	٢,٤٨٢	٣,٤٦٢	٢,٣٦١
تقييم الأرصدة بالعملات الأجنبية	٠,٠٠٠	٢,٥٧٥	٢,٢٨٨	١,٧٧١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
أرباح مرحلة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,١٠٠	٠,٠٤٧	٠,٠٠٦	٠,٠٣٩	٠,٠١٩	٠,٠٣٥	٠,٠٥٧
حقوق الملكية	٠,٥٨٨	٣,١٩٤	*٣,٣٤٠	٢,٨٢٢	١,٣٦٧	٢,٢٤٠	١,٨٢١	٢,٧٥٤	٣,٥٥٩	٤,٤٧٢	٥,٥٢٤	٧,٠٠١	٩,٤٩٧	١١,٤١٨
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٧٠,٣٨٧	٥٣,١٨١	٣٣,٢٣٩	٢٧,٨٠٣	٢٤,٠٩٨	٣٠,١٥٥	٣٤,٣٢٣	٣٩,٦٩٦	٤٧,٥٠٤	٥٤,٥١٠	٦٢,٦١٣	٨٣,٧٧٠	٩٦,٦٢٦	١٠١,١٤٢
التزامات عرضية	٧,٢٥٦	٨,٨٤٨	٥,٤١٠	٤,٣٥٠	٥,٢٥٥	٤,٨٠١	٥,٤٥٠	٩,٠٨٩	١٠,١٥٧	١١,١٦٤	١٤,٦١٥	١٩,١٢٧	١٩,٩٢٩	١٧,٥٦١

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير للسنوات المذكورة أعلاه.

* : تضمنت الميزانية عام ١٩٩٧ زيادة مقترحة لرأس المال بمبلغ ٥٠٠ مليون ريال.

جدول (٣)
أنواع الودائع للمصرف اليمني للإئشاء والتعمير
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

البيان السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
ودائع تحت الطلب	١٠.٦٥٠	١١.٣٢٦	١٠.٣٨٣	١٠.٠٣١	٧.٩٧٨	٩.٤٩٧	١١.٩١٩	١٢.١٩٨	١٥.٦٢٩	١٧.٢١٦	١٩.٣٠٦	٣١.١٠١	٣٠.٦٤٧	٣٢.١٦٧
ودائع ادخارية	٤.٩٩٤	٦.٥٦٧	٦.٩٩٨	٧.١٩٣	٨.٦٢٧	١١.٤٧١	١٣.٢٦٠	١٥.٨٠١	١٨.٨٣٤	٢٢.١٣٢	٢٤.٤٣٧	٢٧.٦٥٤	٣١.٣٨٠	٣٣.٣٦٣
ودائع لأجل	٢.٧٧٠	٢.٧١٥	٢.٣٤٨	٢.١١٩	٢.٣٧٩	٣.٣١٠	٣.١٧١	٤.٧٠٤	٤.٦٢٩	٤.٥٦٠	٦.٢٠٠	٩.٢٧١	١١.٥٤٦	١٢.٤٦٦
تأمينات نقدية	١.٩٩٤	٢.٤٦٨	١.٤٦٨	١.٦٧١	١.٧٦٩	٢.٠٣٢	١.٨٣٧	٢.٧١٥	٢.٧٧٤	٣.١٥٥	٤.٢٦٦	٤.٨٧٥	٥.٣٨٥	٥.٦٥٦
ودائع أخرى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٥٦٢	٠.٥٧١	٠.٥٣٩	٠.٦٢١	٠.٨٢٧	٠.٧٥٢	٠.٧٨٨	٠.٧٦١	٠.٨٧٥
إجمالي الودائع	٢٠.٤٠٨	٢٣.٠٧٦	٢١.١٩٧	٢١.٣٦٧	٢١.٢٥٦	٢٦.٨٧٢	٣٠.٧٥٨	٣٥.٩٥٦	٤٢.٤٨٦	٤٧.٨٩٠	٥٤.٩٦٢	٧٣.٦٨٨	٧٩.٧١٨	٨٤.٥٢٧

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف اليمني للإئشاء والتعمير للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٤)
قائمة الدخل للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

البيان \ السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إيرادات الفوائد	١.٧٣٩	٢.٨٢٧	٢.٤٢٠	١.٩٢٨	٢.٦٦٠	٢.٥٥٧	٣.١٩٧	٣.٤٥٥	٤.٤١٥	٥.٤٣٢	٦.٢١٣	٨.٠٢٧	١٠.٢٢٥	٩.٩٩٨
مصروفات الفوائد	١.٠٨٥	١.٥١٦	١.٢٣١	٠.٨٦٢	١.٣١٢	١.٥٠٧	١.٦١٨	١.٨١٩	٢.١٣٦	٢.٥٩٠	٣.٠٢٧	٣.٧٣٥	٤.٧٧٧	٤.٩٢٨
صافي الفوائد	٠.٦٥٤	١.٣١١	١.١٩٠	١.٠٦٦	١.٣٤٨	١.٠٥٠	١.٥٧٩	١.٦٣٦	٢.٢٧٩	٢.٨٤٢	٣.١٨٦	٤.٢٩١	٥.٤٤٨	٥.٠٧٠
إيرادات الخدمات	٠.٣١٠	٠.٣٠١	٠.٢٤٤	٠.٢٨٥	٠.٣٣٨	٠.٣٧٥	٠.٤٩٦	٠.٦٢٠	٠.٦٦٠	٠.٦٦٠	٠.٨٩١	٠.٨٠٨	٠.٧٤٧	٠.٨٠٥
إيرادات الاستثمار	٠.٠٥٩	٠.٠٦٦	٠.٠٧٤	٠.٠١٧	٠.٣٤٥	٠.٠٥٥	٠.١٦١	٠.١٤٧	٠.٢٢٨	٠.٣٣٦	٠.٢٠٢	٠.٢٠٣	٠.٣٦٩	٠.٣٨٤
أرباح النقد الأجنبي	٠.٠٤٩	٠.٠٤٣	٠.١٢٠	٠.٥٧٥	٠.٤٧٧	٠.١٤١	٠.٠٧٣	٠.٢٠٣	٠.٢٢٧	٠.٠٦١	٠.٠٣٣	٠.٠٩١	٠.١٠٨	٠.٠٤٦
إيرادات أخرى	٠.١١٠	٠.٤٨٠	٠.١٩٢	٠.٠٨٢	٠.٠٧٧	٠.٠٧٣	٠.٤٢٨	٠.٣٩٩	٠.٣٣٨	٠.٤٢٤	٠.٣٨٧	٠.٤٧٠	١.٨٧٨	١.٧٨٢
إجمالي الإيرادات الكلية	١.١٨٢	١.٨٦٢	١.٧٤٦	٢.٠٢٥	٢.٥٨٥	١.٦٩٤	٢.٧٣٧	٣.٠٠٥	٣.٧٣٢	٤.٣٢٣	٤.٧٠٠	٥.٨٦٣	٨.٥٥٠	٨.٠٨٨
المخصصات	٠.١٦٦	٠.٨٨٨	٠.٠٢٠	٠.٤٥٧	٠.٣٢١	٠.٠٧٠	٠.٥٧٧	٠.٣٦٦	٠.٤٥٩	٠.٥٢١	٠.٢٨٠	٠.٣٦٨	٠.٨٦٦	٠.٧٦٦
مصاريف إدارية وعمومية	٠.٥٧٢	١.١١٨	١.١١٩	١.٤٠٤	١.٥٠٣	١.٥٢٢	١.٥٤٦	١.٦٢١	١.٧٢٠	١.٩٠٥	٢.١٨٦	٢.٦٤١	٢.٨١٥	٣.٢٤٤
الأرباح أو (الخسائر)	٠.٣٣٢	٠.٠٧٦	٠.١٨٣	(٠.١٠٠)	٠.٣١٧	٠.٤٥٤	٠.٤٦٩	٠.٦٦٤	١.١٥٦	١.٣٦٠	١.٤٥٨	١.٩٧٧	٣.١٩٦	٢.٦٢١

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٥)
مؤشرات التحليل المالي للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨

البيان	السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
معدل السيولة النقدية		٠.٣٠٠	٠.٨٠٩	٠.٧٧٤	٠.٣٥٨	٠.٤٣٧	٠.٤٢٤	٠.٦٥٤	٠.٧١٢	٠.٥٨٣	٠.٥١٩	٠.٥٩٤	٠.٧٦٣	٠.٨٧٠	٠.٩١١
معدل حقوق الملكية/الودائع		٠.٠٢٩	٠.١٣٨	٠.١٥٧	٠.١٣٢	٠.٠٦٤	٠.٠٦٨	٠.٠٧٣	٠.٠٧٧	٠.٠٨٤	٠.٠٩٣	٠.١٠١	٠.٠٩٥	٠.١١٩	٠.١٣٥
معدل حقوق الملكية/القروض		٠.٠٨٩	٠.٣٢٨	٠.٤٠١	٠.٣٤٣	٠.٣٦٢	٠.٤٣٤	٠.٥٢٣	٠.٧٠٤	٠.٨٣٥	٠.٩٦٩	٠.٩٢١	٠.٨٤٧	١.١٤٦	١.٣٩٥
معدل حقوق الملكية/الموجودات		٠.٠٠٨	٠.٠٦٠	٠.١٠٠	٠.١٠١	٠.٠٥٧	٠.٠٦٠	٠.٠٦٥	٠.٠٦٩	٠.٠٧٥	٠.٠٨٢	٠.٠٨٨	٠.٠٨٤	٠.٠٩٨	٠.١١٣
معدل حقوق الملكية/أذون الخزانة		٠.٠٠٠	٧.٥٦٦	٠.٦٣٧	٠.٧٠٣	٠.٣٥٥	٠.٢٣٣	٠.٢٩٩	٠.٢٢٨	٠.١٩٨	٠.١٩٩	٠.١٨٤	٠.٢٠٨	٠.٢٣٢	٠.٤٩٨
معدل أذون الخزانة/الودائع		٠.٠٠٠	٠.٠١٨	٠.٢٤٧	٠.١٨٧	٠.١٨٠	٠.٢٩٠	٠.٢٤٣	٠.٣٣٦	٠.٤٢٣	٠.٤٦٨	٠.٥٤٥	٠.٤٥٧	٠.٥١٤	٠.٢٧١
معدل القروض/الودائع		٠.٣٢٤	٠.٤١٢	٠.٣٩٣	٠.٣٨٩	٠.١٧٨	٠.١٥٦	٠.١٣٩	٠.١٠٩	٠.١٠٠	٠.٠٩٦	٠.١٠٩	٠.١١٢	٠.١٠٤	٠.٠٩٧
معدل القروض/ الموارد		٠.٣١٥	٠.٣٧٠	٠.٣٣٩	٠.٣٤١	٠.١٦٧	٠.١٤٦	٠.١٣٠	٠.١٠١	٠.٠٩٣	٠.٠٨٨	٠.٠٩٩	٠.١٠٢	٠.٠٩٣	٠.٠٨٥
معدل توظيف الموارد		٠.٣٥٩	٠.٤٠٤	٠.٦٧٥	٠.٦٠٩	٠.٤٤٧	٠.٥٠٧	٠.٤٣٦	٠.٤٨٢	٠.٥٣٨	٠.٥٦٥	٠.٦٣٨	٠.٥٥٣	٠.٥٨٢	٠.٣٥٤
معدل العائد/حقوق الملكية		٠.٠٦٥	٠.٠٢٤	٠.٠٥٥	٠.٠٠٠	٠.٢٣٢	٠.٢٤٩	٠.٢٠٩	٠.٢٤١	٠.٣٢٥	٠.٣٠٤	٠.٢٦٤	٠.٢٨٢	٠.٣٣٧	٠.٢٢٩
معدل العائد/الودائع		٠.٠١٦	٠.٠٠٣	٠.٠٠٩	٠.٠٠٠	٠.٠١٥	٠.٠١٧	٠.٠١٥	٠.٠١٨	٠.٠٢٧	٠.٠٢٨	٠.٠٢٧	٠.٠٢٧	٠.٠٤٠	٠.٠٣١
معدل العائد/الموارد		٠.٠١٦	٠.٠٠٣	٠.٠٠٧	٠.٠٠٠	٠.٠١٤	٠.٠١٦	٠.٠١٤	٠.٠١٧	٠.٠٢٥	٠.٠٢٦	٠.٠٢٤	٠.٠٢٥	٠.٠٣٦	٠.٠٢٧
معدل العائد/الموجودات		٠.٠٠٥	٠.٠٠١	٠.٠٠٦	٠.٠٠٠	٠.٠١٣	٠.٠١٥	٠.٠١٤	٠.٠١٧	٠.٠٢٤	٠.٠٢٥	٠.٠٢٣	٠.٠٢٤	٠.٠٣٣	٠.٠٢٦
معدل العائد/الموجودات العاملة		٠.٠٠٥	٠.٠٠٢	٠.٠٠٦	٠.٠٠٠	٠.٠١٦	٠.٠١٧	٠.٠١٦	٠.٠١٩	٠.٠٢٩	٠.٠٣٠	٠.٠٢٨	٠.٠٢٨	٠.٠٤٠	٠.٠٣٠

المصدر: تم احتساب المؤشرات المالية بالاعتماد على الجداول (١) ، (٢) ، (٤) للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٦)
إنتاجية الأجر ورأس المال لكل ريال يماني للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير
للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٨

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
حقوق الملكية	٠,٥٨٨	٣,١٩٣	٣,٣٤٠	٢,٨٢٢	١,٣٦٨	١,٨٢١	٢,٢٤٠	٢,٧٥٤	٣,٥٥٩	٤,٤٧٢	٥,٥٢٤	٧,٠٠١	٩,٤٩٧	١١,٤١٨
الأجور	٠,٣٥٠	٠,٤٥١	٠,٦٩٧	٠,٩٨٩	١,٠١٢	١,٠٣١	١,٠٩١	١,١١٢	١,١٤١	١,٢٨٧	١,٤١٧	١,٨٣٤	١,٨٧٤	٢,٠٨٧
إجمالي الإيرادات الكلية	١,١٨٢	١,٨٦٢	١,٧٤٦	٢,٠٢٥	٢,٥٨٥	١,٦٩٤	٢,٧٣٧	٣,٠٠٥	٣,٧٣٢	٤,٣٢٣	٤,٧٠٠	٥,٨٦٣	٨,٥٥٠	٨,٠٨٨
إنتاجية رأس المال	٢,٠١	٠,٥٨	٠,٥٢	٠,٧٢	١,٨٩	٠,٩٣	١,٢٢	١,١	١,٠٥	٠,٩٧	٠,٨٥	٠,٨٤	٠,٩٠	٠,٧١
إنتاجية الأجر	٣,٣٨	٤,١٣	٢,٥١	٢,٠٥	٢,٥٥	١,٦٤	٢,٥١	٢,٧٠	٣,٢٧	٣,٣٦	٣,٣٢	٣,٢٠	٤,٥٦	٣,٨٨

المصدر: تم احتساب إنتاجية الأجر وإنتاجية رأس بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير للسنوات المذكورة أعلاه.

٣-٦-٢: أداء المصرف الأهلي اليمني

تأسس المصرف الأهلي اليمني في عدن بموجب قانون رقم (٣٧) لعام ١٩٦٩، وهو مملوك بالكامل للدولة اليمنية، ويمارس المصرف نشاطه المصرفي عن طريق مركزه الرئيسي في مدينة عدن، ويمتلك ٢٨ فرعاً منتشرة في عموم المحافظات الجنوبية والشرقية، وفرعين في العاصمة صنعاء، وفرعاً واحداً في كل من محافظة تعز والحديدة، ويهدف المصرف إلى مباشرة كافة أوجه النشاطات المصرح بها للمصارف التجارية بالعملات المحلية والأجنبية، وسوف نتناول المؤشرات الاقتصادية والمالية للمصرف على النحو الآتي:

٣-٦-٢-١: الفترة الأولى (١٩٩٥ - ١٩٩٩)

٣-٦-٢-١-١ مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية

تزايدت حقوق الملكية من ٠.٢٥٨ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٢.٥٢٧ مليون ريال عام ١٩٩٩، بمعنى أنها تضاعفت بمقدار ٩.٨ مرات، أي تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٩٣٪ تقريباً، وتعود الزيادة في حقوق الملكية إلى زيادة رأس المال من ٠.٢٥٠ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ١.٦٠٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي تزايدت بحوالي ٦ مرات، وإلى الزيادة في الاحتياطيات خصوصاً احتياطي إعادة تقييم العقارات في عام ١٩٩٩، إلا أنه من الواضح أن حقوق الملكية انخفضت إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٩٧ فبلغت ٠.٢٥٣ مليون ريال، ويعود سبب الانخفاض إلى الخسائر التي مني بها المصرف خلال تلك الفترة، والتي بلغت ٠.١٠٤ مليون ريال تم تغطيتها من حقوق الملكية، أما معدل حقوق الملكية إلى الودائع فقد بلغ ٣٪ عام ١٩٩٥، وارتفع إلى ١٥٪ عام ١٩٩٩، وهذا يعني أن الزيادة في حقوق الملكية كانت أعلى من الزيادة في إجمالي الودائع. (الجدول (٨) ص ١٠٤).

ثانياً: الودائع

بلغت الميزانية الإجمالية (إجمالي المطلوبات) ٢٢.١٦٢ مليون ريال عام ١٩٩٥، وارتفعت إلى ٢٩.٣١٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، ويلاحظ تراجع إيداعات المصارف من ٠.٣٣٤ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٠٦٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، أما إيداعات المصرف المركزي فقد انعدمت، إذا ما قورنت بالمصرف اليمني للإنشاء والتعمير، حيث إن مستحقات المصارف لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، قد بلغت ٧٠ مرة حجم إيداعات ومستحقات المصارف لدى المصرف الأهلي اليمني عام ١٩٩٥، و ٧.٥ مرات عام ١٩٩٩، وذلك لاعتماد المصرف المركزي على المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، في تمويل القطاع الحكومي والهيئات في تلك الفترة، وتضاءل دور المصرف الأهلي اليمني في عمليات الإقراض المعتمدة على إيداعات المصرف المركزي لديه كما واضح من عملية المقارنة، أما الودائع في مجملها فقد تزايدت من ١٨.٠٥٧ مليون ريال، عام ١٩٩٥ إلى ٢٦.٤١٢ مليون ريال عام

١٩٩٩ ممثله بذلك ٨١٪، ٩٠٪ على التوالي من إجمالي المطلوبات، أي أنها تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٧٪، وترجع الزيادة في إجمالي الودائع إلى زيادة الودائع الادخارية، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الادخارية، إذ ارتفعت أهميتها النسبية من ٢٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٩، وارتفعت الودائع لأجل من ٢٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣١٪ عام ١٩٩٩ من إجمالي الودائع، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة خلال تلك الفترة، والزيادة في الودائع بالعملات الأجنبية مقيمة بالريال اليمني، فضلاً عن سياسة المصرف المركزي القائمة على تشجيع الادخار في الودائع أكثر ثباتاً واستقراراً، إذ يلاحظ انخفاض أهمية الودائع تحت الطلب من ٤٢٪ عام ١٩٩٥، إلى ٢٠٪ عام ١٩٩٩ من إجمالي الودائع، ويعود ذلك إلى ظهور مصارف إسلامية منافسة، كانت غائبة تماماً عن القطاع المصرفي بدءاً من عام ١٩٩٥ كمصرف التضامن الإسلامي، ومصرف البحرين الشامل، ومصرف سبأ الإسلامي. (الجدولين) (٨ - ٩) ص - ص (١٠٤ - ١٠٥).

٣-٦-٢-١-٢: توظيف أموال المصرف

أولاً: القروض والسلفيات

تراجعت القروض والسلفيات من ٣.٩٢٩ مليون ريال عام ١٩٩٥، إلى ٠.٨٧٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، وانخفضت أهميتها من ١٨٪ تقريباً عام ١٩٩٥، إلى حوالي ٣٪ من إجمالي الموجودات في عام ١٩٩٩، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية، وارتفاع حجم الديون المتعثرة، فضلاً عن الإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي بهدف الإصلاح المصرفي، ومنع تقديم القروض لأغراض المضاربة حفاظاً منه على مركزه المالي.

أما بالنسبة لتوزيع القروض والسلفيات على مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد حظي القطاع التجاري بنصيب الأسد منها، حيث بلغت نسبة ٦٠٪ عام ١٩٩٧، بينما احتل قطاع الخدمات المرتبة الثانية ليحظى بنسبة ١٩.٥٪، ثم القطاع الصناعي بنسبة ١٠٪، والزراعة بنسبة ٠.٥٪ من إجمالي القروض والسلفيات لعام ١٩٩٧، في حين تراجعت أهمية القطاع التجاري في عام ١٩٩٩ إلى ٤٠٪ من إجمالي القروض والسلفيات الممنوحة، بينما ارتفع نصيب قطاع الخدمات إلى نسبة ٣٠٪، وكذلك ارتفع نصيب القطاع الصناعي إلى نسبة ٢٠٪، بينما لم يحظ القطاع الزراعي إلا بنسبة ١.٧٪، من إجمالي القروض والسلفيات للعام نفسه^(١). (الجدول (٧) ص ١٠٣).

يتبين مما سبق أن المصرف تخصص في إقراض قطاع التجارة والخدمات، إلا أن الجزء الأكبر من القروض والسلفيات التي قدمها المصرف، كانت موجهة في الغالب إلى قطاع التجارة بالدرجة الأولى، لأن مقتضيات المرحلة في تلك الفترة لا تتطلب دعم القطاعات الإنتاجية، وإنما ركز المصرف جل اهتمامه على منح المزيد من التسهيلات قصيرة الأجل؛ لغرض توفير السيولة المحلية لتغطية نفقات الدولة.

(١) المصرف الأهلي اليمني، التقارير السنوية، للسنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٩.

ثانياً: الاستثمارات

شهدت الاستثمارات تراجعاً ملحوظاً إذ تراجعت من ٠.٦٩٥ مليون ريال عام ١٩٩٥ لتستقر عند ٠.٠١٠ مليون ريال لبقية السنوات من الفترة الأولى، في حين تراجعت أهميتها النسبية من إجمالي الموجودات من ٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٠.٠٣٪ عام ١٩٩٩، ويعود ذلك التراجع إلى سلوك الودائع التي يحتفظ بها المصرف، إذ يغلب عليها الطابع قصير الأجل، و التذبذب المستمر في أسعار الصرف، وانخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، فضلاً عن وجود قنوات استثمارية مدرة للعائد التي يصدرها المصرف المركزي كخطوة أولى، للإصلاحات المالية والنقدية التي تتمثل في أذون الخزانة، وشهادات الإيداع، حيث يلاحظ أن الاستثمارات في أذون الخزانة تزايدت من ٠.٢٤٨ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ١١.٨٢٤ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي تزايدت بحوالي ٤٨ مرة تقريباً، فضلاً عن ذلك الاستثمار لدى المصارف على شكل أرصدة، إذ تزايدت الأرصدة لدى المصارف عدا المصرف المركزي، من ٧.٢٧٤ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٩.٤٧٠ مليون ريال عام ١٩٩٩ على شكل حسابات جارية، وودائع لأجل بالعملات الأجنبية مقيمة بالريال اليمني. (الجدول (٧) ص ١٠٣).

٣-٢-١-٣: مؤشرات الأداء المالي

ارتفع معدل حقوق الملكية إلى الودائع من ٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩.٦٪ عام ١٩٩٩، إلا أنه تراجع إلى ٢٪ خلال عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧، وهو بذلك يقل عما تحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، ويعود التراجع في معدل حقوق الملكية إلى الودائع في المصرف الأهلي، إلى الزيادة في إجمالي الودائع بمعدلات تفوق الزيادة في رأس المال والاحتياطيات معاً، مما يعني أن الاهتمام بزيادة رأس مال المصرف لمواجهة الزيادة في إجمالي الودائع كان ضئيلاً في تلك الفترة، بينما ارتفع معدل حقوق الملكية إلى القروض من ١٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٩.٠٪ عام ١٩٩٩، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع حجم القروض والسلفيات، من ٣.٩٢٩ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٨٧٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي أنها تراجعت بحوالي ٤.٥ مرات، وبمعدل متوسط سنوي بلغ ٢٥٪ بالسالب، وهذا بالتأكيد يعتبر مؤشراً إيجابياً يدل على قوة المركز المالي للمصرف، ويعني هذا أن لدى المصرف القدرة على استرداد جزء من أمواله المستثمرة في القروض بما يمتلكه من رأس مال كافٍ. ولكنها تعتبر حالة غير معول عليها في التحليل نظراً للتراجع في حجم القروض والسلفيات.

وكذلك ارتفع معدل حقوق الملكية إلى الموجودات من ٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩٪ عام ١٩٩٩، وإذا ما قارناها مع ما تحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير يلاحظ أنها تقل عنها، في حين بلغ معدل حقوق الملكية إلى أذون الخزانة ١٠.٤٪ عام ١٩٩٥، وهذه تعتبر حالة استثنائية؛ نظراً لانخفاض الاستثمار في أذون الخزانة، لاسيما أنها تمثل السنة الأولى لمرحلة الإصلاحات المالية والنقدية، وبلغت

عام ١٩٩٦ نسبة ١٨٪، ثم تراجع عام ١٩٩٧ إلى ٤٪، نظراً لضخامة الأموال الموجهة للاستثمار في أذون الخزانة، ثم ارتفعت من ٦٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢١٪ عام ١٩٩٩.

وكما يلاحظ أيضاً أن معدل القروض إلى الودائع تراجع من ٢٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣٪ عام ١٩٩٩، وبهذا فهو ينخفض عما تحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بمقدار ٣ أضعاف، وعن النسبة المعتادة التي تتراوح عادة بين (٦٥٪-٧٥٪)، ويعزى هذا إلى انخفاض الطلب على الائتمان نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية، وتراجع معدل القروض إلى الموارد من ٢١٪ عام ١٩٩٥ إلى ٣٪ عام ١٩٩٩، وتقل هذه النسبة عما تحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير.

ومن الملاحظ أن سبب هذا التراجع يعود إلى زيادة الاستثمار في أذون الخزانة، حيث ارتفع معدل الاستثمار في أذون الخزانة إلى الودائع من ١٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٩، وارتفع معدل توظيف الموارد من ٢٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤٤٪ عام ١٩٩٩، وبالمقارنة مع المصرف اليمني للإنشاء والتعمير يلاحظ أنها تقل عنه، وعن النسب النظرية المتعارف عليها لدى المصارف، وهذا يدل على عدم قدرة المصرف على توظيف موارده المالية بصفه عامه، مما نجم عن ذلك تعرضه لخسائر صافية خلال الأعوام من ١٩٩٥ - ١٩٩٨، مقدرة بمبلغ ٠.١٢٨ مليون عام ١٩٩٦، و ٠.٧٣٢ مليون ريال عام ١٩٩٧، و ٠.٣٧٣ مليون ريال عام ١٩٩٨، وتعود تلك الخسائر إلى تدني الإيرادات من الخدمات المصرفية التي تتمثل في العملات التي يتقاضاها المصرف على الاعتمادات المستنديه وخطابات الضمان، إذ انخفضت من ٠.١٣٤ عام ١٩٩٦، إلى ٠.٠٩٦ مليون ريال عام ١٩٩٧، وانعدمت الإيرادات من الاستثمارات والخسارة الصافية خلال عام ١٩٩٧ في عمليات النقد الأجنبي، والتي بلغت ٠.٠١٤ مليون ريال، فضلاً عن تدني الإيرادات من الخدمات الأخرى، والزيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها خصوصاً في عام ١٩٩٦، والتي بلغت ٠.٩٨٨ مليون ريال، ويدل على عدم كفاءة المصرف في زيادة إيراداته ليس فقط من العملية الإقراضية، بل أيضاً من إيراداته على خدماته المصرفية بصفة عامة.

وفي السياق ذاته تبين أن المصرف حقق خسائر صافية، ولم يحقق معدل عائد إلا في عام ١٩٩٩، حيث بلغ معدل العائد إلى حق الملكية ١٩٪، أما معدلات العائد على بقية المؤشرات فقد تراوحت تقريباً في حدود ٢٪ للعام نفسه، بسبب الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية نتيجة زيادة إيرادات الفوائد، والتحسين نوعاً ما في إيرادات الخدمات المصرفية، مما أدى ذلك إلى زيادة طفيفة في الأرباح من ٠.٣٥٨ مليون ريال عام ١٩٩٨ إلى ٠.٤٧٣ مليون ريال عام ١٩٩٩. (الجدولين (١٠ - ١١) ص - ص ١٠٦ - ١٠٧).

وبلغت إنتاجية رأس المال ١.١ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٥، وتراجعت إلى ٠.٤٦ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٩، مما يدل على انخفاض الكفاءة التشغيلية لرأس مال المصرف نتيجة تراجع معدل العائد على

حقوق الملكية، أما إنتاجية الأجر فقد تراجعت من ٢.٢ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٥، إلى ١.٨ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٧، وعادت لترتفع إلى ٢.٦ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٩، ويعود السبب في تراجع إنتاجية الأجر، إلى زيادة الأجور بمعدلات تفوق الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، إذ ارتفعت بحوالي ٣.٤ مرات في نهاية الفترة، بينما لم يرتفع إجمالي الإيرادات الكلية إلا بحوالي ٢.٥ مرة بين بداية الفترة ونهايتها، ويدل هذا على انخفاض الكفاءة لدى العاملين في تلك الفترة. وعليه يمكن القول إن إنتاجية رأس المال انخفضت بمعدل سنوي بلغ ٩٪ تقريباً، في حين ازدادت إنتاجية الأجر بمعدل نمو سنوي بلغ ٥.٥٪. (الجدول (١٢) ص ١٠٨).

٣-٢-٢-٢: الفترة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨):

٣-٢-٢-٢-١: مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية

ارتفعت حقوق الملكية من ٢.٦٥٧ مليون ريال عام ٢٠٠٠، إلى ١١.١٩٩ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ويعود ذلك إلى الزيادة التدريجية في رأس المال، إذ تم في نهاية عام ٢٠٠٤ تحديد الحد الأدنى لرأس المال بمبلغ ٦ مليارات ريال، ويسري هذا على أي مصرف مرخص له بالعمل سواء كان فرعاً لمصرف أجنبي أو مصرف محلي جديد، ويطبق هذا على المصارف بدءاً من عام ٢٠٠٥، على أن تلتزم المصارف باستيفاء المبلغ خلال ٥ سنوات، تنتهي في نهاية عام ٢٠٠٩ بواقع ٢٠٪ من الزيادة المطلوبة من رأس المال المدفوع سنوياً، وسمح للمصارف باستخدام احتياطاتها بعد موافقة المصرف المركزي^(١). وعلى ضوء ذلك فقد زاد رأس المال المدفوع من ١.٦٠٠ مليون عام ٢٠٠٠، إلى ٨.٥٠٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي زاد بحوالي ٥ مرات، في حين تزايدت الاحتياطات من ٠.٢٨٩ مليون ريال إلى ٢.٠١٤ مليون ريال، أي بزيادة قدرها ٧ مرات لتلك الفترة، ومن الملاحظ أن الزيادة في حقوق الملكية كانت منصبة بالدرجة الأساس على الزيادة في رأس المال المدفوع؛ بمقدار يفوق الزيادة في الاحتياطات. ولذلك يمكن القول أن حقوق الملكية تزايدت بمعدل متوسط سنوي أقل من الفترة السابقة بلغ ١٨٪، وبلغ معدل حقوق الملكية إلى الودائع ٨٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ١٣٪ عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى الزيادة في حقوق الملكية بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة في الودائع، أي تزايدت حقوق الملكية بحوالي ٤.٥ مرات، بينما لم تزد الودائع إلا بحوالي ٢.٥ مرة، مما يعني أن الاهتمام بزيادة رأس المال الخاص بالمصرف، في مواجهة زيادة الودائع كان مرتفعاً في تلك الفترة مقارنة بالفترة الأولى. (الجدول (٨) ص ١٠٤).

ثانياً: الودائع

(١) المصرف المركزي اليمني: ودوره في برنامج الإصلاح النقدي والمصرفي، ١٩٩٦-٢٠٠٧، ص ١٦٧.

تزايدت الودائع من ٣٠.٩٥٨ مليون ريال عام ٢٠٠٠، إلى ٨٧.٨٧٢ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٣٪، ويقل عن الفترة السابقة بمعدل ٤٪، بسبب تحرير أسعار الفائدة المدينة والدائنة، وتعويم سعر العملة المحلية وظهور مصارف منافسة، مما أثر ذلك في نمو حجم الودائع، ومثلت الودائع ٩٠٪ عام ٢٠٠٠، و ٨٤٪ عام ٢٠٠٧ من إجمالي المطلوبات، مما يدل على التقارب النسبي لمركز الودائع بالنسبة لإجمالي المطلوبات تقريباً. (الجدول ٨ ص ١٠٩).

وتزايدت الودائع الادخارية من ١٣.٦٧١ مليون ريال عام ٢٠٠٠، إلى ٢٦.٤٥٦ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ممثله بذلك ٤٤٪ من إجمالي الودائع عام ٢٠٠٠، و ٣٠٪ عام ٢٠٠٨، و تزايدت الودائع لأجل من ٨.٦١٦ مليون ريال عام ٢٠٠٠، إلى ٣٧.٩٦١ مليون ريال عام ٢٠٠٨ ممثلة ٢٧٪، و ٤٣٪ على التوالي من إجمالي الودائع، وتعزى الزيادة في الودائع لأجل إلى سياسة المصرف المركزي الرامية إلى استقطاب الودائع الآجلة، عن طريق إصدار أذون الخزانة وشهادات الإيداع، في حين مثلت الودائع تحت الطلب ٢٤٪ عام ٢٠٠٠، وتراجعت أهميتها إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٨، بسبب ظهور مصارف إسلامية منافسة كما أشرنا سابقاً، أما التأمينات عن اعتمادات مستنديه، وخطابات ضمان فبلغت أهميتها النسبية ٣٪ عام ٢٠٠٠، وارتفعت إلى ٧٪ عام ٢٠٠٨ من إجمالي الودائع، مما يدل على قيام المصرف المركزي بزيادة نسبة التأمين النقدي المفروضة على الاستيراد. (الجدول (٩) ص ١٠٥).

٣-٦-٢-٢: توظيف أموال المصرف

أولاً: القروض والسلفيات

ارتفعت القروض والسلفيات من ١.٠٩١ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٨.٤٠٩ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي تزايدت بحوالي ٨ مرات بين بداية الفترة ونهايتها، ومثلت القروض ٣.٢٪ من إجمالي الموجودات عام ٢٠٠٠، التي بلغت ٣٤.٢٣٦، ومثلت ٨٪ من إجمالي الموجودات عام ٢٠٠٨ التي بلغت ١٠٤.٧٠٧ مليون ريال.

ويتضح مما سبق زيادة حجم القروض والسلفيات إذا ما قورنت هذه الفترة بالفترة الأولى، إلا أنها زيادة متواضعة قياساً بحجم الموجودات، مما يدل على الانخفاض الحاد في النشاط الإقراضي للمصرف، وعدم قدرته على توظيف موارده المالية في مختلف المجالات الاستثمارية، والتوجه نحو الاستثمار في أذون الخزانة، في حين تم توزيع القروض والسلفيات على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ لاحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بنسبة متوسطة بلغت ٦٠٪ من إجمالي القروض والسلفيات، يليه في المرتبة الثانية القطاع الشخصي والأفراد بنسبة ٢٦٪، والصناعة بنسبة ٨٪، والزراعة بنسبة ٠.١٤٪، وقطاع الخدمات بنسبة ٠.٥٤٪ من إجمالي القروض والسلفيات^(١). (الجدول (٧) ص ١٠٣).

(١) المصرف الأهلي اليمني، التقارير السنوية، للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨.

ومن الملاحظ حصول قطاع التجارة على نصيب الأسد مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى في المصرف الأهلي اليمني، وعند مقارنة ذلك مع المصرف اليمني للإنشاء والتعمير لتلك الفترة؛ يلاحظ أنهما متماثلان؛ بالرغم من دمج القطاع التجاري مع الصناعة في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، ويعود السبب وراء الاهتمام بهذا القطاع إلى الآتي:

- ١- الاعتماد الكامل على الاستيراد سواء السلع الاستهلاكية أم الإنتاجية.
- ٢- انفتاح الاقتصاد اليمني وحرية التجارة الخارجية وحرية التمويل؛ كل هذه الأسباب أدت إلى ارتفاع التسهيلات لهذا القطاع التي ساعدت على تطوره ونمو نشاطه.

ثانياً: الاستثمارات

بلغت الاستثمارات المباشرة والمتاحة للبيع ٨ مليون ريال عام ٢٠٠٠، وتراجعت إلى ١ مليون ريال عام ٢٠٠١، ثم عادت مرة أخرى لترتفع من ٢٠ مليون ريال عام ٢٠٠٢ إلى ٠.٢٠٦ مليون ريال عام ٢٠٠٨، وتعود هذه الزيادة المتواضعة إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية، ولذلك لم تمثل هذه الاستثمارات إلا نسباً ضئيلة بلغت ٠.٠٠٢٪ عام ٢٠٠٠، ونسبة ٠.١٩٪ عام ٢٠٠٨، من إجمالي الموجودات .

لذلك يمكن القول إن الانخفاض في حجم الاستثمارات المباشرة، يعود بالفعل إلى حجم وسلوك الودائع، إذ يغلب عليها الطابع القصير الأجل، والتذبذب المستمر في أسعار الصرف، وانخفاض سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية، ولذا فقد اتجه المصرف إلى الاستثمار في أذون الخزنة، وشهادات الإيداع باعتبارها مضمونة ومدة للعائد، إذ تزايدت الاستثمارات في أذون الخزنة من ١٥.١٩٠ مليون ريال عام ٢٠٠٠، إلى ٤٦.٢٨٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي تزايدت بحوالي ٣ مرات، ومثلت ٤٤٪ عام ٢٠٠٠، وعام ٢٠٠٨ على التوالي من إجمالي الموجودات، ويعود هذا الثبات النسبي للاستثمار في أذون الخزنة إلى إجمالي الموجودات، بسبب تراجع إصدارات الحكومة من السندات وأذون الخزنة، حيث تم الاعتماد لتمويل الدين العام على شهادات الإيداع، والتي برزت للمرة الأولى بدءاً من عام ٢٠٠١، لترتفع من ٤.٨٠٠ مليون ريال إلى ١٠.٣٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، لتمثل ١٢٪ ونسبة ١٠٪ على التوالي من إجمالي الموجودات للفترة نفسها. (الجدول (٧) ص ١٠٣).

٣-٦-٢-٢-٣: مؤشرات الأداء المالي

تراوح معدل حقوق الملكية إلى الودائع عند معدلات ثابتة بدءاً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤ بلغ نحو ٩٪ تقريباً، ثم ارتفع إلى ١٣٪ عام ٢٠٠٨، ويدل هذا على الثبات النسبي للزيادة في حقوق الملكية

بالنسبة لحجم الودائع، أما معدل حقوق الملكية إلى القروض فقد بلغ ٢٤٣.٥٪ عام ٢٠٠٠، وانخفض إلى ١٣٣٪ عام ٢٠٠٨، وهذا يشير إلى الانخفاض الحاد في حجم القروض والسلفيات، ويدل هذا على أن الزيادة الحاصلة في حقوق الملكية تفوق الزيادة في حجم القروض والسلفيات، وذلك للأسباب المشار إليها سابقاً، وارتفع معدل حق الملكية إلى الموجودات من ٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١١٪ عام ٢٠٠٨، وأما معدل حقوق الملكية إلى أذون الخزنة، فقد ارتفع من ١٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤٪ عام ٢٠٠٨. ويتبين مما سبق أن معدل حقوق الملكية متناسب مع حجم الودائع وحجم القروض، ويغطي مخاطر الاستثمار في أذون الخزنة، لذا فإن المصرف يعتبر في مجال الأمان من ناحية كفاية رأس المال.

أما بالنسبة إلى معدل القروض إلى الودائع، فقد ارتفع بنسب ضئيلة من ٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٨، ويدل هذا على انخفاض النشاط الإقراضي، وعدم الكفاءة لدى المصرف في توظيف أكبر قدر من موارده المالية، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على الاستثمار من قبل القطاع الخاص، بسبب منافسة القطاع الحكومي، فضلاً عن ارتفاع المخاطر في منح القروض؛ نظراً لاختلال أجهزة القضاء، وعدم قدرتها على الفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصارف والمتعاملين معها، مما يؤدي هذا أيضاً إلى ارتفاع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، وبالتالي تم التحول نحو الاستثمار في أذون الخزنة باعتبارها أكثر أماناً، إذ تراوح معدل الاستثمار في أذون الخزنة إلى الودائع في حدود ٤٤٪ تقريباً خلال تلك الفترة، أي أن المصرف قام بتوظيف أكبر جزء من ودائعه في أذون الخزنة لما تدره من عائد مجدي ومضمون، وارتفع معدل القروض إلى الموارد من ٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٩٪ عام ٢٠٠٨.

وأما معدل توظيف الموارد، والذي يتضمن القروض والاستثمارات بكافة أنواعها منسوبة إلى حقوق الملكية، مضافاً إليها الودائع فقد بلغ ٤٩٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٦٦٪ عام ٢٠٠٨، وإذا ما قارنا هذه النسب مع المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، يلاحظ أنها دارت في معظمها عند معدلات متقاربة، مما يدل على انخفاض الكفاءة في توظيف الموارد المالية بصفه عامة في كلا المصرفين للأسباب سالفة الذكر.

حقق المصرف خلال تلك الفترة أرباحاً بلغت ٠.٤٣٧ مليون ريال عام ٢٠٠٠، ثم واصلت ارتفاعها إلى أن بلغت ١.٥٣٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ويعود السبب إلى الزيادة في إيرادات الفوائد، حيث تزايدت من ٣.٠٠٧ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٩.٠٧٩ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي بحوالي ٣ مرات وإلى الزيادة في إيرادات الخدمات المصرفية المتمثلة في الاعتمادات المستنديه وخطابات الضمان، والإيرادات الأخرى من ٠.٠١٧ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ٠.٨٣٠ مليون عام ٢٠٠٨، وبالرغم من هذه الزيادات، إلا أنه من الواضح من قائمة الدخل، التراجع في الأرباح الصافية خلال عام ٢٠٠٨ بمبلغ قدرة ٠.٨١٠ مليون ريال عن عام ٢٠٠٧، ويعزى إلى تراجع إيرادات الفوائد من الأرصدة لدى المصارف المراسلة؛ نتيجة

انخفاض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي، وتوقف المصرف المركزي اليمني عن دفع العوائد على الودائع الإلزامية، وعدم استقرار أسعار الصرف؛ نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ حقق المصرف خسائر نتيجة تقييم أسعار العملات مقابل الريال، بالإضافة إلى الارتفاع في المصاريف الإدارية والعمومية.

ارتفع معدل العائد إلى حقوق الملكية من ١٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤٪ عام ٢٠٠٧، ثم تراجع إلى ١٤٪ عام ٢٠٠٨، لذا فقد شهد تحسناً ملحوظاً خلال تلك الفترة مقارنة مع الفترة الأولى؛ نتيجة ارتفاع الربحية، ولكنه يقل عن ما تحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة الثانية، وارتفع معدل العائد إلى الودائع من ١٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢.٩٪ عام ٢٠٠٧؛ متراجعاً إلى ١.٧٪ عام ٢٠٠٨، في حين بلغ معدل العائد على الموارد ١٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٢.٦٪ عام ٢٠٠٧، ثم تراجع إلى ١.٥٪ عام ٢٠٠٨، وبلغ معدل العائد على الموجودات ١٪، وارتفع إلى ٢.٥٪، ثم تراجع إلى ١.٥٪، أما معدل العائد على الموجودات العاملة فقد ارتفع من ١.٥٪ إلى ٢.٩٪، ثم تراجع إلى ١.٧٪ للفترة نفسها، ويعود تراجع العائد على جميع المؤشرات لما أسلفنا عنه. (الجدولين (١٠ - ١١) ص - ص ١٠٦ - ١٠٧).

وبلغت إنتاجية رأس المال نسباً متذبذبة ومتقاربة، بلغت في متوسطها ٠.٥٧ ريالاً للريال الواحد، مما يعني أن الزيادة في حقوق الملكية تفوق الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، وهذا يشير إلى عدم الكفاءة التشغيلية لرأس المال في المصرف. أما إنتاجية الأجر فقد ارتفعت من ٣.٤ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٠، إلى ٨.٤ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٧، وتراجعت إلى ٥.٣ عام ٢٠٠٨، ويعود ذلك إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات الأجر، أي تزايد إجمالي الإيرادات الكلية بحوالي ٤.٤ مرات، بينما لم تزد الأجر إلا بحوالي ١.٨ مرات بين بداية الفترة ونهايتها. وعلى فإن الإنتاجية بالنسبة لرأس المال، قد انخفضت بمعدل سنوي بلغ ٠.٧٪ - في المتوسط، أما بالنسبة للأجر فقد بلغ معدل متوسط الزيادة السنوي في إنتاجيته ٧٪، أي أن إنتاجية الأجر في المصرف الأهلي تقل عنها في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بمقدار الضعف، مع الانخفاض أيضاً في إنتاجية رأس المال في الأهلي. (الجدول (١٢) ص ١٠٨).

جدول (٧)
الميزانية العمومية (موجودات) المصرف الأهلي اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نقد في الصندوق	٩,٧٥٠	٣,٩٧٦	٣,٧١١	٤,٦٦١	٥,١٢٣	٣,٧٢٣	٤,١١٥	٤,٥٤٧	٧,٤٦٨	٧,٦٧٩	١٠,٦٦١	١٠,١١٢	١٢,٩٥٠	٩,٩٢٣
أرصدة لدى المصارف	٧,٢٧٤	١٢,٧٢٤	١٠,٠٩٥	٧,٤٢٢	٩,٤٧٠	١٢,٤٩٠	١٣,١٩٠	١٤,٨٢٩	١٣,٠٥٦	١٣,٧٦٠	١٥,٠٤٥	٢٤,٠١٣	٢٦,٧٤٠	٢٥,٦١٢
أذون خزانة	٠,٢٤٨	٢,٠٣٦	٦,٩٢٢	٩,٥٤٣	١١,٨٢٤	١٥,١٩٠	١٢,٣١٠	١٤,٩٣٦	١٩,٦٤٩	٢٥,٣٩٠	٢٦,٨٦٥	٢٨,٩٥٤	٣٣,٤٢٣	٤٦,٢٨٠
شهادات إيداع	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤,٨٠٠	٥,٤٥٠	٥,٣٨٠	٥,٤٨٠	٥,٤٨٠	٩,٢٠٠	٩,٣٥٠	١٠,٣٥٠
القروض والسلفيات	٣,٩٢٩	٢,٢٥٨	١,٨٧٣	١,٢٤٩	٠,٨٧٠	١,٠٩١	١,٥٧٣	١,٧٧٤	٢,٢٠٢	٣,٣٢٠	٣,٨٤١	٧,٠٩٢	٨,٩١٥	٨,٤٠٩
الاستثمارات	٠,٦٩٥	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠١	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠١٨	٠,٠٧٧	٠,١٤٠	٠,١٤٤	٠,٢٠٦
أرصدة مدينة وموجودات	٠,١٧٣	٠,٣٦٢	٠,٦٦١	٠,٤٩٥	٠,٤٧٦	٠,١٢٥	٠,٢٢٢	٠,٢٨٥	٠,٢٥٤	٠,٣١٤	٠,٣٣٢	١,٨٨٢	١,٦٦١	١,٧٤٠
موجودات ثابتة	٠,٠٩٢	٠,١١٢	٠,١٠٩	٠,١٣٤	١,٥٣٥	١,٦٠٦	١,٦٤٧	١,٦٦٠	١,٦٦٨	١,٦٦٤	١,٧٧٦	١,٨٧١	١,٩١٧	٢,١٧٧
إجمالي الموجودات	٢٢,١٦	٢١,٤٧٨	٢٣,٣٨١	٢٣,٥١٦	٢٩,٣١٠	٣٤,٢٣٦	٣٧,٨٦٠	٤٣,٥٠٤	٤٩,٦٩٩	٥٧,٦٢٧	٦٤,٥٧٩	٨٣,٢٦٨	٩٥,١٠٢	١٠٤,٧٠٧
التزامات عرضية	١,٠٧٣	٣,٣١٤	٣,٨٢٣	٢,٦٤٤	٢,٠٥٢	٢,٤٧٧	٤,٤٧٤	٦,٢٣٠	١٠,٥٠٢	١١,٣١٠	١٤,٨٦٠	٢٣,٦٨٢	٣٦,١٢٥	١٩,٦٦٦

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الأهلي اليمني للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٨)
الميزانية العمومية (مطلوبات) المصرف الأهلي اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
مستحقات المصارف	٠,٣٣٤	٠,١٩٢	٠,١٢١	٠,٠٤٩	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠	٠,٠٧٤	٠,٠٢٨	٠,٠٣٥	٠,١١٧	٠,٠٩٧	٠,٠٩٩	٠,٥٧٢	٢,٠٧٧
إجمالي الودائع	١٨,٠٥٧	١٩,٩٦٤	٢١,٩٦٩	٢٢,٥٩٧	٢٦,٤١٢	٣٠,٩٥٨	٣٣,٩١٥	٣٨,٨٩٢	٤٤,٤٩٧	٥١,٢٨٣	٥٦,٧٠٩	٧١,٦٦٧	٨٠,٩٦٢	٨٧,٨٧٢
أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى	٢,٧٩٩	٠,٩٠٤	٠,٥٨٧	٠,٢٤٣	٠,٤٤٣	٠,٥٣٨	٠,٨٣٢	٠,٨٨٥	٠,٩٧٨	١,١٢١	١,١٩١	٣,٠٨٩	٢,٢٦٠	٢,٧٣٦
ضريبة أرباح	٠,٠٠٠	٠,٠٦١	٠,٤٦١	٠,٠١٣	(٠,٠١٣٢)	٠,٠١٥	٠,٢٥١	٠,٣٦٧	٠,٣٩٠	٠,٤٧٣	٠,٧٠٤	٠,٩١٧	١,٢٦٠	٠,٨٢٤
رأس المال المدفوع	٠,٢٥٠	٠,٢٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	١,٦٠٠	١,٦٠٠	١,٦٠٠	١,٨٥٠	٢,١٠٠	٢,٧٠٠	٤,٠٠٠	٥,٥٠٠	٧,٥٠٠	٨,٥٠٠
احتياطي إعادة تقييم العقارات	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٦٣٧	٠,٦٣٧	٠,٦٣٧	٠,٦٣٩	٠,٦٣٩	٠,٦٣٩	٠,٦٣٩	٠,٦٣٩	٠,٦٤٠	٠,٦٤٠
الاحتياطيات	٠,٢٣٦	٠,٢٣٦	٠,٢٣٦	٠,٢٣٦	٠,٢٨٩	٠,٤٢٠	٠,٦١٦	٠,٨٢١	١,٠٣٨	١,٢٧٤	١,٢١٨	١,٣٣٦	١,٥٥٩	٢,٠١٤
احتياطي التغيرات المتراكمة	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠١٨	٠,٠١٩	٠,٠١٧	٠,٠١٨	٠,٠١٩	٠,٠٢١	٠,٠٤٦
الأرباح (الخسائر) المتراكمة	٠,٠٠٠	(٠,١٢٨)	(٠,٧٣٢)	(٠,٣٧٤)	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠
حقوق الملكية	٠,٢٥٨	٠,٣٥٧	٠,٢٥٣	٠,٦١٢	٢,٥٢٧	٢,٦٥٧	٢,٨٥٦	٣,٣٣٠	٣,٧٩٨	٤,٦٣١	٥,٨٧٦	٧,٤٩٥	٩,٧٢٠	١١,١٩٩
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢٢,١٦٢	٢١,٤٧٨	٢٣,٣٨١	٢٣,٥١٦	٢٩,٣١٠	٣٤,٢٣٦	٣٧,٨٦٠	٤٣,٥٠٤	٤٩,٦٩٩	٥٧,٦٢٧	٦٤,٥٧٩	٨٣,٢٦٤	٩٥,١٠٢	١٠٤,٧٠٧
التزامات عرضية	١,٠٧٣	٣,٣١٤	٣,٨٢٣	٢,٦٤٤	٢,٠٥٢	٢,٤٧٧	٤,٤٧٤	٦,٢٣٠	١٠,٥٠٢	١١,٣١٠	١٤,٨٦٠	٢٣,٦٨٢	٣٦,١٢٥	١٩,٦٦٦

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الأهلي اليمني للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٩)
أنواع الودائع للمصرف الأهلي اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

البيان \ السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
ودائع تحت الطلب	٧.٦٠٠	٥.٩٠٩	٦.١٥٠	٥.٤٥٠	٥.٥٣٩	٧.٣٧٩	٧.٣٢٠	٨.٠٧٤	٩.٠٤١	١٠.١٧٢	١٢.٦١٣	١٧.٥٤١	١٨.٤٩٣	١٦.٩٥١
ودائع ادخارية	٤.٨٦٣	٦.٨٧٧	٨.٤٥٨	٩.٤٧١	١١.٣٦٣	١٣.٦٧١	١٥.٠٣١	١٧.٢٢٦	١٩.٧٠٣	٢٢.١٠٩	٢٣.٠٦٤	٢٤.٠٣١	٢٥.١٩٩	٢٦.٤٥٦
ودائع لأجل	٤.٠١٥	٦.١٣٢	٦.١٦٨	٦.٥٥١	٨.٠٥٩	٨.٦١٦	١٠.٢٠٥	١٢.٠٠٠	١٣.٤٧٩	١٦.٥١٠	١٨.٤٦١	٢٥.٧٢٢	٢٨.١٥٧	٣٧.٩٦١
تأمينات نقدية	٠.٠٠٠	٠.٥٩٤	٠.٧٧٥	٠.٤٥٨	٠.٨٣٨	٠.٨٩٦	٠.٩٤٩	١.١١٩	١.٩١٤	١.٨٩٩	٢.١٠٥	٣.٣٩٤	٨.٥٣١	٦.٠٨٣
ودائع أخرى	١.٥٧٩	٠.٤٥٢	٠.٤١٨	٠.٦٦٧	٠.٦١٣	٠.٣٩٦	٠.٣٤١	٠.٤٧٣	٠.٣٦٠	٠.٥٩٣	٠.٤٦٧	٠.٩٧٩	٠.٥٨٢	٠.٤٢٠
إجمالي الودائع	١٨.٠٥٧	١٩.٩٦٤	٢١.٩٦٩	٢٢.٥٩٧	٢٦.٤١٢	٣٠.٩٥٨	٣٣.٩١٥	٣٨.٨٩٢	٤٤.٤٩٧	٥١.٢٨٣	٥٦.٧٠٩	٧١.٦٦٧	٨٠.٩٦٢	٨٧.٨٧٢

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الأهلي اليمني للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (١٠)
قائمة الدخل للمصرف الأهلي اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إيرادات الفوائد	١.٠١١	١.٧٢٧	٢.٠٠٨	١.٧٧٣	٢.٨٣٦	٣.٠٠٧	٣.١٤٠	٣.٢٦٥	٣.٨١١	٤.٧٥٧	٥.٨٣٦	٧.٢١٩	٨.٩٠٥	٩.٠٧٩
مصروفات الفوائد	٠.٣١٧	١.٤٨١	١.٧٢٤	١.٢٠٧	١.٨٦٧	١.٨٧٥	١.٦٥٤	١.٧٧٦	٢.١٣٦	٢.٧١٠	٣.١٨٢	٣.٧٤٩	٤.٧٥٥	٥.٦١١
صافي الفوائد	٠.٦٩٤	٠.٢٤٦	٠.٢٨٤	٠.٥٦٦	٠.٩٦٩	١.١٣٢	١.٤٨٥	١.٤٨٨	١.٦٧٤	٢.٠٤٧	٢.٦٥٣	٣.٤٦٩	٤.١٥٠	٣.٤٦٧
إيرادات الخدمات	٠.١٠٥	٠.١٣٤	٠.٠٩٦	٠.١٠٥	٠.١٤٣	٠.١٥٨	٠.١٩٣	٠.٢٣٦	٠.٣١٦	٠.٣٦٤	٠.٤١٩	٠.٥٢٢	٠.٧٢٤	٠.٨٠٥
إيرادات الاستثمار	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠١	٠.٠٠٥	٠.٠٠٠	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠١	٠.٠٠٢	٠.٠١٣
أرباح النقد الأجنبي	٠.٠٠٠	٠.٠٧٦	(٠.٠١٤)	٠.١٣٧	٠.٠٠١	(٠.٠٠٩)	٠.٠٢٠	٠.٠٤٨	٠.٠٨٩	٠.٠٥٠	٠.٠٣٦	٠.٠٨٢	٠.٠٧١	(٠.١٢٢)
إيرادات أخرى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٤	٠.٠٠٦	٠.٠٣٨	٠.٠١٧	٠.١١٢	٠.٠٣٨	٠.٠٧١	٠.١٧٦	٠.١٦٨	٠.٦٣٧	١.٠٩٩	٠.٨٣٠
إجمالي الإيرادات الكلية	٠.٢٨٨	٠.٤٥٦	٠.٣٩٠	٠.٨١٥	١.١٥١	١.٣٨٨	١.٨١٣	١.٨١٧	٢.١٤٢	٢.٦٣٨	٣.٢٧٩	٤.٧١٣	٦.٠٤٨	٤.٩٩٤
المخصصات	٠.٠٤٩	٠.٩٨٨	٠.٠٦٥	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.١٠٨	٠.١٧٢	٠.١٠٦	٠.٣٢٩	٠.٥١٣	٠.٤٢٧	١.٠٣٠	١.١٠٥	٠.٩٦٩
مصاريف إدارية وعمومية	٠.١٨٠	٠.٢٩٣	٠.٣٦٥	٠.٤٣٧	٠.٦٠١	٠.٥٨٢	٠.٥٩٦	٠.٦١١	٠.٦٤٣	٠.٧١٤	٠.٧٧٥	٠.٩٧٩	١.٢٠٠	١.٥٢٧
الأرباح	(٠.٠٠٠)	(٠.١٢٨)	(٠.٧٣٢)	(٠.٣٧٣)	٠.٤٧٣	٠.٤٣٧	٠.٦٥١	٠.٦٨٣	٠.٧٢٥	٠.٨٧٩	١.٣٠٩	١.٧٠٣	٢.٣٤٠	١.٥٣٠

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الأهلي اليمني للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (١١)
مؤشرات التحليل المالي للمصرف الأهلي اليمني
للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٨

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
معدل السيولة النقدية	٠.٤٩٢	٠.٥٠٧	٠.٣٨٠	٠.٣٥٣	٠.٧١٥	٠.٨٤٦	٠.٩٠٤	٠.٨٤٥	٠.٨٢٨	٠.٨٦٢	٠.٨٣٥	٠.٨٦٣	٠.٧٨٩	٠.٩١٦
معدل حقوق الملكية/الودائع	٠.٠٣٠	٠.٠١٨	٠.٠١٢	٠.٠٢٧	٠.٠٩٦	٠.٠٨٦	٠.٠٨٤	٠.٠٨٦	٠.٠٨٥	٠.٠٩٠	٠.١٠٤	٠.١٠٥	٠.١٢٠	٠.١٢٧
معدل حقوق الملكية/القروض	٠.١٣٧	٠.١٥٨	٠.١٣٥	٠.٤٨٩	٢.٩٠٥	٢.٤٣٥	١.٨١٦	١.٨٨١	١.٧٢٥	١.٣٩٥	١.٥٢٩	١.٠٥٧	١.٠٩٠	١.٣٣٢
معدل حقوق الملكية/الموجودات	٠.٠٢٤	٠.٠١٧	٠.٠١١	٠.٠٢٦	٠.٠٨٦	٠.٠٧٨	٠.٠٧٥	٠.٠٠٨	٠.٠٧٦	٠.٠٨٠	٠.٠٩١	٠.٠٩٠	٠.١٠٢	٠.١٠٧
معدل حقوق الملكية/أذون الخزانة	١.٠٠٤	٠.١٧٥	٠.٠٣٧	٠.٠٦٤	٠.٢١٤	٠.١٧٥	٠.٢٣٢	٠.٢٢٢	٠.١٩٣	٠.١٨٢	٠.٢١٩	٠.٢٥٩	٠.٢٩١	٠.٢٤٢
معدل القروض/الودائع	٠.٢١٨	٠.١١٣	٠.٠٨٥	٠.٠٥٥	٠.٠٣٣	٠.٠٣٥	٠.٠٤٦	٠.٠٤٦	٠.٠٤٩	٠.٠٦٥	٠.٠٦٨	٠.٠٩٩	٠.١١٠	٠.٠٩٦
معدل أذون الخزانة/الودائع	٠.٠١٤	٠.١٠٢	٠.٣١٥	٠.٤٢٢	٠.٤٤٨	٠.٤٩١	٠.٣٦٣	٠.٣٨٤	٠.٤٤٢	٠.٤٩٥	٠.٤٧٤	٠.٤٠٤	٠.٤١٣	٠.٥٢٧
معدل القروض/الموارد	٠.٢١١	٠.١١١	٠.٠٨٤	٠.٠٥٤	٠.٠٣٠	٠.٠٣٢	٠.٠٤٣	٠.٠٤٢	٠.٠٤٦	٠.٠٥٩	٠.٠٦١	٠.٠٩٠	٠.٠٩٨	٠.٠٨٥
معدل توظيف الموارد	٠.٢٥٠	٠.٢١٢	٠.٣٩٦	٠.٤٦٥	٠.٤٣٩	٠.٤٨٥	٠.٥١٠	٠.٥٢٥	٠.٥٦٤	٠.٦١٢	٠.٥٧٩	٠.٥٧٣	٠.٥٧٢	٠.٦٥٦
معدل العائد/حقوق الملكية	-٠.٣٥٨	-٠.٣٥٨	-٢.٨٩٣	-٠.٦٠٩	٠.١٨٧	٠.١٦٤	٠.٢٢٨	٠.٢٠٥	٠.١٩١	٠.١٨٩	٠.٢٢٢	٠.٢٢٧	٠.٢٤١	٠.١٣٧
معدل العائد/الودائع	-٠.٠٠٥	-٠.٠٠٦	-٠.٠٣٣	-٠.٠١٦	٠.٠١٨	٠.٠١٤	٠.٠١٩	٠.٠١٨	٠.٠١٦	٠.٠١٧	٠.٠٢٣	٠.٠٢٤	٠.٠٢٩	٠.٠١٧
معدل العائد/الموارد	-٠.٠٠٥	-٠.٠٠٦	-٠.٠٣٣	-٠.٠١٦	٠.٠١٦	٠.٠١٣	٠.٠١٨	٠.٠١٦	٠.٠١٥	٠.٠١٦	٠.٠٢١	٠.٠٢٢	٠.٠٢٦	٠.٠١٥
معدل العائد/الموجودات	-٠.٠٠٤	-٠.٠٠٥	-٠.٠٣١	-٠.٠١٥	٠.٠١٦	٠.٠١٣	٠.٠١٧	٠.٠١٦	٠.٠١٥	٠.٠١٥	٠.٠٢٠	٠.٠٢٠	٠.٠٢٥	٠.٠١٥
معدل العائد/الموجودات العاملة	-٠.٠٠٣	-٠.٠٠٤	-٠.٠٣٧	-٠.٠٢٠	٠.٠٢٠	٠.٠١٥	٠.٠٢٠	٠.٠١٨	٠.٠١٨	٠.٠١٨	٠.٠٢٥	٠.٠٢٤	٠.٠٢٩	٠.٠١٧

المصدر: تم احتساب المؤشرات المالية بالاعتماد على الجداول (٧)، (٨)، (١٠) للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (١٢)
إنتاجية الأجر ورأس المال لكل ريال يماني للمصرف الأهلي اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
حقوق الملكية	٠,٢٥٨	٠,٣٥٧	٠,٢٥٣	٠,٦١٢	٢,٥٢٧	٢,٦٥٧	٢,٨٥٦	٣,٣٣٠	٣,٧٩٨	٤,٦٣١	٥,٨٧٦	٧,٤٩٥	٩,٧٢٠	١١,١٩٩
الأجور	٠,١٢٩	٠,٢٠٠	٠,٢١٨	٠,٣٠٢	٠,٤٤٢	٠,٤٠٩	٠,٣٩٣	٠,٣٩٢	٠,٤١٣	٠,٤٤٩	٠,٤٧٩	٠,٦٤٠	٠,٧٢٠	٠,٩٤٦
إجمالي الإيرادات الكلية	٠,٢٨٨	٠,٤٥٦	٠,٣٩٠	٠,٨١٥	١,١٥١	١,٣٨٨	١,٨١٣	١,٨١٧	٢,١٤٢	٢,٦٣٨	٣,٢٧٩	٤,٧١٣	٦,٠٤٨	٤,٩٩٤
إنتاجية رأس المال	١,١٢	١,٢٨	١,٥٤	١,٣٣	٠,٤٦	٠,٥٢	٠,٦٣	٠,٥٥	٠,٥٦	٠,٥٧	٠,٥٦	٠,٦٣	٠,٦٢	٠,٤٥
إنتاجية الأجر	٢,٢٣	٢,٢٨	١,٧٩	٢,٦٩	٢,٦٠	٣,٣٩	٤,٦١	٤,٦٤	٥,١٩	٥,٨٨	٦,٨٥	٧,٣٦	٨,٤٠	٥,٢٨

المصدر: تم احتساب إنتاجية الأجر وإنتاجية رأس المال بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف الأهلي اليمني للسنوات المذكورة أعلاه.

٣-٦-٣: أداء مصرف اليمن الدولي

تأسس مصرف اليمن الدولي عام ١٩٧٩، بموجب القرار الجمهوري رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ في مدينة صنعاء، شركة مساهمة يمنية، ويمارس أعماله المصرفية من خلال المركز الرئيسي في العاصمة صنعاء، وله خمسة فروع موزعة في العاصمة صنعاء، والحديدة، وعدن، والمكلا، ويمتلك القطاع الخاص ٧٩.٦٪، والقطاع الأجنبي ٢٠.٤٪، وسنتناول تحليل المؤشرات المالية والاقتصادية للمصرف خلال فترتي الدراسة على النحو الآتي:

٣-٦-٣-١: الفترة الأولى (١٩٩٥ - ١٩٩٩)

٣-٦-٣-١-١: مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية

ارتفعت حقوق الملكية من ٠.٤٣٢ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٩١٣ مليون ريال عام ١٩٩٩، وهذا يعود إلى الزيادة في رأس المال المدفوع من ٠.٢٠٠ مليون ريال عام ١٩٩٥، إلى ٠.٩٠٦ مليون ريال عام ١٩٩٩، وإلى توجيهات المصرف المركزي، برفع رأس مال المصارف التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، إلى مبلغ ٠.٧٥٠ مليون ريال نهاية عام ١٩٩٨، بموجب القرار رقم (١) لعام ١٩٩٨. أما الاحتياطيات فقد بلغت ٠.١١٥ مليون ريال عام ١٩٩٥، وارتفعت إلى ٠.٢١٤ مليون ريال عام ١٩٩٦، ثم تراجعت إلى ٠.٠٧١ مليون ريال عام ١٩٩٩، وذلك بسبب الخسائر التي مني بها المصرف بدءاً من عام ١٩٩٨، والتي ذهب معظمها لتغطية الخسائر التي لحقت بالمصرف؛ خشية وصولها إلى رأس المال. وبالتالي فإن حقوق الملكية تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٧٪، وتراوح معدل حقوق الملكية إلى الودائع خلال السنوات الثلاث الأولى في حدود ٧٪ تقريباً، بينما ارتفع في السنتين الأخيرتين إلى ٨٪، مما يعني هذا أن الزيادة في حقوق الملكية كانت زيادة طفيفة بالنسبة لإجمالي الودائع خلال تلك الفترة. (الجدول (١٤) ص ١١٨).

ثانياً: الودائع

بلغت الودائع في مجملها ٦.٦٣٢ مليون ريال عام ١٩٩٥، ومثلت نسبة ٨٦٪ من إجمالي المطلوبات البالغة ٧.٦٦٤ مليون ريال، ثم ارتفعت إلى ١٠.٨١٣ مليون ريال، ممثلة نسبة ٨٧٪ من إجمالي المطلوبات المصرف البالغة ١٢.٤٨٧ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي أن هناك ثباتاً نسبياً في حجم الودائع بالنسبة لإجمالي المطلوبات، أما الزيادة في إجمالي الودائع عموماً، تعود إلى الزيادة في الودائع لأجل، والودائع تحت الطلب، حيث مثلت الودائع لأجل وبإخطار نسبة ٣٠٪ من إجمالي الودائع، والودائع تحت الطلب نسبة ٤٧٪، ويدل هذا على انتشار العادات المصرفية لدى الأفراد والمؤسسات، وتحزراً منهم على الاحتفاظ بالنقد في حالتها السائلة، في حين لم تمثل الودائع الادخارية سوى نسبة ٦٪، والتأمينات النقدية نسبة ١٦٪، وأخرى نسبة ٣.٨٪ من إجمالي الودائع في العام ١٩٩٥، وفي العام ١٩٩٩ تساوت تقريباً

أهمية الودائع لأجل وبإخطار، مع الودائع تحت الطلب بنسبة ٣٧٪ من إجمالي الودائع، وتعود الزيادة في الودائع لأجل بسبب إعادة تقييم سعر العملة المحلية، كما تزايدت أهمية الودائع الادخارية، لتصل إلى ١٧٪، وتعود هذه الزيادة إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع الادخارية لاسيما خلال الأعوام من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧، مما شكل عبئاً كبيراً على أرباح المصرف نتيجة انخفاض الطلب على الائتمان في تلك الفترة. (الجدول (١٥) ص ١١٩).

٣-٦-٣-١-٢: توظيف موارد المصرف

أولاً: القروض والسلفيات

تزايدت القروض والسلفيات من ٣.٤٥٢ مليون ريال عام ١٩٩٥، إلى ٥.٧٠٦ مليون ريال عام ١٩٩٩، ومن الملاحظ أنها سجلت أعلى مستوى عام ١٩٩٨، بلغت ٦.١٧٨ مليون ريال لتمثل نسبة ٥٤٪ من إجمالي الموجودات، وتعزى هذه الزيادة إلى قيام المصرف بالمضاربة بالعملات الأجنبية؛ نتيجة انهيار قيمة العملة المحلية، في حين مثلت نسبة ٤٥٪ عام ١٩٩٥ وعام ١٩٩٩ على التوالي من إجمالي الموجودات؛ ونظراً لتعذر الحصول على بيانات توضح توزيع القروض والسلفيات، على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة، إلا أنها وزعت معظمها أو بعضها على جهات ذات علاقة بنشاط المصرف العادي، تمثلت في شركات تابعة وزميلة، يساهم فيها بعض مساهمي المصرف بنسبة ٣٥٪ من إجمالي القروض عام ١٩٩٥، غطيت معظمها بضمانات مناسبة، بينما وزعت النسبة المتبقية على العملاء على شكل قروض قصيرة الأجل^(١). (الجدول (١٣) ص ١١٧).

ثانياً: الاستثمارات

بلغت استثمارات المصرف في أذون الخزانة ٠.٤٣٠ مليون ريال، ومثلت نسبة ٥٪ من إجمالي الموجودات عام ١٩٩٦، ثم ارتفعت إلى ٠.٧٢١ مليون ريال، لتمثل نسبة ٦٪ من إجمالي الموجودات عام ١٩٩٩، وهو بهذا الحجم من الاستثمار يقل كثيراً عن ما تحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني. أما فيما يتعلق بعدم ظهور أذون الخزانة في عام ١٩٩٥، يعود ذلك إلى أنها السنة الأولى التي تم فيها تطبيق برنامج الإصلاح المالي والنقدي، بدءاً من منتصف عام ١٩٩٥ كجزء من إفرازات الإصلاح الاقتصادي الذي تم تنفيذه في اليمن. (الجدول (١٣) ص ١١٧).

٣-٦-٣-١-٣: مؤشرات الأداء المالي

استقر معدل حقوق الملكية إلى الودائع خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧ في حدود ٧٪، ثم ارتفع خلال العامين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ ليستقر أيضاً عند ٨٪، ويعني هذا أن الزيادة في حقوق الملكية ثابتة تقريباً بالنسبة للزيادة في حجم الودائع، أما معدل حقوق الملكية إلى القروض فقد ارتفع من ١٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٦٪ عام ١٩٩٩، وارتفع معدل حقوق الملكية إلى الموجودات من ٦٪ عام ١٩٩٥ إلى ٧٪.

(١) مصرف اليمن الدولي، التقارير السنوية، للسنوات من ١٩٩٥ - ١٩٩٩.

عام ١٩٩٩، وهذا يعني أن المصرف حقق تناسباً إلى حد ما، أي أنه استطاع الحفاظ على مركزه المالي من ناحية كفاية رأس المال خلال تلك الفترة، بينما استقر معدل حقوق الملكية إلى أدون الخزنة عند نسبة ثابتة طيلة الفترة في حدود ١٢٨٪، مما يعني أن الزيادة في حقوق الملكية تفوق الزيادة في أدون الخزنة على عام ١٩٩٧، إذ بلغت ٥٥٪؛ نظراً لزيادة الأموال المستثمرة في أدون الخزنة، ومن هذا يتضح كفاية رأس المال بالنسبة للأصول الخطرة، ويتجاوز النسب المطلوبة، إذا ما قورنت مع المصرفين السابقين.

وارتفع معدل القروض إلى الودائع من ٥٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦٣٪ عام ١٩٩٨، ثم عاد ليتراجع إلى ٥٢٪ عام ١٩٩٩ - كما هو مشار إليه سابقاً-، وإلى أن نسبة عالية من القروض كانت موجهة نحو المصارف؛ حفاظاً من المصرف على مركزه المالي، وتوزيعاً للمخاطر، بينما زاد معدل توظيف الموارد من ٤٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٥٪ عام ١٩٩٩، مسجلاً أعلى معدل له خلال عامي ١٩٩٧ - ١٩٩٨ بلغ ٦٣٪ - ٦٤٪ على التوالي، واستقر معدل القروض إلى الموارد في حدود ٤٩٪ خلال عام ١٩٩٥، وعام ١٩٩٩، إلا أنه ارتفع عام ١٩٩٧ إلى ٥١٪، وعام ١٩٩٨ إلى ٥٩٪، ويدل هذا على عدم كفاءة المصرف في توظيف موارده المالية في مختلف المجالات الاستثمارية. (الجدول (١٧) ص ١٢١).

ونظراً للانخفاض الحاد في توظيف المصرف لموارده المالية، فقد ألقى ذلك بعبء على المصرف بسبب الكبر في حجم الودائع لأجل، المدفوع عليها فوائد، مما أدى في نهاية المطاف إلى تراجع معدلات العائد على جميع المؤشرات، إذ تراجع معدل العائد على حقوق الملكية من ١٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١١٪ عام ١٩٩٧، وتراجع أيضاً معدل العائد على الودائع من ١٪ إلى ٠.٨٪، وكما تراجع معدل العائد على الموجودات من ٠.٩٪ إلى ٠.٧٪، بينما تراوح معدل العائد على الموجودات العاملة في حدود ١٪ للفترة نفسها. أما في العام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ فلم يحقق المصرف أي عائد على جميع المؤشرات، ويعود ذلك إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة على الودائع من ٠.١٨٨ مليون ريال عام ١٩٩٥، إلى ٠.٦٨٦ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي إنها تزايدت بحوالي ٤ مرات، بينما لم تزد إيرادات الفوائد إلا بحوالي مرتين من ٠.٦٤١ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ١.٥١٤ مليون ريال عام ١٩٩٩، إضافة إلى ذلك تدني الإيرادات من الخدمات المصرفية، وارتفاع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها والمخصصات المرتدة، ووفقاً للتوجيهات الصادرة من وزارة المالية بموجب القرار الصادر رقم (٢٥٥) بشأن المخصص المكون في عام ١٩٩٨ الذي بلغ ٠.٣٨١ مليون ريال، والذي تم رده وتحويله في عام ١٩٩٩ على قائمة الدخل، حيث بلغ إجمالي المخصصات لذلك العام ١.٠٧٣ مليون ريال، أي أنها تضاعفت بمقدار ١٨ مرة بين بداية الفترة ونهايتها. (الجدول (١٦) ص ١٢٠).

وبلغت إنتاجية الأجر ٦.٢ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٥، وتراجعت لتستقر في حدود ٥.٠ ريالاً للريال الواحد بقية الفترة، أي أنها تراجعت بمقدار ٣.٧٪، ويعود السبب في تراجع إنتاجية الأجر إلى الانخفاض في إجمالي الإيرادات الكلية، وزيادة معدلات الأجور، أما ثبات إنتاجية الأجر للريال الواحد

خلال عام ١٩٩٦، وعام ١٩٩٧، فتنوع إلى زيادة الأجر بمقدار متساوٍ مع الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية بحوالي مرتين تقريباً لكليهما. أما إنتاجية رأس المال (حقوق الملكية) فقد استقرت في حدود ١.٢ ريالاً للريال الواحد، خلال تلك الفترة عدا عام ١٩٩٧، إذ تراجعت إلى ٠.٩٠ ريالاً للريال الواحد، وإلى ٠.٨٠ عام ١٩٩٨، ويعود هذا التراجع إلى زيادة حقوق الملكية بمعدل يفوق الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، أي أنها تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ١١٪ خلال تلك الفترة. (الجدول (١٨) ص ١٢٢).

٣-٦-٣-٢: الفترة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

٣-٦-٣-٢-١: مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية

بلغت حقوق الملكية ٠.٩٩٥ مليون ريال بينما بلغ رأس المال المدفوع ١.٠٠٢ مليون ريال عام ٢٠٠٠، أي أن حقوق الملكية تراجعت بسبب الخسائر التي مني بها المصرف خلال هذا العام، والتي بلغت ٠.٠٧٧ مليون ريال تم تحميلها على رأس المال، بينما استقرت حقوق الملكية خلال العامين ٢٠٠١ - ٢٠٠٢ في حدود ١.٠٠٨ مليون ريال، أما رأس المال فقد ارتفع إلى ١.٠١٥ مليون ريال للفترة نفسها، وحقق المصرف خسارة صافية قدرها ٠.٠٧٧ مليون ريال، ثم ارتفعت حقوق الملكية، بدءاً من عام ٢٠٠٣ من ١.٢٤٣ مليون ريال إلى ٥.٧٩٤ مليون ريال عام ٢٠٠٨، وهذا بسبب الزيادة في رأس المال من ١.٢٥٠ مليون ريال عام ٢٠٠٣، إلى ٥.١٠٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، وإلى الزيادة في الاحتياطي من ٠.٠٧١ مليون إلى ٠.٦٥٣ مليون ريال، ولذا فإن حقوق الملكية تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٢٠٪، أما معدل حقوق الملكية إلى الودائع، فقد تدهور من ٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٪ عام ٢٠٠٨. (الجدول (١٤) ص ١١٨).

ثانياً: الودائع

ارتفع إجمالي الودائع من ١٣.٢٠٣ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ١٢٦.٢٩١ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي مثلت نسبة ٩٠٪ من إجمالي مطلوبات المصرف البالغة ١٤.٦٣٣ مليون ريال عام ٢٠٠٠، ونسبة ٨٩٪ من إجمالي المطلوبات عام ٢٠٠٨، البالغة ١٤٢.٦١٧ مليون ريال. وعليه يمكن القول إن الودائع تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٣٧٪، في حين تزايدت المطلوبات بمعدل متوسط سنوي بلغ ٣٣٪، أي أن الودائع تزايدت بمعدل يفوق الزيادة في إجمالي المطلوبات، ويعود ذلك إلى الزيادة في الودائع لأجل، والودائع تحت الطلب، إذ بلغت نسبة الودائع لأجل ٣٦٪ من إجمالي الودائع عام ٢٠٠٠، والودائع تحت الطلب بلغت نسبتها ٣٧٪، في حين بلغت نسبة الودائع الادخارية ٢١٪، والودائع الأخرى بلغت نسبتها ٧٪ من إجمالي الودائع للعام نفسه. واستقرت نسبة الودائع تحت الطلب عند النسبة نفسها ٣٧٪، مما يدل على احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالنقد في صورة سائلة تحوطاً من المخاطر، وأيضاً ارتفعت الودائع لأجل وبإخطار إلى ٥١٪، ويعود ذلك إلى زيادة أسعار الفائدة على الودائع بالعملة

المحلية، وإلى استقرار سعر صرف الريال، بينما تراجع نسبة الودائع الادخارية إلى ٦٪ والودائع الأخرى إلى ١٪، وبرزت التأمينات لتمثل نسبة ٤٪ من إجمالي الودائع للعام ٢٠٠٨. (الجدول (١٥) ص ١١٩) .

٣-٦-٣-٢: توزيع موارد المصرف

أولاً: القروض والسلفيات

شهد حجم القروض والسلفيات تذبذباً بالزيادة والنقصان بدءاً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب على الائتمان بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية، وإلى الزيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، والفوائد المجنبة التي تزايدت من ٢.٦٦٢ مليون ريال عام ٢٠٠٠، إلى ٣.٣٥٩ مليون ريال عام ٢٠٠١، وكذلك بالنسبة للعامين ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣، ثم ارتفعت من ١١.٨٥٧ مليون ريال عام ٢٠٠٤، إلى ٣٢.١٢٦ مليون ريال عام ٢٠٠٨. وتوزعت القروض والسلفيات على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ ليكون نصيب قطاع التجارة ٧٣٪، يليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة بنسبة ١٢٪، ثم قطاع السياحة بنسبة ٧٪، وقطاع البناء والتشييد بنسبة ٤٪، وجاء في المرتبة الأخيرة قطاع الزراعة بنسبة ٣٪، من إجمالي القروض والسلفيات عام ٢٠٠٠، في حين تراجع نصيب قطاع التجارة إلى ٥٣٪، وظهر قطاع الأفراد ليحظى بنسبة ١٤٪، وتزايدت نسبة قطاع الصناعة ليحظى بنسبة ١٦٪، وقطاع الخدمات بنسبة ١٧٪، من إجمالي القروض والسلفيات للعام ٢٠٠٨ ^(١) (الجدول (١٣) ص ١١٧) .

ثانياً: الاستثمارات

تمثلت استثمارات المصرف في استثمارات مالية متاحة للبيع، واستثمارات في شركات تابعة وزميلة، والتي ظهرت بدءاً من عام ٢٠٠٢ لتمثل ٠.٣٥٪، في حين انعدمت تماماً خلال العامين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤، ثم ظهرت عام ٢٠٠٥ لتمثل ٠.١٧٪، وتراجعت إلى ٠.٠١٪ عام ٢٠٠٨، ويعود هذا التراجع إلى زيادة استثمارات المصرف في شهادات الإيداع وأذون الخزنة.

وبرزت الاستثمارات في أذون الخزنة واضحة؛ إذ بلغت ٤.١٧٦ مليون ريال عام ٢٠٠٠؛ إلا أنها تراجعت إلى ٢.٤٨٠ مليون ريال عام ٢٠٠٢، ويعود هذا التراجع إلى تقليص إصدارات الحكومة من السندات وأذون الخزنة، حيث تم الاعتماد لتمويل الدين العام على شهادات الإيداع، التي برزت بدءاً من عام ٢٠٠١ لتبلغ ١.٨٧٠ مليون ريال، ثم عادت أذون الخزنة لتواصل ارتفاعها مرة أخرى من ٦.٠٥٤ مليون ريال عام ٢٠٠٣، إلى ٢١.١١٤ مليون ريال عام ٢٠٠٨، إلا أنها بلغت أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٧؛ لتصل إلى ٣٤.٤٥٩ مليون ريال، وظهرت الأخرى أذون الخزنة ضمن نظام إعادة عقود الشراء ابتداءً من عام ٢٠٠٣، حيث ارتفعت من ٢.٧٩١ مليون ريال إلى ٧.٥٧٦ مليون ريال عام ٢٠٠٨،

(١) مصرف اليمن الدولي، التقارير السنوية، للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨.

ومثلت أذون الخزانة نسبة ٢٨٪ عام ٢٠٠٠، ومثلت شهادات الإيداع نسبة ١١٪ في عام ٢٠٠١، ومثلت أذون الخزانة ضمن إعادة الشراء ٨٪ في عام ٢٠٠٣، وتراجعت أهمية أذون الخزانة إلى نسبة ١٤٪ عام ٢٠٠٨، بسبب ظهور شهادات الإيداع التي ارتفعت إلى نسبة ٣٤٪، بينما تراجعت نسبة أذون الخزانة ضمن عقود إعادة الشراء إلى ٦٪ من إجمالي موجودات المصرف لعام ٢٠٠٨. (الجدول (١٣) ص ١١٧).

ويتضح مما سبق أن المصرف كان خلال تلك الفترة متخصصاً في الاستثمار في أذون الخزانة وشهادات الإيداع، وبعيداً تماماً عن التوسع في عمليات الإقراض، إلا أنه صاحب ذلك توسعاً في إقراض القطاع التجاري على حساب القطاعات الأخرى، وهذا يعني حفاظ المصرف على تخصصه باعتباره مصرفاً تجارياً، ولكون القائمين عليه ممن يعملون في هذا المجال.

٣-٦-٣-٢-٣: مؤشرات الأداء المالي

تراجع معدل حقوق الملكية إلى الودائع من ٨٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٥٪ عام ٢٠٠٨؛ نتيجة الزيادة المستمرة في إجمالي الودائع، بمعدل يفوق الزيادة في رأس المال والاحتياطيات معاً، مما يعني عدم الاهتمام الكافي من قبل إدارة المصرف بزيادة رأس مال المصرف مقابل الزيادة في إجمالي الودائع، وانخفض معدل حقوق الملكية إلى الموجودات من ٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٪ عام ٢٠٠٨، وتقل هذه النسب عن النسبة المحددة من قبل المصرف المركزي اليمني البالغة ٥٪، وعن النسب الدولية المذكورة في اتفاقية بازل وغيرها من معدلات الكفاءة النظرية، في حين سجل معدل حقوق الملكية إلى القروض تنذباً مستمراً بالزيادة والنقصان خلال هذه الفترة؛ ليتراجع من ٢١٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٨، بينما ارتفع معدل حقوق الملكية إلى أذون الخزانة من ٢٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٪ عام ٢٠٠٨، وبالرغم من انخفاض معدل حق الملكية في تلك الفترة، إلا أنه متناسب إلى حد ما مع حجم الإقراض، وينبغي هنا الاهتمام بقرارات المصرف المركزي الرامية إلى زيادة رأس المال.

أما معدل القروض إلى الودائع فقد انخفض من ٣٦٪ عام ٢٠٠٠، إلى أدنى معدل له بلغ ١٧٪ عام ٢٠٠٣، ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى ٢٥٪ عام ٢٠٠٨، وبلغ معدل أذون الخزانة إلى الودائع نسب متذبذبة بالزيادة والنقصان بلغت ٣٢٪ عام ٢٠٠٠، وتراجعت إلى ١٧٪ عام ٢٠٠٨، في حين تراجع معدل القروض إلى الموارد من ٣٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٤٪ عام ٢٠٠٨، بينما بلغ معدل توظيف الموارد ٦٣٪ عام ٢٠٠٠؛ ليرتفع إلى ٨٣٪ عام ٢٠٠٨، ويدل هذا بوضوح على انخفاض كفاءة المصرف في توظيف موارده المالية بصفة عامة.

وبالرغم من ذلك لم يحقق المصرف أي أرباح بدءاً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣، وذلك بسبب الزيادة في الفوائد المدفوعة من ٠.٧٦٧ مليون ريال إلى ١.٣٨٢ مليون ريال، أي بحوالي مرتين تقريباً، بينما لم تزد إيرادات الفوائد إلا بحوالي ١.٤ مرة، وإلى الزيادة في مخصصات الديون المشكوك في

تحصيلها، والمصاريف الإدارية والعمومية في تلك الفترة. أما في العام ٢٠٠٤ فقد طرأ تحسن ملحوظ، إذ ارتفع إجمالي الإيرادات الكلية من ٢.٤٠٥ مليون ريال عام ٢٠٠٤، إلى ٨.٧٢٥ مليون ريال عام ٢٠٠٨، وارتفعت الأرباح من ٠.٤١٣ مليون ريال إلى ٢.٩٧٤ مليون ريال، ويعود ذلك إلى الزيادة في إيرادات الفوائد من ٤.٢٣٤ مليون ريال إلى ١٥.٤١٩ مليون ريال، أي بحوالي ٣.٦ مرات، ومن الملاحظ هنا الانخفاض في توظيف الموارد، مما يعني هذا أن الزيادة تعود إلى زيادة الإيرادات من أدون الخزنة وشهادات الإيداع، فضلاً عن الزيادة التي تحققت في الإيرادات من الخدمات المصرفية، وأرباح النقد الأجنبي والإيرادات الأخرى. وعليه فقد انعكس ذلك إيجابياً على معدلات العائد، حيث ارتفع معدل العائد إلى حقوق الملكية من ٢٥٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٥٤٪ عام ٢٠٠٧، ثم تراجع إلى ٥١٪ عام ٢٠٠٨، وهذا المؤشر يدل على قدرة إدارة المصرف خلال تلك الفترة على توليد عوائد من توظيف أموال المساهمين؛ بهدف تعظيم ثروتهم، أما عن التراجع في العام الأخير، فيعود إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية، وأما معدل العائد على الودائع، والذي يقيس مقدار ما تسهم به الودائع من إيرادات مصرفية عند توظيفها في مختلف النشاطات الاستثمارية، فقد ارتفع من ٠.٨٪ إلى ٢٪ عام ٢٠٠٨، في حين ارتفع معدل العائد على الموارد، ومعدل العائد على الموجودات من ٠.٨٪ إلى ١٪، وارتفع معدل العائد على الموجودات العاملة من ٠.٩٪ إلى ٢٪ لتلك الفترة.

(الجدولين (١٦-١٧) ص - ص ١٢٠-١٢١).

يتبين مما سبق أن هناك زيادة مستمرة في ربحية المصرف بدءاً من عام ٢٠٠٤ إلى نهاية عام ٢٠٠٨، وبالرغم من ذلك، لا يمكن اعتبار هذه الزيادة دليلاً كافياً للحكم على كفاءة المصرف في تحسين إيراداته، إذ يلاحظ أن الزيادة تحققت بالفعل عن طريق زيادة الإيرادات من الفوائد بالدرجة الأساس، مع الزيادة الطفيفة في الإيرادات بمختلف أنواعها، لذلك ينبغي على إدارة المصرف تنويع إيراداتها، أي زيادة الدخل من غير الفوائد وتقليل التكاليف للحد من مخاطر سعر الفائدة والائتمان على ربحية المصرف.

وارتفعت إنتاجية رأس المال من ١.١ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٠ إلى ١.٥١ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٨، أي بزيادة سنوية مقدارها ٥.٥٪ في المتوسط، أما إنتاجية الأجر فقد ارتفعت من ٥.٨٨ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٠، إلى ١٠.٦٧ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٨، أي تزايدت بمعدل نمو سنوي بلغ ٨٪ في المتوسط، وعند المقارنة يلاحظ أن إنتاجية رأس المال تماثلت مع المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وبلغت الضعف في المصرف الأهلي عام ٢٠٠٠، بينما بلغت ضعف إنتاجية رأس المال في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وثلاثة أضعاف إنتاجية رأس المال في المصرف الأهلي عام ٢٠٠٨، وكما يلاحظ أن إنتاجية الأجر قد فاقت إنتاجية الأجر في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، بمقدار ثلاثة أضعاف عام ٢٠٠٠ والضعف عام ٢٠٠٨، وبلغت ضعف إنتاجية الأجر في الأهلي عام ٢٠٠٠، وتساوت تقريباً عام ٢٠٠٨.

وعليه فإن متوسط الزيادة السنوي لإنتاجية رأس المال بلغ ٥.٥٪، أما بالنسبة لإنتاجية الأجر فقد بلغ ٨٪، وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الإيرادات الكلية بمعدل يفوق الزيادة في كل من حقوق الملكية والأجور. (الجدول (١٨) ص ١٢٢).

جدول (١٣)
الميزانية العمومية (موجودات) مصرف اليمن الدولي
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

البيان السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
النقد في الصندوق	٣.١٣١	٢.٢٣٣	٢.٣٤٨	١.٩٢٢	٢.٥٤٠	١.٧٣٣	٢.١٨٧	٢.٦٧٤	٤.٥٩٠	٧.٥٩٦	١٣.١٢٥	١٤.٤٧٣	١٦.٢٢٥	١٦.٣٣٤
أرصدة لدى المصارف	٠.٨٢٤	١.٦٣٩	٢.٨٨٠	٢.٢٠٨	٢.٥٤١	٢.٧٣٦	٤.٢٨٤	٦.٥٩٩	٦.٣٢٠	٧.٦١٠	٨.٣٥٦	١٣.٤٧٧	١٤.٧٩٣	١٢.٠٤٢
أذون خزنة ضمن إعادة الشراء	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٢.٧٩١	٤.٨٣١	٨.٧٢٢	٩.٠٤٨	٨.١٢٦	٧.٥٧٦
أذون خزنة	٠.٠٠٠	٠.٤٣٠	١.٢٨٤	٠.٦٧٧	٠.٧٢١	٤.١٧٦	٢.٥٦١	٢.٤٨٠	٦.٠٥٤	١٦.٧٦٨	١٦.٨٨٩	٢١.٥٦٨	٣٤.٤٥٩	٢١.١١٤
شهادات إيداع	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١.٨٧٠	٦.٨٠٠	٥.٤٠٠	٤.٦٠٠	٢.٥٠٠	١٧.٨٠٠	٢٥.٢٠٠	٤٩.٢٠٠
استثمارات مالية متاحة للبيع	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٨٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.١١٧	٠.٠٢٠	٠.٠٢٠	٠.٠٢٠
القروض والسلفيات	٣.٤٥٢	٣.٧٥٤	٥.٣٧٧	٦.١٧٨	٥.٧٠٦	٤.٧٠٢	٤.٣٥٣	٥.١٥٩	٤.٩٢٦	١١.٨٥٧	١٥.٧٢٠	٢٠.٥٨٩	٢٢.١٣٧	٣٢.١٢٦
أرصدة مدينة وموجودات أخرى	٠.١٧٨	٠.١٦٠	٠.٣١٢	٠.٤١٥	٠.٨٦١	١.٠٣٦	١.٤٣٣	٠.٣٠٣	٠.٣٤٦	٠.٤٩٢	٠.٦٣٢	١.٤٥١	٢.١٤٧	٢.٢٥٥
موجودات ثابتة	٠.٠٧٩	٠.١٢١	٠.١٥٢	٠.٤١٥	٠.١١٨	٠.٢٥٠	٠.٢٤١	١.٣٩٢	١.٣٨٣	١.٥٢٢	١.٦٨٩	١.٧٨٢	١.٨٢٧	١.٩٤٩
إجمالي الموجودات	٧.٦٦٤	٩.٣٣٨	١١.٣٥٢	١١.٥٠٤	١٢.٤٨٧	١٤.٦٣٣	١٦.٩٣١	٢٥.٤٩٦	٣١.٨٠٨	٥٥.٢٧٤	٦٧.٧٤٨	١٠٠.٢٠٨	١٢٥.٢٧١	١٤٢.٦١٧
التزامات عرضية	٥.٤٤٥	٦.٦٩١	٣.٦٣٥	٣.٣٠٦	٧.١٠٥	٢.٠١٥	٢.٣٧٨	٨.٠٤٦	١٣.٧٠٣	١٩.٠٠٠	٣١.٢٣٧	٣١.٣٨٤	٣٠.٥٠٢	٤٨.٦٨٣

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن الدولي للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (١٤)
الميزانية العمومية (مطلوبات) مصرف اليمن الدولي
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

البيان السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مستحقات المصارف	٠.٠٦٧	٠.٠٢٤	٠.١١٩	٠.٤٧٢	٠.٢٣٠	٠.٠٤٦	٠.٤١٦	٠.٠٥٤	٠.١١٣	٠.١٠٣	١.٧٧٠	٢.٥٣١	١.٥٢٧	٣.٤٩٥
إجمالي الودائع	٦.٦٣٢	٨.٠٢٥	٩.٨٧٧	٩.٨٦١	١٠.٨١٣	١٣.٢٠٣	١٥.٠٢٦	٢٣.٨٥٩	٢٩.٨٤٥	٥٢.٥٠٨	٦١.٦٩٩	٩١.٦٧٩	١١٤.٩١٤	١٢٦.٢٩١
أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى	٠.٣٩١	٠.٥٤٩	٠.٤٤٥	٠.٢٥٢	٠.٤٥٢	٠.٢٨٧	٠.٣٠٢	٠.٣٧٣	٠.٥٢٩	٠.٨١٣	١.٣١٩	١.٧٤٩	٢.٤٢٤	٣.١٣٣
المخصصات	٠.١٤٣	٠.١٨٥	٠.٢٠٣	٠.٠٨٥	٠.٠٧٩	٠.١٠٠	٠.١٧٩	٠.٢٠٠	٠.٠٧٩	٠.١٩٤	٠.٢٧٢	٠.٤٩٤	٠.٦١٠	٠.٩٢٩
رأس المال المدفوع	٠.٢٠٠	٠.٢٥٠	٠.٥٠٠	٠.٧٥٠	٠.٩٠٦	١.٠٠٢	١.٠١٥	١.٠١٥	١.٢٥٠	١.٥٠٠	٢.٢٥٠	٣.٤٠٠	٣.٤٠٠	٥.١٠٠
الاحتياطيات	٠.١١٥	٠.٢١٤	٠.١٢٦	٠.٠٧١	٠.٠٧١	٠.٠٧٠	٠.٠٧١	٠.٠٧١	٠.٠٧١	٠.١٣٣	٠.٢٨٩	٠.٣٤٨	٠.٣٤٨	٠.٦٥٣
أرباح (خسائر) مرحلة	٠.١١٧	٠.٠٩٠	٠.٠٨١	٠.٠١١	(٠.٠٦٤)	(٠.٠٧٧)	(٠.٠٧٧)	(٠.٠٧٧)	(٠.٠٧٧)	٠.٠٢٤	٠.١٥١	٠.٠٠٨	٠.٠٠٨	٠.٠٤١
حقوق الملكية	٠.٤٣٢	٠.٥٥٤	٠.٧٠٧	٠.٨٣٢	٠.٩١٣	٠.٩٩٥	١.٠٠٨	١.٠٠٨	١.٢٤٣	١.٦٥٦	٢.٦٨٨	٣.٧٥٥	٣.٧٥٥	٥.٧٩٤
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٧.٦٦٤	٩.٣٣٨	١١.٣٥٢	١١.٥٠٤	١٢.٤٨٧	١٤.٦٣٣	١٦.٩٣١	٢٥.٤٩٦	٣١.٨٠٨	٥٥.٢٧٤	٦٧.٧٤٨	١٠٠.٢٠٨	١٢٥.٢٧١	١٤٢.٦١٧
التزامات عرضية	٥.٤٤٥	٦.٦٩١	٣.٦٣٥	٣.٣٠٦	٧.١٠٥	٢.٠١٥	٢.٣٧٨	٨.٠٤٦	١٣.٧٠٣	١٩.٠٠٠	٣١.٢٣٧	٣١.٣٨٤	٣٠.٥٠٢	٤٨.٦٨٣

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن الدولي للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (١٥)
أنواع الودائع لمصرف اليمن الدولي
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
ودائع تحت الطلب	٣,١٤٧	٣,٣٧٤	٤,٢٦٢	٤,١٤٧	٣,٩٩٤	٤,٨٤٠	٥,١٥٠	٨,٩٣٣	١١,٠٠٧	١٧,٩٠٤	٢٦,٦٦٤	٣٩,٦٨٦	٤٣,٢٥٦	٤٦,٥٩٦
ودائع ادخارية	٠,٤٠٢	٠,٥٩٦	١,٢٢٥	١,٣٧٨	١,٨٨٣	٢,٧٤٤	٣,١٤٠	٣,٨٢٧	٤,٤٠٥	٥,٠١١	٦,٣٠٨	٧,٣١٧	٨,٠٦٤	٨,١٢٠
ودائع لأجل	١,٩٨٦	٣,٣٠٣	٣,٦٨٩	٣,٥٣٧	٣,٩٥٥	٤,٧٣٢	٥,٤٢٣	٨,٩٢٣	١٢,٢٠٥	٢٥,٣٢٠	٢٤,٦٥٤	٣٩,٢٠١	٥٨,٣١٦	٦٤,٨٤٣
تأمينات نقدية	١,٠٧٠	٠,٧٠٨	٠,٥٨٥	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٥٧٢	٢,٧١٩	٣,٠٧٥	٤,٤٥٣	٤,٥٢١	٥,٤٣٢
ودائع أخرى	٠,٠٢٥	٠,٠٤٤	٠,١١٨	٠,٨٠٠	٠,٩٨١	٠,٨٨٧	١,٣١٣	٢,١٧٧	٠,٦٥٥	١,٥٥٣	٠,٩٩٨	١,٠٢٢	٠,٧٥٧	١,٢٩٩
إجمالي الودائع	٦,٦٣٢	٨,٠٢٥	٩,٨٧٧	٩,٨٦١	١٠,٨١٣	١٣,٢٠٣	١٥,٠٢٦	٢٣,٨٥٩	٢٩,٨٤٥	٥٢,٥٠٨	٦١,٦٩٩	٩١,٦٧٩	١١٤,٩١٤	١٢٦,٢٩١

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن الدولي للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (١٦)
قائمة الدخل لمصرف اليمن الدولي
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إيرادات الفوائد	٠.٦٤١	١.٠٦٣	١.١٦٦	٠.٨٨٣	١.٥١٤	١.٥٩٤	١.٥٤٤	١.٧٩٧	٢.٢٦٨	٤.٢٣٤	٥.٧٩٢	٨.٣٩٦	١٣.٦١٨	١٥.٤١٩
مصروفات الفوائد	٠.١٨٨	٠.٥١٦	٠.٦٩٠	٠.٤٥٢	٠.٦٨٦	٠.٧٦٧	٠.٧٨٠	١.٠٥٨	١.٣٨٢	٢.٦٤٣	٣.٤٩٨	٤.١٨٤	٦.٩٥١	٨.٠٥٦
صافي الفوائد	٠.٤٥٢	٠.٥١٦	٠.٤٧٦	٠.٤٣١	٠.٨٢٨	٠.٨٢٧	٠.٧٦٣	٠.٧٣٩	٠.٨٨٦	١.٥٩١	٢.٢٩٤	٤.٢١٣	٦.٦٦٧	٧.٣٦٣
إيرادات الخدمات	٠.٠٤٣	٠.١٠٦	٠.١٥٨	٠.٢١٥	٠.١٦٢	٠.١٧١	٠.١٩٠	٠.٣٧٥	٠.٤٩٤	٠.٦٤٨	٠.٧٩٩	٠.٩٠٧	٠.٨٩٩	١.٠٥٩
أرباح النقد الأجنبي	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٣	٠.٠٦٧	٠.٠٢٢	٠.٠٣٩	٠.٠٨٠	٠.١١٥	٠.٠٧١	٠.١٩٦	٠.٢٠٥	٠.١٨٩	٠.٢٦١
إيرادات أخرى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٢	٠.٠٠٣	٠.٠٠٦	٠.٠٣٢	٠.٠٤٠	٠.٠٤٢	٠.٠٤٨	٠.٠٩٨	٠.٠٧٢	٠.٠٨٤	٠.١٠٤	٠.١٢٨
إجمالي الإيرادات الكلية	٠.٤٩٥	٠.٦٢٢	٠.٦٣٦	٠.٦٦٢	١.٠٦٣	١.٠٥٢	١.٠٣٢	١.٢٣٦	١.٥٤٣	٢.٤٠٥	٣.٣٦١	٥.٤٠٩	٧.٧٧٦	٨.٧٢٥
المخصصات	٠.٠٩٧	٠.١٤٨	٠.١٦٩	٠.٣٩٤	١.٠٧٣	١.٧٠٦	٢.٢٩٤	٢.٨٧٨	٠.٦٧٦	١.٠٣٢	٠.٧٣٦	٢.١٢٣	٣.٣٧٣	٢.١٢٦
مصاريف إدارية وعمومية	٠.٢٥٢	٠.٢٥٩	٠.٢٧٠	٠.٢٦٥	٠.٣٦٧	٠.٤٠٦	٠.٤٣٧	٠.٦٢٧	٠.٨٣٠	٠.٧٢٤	٠.٩٥٨	١.٢٠٧	١.٤٨٢	٢.١٩٢
الأرباح	٠.٠٦٦	٠.٠٩٢	٠.٠٧٨	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٣	١.٠٣١	١.٠٦٧	٢.٠٣٨	٢.٩٧٤

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن الدولي للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (١٧)
مؤشرات التحليل المالي لمصرف اليمن الدولي
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
معدل السيولة النقدية	٠.٢١٩	٠.٢٩٨	٠.٣٥٧	٠.٢١٧	٠.١٤٣	٠.٢١٥	٠.٥٠١	٠.٦٥٦	٠.٦٠٩	٠.٤٠١	٠.٤٢١	٠.٥٧٢	٠.٥٥٦	٠.٦٢٢
معدل حقوق الملكية/الودائع	٠.٠٦٥	٠.٠٦٩	٠.٠٧٢	٠.٠٨٤	٠.٠٨٤	٠.٠٧٥	٠.٠٦٧	٠.٠٤٢	٠.٠٤٥	٠.٠٣٢	٠.٠٤٤	٠.٠٤١	٠.٠٣٣	٠.٠٤٦
معدل حقوق الملكية/القروض	٠.١٢٥	٠.١٤٨	٠.١٣١	٠.١٣٥	٠.١٦٠	٠.٢١٢	٠.٢٣٢	٠.١٩٥	٠.٢٥٢	٠.١٣٩	٠.١٧١	٠.١٨٢	٠.١٦٩	٠.١٨٠
معدل حقوق الملكية/الموجودات	٠.٠٥٦	٠.٠٥٩	٠.٠٦٢	٠.٠٧٢	٠.٠٧٣	٠.٠٦٨	٠.٠٥٩	٠.٠٣٩	٠.٠٣٩	٠.٠٣٠	٠.٠٤٠	٠.٠٣٧	٠.٠٣٠	٠.٠٤١
معدل حقوق الملكية/أذون الخزنة	٠.٠٠٠	١.٢٨٨	٠.٥٥١	١.٢٢٨	١.٢٦٦	٠.٢٣٨	٠.٣٩٤	٠.٤٠٦	٠.٢٠٥	٠.٠٩٩	٠.١٥٩	٠.١٧٤	٠.١٠٩	٠.٢٧٤
أذون الخزنة / الودائع	٠.٠٠٠	٠.٠٥٥	٠.١٢٩	٠.٠٦٩	٠.٠٦٧	٠.٣١٦	٠.١٧٠	٠.١٠٤	٠.٢٠٣	٠.٣١٩	٠.٢٧٤	٠.٢٣٥	٠.٣٠٠	٠.١٦٧
معدل القروض/الودائع	٠.٥٢١	٠.٤٦٨	٠.٥٤٤	٠.٦٢٧	٠.٥٢٨	٠.٣٥٦	٠.٢٨٩	٠.٢١٦	٠.١٦٥	٠.٢٢٦	٠.٢٥٥	٠.٢٢٥	٠.١٩٣	٠.٢٥٤
معدل القروض/ الموارد	٠.٤٨٩	٠.٤٣٨	٠.٥٠٨	٠.٥٧٨	٠.٤٨٧	٠.٣٣١	٠.٢٧١	٠.٢٠٧	٠.١٥٨	٠.٢١٩	٠.٢٤٤	٠.٢١٦	٠.١٨٧	٠.٢٤٣
معدل توظيف الموارد	٠.٤٨٩	٠.٤٨٨	٠.٦٢٩	٠.٦٤١	٠.٥٤٨	٠.٦٢٥	٠.٥٤٨	٠.٥٨٤	٠.٦١٧	٠.٧٠٣	٠.٦٨٣	٠.٧٢٣	٠.٧٥٨	٠.٨٣٣
معدل العائد/حقوق الملكية	٠.١٥٣	٠.١٦٦	٠.١١٠	٠.١٠٠	٠.١٠٠	٠.١٠٠	٠.١٠٠	٠.١٠٠	٠.١٠٠	٠.٢٤٩	٠.٣٨٤	٠.٢٨٤	٠.٥٤٣	٠.٥١٣
معدل العائد/الودائع	٠.٠١٠	٠.٠١١	٠.٠٠٨	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٧	٠.٠١١	٠.٠١٨	٠.٠٢٤
معدل العائد/الموارد	٠.٠٠٩	٠.٠١١	٠.٠٠٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٦	٠.٠١١	٠.٠١٧	٠.٠٢٢
معدل العائد/الموجودات	٠.٠٠٩	٠.٠١٠	٠.٠٠٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٧	٠.٠١٥	٠.٠١١	٠.٠١٦	٠.٠٢١

٠.٠٢٤	٠.٠١٩	٠.٠١٢	٠.٠١٩	٠.٠٠٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٠	٠.٠١٧	٠.٠١١	معدل العائد/ الموجودات العاملة
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	--------------------------------

المصدر: تم احتساب المؤشرات المالية بالاعتماد على الجداول (١٣) ، (١٤) ، (١٦) للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (١٨)

إنتاجية الأجر ورأس المال لكل ريال يماني لمصرف اليمن الدولي

للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حقوق الملكية	٠.٤٣٢	٠.٥٥٤	٠.٧٠٧	٠.٨٣٢	٠.٩١٣	٠.٩٩٥	١.٠٠٨	١.٠٠٨	١.٠٠٨	١.٢٤٣	١.٦٥٦	٢.٦٨٨	٣.٧٥٥	٥.٧٩٤
الأجور	٠.٠٨٠	٠.١٢٣	٠.١٣٠	٠.١٢٢	٠.١٨٣	٠.١٧٩	٠.٢٠٣	٠.٢٣٤	٠.٢٨٢	٠.٢٨٨	٠.٣٦٧	٠.٤٧٤	٠.٦٢٠	٠.٨١٨
إجمالي الإيرادات الكلية	٠.٤٩٥	٠.٦٢٢	٠.٦٣٦	٠.٦٦٢	١.٠٦٣	١.٠٥٢	١.٠٣٢	١.٢٣٦	١.٥٤٣	٢.٤٠٥	٣.٣٦١	٥.٤٠٩	٧.٧٧٦	٨.٧٢٥
إنتاجية رأس المال	١.١٥	١.١٢	٠.٩٠	٠.٨٠	١.١٦	١.١	١.٠٢	١.٢٣	١.٢٤	١.٤٥	١.٢٥	١.٤٤	٢.٠٨	١.٥١
إنتاجية الأجر	٦.١٩	٥.١	٤.٩٠	٥.٤٣	٥.٨١	٥.٨٨	٥.١	٥.٢٨	٥.٤٧	٨.٣٦	٩.١٦	١١.٤١	١٢.٥٤	١٠.٦٧

المصدر: تم احتساب إنتاجية الأجر وإنتاجية رأس المال بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن الدولي للسنوات المذكورة أعلاه

٣-٦-٤: أداء مصرف اليمن والكويت للتجارة والاستثمار

تأسس مصرف اليمن والكويت للتجارة والاستثمار، شركة مساهمة يمنية في يناير ١٩٧٧، بموجب قرار مجلس القيادة الصادر برقم (٥٨) لعام ١٩٧٧، ويمارس المصرف نشاطه المصرفي في الجمهورية اليمنية عن طريق مركزه الرئيسي في العاصمة صنعاء، ويمتلك ١١ فرعاً موزعة ٦ فروع في العاصمة صنعاء، و ٥ فروع في كل من الحديدة وعدن وتعر والمكلا واب.

٣-٦-٤-١: الفترة الأولى (١٩٩٥ - ١٩٩٩)

٣-٦-٤-١-١: مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية

تزايدت حقوق الملكية ولكن بنسب متقاربة من ٠.٧١٧ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٨٦٣ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٤٪، وتعود هذه الزيادة المتواضعة في حقوق الملكية إلى زيادة رأس المال من ٠.١٨٩ مليون ريال إلى ٠.٧٧٥ مليون ريال عام ١٩٩٩، وباحتساب حقوق الملكية إلى مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، يلاحظ أنها ارتفعت من ١١٧٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٤٣٨٪ عام ١٩٩٩، مما يعني هذا أن الملاءة المالية للمصرف عالية بالنسبة للديون المشكوك في تحصيلها. أما معدل حقوق الملكية إلى الودائع فقد ارتفع من ١٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٧٪ عام ١٩٩٦، ثم بدأ بالانخفاض إلى أن بلغ ١١٪ عام ١٩٩٩، ويعود سبب الانخفاض إلى الزيادة في الودائع بمعدل يفوق الزيادة في رأس المال والاحتياطيات معاً. (الجدول (٢٠) ص ١٣٢).

ثانياً: الودائع

ارتفعت الودائع من ٤.٧٢٦ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٧.٨٤٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، وبلغت نسبتها إلى إجمالي المطلوبات ٨١٪ في عام ١٩٩٥، والبالغة ٥.٨٤٦ مليون ريال، وبلغت أيضاً نسبتها إلى إجمالي المطلوبات ٨٧٪ البالغة ٨.٩٨١ مليون ريال عام ١٩٩٩، وهذا يعني الثبات النسبي لنمو الودائع بالنسبة لإجمالي المطلوبات.

ومما تجدر الإشارة إليه أن سبب الزيادة في إجمالي الودائع عام ١٩٩٥، تراجع كما أسلفنا سابقاً إلى إعادة تقييم سعر العملة المحلية، مما أدى ذلك إلى زيادة الودائع بشكل عام، والودائع لأجل بشكل خاص لأن معظمها عملات أجنبية قيّمة بالريال اليمني، ترتب على ذلك أيضاً ارتفاع أهميتها من ٣٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٥٪ عام ١٩٩٩ من إجمالي الودائع، بينما تراجعت أهمية الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية من ٣٣٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٤٪ عام ١٩٩٩، وهذا بسبب ظهور مصارف إسلامية منافسة - كما أسلفنا - ، بالإضافة إلى سياسة المصرف المركزي الرامية إلى تشجيع الودائع الأكثر ثباتاً واستقراراً، وكذلك ارتفعت أهمية الودائع الادخارية من ٢٠.٧٪ إلى ٦٪، وهذا مؤشراً إيجابياً يدل على انتشار الوعي الادخاري بين الأفراد والمؤسسات، ومثلت التأمينات ٣١٪ من إجمالي الودائع عام ١٩٩٥، ويعود ارتفاع

أهمية التأمينات لإجراءات معينة اتخذت من قبل المصرف المركزي للتأمين النقدي؛ لمعالجة الانخفاض في قيمة الريال عن طريق الحد من عملية الاستيراد، لتخفيض الطلب على العملة الأجنبية آنذاك، في حين انعدمت أهميتها في عام ١٩٩٩، وهذا يعود تقريباً إلى إلغائها من قبل المصرف؛ نتيجة السماح له من قبل المصرف المركزي بتحديد النسبة المطلوبة، بينما ظهرت مؤخراً الودائع الأخرى بنسبة ١٤٪ من إجمالي الودائع في العام ١٩٩٩. (الجدول (٢١) ص ١٣٣).

٣-٦-٤-١-٢: توظيف أموال المصرف

أولاً: القروض والسلفيات

شهدت القروض والسلفيات تذبذباً واضحاً بالزيادة والنقصان إذ بلغت ١.٣٠٨ مليون ريال، ومثلت نسبة ٢٢٪ من إجمالي الموجودات عام ١٩٩٥، ثم تراجعت إلى ٠.٦٦٠ مليون ريال عام ١٩٩٦، ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية، حيث بلغت أعلى معدل لها في ذلك العام، ثم عادت لترتفع من ١.٦٦٢ مليون ريال عام ١٩٩٧ إلى ٢.١٩٣ مليون ريال عام ١٩٩٨، ثم تراجعت إلى ١.٩٠٨ مليون ريال، ومثلت ٢١٪ من إجمالي الموجودات عام ١٩٩٩، وتبقى هذه النسب منخفضة مقارنة مع النسب المتحققة في مصرف اليمن الدولي، ونظراً لتعذر الحصول على بيانات تفصيلية لتوزيع القروض والسلفيات على مختلف القطاعات الاقتصادية خلال تلك الفترة تم تجاهلها، إلا أنه من الواضح من ميزانية المصرف أن إجمالي أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى عدا المصرف المركزي، ارتفعت من ٢.٤٣٨ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٤.٢٥٤ مليون ريال عام ١٩٩٧، ثم عادت لتتخفص إلى ٣.٨٠٤ مليون ريال عام ١٩٩٩. ويبدو مما سبق أن نسبة عالية من موارد المصرف وزعت على شكل ودائع لأجل، لدى المصارف المحلية والأجنبية العاملة في اليمن، وعلى أدون الخزنة حفاظاً منه على مركزه المالي وتوزيعاً للمخاطر. (الجدول (١٩) ص ١٣١).

ثانياً: الاستثمارات

تم توزيع استثمارات المصرف المباشرة على عدة قنوات تتمثل في كل من شركة اليمن السعيد للفنادق، وشركة أمان للتأمين، وبلغت الاستثمارات المباشرة ٠.٠١٥ مليون ريال عام ١٩٩٥، ثم ارتفعت إلى ٠.٠٣٠ مليون ريال؛ لتستقر خلال تلك الفترة عند هذا الرقم وصولاً إلى عام ١٩٩٩، بمعنى أنها تزايدت بمقدار الضعف عما كانت عليه عام ١٩٩٥، وبلغت أهميتها النسبية ٠.٢٥٪ و ٠.٣٣٪ على التوالي من إجمالي الموجودات، وتبقى هذه النسب متدنية إذا ما قورنت مع مصرف اليمن الدولي، ويدل هذا على تدني فرص الاستثمارات المباشرة؛ لأسباب تتعلق بعدم تهيئة المناخ الملائم للاستثمار، وضعف البنية التحتية وعدم التكافؤ بين المنتجات المحلية والمستوردة، بمعنى انعدام الميزة النسبية، أما بالنسبة للاستثمار في أدون الخزنة فقد ارتفع من ٠.٠١٧ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٧٥٦ مليون ريال عام ١٩٩٩، وارتفعت أهميتها النسبية من ٠.٣٠٪ عام ١٩٩٥، إلى ٨٪ عام ١٩٩٩ من إجمالي الموجودات،

ويعود السبب في زيادة الأهمية النسبية للاستثمار في أذون الخزانة؛ للأسباب الموضحة عند تحليلنا للمصرف الأهلي اليمني. (الجدول (١٩) ص ١٣١).

كما يتضح من ميزانية المصرف التوسع المفرط في حجم الاعتمادات المستندية للاستيراد، مما يعني أن المصرف خلال تلك الفترة كان خاضعاً لمقتضيات التخصص الوظيفي، والتي فرضت عليه للقيام بعمليات التجارة الخارجية؛ لتلبية الزيادة في الطلب على السلع الأجنبية خصوصاً وأن البلد يعيش حالياً في مرحلة الانفتاح الاقتصادي.

٣-٦ - ٤-١-٣: مؤشرات الأداء المالي

ارتفع معدل حقوق الملكية إلى الودائع، من ١٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ١٧٪ عام ١٩٩٦، ثم تراجع إلى ١١٪ عام ١٩٩٩، وتراجع معدل حقوق الملكية إلى القروض، من ٥٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٤٥٪ عام ١٩٩٩، إلا أنه سجل أعلى معدل له بلغ ١٢٣٪ عام ١٩٩٦، وسجل معدل حقوق الملكية إلى الموجودات تراجعاً؛ حيث تراجع من ١٢٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩٪ عام ١٩٩٩، في حين سجل أيضاً معدل حقوق الملكية إلى أذون الخزانة أرقاماً مرتفعة؛ نتيجة للانخفاض في معدل الاستثمار في أذون الخزانة، وإذا ما قورنت هذه المعدلات مع ما تحقق في مصرف اليمن الدولي يلاحظ أنها تفوقها، ومن هنا يتضح أن المصرف استطاع أن يحافظ على كفاية رأس المال خلال تلك الفترة باستمرار.

أما بالنسبة إلى معدل القروض إلى الودائع، فقد تراجع من ٢٨٪ عام ١٩٩٥ إلى ٢٤٪ عام ١٩٩٩، مسجلاً أدنى معدل له عام ١٩٩٦ بلغ ١٤٪، بسبب الانخفاض في حجم القروض للأسباب - المشار إليها سابقاً-، في حين سجل معدل أذون الخزانة إلى الودائع، نسب متذبذبة استقرت خلال العامين ١٩٩٧-١٩٩٩ في حدود ١٠٪ تقريباً، بينما بلغ معدل القروض إلى الموارد ٢٤٪ عام ١٩٩٥، وتراجع إلى ١٢٪ عام ١٩٩٦، ثم عاد ليرتفع إلى أعلى معدل له ٢٥٪ عام ١٩٩٨، وانخفض مرة أخرى إلى ٢٢٪ عام ١٩٩٩، وكذلك بلغ معدل توظيف الموارد ٢٥٪ عام ١٩٩٥، ثم تراجع إلى ١٢٪ عام ١٩٩٦، واستقر بعد ذلك في حدود ٣٠٪ تقريباً بقية الفترة، ويتضح من خلال هذه المؤشرات عدم كفاءة المصرف في توظيف موارده المالية في مختلف المجالات الاستثمارية.

وأما بالنسبة إلى معدل العائد إلى حقوق الملكية، فقد تراجع من ٩٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦٪ عام ١٩٩٨؛ ليسجل أعلى معدل له بلغ ١٢٪ عام ١٩٩٦، بسبب الزيادة في إيرادات الفوائد على الفوائد المدفوعة، وتراجع أيضاً معدل العائد على الودائع من ١٪ إلى ٠.٠٧٪، ومعدل العائد على الموارد والموجودات من ١٪ إلى ٠.٠٦٪ لتلك الفترة، وتماثل معدل العائد على الموجودات العاملة مع معدل العائد على الودائع تقريباً. (الجدول (٢٣) ص ١٣٥).

يتضح مما سبق أن أسباب التراجع الملحوظ على جميع معدلات العائد، يعود إلى ارتفاع الفوائد المدفوعة على الودائع بحوالي ٥.٦ مرات، بينما لم تزد إيرادات الفوائد إلا بحوالي ٤.٥ مرات؛ نتيجة انخفاض الطلب على الائتمان، بسبب سياسة المصرف المركزي المتشددة بهدف الإصلاح المصرفي، والتي أثرت سلباً على ربحية المصرف، وتبعاً لذلك انعدام الإيرادات المتحققة من الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، والتي تتمثل في العمليات التي يتقاضاها المصرف على الاعتمادات، وخطابات الضمان، والإيرادات من عمليات النقد الأجنبي، والزيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، إذ تزايدت من ٠.٠٠٥ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٥٠٧ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي تزايدت بحوالي ١٠١ مرة، وهي بذلك تفوق صافي إيراد النشاط السنوي لعام ١٩٩٩، فضلاً عن زيادة المصروفات الإدارية والعمومية بحوالي ٣ مرات، مما أدى ذلك إلى انخفاض الأرباح من ٠.٦٨ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٥٣ مليون ريال عام ١٩٩٨، في حين أنه لم يحقق أي أرباح خلال عام ١٩٩٩. (الجدول (٢٢) ص ١٣٤).

ومن الملاحظ أن إنتاجية الأجر، ارتفعت من ٤.٤٥ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٥ إلى ٥.٥٧ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٩، أي بمعدل متوسط سنوي بلغ ٥٪، وتعود هذه الزيادة في إنتاجية الأجر إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية بحوالي ٣ مرات، أي بمعدل نمو سنوي بلغ في متوسطه ٢٨٪ تقريباً، بينما لم تزد الأجور إلا بحوالي ١.٢ مرة للفترة نفسها. أما إنتاجية رأس المال، فقد ارتفعت هي الأخرى من ٠.٢٥ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٥ إلى ٠.٦٤ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٩، أي بزيادة سنوية بلغت ٢٢٪ في المتوسط، إلا أن هذه الزيادة المتدنية؛ تعزى إلى الزيادة في حقوق الملكية بنسب متقاربة مع الزيادة في الإيرادات الكلية، ويشير هذا إلى عدم كفاءة المصرف التشغيلية لرأس المال. (الجدول (٢٤) ص ١٣٦).

٣-٦-٤-٢: الفترة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

٣-٦-٤-١: مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية

ارتفعت حقوق الملكية من ١.٠٧٦ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٤.١٤٦ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك إلى الزيادات السنوية المستمرة في رأس المال إذ تزايد من ١.٠٠٤ مليون عام ٢٠٠٠ إلى ٣.٧٩٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي بحوالي ٤ مرات تقريباً، والزيادة في الاحتياطيات من ٠.٠٨٤ مليون ريال إلى ٠.٣٤١ مليون ريال، بحوالي ٤ مرات خلال تلك الفترة. وعليه فإن معدل النمو السنوي لحقوق الملكية، بلغ في حدود ١٧٪، أما معدل حقوق الملكية إلى الودائع، فتراجع من ١٠٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٧٪ عام ٢٠٠٥، ثم ارتفع إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٨، ويعود سبب هذا التراجع إلى زيادة الودائع بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات رأس المال والاحتياطيات معاً، مما يعني أن المصرف لم يعط القدر

الكافي من الاهتمام بزيادة رأس المال؛ لمواجهة الزيادة في إجمالي الودائع، وهذا يتتافى مع تعليمات المصرف المركزي الرامية لتعزيز الكفاءة الرأسمالية للمصارف التجارية، إذ رفعت معظم المصارف التجارية رأسمالها، بناء على قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (٢) لعام ٢٠٠٤، بشأن رفع رأسمال المصارف التجارية العاملة في اليمن إلى ٦ مليارات على أن يستوفي كل مصرف ٢٠٪ من الزيادة المطلوبة من رأس المال المدفوع كل سنة، بدءاً من ٢٠٠٥ وانتهاء بعام ٢٠٠٩^(١). (الجدول ٢٠ ص ١٣٢).

ثانياً: الودائع

تزايدت الودائع من ١٠.٧٤٨ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٤١.٨٧٥ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ومثلت الودائع نسبة ٨٨٪ من إجمالي المطلوبات عام ٢٠٠٠ البالغة ١٢.١٦٥ مليون ريال، ونسبة ٨٧٪ من إجمالي المطلوبات البالغة ٤٨.١٣٠ مليون عام ٢٠٠٨، مما يدل هذا على الثبات النسبي تقريباً لنمو الودائع بالنسبة لإجمالي المطلوبات.

وقد مثلت الودائع لأجل ٤٨٪، ومثلت الودائع الجارية، وتحت الطلب ٢٧٪، بينما لم تمثل الودائع الادخارية إلا نسبة ٧٪، والودائع الأخرى مثلت ١٨ ٪ من إجمالي الودائع عام ٢٠٠٠، وارتفعت أهمية الودائع لأجل لتمثل ٥٩٪، ويعود هذا إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الريال اليمني، مقارنة مع أسعار الفائدة على العملات الأجنبية، في حين تراجع أهمية الودائع تحت الطلب لتمثل ٢٠٪، وذلك بسبب ظهور مصارف إسلامية منافسة - كما هو مشار إليه سابقاً-، ومثلت التأمينات ٨٪، أما الودائع الادخارية فتزايدت إلى ٨٪، وتراجعت أهمية الودائع الأخرى إلى ٠.٨٪، من إجمالي الودائع عام ٢٠٠٨. (الجدول رقم (٢١) ص ١٣٣).

ومن الجدير بالذكر أن زيادة الودائع، في عموم المصارف التجارية اليمنية كانت طفيفة بما فيها مصرف اليمن والكويت، لأن هذه الفترة جاءت متزامنة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وما رافقه من تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، مما أثر سلباً على نمو حجم الودائع؛ مما دفع بالمصرف المركزي إلى استحداث وسائل جديدة؛ بهدف زيادة المدخرات وجذب السيولة من خلال إصدار أذون الخزانة، وشهادات الإيداع، التي بدورها شكلت عامل جذب لتوظيف الموارد المالية المدخرة.

٣-٦-٤-٢: توظيف أموال المصرف

أولاً: القروض والسلفيات

بلغ إجمالي القروض والسلفيات ٢.٦١٢ مليون ريال، ومثلت نسبة ٢١٪ من إجمالي الموجودات في عام ٢٠٠٠، وارتفعت إلى ١٤.٤٣٩ مليون ريال، ومثلت نسبة ٣٠٪ من إجمالي الموجودات عام ٢٠٠٧، ثم تراجعت إلى ١١.٣٨٤ مليون عام ٢٠٠٨. أما بالنسبة لتوزيع القروض والسلفيات، على

(١) المصرف المركزي اليمني، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٦، ص ٧٤.

القطاعات الاقتصادية تبين أنه استحوذ عليها قطاع التجارة والأفراد، ليحظى كلاهما بنسبة ٩٩٪، بينما كانت النسبة المتبقية من نصيب القطاع الصناعي بنسبة ٠.٨٪ عام ٢٠٠٠، في حين تراجع نصيب القطاع التجاري إلى ٤٨٪، وارتفع نصيب القطاع الصناعي إلى ٣٤٪، وظهرت قطاعات أخرى كالخدمات لتحظى بنسبة ٨٪، والزراعة بنسبة ٨٪، والأفراد وأخرى بنسبة ١٪ في عام ٢٠٠٨^(١).
(الجدول (١٩) ص ١٣١)

ثانياً: الاستثمارات

بلغت مساهمة المصرف في رؤوس أموال الشركات ٠.٠٣٠ مليون ريال عام ٢٠٠٠، ومثلت ٠.٢٤٪ من إجمالي الموجودات، واستمرت بالارتفاع لتصل إلى ٠.١٩٢ مليون ريال، وتزايدت أهميتها لتصل إلى ٠.٤٠٪ عام ٢٠٠٨، بمعنى أنها تزايدت بحوالي ٦ مرات من حجم الأموال المستثمرة عام ٢٠٠٠، وزعت هذه الاستثمارات تحت بند استثمارات مالية متاحة للبيع، وهي عبارة عن استثمارات محلية تتمثل في شركة الخدمات المالية اليمنية، ومصرف الأمل للإقراض (قيد التأسيس)، واستثمارات في شركات تابعة وزميلة كشركة أمان للتأمين (شركة مساهمة يمنية)، وبذا فهي تتماثل مع مصرف اليمن الدولي تقريباً، وتقل عما متحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير والمصرف الأهلي اليمني.

أما الاستثمارات في أذن الخزنة، فقد ارتفعت من ٢.٤٢١ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٨.٦٢٦ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي ارتفعت بحوالي ٤ مرات خلال تلك الفترة، ومثلت نسبة ٢٠٪ من إجمالي الموجودات عام ٢٠٠٠، ونسبة ١٨٪ عام ٢٠٠٨، أي نجد أنها تقل عن النسب المتحققة في مصرف اليمن الدولي، وبرزت شهادات الإيداع، لأول مرة بدءاً من عام ٢٠٠١ لتسجل ١.٣٢٠ مليون ريال، وتمثل نسبة ١١٪ من إجمالي الموجودات للعام نفسه، واستمرت بالارتفاع إلى أن وصلت ١٦.١٥٠ مليون ريال؛ لتمثل نسبة ٣٣٪ تقريباً من إجمالي موجودات المصرف عام ٢٠٠٨. (الجدول (١٩) ص ١٣١)

وعليه يمكن القول أن الزيادة في الاستثمار في أذن الخزنة، وشهادات الإيداع على حساب الاستثمارات المباشرة والنشاط الإقراضي للمصرف، يعود إلى سياسة المصرف حيال توظيف موارده المالية في هذه الاستثمارات تجنباً منه للمخاطر، وحفاظاً منه على مركزه المالي، حيث وزع أمواله على الاستثمارات المالية المضمونة والمدة للعائد، على شكل أرصدة لدى المصارف في شكل حسابات جارية، وودائع لأجل ليحافظ على وظيفته التخصصية باعتباره مصرفاً تجارياً.

٣-٦-٤-٢-٣: مؤشرات الأداء المالي

(١) مصرف اليمن والكويت، التقارير السنوية، للسنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٨.

بلغ معدل حقوق الملكية إلى الودائع ١٠٪ عام ٢٠٠٠، وتراجع إلى ٧.٥٪ تقريباً عام ٢٠٠٧، ثم عاد ليرتفع إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٨، أما معدل حقوق الملكية إلى القروض، فقد بلغ أعلى معدل له عام ٢٠٠٠ ليسجل ٤٢٪، وتراجع إلى ١٧٪ عام ٢٠٠٥، ثم ارتفع إلى ٣٦٪ عام ٢٠٠٨، وأما معدل حقوق الملكية إلى الموجودات، فقد شهد تذبذباً واضحاً واستقر تقريباً في حدود ٧٪، بينما بلغ معدل حقوق الملكية إلى أذون الخزانة ٤٤٪ عام ٢٠٠٠ ليرتفع إلى ٨٢٪ عام ٢٠٠١ ثم تراجع إلى ٦٨٪ عام ٢٠٠٢، ثم إلى ٤٨٪ عام ٢٠٠٨؛ ليسجل أدنى معدل له عام ٢٠٠٤ بلغ ٢٠٪. ويتبين من هذا أن معدل حقوق الملكية مقاساً بحجم الودائع والقروض، يغطي مخاطر الاستثمار في أذون الخزانة، بمعنى أن المصرف استطاع أن يحافظ على قوة مركزه المالي من ناحية كفاية رأس المال، وأن حقوق الملكية منسوبة إلى جميع المؤشرات، تفوق ما تحقق في مصرف اليمن الدولي.

أما معدل القروض إلى الودائع، فقد بلغ ٢٤٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى ٣٧٪ عام ٢٠٠٣ ليتراجع إلى ٢٨٪ في عام ٢٠٠٤، ثم عاد ليرتفع عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٤١٪، ثم تراجع إلى ٢٧٪ عام ٢٠٠٨، وكما شهد معدل أذون الخزانة إلى الودائع، تذبذباً واضحاً بالزيادة والنقصان، لينخفض من ٢٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٨؛ مسجلاً أعلى معدل بلغ ٣١٪ عام ٢٠٠٤، وسجل معدل القروض إلى الموارد نسباً دارت في حدود ٣٠٪، وارتفع معدل توظيف الموارد، من ٤٢٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٧٩٪ تقريباً عام ٢٠٠٨. وإذا ما قارنا هذه المعدلات مع ما تحقق في مصرف اليمن الدولي؛ يلاحظ تفوق مصرف اليمن والكويت فيما يتعلق بمعدل القروض إلى الودائع، ويقل عنه فيما يتعلق بمعدل الودائع إلى أذون الخزانة، وأما فيما يتعلق بمعدل القروض إلى الموارد، ومعدل توظيف الموارد فتتخلف هنا عما تحقق في مصرف اليمن الدولي، ويعزى هذا إلى انخفاض كفاءة المصرف في توظيف موارده المالية.

وقد حدث تحسن ملحوظ على معدل العائد على حقوق الملكية، بدءاً من عام ٢٠٠١، أما عام ٢٠٠٠ فلم يحقق أي عائد - للأسباب سالفة الذكر -، إذ ارتفع من ١٠٪ إلى ٢٠٪ نهاية عام ٢٠٠٧، ثم تراجع إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٨، ويعود هذا التحسن إلى الزيادة في إيرادات الفوائد على أذون الخزانة وشهادات الإيداع، مما أدى ذلك إلى تحقيق فوائد صافية مرتفعة مقارنة بالفترة الأولى، فضلاً عن الزيادة التي تحققت في الإيرادات من عمليات النقد الأجنبي، وإيرادات الخدمات المصرفية عن اعتمادات مستنديه وخطابات ضمان، وإيرادات من الخدمات الأخرى، مما أدى ذلك إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، من ٠.٦١٥ مليون ريال عام ٢٠٠١ إلى ٢.٢٥٣ مليون ريال عام ٢٠٠٨.

أما بالنسبة إلى معدل العائد إلى الودائع، فقد ظل متذبذباً حيث بلغ ١٪ خلال عام ٢٠٠١، بينما تراجع إلى نسبة تراوحت في حدود ٠.٨٪ خلال الأعوام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥، ثم عاد مرة أخرى ليرتفع إلى ١٪ عام ٢٠٠٨، وهذا يعني عدم قدرة المصرف على تحقيق أرباح من الزيادة التي تحققت في إجمالي الودائع؛ نظراً لارتفاع أسعار الفائدة عليها، وانخفاض الطلب على الائتمان، وأرتفع معدل

العائد على الموجودات من ٠.٩٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٪ عام ٢٠٠٨، وكذلك ارتفع معدل العائد على الموارد من ٠.٩٪ إلى ١٪، وأيضاً تراوح معدل العائد على الموجودات العاملة بين ٠.٨٪، و ١٪ لتلك للفترة. وبذا فهو يتماثل تقريباً في معظم الأعوام مع ما تحقق في مصرف اليمن الدولي، ولكنه يقل كثيراً عما تحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني. (انظر الجدولين (٢٢-٢٣) ص-ص ١٣٤-١٣٥).

ومن الواضح أن الزيادة في معدلات العائد بالنسبة للودائع والموجودات العاملة مقارنة مع الفترة الأولى، يعود بالدرجة الأساس إلى الزيادة في الإيرادات المتحققة من أدون الخزنة، وشهادات الإيداع، والخدمات المصرفية، وليست على الإيرادات من عمليات الإقراض، حيث يلاحظ انخفاض معدل توظيف الموارد انخفاضاً واضحاً.

أما إنتاجية الأجر، فقد تراجعت مقارنة بالسنوات السابقة إذ بلغت ٤.٢٤ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٠، وبلغت ٤.٢٨ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٨، وهذا يعود للثبات النسبي للزيادة في الأجور بالنسبة لإجمالي الإيرادات الكلية، حيث تزايدت الأجور بحوالي ٤ مرات، والإيرادات بحوالي ٤ مرات تقريباً. وأما بالنسبة إلى إنتاجية رأس المال فقد تزايدت، ولكن بمعدلات متدنية من ٠.٤٧ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٠ إلى ٠.٥٤ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٨، إلا أنها بلغت أعلى معدل لها ٠.٧٤ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٦، وعند المقارنة يلاحظ أن إنتاجية الأجر في مصرف اليمن الدولي، تفوقت عليها في مصرف اليمن والكويت بمقدار الضعف عام ٢٠٠٨، وكذلك بالنسبة لإنتاجية رأس المال.

وعليه فإن إنتاجية الأجر، قد زادت بمعدل متوسط سنوي بلغ ١.٨٪، وزادت إنتاجية رأس المال، بمعدل نمو سنوي بلغ ٢٪ في المتوسط، وتعزى هذه الزيادة المتواضعة في إنتاجية رأس المال إلى الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، بمعدل زيادة سنوية بلغ في متوسطة ١٩٪، تفوق بذلك الزيادة في حقوق الملكية. (الجدول (٢٤) ص ١٣٦).

جدول (١٩)
الميزانية العمومية (موجودات) مصرف اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
نقد في الصندوق	١.٨٧	٢.٩٦	١.٣٣	٢.٢٨	١.٨٤	١.٣٤١	١.٦٩٣	٢.٠٩٥	٣.٣٤٥	٣.٨٥٢	٦.٤٧٥	٦.٤٨١	٦.٨٤٣	٥.٣١١
	٣	١	٨	٣	٨									
أرصدة لدى المصارف	٢.٤٣	١.٩٧	٤.٢٥	٣.٨٠	٣.٨٠	٥.٠٢١	٥.٠٢٢	٤.٥٦٤	٢.٩٢٤	٥.٤٨٣	٦.٤٨٧	٩.٢٩١	٨.٨٠٧	٤.٩١٣
	٨	٣	٤	١	٤									
أذون خزانه	٠.٠١	٠.٠٠	٠.٧٦	٠.٣٣	٠.٧٥	٢.٤٢١	١.٦٥٧	٢.٠٤٣	٤.٥٢٨	٨.٤٩٤	٦.٢٩٠	٨.٢٢٧	١٠.٩١٤	٨.٦٢٦
	٧	٠	١	٣	٦									
شهادات إيداع	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠٠	١.٣٢٠	٢.٧٦٣	٣.٣٢٥	١.٠٥٠	٠.٠٠٠	٣.٢٠٠	٥.٠٥٠	١٦.١٥٠
	٠	٠	٠	٠	٠									
القروض والسلفيات	١.٣٠	٠.٦٦	١.٦٦	٢.١٩	١.٩٠	٢.٦١٢	٤.٤٢٢	٥.١٤٤	٧.٢١٢	٦.٥٠٦	١٢.٠٥٢	١٠.٧٧٣	١٤.٤٣٩	١١.٣٨٤
	٨	٠	٢	٣	٨									
الاستثمارات	٠.٠١	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣٠	٠.٠٣٠	٠.٠٥١	٠.٠٦٠	٠.٠٦٦	٠.١٨٠	٠.١٨٢	٠.١٨٣	٠.١٩٢
	٥	٠	٠	٠	٠									
أرصدة مدينة وموجودات أخرى	٠.٠٤	٠.٠٩	٠.٠٦	٠.٢٢	٠.٤٥	٠.٥٦٥	٠.٤٣٢	٠.٤٩٣	٠.٢٨٧	٠.٣٨٥	٠.٢٣٠	٠.٣٦٣	٠.٦٣٧	٠.٧٩١
	١	٥	٢	٩	١									
موجودات ثابتة	٠.١٥	٠.١٩	٠.١٨	٠.١٩	٠.١٨	٠.١٧٥	٠.١٨٧	٠.٢٠٨	٠.٢٦٥	٠.٣٢٣	٠.٦٧٦	٠.٨٦٢	٠.٧٦٤	٠.٧٦٣
	٤	٥	٨	٥	٥									
إجمالي الموجودات	٥.٨٤	٥.٩١	٨.٢٩	٩.٠٦	٨.٩٨	١٢.١٦٥	١٤.٧٦٣	١٧.٣٦١	٢١.٩٤٦	٢٦.١٦٠	٣٢.٣٨٩	٣٩.٢٨٣	٤٧.٦٣٧	٤٨.١٣٠
	٦	٤	٥	٦	١									
الالتزامات العرضية	٢.٢٠	٣.١١	٤.٧٦	٥.٧١	٤.٢٩	٥.٩٤٠	٤.٥٦٨	٧.٢٥١	١٠.٢٣٠	١٤.٢٧٢	٢٤.٢١٧	١٩.٣٣٠	٢٨.٤٠١	١٠.٧٥٠
	٨	٣	٠	٤	٩									

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن والكويت للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٢٠)
الميزانية العمومية (مطلوبات) مصرف اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مستحقات المصارف	٠.١٤٦	٠.٠٠٠	٠.٠٥٢	٠.٠٠٤	٠.٠١٦	٠.٠٣٨	٠.٠٢٤	٠.٠٠١	٠.١٧٦	٠.٠٠٥	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٣.٠٤٥	٠.٦٥١
إجمالي الودائع	٤.٧٢٦	٤.٧٧٠	٦.٩٦٨	٧.٨٨١	٧.٨٤٠	١٠.٧٤٨	١٢.٩٦١	١٥.٣٦٥	١٩.٥٨٠	٢٣.٦٦٦	٢٩.٥٥٥	٣٥.٨٣٤	٣٩.٥٣٤	٤١.٨٧٥
أرصدة دائنة ومطلوبات أخرى	٠.١٧٨	٠.٢٣١	٠.٤١٥	٠.٢٩٧	٠.٢٠٢	٠.٢٣١	٠.٣٠٢	٠.٤٦١	٠.٦٩٦	٠.٦٥٢	٠.٤٣٩	٠.٤٤٠	١.٢٦٦	٠.٨٩٣
المخصصات	٠.٠٦١	٠.١٠١	٠.٠٣٩	٠.٠٤١	٠.٠٦٠	٠.٠٧٢	٠.٠٤٣	٠.٠٧٣	٠.٠٩٠	٠.١٢١	٠.١٩٧	٠.١٦٨	٠.٢٦٠	٠.١٤٠
دائنون وتوزيعات	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٦٦	٠.٠٧٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.١٨١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
رأس المال المدفوع	٠.١٨٩	٠.٢٣٨	٠.٥٠٠	٠.٧٥٠	٠.٧٧٥	١.٠٠٤	١.٢٤٩	١.٢٥٠	١.٢٥٠	١.٥٦٣	١.٨١٣	٢.٢٠١	٢.٦٩٦	٣.٧٩٨
الاحتياطيات	٠.٥٢٦	٠.٥٥٩	٠.٣١٦	٠.٠٩٢	٠.٠٨٤	٠.٠٨٤	٠.٠٩٦	٠.١١٠	٠.٠٤٦	٠.٠٠٠	٠.١٨٨	٠.١٨٨	٠.٢٥٤	٠.٣٤١
أرباح مرحلة	٠.٠٠٢	٠.٠١٤	٠.٠٠٥	٠.٠٠٣	٠.٠٠٥	٠.٠٢٥	٠.٠٠١	٠.٠٠٢	٠.٠٠٢	٠.٠٠٠	٠.٠١٦	٠.٠١٦	٠.٠٠٠	٠.٠٠٧
حقوق الملكية	٠.٧١٧	٠.٨١١	٠.٨٢١	٠.٨٤٤	٠.٨٦٣	١.٠٧٦	١.٣٦٦	١.٣٨٢	١.٤٠٥	١.٧١٧	٢.٠١٧	٢.٤٠٥	٢.٩٥٠	٤.١٤٦
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٥.٨٤٦	٥.٩١٤	٨.٢٩٥	٩.٠٦٦	٨.٩٨١	١٢.١٦٥	١٤.٧٦٣	١٧.٣٦١	٢١.٩٤٦	٢٦.١٦٠	٣٢.٣٨٩	٣٩.٢٨٣	٤٧.٦٣٧	٤٨.١٣٠
الالتزامات العرضية	٢.٢٠٨	٣.١١٣	٤.٧٦٠	٥.٧١٤	٤.٢٩٩	٥.٩٤٠	٤.٥٦٨	٧.٢٥١	١٠.٢٣٠	١٤.٢٧٢	٢٤.٢١٧	١٩.٣٣٠	٢٨.٤٠١	١٠.٧٥٠

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن والكويت للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٢١)
أنواع الودائع لمصرف اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
ودائع تحت الطلب	١.٥٥٣	١.٦٧٤	١.٩٥٧	٢.١٥٩	١.٩١٣	٢.٩٣٣	٤.٣٨٧	٣.٦٤٦	٣.٨٢٥	٥.٢٦٧	٧.٤١٥	٨.٣٥٠	٨.٥٢٢	٨.٥٩٨
ودائع لأجل	١.٥٨١	١.٩٨٤	٣.٥٦٩	٤.٤٣٣	٤.٢٩٠	٥.١٠٧	٥.٩٥٢	٨.٨٧٤	١١.٩٥٦	١٣.٤٢٧	١٤.٩٢٩	٢١.١٩٤	٢٣.١٨٨	٢٦.٣٤٥
ودائع ادخار	٠.١٢٦	٠.٢٠٦	٠.٢٥١	٠.٣٢٢	٠.٥٠٢	٠.٧٤١	٠.٩٩٥	١.٤٧١	١.٩٨٨	٢.٤٣١	٢.٩٠٧	٢.٨٩٤	٢.٩٨٢	٣.١٤٨
تأمينات نقدية	١.٤٦٦	٠.٩٠٦	١.١٩١	٠.٩٦٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٤.١١١	٣.٠٨٧	٤.٦٨٧	٣.٤٣٧
ودائع أخرى	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١.١٣٤	١.٩٦٨	١.٦٢٧	١.٣٧٤	١.٨١٠	٢.٥٤٠	٠.١٩٢	٠.٣٠٩	٠.١٥٥	٠.٣٤٧
إجمالي الودائع	٤.٧٢٦	٤.٧٧٠	٦.٩٦٨	٧.٨٨١	٧.٨٤٠	١٠.٧٤٨	١٢.٩٦١	١٥.٣٦٥	١٩.٥٨٠	٢٣.٦٦٦	٢٩.٥٥٥	٣٥.٨٣٤	٣٩.٥٣٤	٤١.٨٧٥

المصدر: : تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن والكويت للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٢٢)
قائمة الدخل لمصرف اليمن والكويت
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
إيرادات الفوائد	٠.١٨٥	٠.٤٠٣	٠.٥١٨	٠.٥٦١	٠.٨٣٥	٠.٨٠٩	٠.٩١٩	١.٠٨٢	١.٤٩٥	٢.٢٩٥	٢.٥٨٣	٣.٤٠٨	٤.٢٥١	٤.٨٣٩
مصروفات الفوائد	٠.٠٨٠	٠.٢٢١	٠.٣٠٢	٠.٣١٩	٠.٤٥٠	٠.٥٠٥	٠.٤٩٩	٠.٥٨٦	٠.٨٥٤	١.٥٢٣	١.٧٠٧	٢.٠٠٤	٢.٧٠١	٣.١٢٥
صافي الفوائد	٠.١٠٥	٠.١٨١	٠.٢١٦	٠.٢٤٢	٠.٣٨٥	٠.٣٠٤	٠.٤٢٠	٠.٤٩٦	٠.٦٤١	٠.٧٦٥	٠.٨٧٦	١.٤٠٤	١.٥٥٠	١.٥١٥
إيراد خدمات مصرفية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.١٤١	٠.١٧٨	٠.١٦٣	٠.١٥٤	٠.١٩٠	٠.٢٢٣	٠.٢٦٣	٠.٢٨٥	٠.٣٧١	٠.٣٩٩
أرباح النقد الأجنبي	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٨	٠.٠٠٥	٠.٠٠٧	٠.٠٠٣	٠.٠٢٨	٠.٠١٠	٠.٠٨٢	٠.٠٥٢	٠.٠٤٣	٠.٠١٥
إيرادات أخرى	٠.٠٧٣	٠.١٢٢	٠.١٥٥	٠.١٦٦	٠.٠١٣	٠.٠١٨	٠.٠٢٥	٠.٠٢١	٠.٠١٨	٠.٠١٨	٠.٠٠٥	٠.٠٣٤	٠.٠٠٢	٠.١٥٤
إجمالي الإيرادات الكلية	٠.١٧٨	٠.٣٠٣	٠.٣٧١	٠.٤٠٨	٠.٥٥٧	٠.٥٠٥	٠.٦١٥	٠.٦٧٤	٠.٨٧٧	١.٠١٦	١.٢٢٦	١.٧٧٥	١.٩٤٧	٢.٢٥٣
المخصصات	٠.٠٠٥	٠.٠١٤	٠.٠٩٧	٠.١٣٢	٠.٥٠٧	٠.٥٦٣	٠.٦٧٦	٠.٨٠٧	٠.١٤٨	٠.٠٤٣	٠.٣٣٠	٠.٤٣٤	٠.٢٠٢	٠.٥٦١
مصروفات عمومية وإدارية	٠.٠٦٩	٠.١٢٧	٠.١٨٣	٠.٢٠٠	٠.٢١٤	٠.٢١٥	٠.٢٨٥	٠.٣٦٣	٠.٤١٨	٠.٤٩٢	٠.٥٨٧	٠.٧١٨	٠.٨٨٥	١.١٠٩
الأرباح	٠.٠٦٨	٠.٠٩٨	٠.٠٣٠	٠.٠٥٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.١٣٤	٠.١٢٣	٠.١٥١	٠.٣١١	٠.٢٣١	٠.٤٣٥	٠.٥٨٢	٠.٤٢٥

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن والكويت للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول رقم (٢٣)
مؤشرات التحليل المالي لمصرف اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
معدل السيولة النقدية	٠.٠١٥	٠.٣٨٠	٠.٥٦٠	٠.٥٤٦	٠.٢٩٠	٠.٣٣٠	٠.٣٦١	٠.٤١٣	٠.٥٢٥	٠.٣٦٨	٠.٣٤٧	٠.٥٧٨	٠.٦٥٦	٠.٧٠٧
معدل حق الملكية/الودائع	٠.١٥٢	٠.١٧٠	٠.١١٨	٠.١٠٧	٠.١١٠	٠.١٠٠	٠.١٠٥	٠.٠٩٠	٠.٠٧٢	٠.٠٧٣	٠.٠٦٨	٠.٠٦٧	٠.٠٧٥	٠.٠٩٩
معدل حق الملكية/ القروض	٠.٥٤٨	١.٢٢٨	٠.٤٩٣	٠.٣٨٤	٠.٤٥٢	٠.٤٢١	٠.٣٠٩	٠.٢٦٩	٠.١٩٥	٠.٢٦٤	٠.١٦٧	٠.٢٢٣	٠.٢٠٤	٠.٣٦٤
معدل حق الملكية/الموجودات	٠.١٢٣	٠.١٣٧	٠.٠٩٩	٠.٠٩٣	٠.٠٩٦	٠.٠٨٨	٠.٠٠٩٣	٠.٠٨٠	٠.٠٦٤	٠.٠٦٦	٠.٠٦٢	٠.٠٦١	٠.٠٦٢	٠.٠٨٦
معدل حق الملكية/ أذون الخزانة	٤٢.١٨	٠.٠٠٠	١.٠٧٨	٢.٥٣٤	١.١٤٢	٠.٤٤٤	٠.٨٢٤	٠.٦٧٦	٠.٣١٠	٠.٢٠٢	٠.٣٢٠	٠.٢٩٢	٠.٢٧٠	٠.٤٨١
معدل القروض / الودائع	٠.٢٧٦	٠.١٣٨	٠.٢٣٨	٠.٢٧٨	٠.٢٤٣	٠.٢٤٣	٠.٣٤١	٠.٣٣٥	٠.٣٦٨	٠.٢٧٥	٠.٤٠٨	٠.٣٠١	٠.٣٦٥	٠.٢٧١
معدل أذون الخزانة / الودائع	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.١٠٩	٠.٠٤٢	٠.٠٩٦	٠.٢٢٥	٠.١٢٨	٠.١٣٣	٠.٢٣١	٠.٣٥٩	٠.٢١٣	٠.٢٣٠	٠.٢٧٦	٠.٢٠٦
معدل القروض/الموارد	٠.٢٤٠	٠.١١٨	٠.٢١٣	٠.٢٥١	٠.٢١٩	٠.٢٢١	٠.٣٠٩	٠.٣٠٧	٠.٣٤٤	٠.٢٥٦	٠.٣٨٢	٠.٢٨٢	٠.٣٤٠	٠.٢٤٧
معدل توظيف الموارد	٠.٢٤٦	٠.١٢٤	٠.٣١٥	٠.٢٩٣	٠.٣٠٩	٠.٤٢٨	٠.٥١٩	٠.٥٩٧	٠.٧٢١	٠.٦٣٥	٠.٥٨٧	٠.٥٨٧	٠.٧٢٠	٠.٧٨٩
معدل العائد/حق الملكية	٠.٠٩٤	٠.١٢١	٠.٠٣٧	٠.٠٦٣	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٩٨	٠.٠٩٠	٠.١٠٧	٠.١٨١	٠.١١٥	٠.١٨١	٠.١٩٧	٠.١٠٣

٠.٠١٠	٠.٠١ ٥	٠.٠١٢	٠.٠٠٨	٠.٠١٣	٠.٠٠٧	٠.٠٠٨	٠.٠١ ٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٧	٠.٠٠٤	٠.٠١٨	٠.٠١٤	معدل العائد/الودائع
٠.٠١٠	٠.٠١ ٤	٠.٠١١	٠.٠٠٧	٠.٠١٢	٠.٠٠٧	٠.٠٠٧	٠.٠٠٠ ٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٦	٠.٠٠٤	٠.٠١٧	٠.٠١٢	معدل العائد/الموارد
٠.٠٠٩	٠.٠١ ٢	٠.٠١١	٠.٠٠٧	٠.٠١٢	٠.٠٠٧	٠.٠٠٧	٠.٠٠٠ ٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٦	٠.٠٠٤	٠.٠١٦	٠.٠١١	معدل العائد/الموجودات
٠.٠١٠	٠.٠١ ٥	٠.٠١٤	٠.٠٠٩	٠.٠١٤	٠.٠٠٨	٠.٠٠٨	٠.٠١ ٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٨	٠.٠٠٤	٠.٠٣٥	٠.٠١٨	معدل العائد/الموجودات العاملة

المصدر : تم احتساب المؤشرات المالية من قبل الباحث بالاعتماد على الجداول (١٩) ، (٢٠) ، (٢٢) للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٢٤)
إنتاجية الأجر ورأس المال لكل ريال يماني لمصرف اليمن والكويت للتجارة والاستثمار
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨ .

السنة	البيان													
	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
حق الملكية	٠.٧١٧	٠.٨١	٠.٨٢	٠.٨٤	٠.٨٦	١.٠٧٦	١.٣٦٦	١.٣٨٢	١.٤٠٥	١.٧١٧	٢.٠١٧	٢.٤٠٥	٢.٩٥٠	٤.١٤٦
		١	١	٤	٣									

الأجور	٠.٠٤٠	٠.٠٦	٠.٠٧	٠.٠٩	٠.١٠	٠.١١٩	٠.١٦٨	٠.١٨٩	٠.٢٠٢	٠.٢٧٧	٠.٣١٤	٠.٣٤٦	٠.٤١٧	٠.٥٢٧
	٣	٣	٣	٠	٠									
إجمالي الإيرادات الكلية	٠.١٧٨	٠.٣٠	٠.٣٧	٠.٤٠	٠.٥٥	٠.٥٠٥	٠.٦١٥	٠.٦٧٤	٠.٨٧٧	١.٠١٦	١.٢٢٦	١.٧٧٥	١.٩٤٧	٢.٢٥٣
	٣	١	٨	٧										
إنتاجية الأجر	٤.٤٥	٤.٨١	٥.٠٨	٤.٥٣	٥.٥٧	٤.٢٤	٣.٦٦	٣.٥٦	٤.٣٤	٣.٦٧	٣.٩٠	٥.١٣	٤.٦٧	٤.٢٨
إنتاجية رأس المال	٠.٢٥	٠.٣٧	٠.٤٧	٠.٤٨	٠.٦٤	٠.٤٧	٠.٤٥	٠.٤٩	٠.٦٢	٠.٥٩	٠.٦١	٠.٧٤	٠.٦٦	٠.٥٤

المصدر: تم احتساب إنتاجية الأجر وإنتاجية رأس المال بالاعتماد على التقارير السنوية لمصرف اليمن والكويت للسنوات المذكورة أعلاه

٣-٦-٥: أداء المصرف التجاري اليمني

تأسس المصرف التجاري اليمني شركة مساهمة يمنية في فبراير عام ١٩٩٣، ويزاول المصرف نشاطه المصرفي في الجمهورية اليمنية عن طريق مركزه الرئيسي في العاصمة صنعاء، ويمتلك تسعة فروع ثلاثة في العاصمة صنعاء، والفروع الأخرى موزعة في عواصم المدن، في الحديدة وعدن وتغز والمكلا وإب وذمار، وسوف يتم تحليل المؤشرات الاقتصادية والمالية للمصرف على فترتين كما يلي:

٣-٦-٥-١: الفترة الأولى (١٩٩٥ - ١٩٩٩)

٣-٦-٥-١-١: مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية^(١).

ارتفعت حقوق الملكية، من ٠.٤١٦ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ١.١٨١ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي أنها ارتفعت بحوالي ٣ مرات تقريباً في خمس سنوات، وتعود الزيادة في حقوق الملكية إلى زيادة رأس المال المدفوع، من ٠.٢٤٩ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٩٩٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، وذلك بموجب توجيهات المصرف المركزي رقم (١) لعام ١٩٩٨، والذي نص على رفع رأس المال المدفوع إلى ٠.٧٥٠ مليون ريال في موعد أقصاه نهاية عام ١٩٩٨، وارتفعت الاحتياطات، من ٠.١٦١ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٠.٤٤٠ مليون ريال عام ١٩٩٧، ثم تراجعت إلى أن بلغت ٠.١٩١ مليون ريال خلال العامين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ على التوالي؛ وعليه فإن الزيادة السنوية في حقوق الملكية بلغت ٢٥٪، وقد بلغ معدل حقوق الملكية إلى الودائع ٥٪ عام ١٩٩٥، وارتفع إلى ٧٪ عام ١٩٩٩. (الجدول (٢٦) ص ١٤٧).

ثانياً: الودائع

بلغ إجمالي الودائع عام ١٩٩٥ حوالي ٨.٩٥١ مليون ريال، وارتفع إلى ١٧.٥١٢ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي بمعدل نمو سنوي بلغ ١٥٪، وقد مثلت الودائع حوالي ٨٨٪ من إجمالي المطلوبات عام ١٩٩٥، حيث بلغت المطلوبات في ذلك العام ١٠.١٥٦ مليون ريال، في حين مثلت الودائع في عام ١٩٩٩ حوالي ٩١٪ من إجمالي المطلوبات التي بلغت ١٩.٣١٦ مليون ريال للعام نفسه، وتعزى الزيادة في إجمالي الودائع إلى زيادة الودائع لأجل؛ لأن معظمها بالعملة الأجنبية مقيمة بالريال اليمني، وإلى الزيادة في الودائع الادخارية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة عليها، حيث مثلت الودائع لأجل ٤٩٪، والادخارية ٣٤٪، من إجمالي الودائع في عام ١٩٩٥، وتراجعت أهمية الودائع لأجل إلى ٣٧٪، والودائع الادخارية إلى ١٧٪ عام ١٩٩٩، في حين بلغت الودائع تحت الطلب ٣٣٪، والتأمينات بلغت ١١٪ من إجمالي الودائع في ذلك العام. (الجدول (٢٧) ص ١٤٨).

(١) المصرف التجاري اليمني، التقارير السنوية للسنوات ١٩٩٥ - ١٩٩٩.

٣-٦-٥-١-٢: توظيف أموال المصرف

أولاً: القروض والسلفيات

ارتفعت القروض والسلفيات، من ٣.٣١٧ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ٨.٧٨٧ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي تزايدت بحوالي ٢.٦ مرة، في حين أن إجمالي الودائع خلال تلك الفترة لم يرتفع إلا بحوالي مرتين، وقد بلغت القروض والسلفيات ٣٣٪ عام ١٩٩٥ من إجمالي الموجودات، التي بلغت ١٠.١٥٦ مليون ريال في ذلك العام، أما في عام ١٩٩٩، فقد مثلت القروض والسلفيات حوالي ٤٥٪ من إجمالي الموجودات، التي بلغت ١٩.٣١٦ في ذلك العام.

وبالرغم من عدم توفر بيانات تفصيلية لتوزيع القروض والسلفيات على مختلف القطاعات الاقتصادية، إلا أنه من الواضح من ميزانية المصرف التي تؤثر زيادة أرصدة المصرف لدى المصارف الأخرى. وبالتالي يتضح لنا أن قروض المصرف في هذه الفترة كانت موجهة معظمها للمصارف، وللمصرف المركزي على شكل ودائع قصيرة الأجل وطويلة الأجل، ولكن ينبغي علينا الأخذ بعين الاعتبار مستحقات المصارف، إذ بلغت ٠.١٦٤ مليون ريال عام ١٩٩٥، وارتفعت لتصل إلى ١.٠١٣ مليون عام ١٩٩٧، ثم بدأت في التراجع إلى ٠.١٤٦ مليون ريال عام ١٩٩٩. بمعنى أن صافي أرصدة المصرف يمثل الفرق ما بين إيداعات المصارف لدى المصرف، وأرصدة المصرف لديها، إذ ارتفعت من ٣.٠٠٥ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى أن بلغت ٤.٢٧٦ مليون ريال عام ١٩٩٩، حيث تمكن المصرف من خلال هذه العملية من الحصول على فوائد مضمونة، أي أنه استطاع أن يكون وسيطاً مالياً بإقراض فوائضه المالية للمصارف الأخرى؛ للحصول على إيرادات مضمون من تلك العمليات متجنباً للمخاطر الائتمانية. (الجدول (٢٥) ص ١٤٦).

ثانياً: الاستثمارات^(١).

تتمثل استثمارات المصرف، في الاستثمارات المباشرة، والاستثمار في أدون الخزنة وشهادات الإيداع، حيث تم توزيع الاستثمارات المباشرة على شركة الملاحة اليمنية لتحظى بنسبة ٥٪ من رأس مال الشركة، وعلى شركة النقل الجماعي، والمساهمة في إنشاء مستشفى بنسبة ٥٪ من رأس المال، مدفوعة بالكامل للعام ١٩٩٥، بينما وزعت على شركة سبأ للنقل الجوي بنسبة ١٧٪ من مجموع رأس مال الشركة عام ١٩٩٩، فضلاً عما ذكر سابقاً، إلا أنه من الملاحظ تدني حجم الاستثمارات المباشرة، حيث بلغت ٠.٠٠٢ مليون ريال، ومثلت نسبة ٠.٠١٩٪ عام ١٩٩٥ من إجمالي الموجودات، وارتفعت إلى ٠.٠٦٤ مليون ريال لتمثل نسبة ٠.٣٣٪ من إجمالي الموجودات عام ١٩٩٩، موزعة كما هو مشار سابقاً.

(١) المصرف التجاري اليمني، التقارير السنوية، للسنوات ١٩٩٥-١٩٩٩.

وتجدر الإشارة إلى أن تدني الأهمية النسبية للاستثمارات المباشرة، تعود إلى سياسة المصرف المركزي الرامية إلى تقليص عمليات التوسع في الاستثمارات المباشرة - للأسباب سالفة الذكر-، بمعنى أن المصرف تحول للاستثمار في أذون الخزانة؛ بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، والتحفيز المقدم من المصرف المركزي اليمني بتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي عليها، حيث زادت استثماراته في أذون الخزانة، من ٠٠٠٤٤ مليون ريال عام ١٩٩٥ إلى ١٠٠١٣ مليون ريال عام ١٩٩٩، أي أنها تضاعفت بحوالي ٢٣ مرة، وارتفعت أهميتها النسبية من ٠.٤٣٪ إلى ٥٪ على التوالي خلال تلك الفترة، ومع ذلك تبقى هذه الأهمية منخفضة، إذا ما قارناها مع مصرف اليمن والكويت، مع أنها سجلت تماثلاً في بداية الفترة، ونقل أيضاً عنها في مصرف اليمن الدولي. (الجدول (٢٥) ص ١٤٦).

٣-٦-٥-١-٣: مؤشرات الأداء المالي

ارتفع معدل حقوق الملكية إلى الودائع من ٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٧٪ عام ١٩٩٩، بينما تراجع معدل حقوق الملكية إلى القروض من ١٢.٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٩٪ عام ١٩٩٦، ثم عاد ليرتفع إلى ١٣٪ عام ١٩٩٩، في حين ارتفع معدل حقوق الملكية إلى الموجودات من ٤٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦٪ عام ١٩٩٩، أما معدل حقوق الملكية إلى أذون الخزانة، فقد بلغ معدلات مرتفعة، أي مثل ٢٨٧٪ في المتوسط؛ نتيجة انخفاض حجم الأموال الموجهة للاستثمار في أذون الخزانة، والارتفاع المتزايد في حقوق الملكية، وهذا يدل على أن المصرف استطاع إلى حد ما أن يحافظ على مركزه المالي خلال تلك الفترة .

أما معدل القروض إلى الودائع، فقد ارتفع من ٣٧٪ عام ١٩٩٥ إلى ٥٠٪ عام ١٩٩٩، في حين بلغ معدل القروض إلى الموارد ٣٥٪، وكذلك معدل توظيف الموارد في عام ١٩٩٥، ثم ارتفع معدل القروض إلى الموارد إلى ٤٧٪، ومعدل توظيف الموارد إلى ٥٢٪ عام ١٩٩٩، وكذلك ارتفع معدل الاستثمار في أذون الخزانة إلى الودائع، من ٠.٥٪ عام ١٩٩٥ إلى ٦٪ عام ١٩٩٩، وسجل أعلى معدل له بلغ ١٥٪ عام ١٩٩٨.

ومن الملاحظ أن تخفيض التوظيف يقلل من مخاطر السيولة لدى المصرف، وفي نفس الوقت يقلل من العائد، وهنا ينبغي على إدارة المصرف أن تلعب دوراً إيجابياً في عملية الموازنة بين الأصول السائلة، والأصول أقل سيولة؛ بهدف تلبية متطلبات السيولة، وتحقيق العائد المناسب.

أما بالنسبة إلى معدلات العائد، يلاحظ خلال تلك الفترة أن المصرف لم يحقق عائداً مناسباً على جميع المؤشرات عدا حقوق الملكية، إذ بلغ معدل العائد عليها ١٠٪ عام ١٩٩٥، واستمر بالارتفاع إلى أن بلغ ٢٠٪ عام ١٩٩٧، وبلغ معدل العائد إلى الودائع ٠.٠٤٪، وارتفع إلى ٢٪ عام ١٩٩٧، وبلغ معدل العائد إلى الموارد، وإلى الموجودات، المعدلات نفسها، وهذا بفعل الزيادة الطفيفة في إيرادات الفوائد، مقارنة مع الفوائد المدفوعة خلال تلك الفترة باستثناء عامي ٩٨-٩٩، حيث لم يحقق فيهما المصرف أي عائد.

وبالتالي فإن المصرف خلال تلك الفترة امتنع عن توزيع أي أرباح على المساهمين، حيث عمد إلى إضافتها إلى إجمالي الأرباح المرحلة، ومما يدل على ذلك اقتطاع ٥ ملايين من حقوق المساهمين التي بلغ رصيدها ٠.٩٤٠ مليون ريال عام ١٩٩٧، ليصبح رصيدها ٠.٩٣٥ مليون ريال عام ١٩٩٨، أي أن المصرف عانى من خسائر اضطر إلى تحملها دون تحميلها على الديون المتعثرة، لأنها ثبتت لديه كديون معدومة، وتبعاً لذلك يعود عدم تحقيق المصرف لأي أرباح إلى الزيادة في حجم الفوائد المدفوعة بحوالي ٥ مرات، والزيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها بحوالي ٢٠ مرة، والزيادة في المصروفات الإدارية والعمومية بحوالي ٣ مرات، مع عدم تحقيق المصرف لعائد مناسب من الخدمات المصرفية، بالرغم من ضخامة حجم الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان، مما يدل على أن المصرف يعاني من مشاكل في توجيهاته الإدارية أكثر من معاناته من حجم الديون المشكوك في تحصيلها. (الجدول (٢٩) ص ١٥٠).

وأما بالنسبة لإنتاجية رأس المال فقد ارتفعت من ١.٠٥ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٥، إلى ١.٧٨ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٦، بسبب الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية الناتجة عن الزيادة في إيرادات الفوائد خلال تلك الفترة، ثم تراجعت إلى أدنى معدل لها عام ١٩٩٩ بلغ ٠.٦٣ ريالاً للريال الواحد، أي تراجعت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٢.٦٪. ويعزى ذلك إلى الزيادة في حقوق الملكية، بمعدلات تفوق الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، مما يعني عدم كفاءة المصرف التشغيلية لرأس المال؛ نتيجة تراجع معدل العائد على حقوق الملكية، في حين تراجعت إنتاجية الأجر، من ٦.١٣ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٥ إلى ٤.١٢ ريالاً للريال الواحد عام ١٩٩٩، أي انخفضت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٣٪، ويعود ذلك إلى الزيادة في الأجور، بمعدلات أعلى من الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، أي أن الأجور تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٢٢٪، بينما لم تزد الإيرادات إلا بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٩٪، ويعني هذا أيضاً انخفاض الكفاءة لدى العاملين في تلك الفترة. (الجدول (٣٠) ص ١٥١).

٣-٦-٥-٢: الفترة الثانية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨)

٣-٦-٥-١: مصادر أموال المصرف

أولاً: حقوق الملكية^(١).

استقرت حقوق الملكية عند ١.١٨٥ مليون ريال من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، وذلك بسبب الخسائر التي تحملها المصرف خلال تلك الفترة، أما رأس المال فقد ارتفع من ٠.٩٩٤ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ١.١٤٠ مليون ريال عام ٢٠٠٢، بينما واصلت حقوق الملكية ارتفاعها تدريجياً بدءاً من عام ٢٠٠٣ من ١.٢٨٢ مليون ريال إلى ٧.١٧٧ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ويعود هذا إلى زيادة رأس المال من ١.٢٣٤ مليون ريال عام ٢٠٠٣ إلى ٦.١٣٧ مليون ريال عام ٢٠٠٨، والزيادة في الاحتياطات من ٠.٠٤٨ مليون ريال إلى ٠.٤٣٣ مليون ريال، وإلى الزيادة في الأرباح المرحلة بدءاً من عام ٢٠٠٥ من ٠.٣٥٥ مليون ريال إلى ٠.٦٠٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي أن حقوق الملكية تزايدت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٢٦٪، أما معدل حقوق الملكية إلى الودائع، فقد تراجع من ٦٪ عام ٢٠٠٠، إلى أدنى معدل له عام ٢٠٠٣ بلغ ٤٪، ثم ارتفع من ٦٪ عام ٢٠٠٤ ليصل إلى ١١٪ عام ٢٠٠٨. (الجدول (٢٦) ص ١٤٧).

ثانياً: الودائع

ارتفعت الودائع من ٢١.١٠٨ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٦٤.٣٣٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي تزايدت خلال تلك الفترة بمعدل متوسط سنوي بلغ ١٤٪، ومثلت ٩٠٪ من إجمالي الموجودات عام ٢٠٠٠ التي بلغت ٢٣.٣٢٤ مليون ريال في ذلك العام، في حين مثلت نسبة ٨٧٪ من إجمالي موجودات المصرف التي بلغت ٧٣.٤٠٦ مليون ريال عام ٢٠٠٨. وعليه فإن هذا يعود إلى زيادة الودائع لأجل، والودائع تحت الطلب - كما أسلفنا - والودائع الأخرى، إذ بلغت الودائع تحت الطلب ٣٥٪، والودائع لأجل نسبة ٣٣٪ من إجمالي الودائع عام ٢٠٠٠، بينما بلغت نسبة الودائع الادخارية ١٩٪، ونسبة التأمينات ١١٪ من إجمالي الودائع للعام نفسه، في حين تزايدت أهمية الودائع لأجل لتصل إلى ٣٩٪، والودائع تحت الطلب بلغت ٣٥٪، والودائع الادخارية ١٢٪، والتأمينات ١٠٪ من مجموع الودائع للعام ٢٠٠٨. (الجدول (٢٧) ص ١٤٨).

٣-٦-٥-٢: توظيف موارد المصرف

أولاً: القروض والسلفيات

(١) المصرف التجاري اليمني، التقارير السنوية، للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨.

تزايدت القروض والسلفيات من ٦.٩٨٦ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ١٤.١١٢ مليون عام ٢٠٠٨، أي تزايدت بحوالي مرتين، ومثلت ٣٠٪ من إجمالي الموجودات التي بلغت ٢٣.٣٢٤ مليون ريال عام ٢٠٠٠، ومثلت ١٨٪ من إجمالي الموجودات البالغة ٧٣.٤٠٦ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ويعزى تراجع الأهمية النسبية للقروض والسلفيات إلى الزيادة في إجمالي موجودات المصرف، بنسبة تفوق الزيادة في حجم القروض والسلفيات، أي تزايدت بحوالي ٣ مرات، وتوزعت القروض والسلفيات على مختلف القطاعات الاقتصادية؛ ليحتل قطاع التجارة المرتبة الأولى بنسبة ٥٤٪ منها، يليه في المرتبة الثانية القطاع الزراعي بنسبة ٤٥٪، بينما لم تحظ القطاعات الأخرى إلا على نسب ضئيلة منها قطاع الصناعة، والقطاع الخاص، والأفراد بلغت ٠.١٪، ٠.٢٪ على التوالي في عام ٢٠٠٠، وظل قطاع التجارة مسيطرًا على النصيب الأوفر ليحظى بنسبة ٧٩٪ عام ٢٠٠٧، في حين احتل قطاع الأفراد وأخرى، المرتبة الثانية بنسبة ١٥٪، وظهر قطاع الخدمات ليحظى بنسبة ٦٪، وتراجعت نسب الصناعة والزراعة إلى ٠.٥٪ و ٠.٦٠٪ على التوالي من إجمالي القروض في ذلك العام، وتراجع نصيب قطاع التجارة إلى ٣٣٪ في عام ٢٠٠٨، وارتفع نصيب قطاع الخدمات والأفراد وأخرى، ليحظى كلاهما بنسبة ٣١٪ على التوالي، وارتفعت أهمية الصناعة والزراعة ليحظى كلاهما بنسبتي ٤٪، و ٠.٦٣٪ على التوالي في ذلك العام^(١).

وعليه يمكن القول إن المصرف توسع في إقراض قطاع التجارة، مما يدل على عدم تخلي المصرف عن وظيفته باعتباره مصرفاً تجارياً، وتوسع مؤخراً في إقراض قطاع الخدمات لكون القائمين عليه ممن يعملون في هذا المجال، ويستدل على ذلك من خلال مساهمته في الشركات، ودعمها كشركة سبأ للطيران، ومصرف الأمل للإقراض (قيد التأسيس)، والشركة اليمنية لخدمات الدفع والبطاقات، وشركة النقل الجماعي. (الجدول (٢٥) ص ١٤٦).

ثانياً: الاستثمارات

استقرت الاستثمارات المباشرة ثابتة وعند معدلات متدنية لغاية عام ٢٠٠٣ في حدود ٠.٠٦٤ مليون ريال، ممثلة ٠.٣٪ من إجمالي موجودات المصرف خلال ثلاث سنوات، ثم ارتفعت من ٠.٠٧٩ مليون ريال عام ٢٠٠٤ إلى ٠.٢٥٤ مليون ريال، ممثلة أيضاً ٠.٦٪ من إجمالي موجودات المصرف عام ٢٠٠٦، ثم تراجعت إلى ٠.١٧٩ مليون ريال عام ٢٠٠٨، لتمثل ٠.٢٪ من إجمالي الموجودات في ذلك العام، ومع ذلك تبقى هذه النسبة منخفضة جداً، وتتماثل تقريباً في عموم المصارف اليمنية للأسباب سالفه الذكر.

أما بالنسبة للاستثمار في أدون الخزنة، فقد أفرط المصرف من نشاطه فيها، إذ ارتفع الاستثمار في أدون الخزنة من ٥.٦٨٧ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠.٧٧٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨، أي زاد بحوالي

(١) المصرف التجاري اليمني، التقارير السنوية، للسنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨.

٤ مرات تقريباً خلال تلك الفترة، وارتفعت أهميتها النسبية من ٢٤٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٨٪ عام ٢٠٠٨ من إجمالي الموجودات. وأما الاستثمار في شهادات الإيداع، وهي عبارة عن شهادات تودعها المصارف لدى المصرف المركزي بأسعار محددة مسبقاً، فقد بدأ المصرف نشاطه فيها من عام ٢٠٠١، إذ بلغت ٢٠٧٣٠ مليون ريال مسجله تراجعاً إلى ٢٠٠٨٠ مليون ريال عام ٢٠٠٣، وانعدمت تماماً خلال السنوات الأخيرة، ثم ظهرت مرة أخرى خلال عامي ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ لترتفع من ٣٠٩٥٠ مليون ريال إلى ١٢٠٥٠ مليون ريال على التوالي، مما يعني أن المصرف قام بعملية توزيع لموارده المالية على مختلف الأنشطة، وخصوصاً الأنشطة المالية بعيداً عن التوسع في النشاط الإقراضي، لزيادة أسعار الفائدة على أذون الخزنة، مقارنة مع أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية من ناحية، وعامل أمان ومجد اقتصادياً من ناحية أخرى. (الجدول (٢٥) ص ١٤٦).

٣-٦-٥-٢-٣: مؤشرات الأداء المالي

تراجع معدل حقوق الملكية إلى الودائع من ٥.٦٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٪ في عام ٢٠٠٣، ويعزى ذلك إلى زيادة الودائع بمعدل يفوق الزيادة في رأس المال، والاحتياطيات معاً، ثم ارتفع من ٦٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١١٪ عام ٢٠٠٨، وتراجع أيضاً معدل حقوق الملكية إلى القروض من ١٧٪ عام ٢٠٠٠ إلى ١٦٪ عام ٢٠٠٣، ثم ارتفع من ٢٠٪ عام ٢٠٠٤ إلى ٥١٪ عام ٢٠٠٨، وتبقى هذه النسبة مرتفعة، إذا ما قورنت مع مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، ولكنها تقل بالنسبة للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، وكما تراجع معدل حقوق الملكية إلى الموجودات من ٥٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٤٪ عام ٢٠٠٣، ثم ارتفع من ٥٪ عام ٢٠٠٤ إلى ١٠٪ عام ٢٠٠٨، وبلغ معدل حقوق الملكية إلى أذون الخزنة ٢١٪ عام ٢٠٠٠، ثم ارتفع إلى ٣٥٪ عام ٢٠٠٨، إلا أنه انخفض خلال تلك الفترة إلى أدنى معدل له عام ٢٠٠٣ بلغ ١٣٪، وحقق أعلى معدل بلغ ٤١٪ عام ٢٠٠٦، وبذا فهو يفوق مصرف اليمن الدولي فيما يتعلق بمعدل حقوق الملكية إلى الودائع والموجودات، ويتماثل مع مصرف اليمن والكويت، وبالرغم من التراجع في حقوق الملكية فقد جاءت متناسبة مع حجم القروض، وحجم الودائع وتغطي مخاطر الاستثمار، لذلك فقد استطاع المصرف الحفاظ على مركزه المالي من ناحية كفاية رأس المال.

أما معدل القروض إلى الودائع فقد تراجع من ٣٣٪ عام ٢٠٠٠ إلى أدنى معدل بلغ ٢٢٪ عام ٢٠٠٨، وتراجع أيضاً معدل القروض إلى الموارد من ٣١٪ عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٪ عام ٢٠٠٨، وأما معدل توظيف الموارد فقد بلغ ٥٧٪ عام ٢٠٠٠، وارتفع إلى أعلى معدل له بلغ ٧٠٪ عام ٢٠٠٢، ثم تراجع إلى ٦٦٪ عام ٢٠٠٨، وبمقارنة تلك المعدلات يلاحظ أنها تقل عن مصرف اليمن والكويت، وتنفق ما تحقق في مصرف اليمن الدولي فيما يخص معدل القروض إلى الودائع والموارد، أما معدل توظيف الموارد فيقل عن مصرف اليمن الدولي ويفوق مصرف اليمن والكويت.

وبالرغم من هذا لم يحقق المصرف أي عائد على المؤشرات عموماً بدءاً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤، ويعزى ذلك إلى زيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، إذ ارتفعت من ١.٤١٨ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى أن بلغت ٢.٨٣٥ مليون ريال عام ٢٠٠٢، وهذه الزيادات التهمت الإيرادات المحققة من العملية الإقراضية خلال تلك الفترة، وبالرغم أيضاً من الزيادة في الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف، ويحصل منها على عمولات وفي مقدمتها الاعتمادات المستندية، وخطابات الضمان التي تزايدت من ٨.١٤٧ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى أن بلغت ١٩.٩٧٩ مليون ريال عام ٢٠٠٤، إلا أن إيرادات هذه الخدمات لم تكن كافية لتحقيق ربح مناسب؛ بسبب تدنى هامش الربح على الإقراض، والزيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها .

ومن الملاحظ أن المصرف حقق عائداً على جميع المؤشرات بدءاً من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، بسبب الزيادة في إيرادات الفوائد المحصلة بالنسبة للفوائد المدفوعة، والزيادة في إيرادات الخدمات، مما أدى ذلك إلى زيادة الإيرادات الكلية من ٢.٣٦٢ مليون ريال إلى ٣.٣٧٩ مليون ريال لتلك الفترة، وإلى التراجع في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها، إذ تراجعت من ١.٤١٨ مليون ريال عام ٢٠٠٠ إلى ٠.٤٢٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، مما أدى ذلك إلى زيادة معدل العائد على حقوق الملكية، من ١٦٪ عام ٢٠٠٥ إلى ١٩٪ عام ٢٠٠٧، ثم تراجع إلى ٩٪ عام ٢٠٠٨، وبلغ معدل العائد على الودائع ١٪ عام ٢٠٠٥، وارتفع إلى ٢٪ عام ٢٠٠٧، ثم تراجع إلى ٠.٩٪ عام ٢٠٠٨، وكذلك بلغ معدل العائد على الموارد والموجودات تقريباً. أما معدل العائد على الموجودات العاملة، فقد ارتفع من ١.٥٪ عام ٢٠٠٥ إلى ٢٪ عام ٢٠٠٧، ثم تراجع إلى ٠.٩٪ عام ٢٠٠٨، ويعود التراجع في معدلات العائد المذكورة إلى الأسباب المشار إليها عند تحليل المصرف اليمني للإنشاء والتعمير. (الجدولين (٢٨ - ٢٩) ص - ص ١٤٩ - ١٥٠).

أما بالنسبة لإنتاجية رأس المال، فقد تزايدت من ١.١٤ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٠، إلى ١.٥٨ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٣، ثم بدأت في التراجع إلى أن بلغت أدنى معدل لها ٠.٤٧ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٨، أي نجد أنها انخفضت بمتوسط سنوي بلغ ٨٪ تقريباً، ويعود الانخفاض إلى الزيادة في حقوق الملكية بمعدلات تفوق الزيادة في إجمالي الإيرادات الكلية، مما يعني هذا عدم الكفاءة التشغيلية لرأس المال.

وأما بالنسبة لإنتاجية الأجر، فقد استقرت تقريباً من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٣ في حدود ٦.٦٠ ريالاً للريال الواحد، ثم تراجعت خلال العامين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥ لتستقر في حدود ٤ ريالاً للريال الواحد، ثم ارتفعت إلى ٦ ريالاً للريال الواحد عام ٢٠٠٧، وتراجعت إلى ٥٪ عام ٢٠٠٨، أي أنها انخفضت بمعدل متوسط سنوي بلغ ٢٪ خلال تلك الفترة، وعند مقارنة إنتاجية الأجر، يلاحظ أنها تفوق ما تحقق في مصرف اليمن والكويت، وتقل عما تحقق في مصرف اليمن الدولي، وكذلك بالنسبة لإنتاجية رأس

المال. ويبدو مما سبق أن الزيادة في الأجور تفوق الزيادة في الإيرادات الكلية، إذ تزايدت الأجور بمقدار ٣ مرات، وبمعدل متوسط سنوي بلغ ١٦٪، بينما لم يزد إجمالي الإيرادات الكلية إلا بحوالي ٢.٨ مرة، وبمعدل متوسط سنوي بلغ ١٥٪. (الجدول (٣٠) ص ١٥١).

وبالعودة إلى النشاط الاقتصادي لتلك المصارف ورغم أهمية الدور الذي تقوم به، إلا أنه لا يزال هناك قصور في طبيعة عملها من جهة، ومدى فعاليتها من جهة أخرى - حيث يلاحظ أن الجزء الأكبر من القروض والسلفيات التي منحتها تلك المصارف كانت موجهة في الغالب نحو قطاعات غير إنتاجية مثل التجارة بالدرجة الأولى أو عبارة عن قروض شخصية، بينما لم تحصل القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة؛ إلا على نسبة ضئيلة من تلك القروض؛ ونتيجة للإجراءات التي انتهجتها الحكومة اليمنية بدءاً من عام ١٩٩٥، للقيام بتدبير الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات، من خلال تحويل النقود إلى ودائع، التي تتحول بدورها إلى قروض، وسندات، وأوراق مالية تمول الثروة التي تنتج السلع والخدمات، الأمر الذي يمكن الاستدلال عليه باستخدام مؤشر (التعمق المالي) الذي يقصد به (زيادة أو تراكم الأصول المالية) بمعدل يزيد على نمو الأصول غير المالية في المجتمع، واستناداً إلى تطور نسبة الودائع لتلك المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي (ملحق رقم ١). يمكن استنتاج انخفاض نسبة التعمق المالي في الاقتصاد اليمني خلال تلك الفترة؛ الذي يشير إلى قصور في الأداء المالي لتلك المصارف، خاصة إذا ما عرفنا هذا المؤشر في بعض الدول العربية الذي يتراوح بين ٤٠٪ وما يزيد قليلاً عن ٨٠٪، مصر على سبيل المثال، ونسبة ٩٠٪ على مستوى الدول العربية ككل^(١).

كما يظهر الملحق أيضاً تراجع نسبة القروض إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي إذ لم تسجل، إلا نسبة متدنية، الأمر الذي يعكس ضالة الموارد التمويلية للقطاعات الاقتصادية للأسباب سالفه الذكر.

(١) المخلافي، عبدالله غالب (٢٠٠٦) مصدر سابق، ص - ص ٧٦-٧٧.

جدول (٢٥)
الميزانية العمومية (موجودات) المصرف التجاري اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

البيان \ السنة	١٩٥٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
نقد في الصندوق	٢.٧٢٥	٣.١٥٢	٢.٥٦١	٣.٢١٥	٤.٠٨٢	٣.٣٠٥	٣.٢٢٦	٣.٥٥٣	٤.٧٩٥	٤.٣٢٩	٥.٤٨٧	٥.٣١٢	٩.٢٦٠	٧.٩٥٩
أرصدة لدى المصارف	٣.٠٠٥	١.٨٣٢	٢.٩٢٢	١.٨٩٦	٤.٢٧٦	٦.٢١٢	٦.٣٢٩	٤.٤١٣	٥.٧٥٩	٦.١٢٨	٥.٧٦٤	٦.٠٣٤	١٢.٠١٨	١٠.٣٠٢
أذون خزنة	٠.٠٤٤	٠.٢٤٨	٠.٩٠٤	١.٩٤٥	١.٠١٣	٥.٦٨٧	٤.٤٧٧	٦.٤٤٨	٩.٥٧٧	١١.٥٢٧	١٢.٠٦٣	١١.٤٨٠	٢٠.٩٣٧	٢٠.٧٧٨
شهادات إيداع	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٢.٧٣٠	٣.٧٧٦	٢.٠٨٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٣.٩٥٠	٠.٠٠٠	١٢.٠٥٠
القروض والسلفيات	٣.٣١٧	٥.٨٠٨	٥.٥٩٨	٦.٨٩٣	٨.٧٨٧	٦.٩٨٦	٩.٤٠٣	٨.٥٤٩	٨.٢٣٨	٨.٣٥٦	٨.٢٤٣	١٠.٠٠٥	١١.٦٠٦	١٤.١١٢
الاستثمارات*	٠.٠٠٢	٠.٠١٠	٠.٠١٠	٠.٠٣٥	٠.٠٦٤	٠.٠٦٤	٠.٠٦٤	٠.٠٦٤	٠.٠٦٤	٠.٠٧٩	٠.٢٥٤	٠.٢٥٤	٠.١٨٩	٠.١٧٩
أرصدة مدينة	٠.٨١٠	٠.٣٦٩	٠.٣٩٨	٠.٤٦٤	٠.٦٥٦	٠.٥٩٦	٠.٤٧٨	٠.٣٧١	٠.٣٢٦	٠.٣٠٨	٠.٦٩٦	١.٨٣٧	٥.٨٦٣	٥.٣٦٧
موجودات ثابتة	٠.٢٩٧	٠.٣٨٤	٠.٣٩٧	٠.٤٨٨	٠.٤٣٩	٠.٤٧٤	٠.٥٠٥	٠.٥١٥	٠.٨٩٧	٠.٨٩١	٠.٩٠٢	١.٩٦٠	٢.١٧٦	٢.٦٦٠
إجمالي الموجودات	١٠.١٥٦	١١.٨٠٣	١٢.٧٩٠	١٤.٩٣٥	١٩.٣١٦	٢٣.٣٢٤	٢٧.٢١١	٢٧.٦٨٩	٣١.٧٣٥	٣١.٦٢٠	٣٣.٤٠٧	٤١.٣٣١	٦٢.٠٥٠	٧٣.٤٠٦
التزامات عرضية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٣.٤٠٢	٥.١٣٣	٤.١٨٧	٨.١٧٤	٦.٧٩٥	١١.٦٢٣	١٥.٣٩٢	١٩.٩٧٩	٢٠.٧٧٩	٣٠.٠١٩	٣٨.٣٨٥	٣٥.٥٣٢

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية، للمصرف التجاري اليمني، للسنوات المذكورة أعلاه.

* : تشمل الاستثمارات، استثمارات مالية متاحة للبيع واستثمارات في شركات تابعة وزميلة.

جدول (٢٦)
الميزانية العمومية (مطلوبات) المصرف التجاري اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
مستحقات المصارف	٠.١٦٤	٠.٥٦٥	١.٠١٣	٠.١٥١	٠.١٤٦	٠.٥٥٠	٠.٧٨٣	٠.٤٧٣	٠.١٩٨	٠.٠٥٠	٠.٤٧٧	٠.٢٢٦	١.٥١٠	٠.٠١٧
إجمالي الودائع	٨.٩٥١	١٠.٠١٩	١٠.١١٥	١٣.١٢٢	١٧.٥١٢	٢١.١٠٨	٢٤.٦٨٧	٢٥.٥٨١	٢٩.٦١٠	٢٩.٠٣٩	٢٩.٠٣٠	٣٤.٧٢٠	٥١.٧٥٢	٦٤.٣٣٨
مستحقات المصرف المركزي	٠.٠٠٥	٠.٠٧٠	٠.٠٢٠	٠.٠٥٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
أرصدة دائنة ومطلوبات	٠.٦٢١	٠.٦١٠	٠.٤٢١	٠.٥٠٨	٠.٢٨١	٠.٢٧٣	٠.٣٤٩	٠.٢٤١	٠.٢٦٧	٠.٢٥٢	٠.٤٠١	٠.٣٦٤	١.٧٣٠	١.٤١٢
المخصصات	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٢٣١	٠.١٦٥	٠.١٩٥	٠.٢٠٧	٠.٢٠٧	٠.٢٠٩	٠.٣٧٩	٠.٦٣٣	٠.٨٣٣	١.٣٢٧	٠.٤٩٠	٠.٤٦٢
رأس المال المدفوع	٠.٢٤٩	٠.٢٨١	٠.٥٠٠	٠.٧٤٤	٠.٩٩٠	٠.٩٩٤	٠.٩٩٤	١.١٤٠	١.٢٣٤	١.٥٩٨	٢.٢٠٠	٣.٦٥٠	٥.١٠٠	٦.١٣٧
الاحتياطيات	٠.١٦١	٠.٢٠٨	٠.٤٤٠	٠.١٩١	٠.١٩١	٠.١٩١	٠.١٩١	٠.١٩١	٠.٠٤٨	٠.٠٤٨	٠.١١١	٠.٢٥٠	٠.٢٥٠	٠.٤٣٣
علاوة إصدار الأسهم	٠.٠٣٦	٠.٠٥٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠
أرباح أو (خسائر) مرحلة	(٠.٠٣٠)	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٣٥٥	٠.٧٩٢	١.٢١١	٠.٦٠٨
حقوق الملكية	٠.٤١٦	٠.٥٣٩	٠.٩٤٠	٠.٩٣٥	١.١٨١	١.١٨٥	١.١٨٥	١.١٨٥	١.٢٨٢	١.٦٤٥	٢.٦٦٥	٤.٦٩٣	٦.٥٦١	٧.١٧٧
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	١٠.١٥٦	١١.٨٠٣	١٢.٧٩٠	١٤.٩٣٥	١٩.٣١٦	٢٣.٣٢٤	٢٧.٢١١	٢٧.٦٨٩	٣١.٧٣٥	٣١.٦٢٠	٣٣.٤٠٧	٤١.٣٣١	٦٢.٠٥٠	٧٣.٤٠٦
التزامات عرضية	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٣.٤٠٢	٥.١٣٣	٤.١٨٧	٨.١٧٤	٦.٧٩٥	١١.٦٢٣	١٥.٣٩٢	١٩.٩٧٩	٢٠.٧٧٩	٣٠.٠١٩	٣٨.٣٨٥	٣٥.٥٣٢

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية، للمصرف التجاري اليمني، للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٢٧)
أنواع الودائع للمصرف التجاري اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
ودائع تحت الطلب	٤,٣٦٥	٤,٠٨٤	٤,١٥٣	٥,٤١٤	٥,٨٧٤	٧,٤٩٩	٨,٧٣٣	٨,٤٢١	٩,٢٥٩	٩,٤١١	١٠,٨٩٢	٩,٦١٧	١٨,٣٧١	٢٢,٨٩٣
ودائع ادخارية	١,٠٠٦	١,٠٥٩	١,٥٢٤	٢,٠٧٧	٣,٠٢٨	٤,٠٧٥	٤,٧٧٦	٥,٦٠٣	٦,٨٤٥	٦,٠١٥	٦,٢٥٩	٦,١١١	٦,٦٤١	٧,٤٨٨
ودائع لأجل	٢,٠١٠	٣,١٦٠	٣,١٦٠	٤,١٨٣	٦,٥٣٥	٧,٠٥٨	٨,٨٢٢	٨,٢٠٥	٨,٨٧٠	٩,٤٥٩	١٠,٨٩٢	١٣,٣٧٣	٢٠,٣٢٠	٢٥,١٩٠
ودائع أخرى	١,٥٦٩	١,٧١٦	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٨٣	٠,٠٦٥	٠,٢٥٤	٠,٢٠١	١,٣٩٥	٠,٨٠٦	١,٢٩٢	٠,٧٨٢	٠,٩٦٢	٢,٦٨٨
تأمينات نقدية	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٢٧٨	١,٤٤٨	١,٩٩١	٢,٤١١	٢,١٠١	٣,١٥٠	٣,٢٤١	٣,٣٤٨	٣,٤١٤	٤,٨٣٧	٥,٤٦٤	٦,٠٧٧
إجمالي الودائع	٨,٩٥٠	١٠,٠١٩	١٠,١١٥	١٣,١٢٢	١٧,٥١٢	٢١,١٠٨	٢٤,٦٨٧	٢٥,٥٨١	٢٩,٦١٠	٢٩,٠٣٩	٢٩,٠٣٠	٣٤,٧٢٠	٥١,٧٥٢	٦٤,٣٣٧

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية، للمصرف التجاري اليمني، للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٢٨)
قائمة الدخل للمصرف التجاري اليمني
للفترة من ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
القيمة (بملايين الريالات)

البيان \ السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
إيرادات الفوائد	٠.٤٧٣	١.٢١٨	١.٢٣٨	٠.٨٨٥	١.٢٧٣	٢.٠٧٢	٢.٢١٨	٢.٢٤٧	٢.٨٨٨	٢.٩٦٣	٣.٣٩٥	٣.٩٢٩	٥.٠٨١	٦.٣١٥
مصروفات الفوائد	٠.١٨٩	٠.٥٧٦	٠.٦٧٦	٠.٤٩٩	٠.٩٧٥	١.١٤٩	١.٢١٠	١.٣٠٧	١.٤٩٠	١.٧٥٠	١.٩١١	١.٩٩٤	٣.٠١٤	٤.٣٠٢
صافي الفوائد	٠.٢٨٤	٠.٦٤٢	٠.٥٦٢	٠.٣٨٦	٠.٢٩٨	٠.٩٢٣	١.٠٠٨	٠.٩٤٠	١.٣٩٨	١.٢١٣	١.٤٨٣	١.٩٣٦	٢.٠٦٧	٢.٠١٣
إيرادات الخدمات	٠.١٣٩	٠.٢٨٢	٠.٢٦٦	٠.٢١١	٠.٤٢٢	٠.٤١٢	٠.٤٠٣	٠.٤٣٩	٠.٤٦١	٠.٥١٤	٠.٤٨٨	٠.٦٣٤	٠.٧٦٧	٠.٨١٠
أرباح النقد الأجنبي	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٧	٠.١١٠	٠.٠٢١	(٠.٠١٠)	٠.٠٢٩	٠.٠٤٣	٠.١٢١	٠.٠٤٦	٠.٠٩٧	٠.٠٨٩	٠.٠٨٤	٠.١٠٥
إيرادات أخرى	٠.٠١٣	٠.٠٣٥	٠.٠٢٩	٠.٠٥٦	٠.٠٠٤	٠.٠٠٥	٠.٠٠٣	٠.٠١٣	٠.٠٤٨	٠.٠٢٧	٠.٢٩٣	٠.٢٦٥	٠.٨٣٤	٠.٤٧٨
إجمالي الإيرادات الكلية	٠.٤٣٥	٠.٩٥٩	٠.٨٦٤	٠.٧٦٣	٠.٧٤٥	١.٣٣٠	١.٤٤٣	١.٤٣٥	٢.٠٢٨	١.٨٠٠	٢.٣٦٢	٢.٩٢٣	٣.٧١٨	٣.٣٧٩
المخصصات	٠.٠٣٠	٠.٢١٠	٠.١٤٠	٠.٣٤٢	٠.٦٢٥	١.٤١٨	٢.٢٧٦	٢.٨٣٥	٠.٩٤٢	٠.٥٨٥	٠.٦٣٢	٠.٥٦٥	٠.١٩٠	٠.٤٢٠
مصاريف إدارية وعمومية	٠.١٧٦	٠.٢٩٠	٠.٣٨٤	٠.٤٦٩	٠.٤٥٧	٠.٤٨٥	٠.٥٤٠	٠.٥٧٧	١.٠٦٠	١.١٩٢	١.٢٥٦	١.٣٧١	١.٧٥٨	٢.٠٤٠
الأرباح	٠.٠٤٠	٠.٠٧٨	٠.١٨٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٥	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٤١٨	٠.٩٣٢	١.٢١١	٠.٦٠٨

المصدر: تم استخراج الأرقام بالاعتماد على التقارير السنوية، للمصرف التجاري اليمني، للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٢٩)
مؤشرات التحليل المالي للمصرف التجاري اليمني
للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٨

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
معدل السيولة النقدية	٠.٢١١	٠.٢٢١	٠.٦٣٠	٠.٥٣٤	٠.٢٤٢	٠.٣٩٢	٠.٥٥١	٠.٥٩٧	٠.٥١٣	٠.٥٣٦	٠.٥١٠	٠.٥٧٢	٠.٥٩٨	٠.٦٥٩
معدل حقوق الملكية/الودائع	٠.٠٤٦	٠.٠٥٤	٠.٠٩٣	٠.٠٧١	٠.٠٦٧	٠.٠٥٦	٠.٠٤٨	٠.٠٤٦	٠.٠٤٣	٠.٠٥٧	٠.٠٩٢	٠.١٣٥	٠.١٢٧	٠.١١٢
معدل حقوق الملكية/القرض	٠.١٢٥	٠.٠٩٣	٠.١٦٨	٠.١٣٦	٠.١٣٤	٠.١٦٩	٠.١٢٦	٠.١٣٩	٠.١٥٦	٠.١٩٧	٠.٣٢٣	٠.٤٦٩	٠.٥٦٥	٠.٥١٠
معدل حقوق الملكية/الموجودات	٠.٠٤١	٠.٠٤٦	٠.٠٧٣	٠.٠٦٣	٠.٠٦١	٠.٠٥١	٠.٠٤٤	٠.٠٤٣	٠.٠٤٠	٠.٠٥٢	٠.٠٨٠	٠.١١٤	٠.١٠٥	٠.٠٩٨
معدل حقوق الملكية/أذون الخزانة	٩.٤٥٥	٢.١٧٣	١.٠٤٠	٠.٤٨١	١.١٦٦	٠.٢٠٨	٠.٢٦٥	٠.١٨٤	٠.١٣٤	٠.١٤٣	٠.٢٢١	٠.٤٠٩	٠.٣١٣	٠.٣٤٥
معدل أذون الخزانة/ الودائع	٠.٠٠٥	٠.٠٢٥	٠.٠٨٩	٠.١٤٨	٠.٠٥٨	٠.٢٦٩	٠.١٨١	٠.٢٥٢	٠.٣٢٣	٠.٣٩٧	٠.٤١٦	٠.٣٣١	٠.٤٠٥	٠.٣٢٣
معدل القروض/الودائع	٠.٣٧١	٠.٥٨٠	٠.٥٥٣	٠.٥٢٥	٠.٥٠٢	٠.٣٣١	٠.٣٨١	٠.٣٣٤	٠.٢٧٨	٠.٢٨٨	٠.٢٨٤	٠.٢٨٨	٠.٢٢٤	٠.٢٢٠
معدل القروض/ الموارد	٠.٣٥٤	٠.٥٥٠	٠.٥٠٦	٠.٤٩٠	٠.٤٧٠	٠.٣١٣	٠.٣٦٣	٠.٣١٩	٠.٢٦٧	٠.٢٧٢	٠.٢٦٠	٠.٢٥٤	٠.١٩٩	٠.١٩٧
معدل توظيف الموارد	٠.٣٥٤	٠.٥٥١	٠.٥٨٩	٠.٦٣١	٠.٥٢٨	٠.٥٧١	٠.٦٤٤	٠.٧٠٤	٠.٦٤٦	٠.٦٥١	٠.٦٤٩	٠.٦٥٢	٠.٥٦١	٠.٦٥٩
معدل العائد/حقوق الملكية	٠.٠٩٦	٠.١٤٥	٠.٢٠١	٠.٠٠٠	٠.٠٠٤	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.١٥٧	٠.١٩٩	٠.١٨٥	٠.٠٨٥
معدل العائد/الودائع	٠.٠٠٤	٠.٠٠٨	٠.٠١٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٤	٠.٠٢٧	٠.٠٢٣	٠.٠٠٩
معدل العائد/الموارد	٠.٠٠٤	٠.٠٠٧	٠.٠١٧	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٣	٠.٠٢٤	٠.٠٢١	٠.٠٠٩
معدل العائد/ الموجودات	٠.٠٠٤	٠.٠٠٧	٠.٠١٥	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٣	٠.٠٢٣	٠.٠٢٠	٠.٠٠٨
معدل العائد/ الموجودات العاملة	٠.٠٠٦	٠.٠٠٩	٠.٠١٩	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	٠.٠١٥	٠.٠٢٧	٠.٠٢٤	٠.٠٠٩٦

المصدر: تم احتساب المؤشرات المالية بالاعتماد على الجداول (٢٥)، (٢٦)، (٢٨) للسنوات المذكورة أعلاه.

جدول (٣٠)
إنتاجية الأجر ورأس المال لكل ريال يمني للمصرف التجاري اليمني
للفترة من ١٩٩٥-٢٠٠٨

السنة	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
البيان														
حقوق الملكية	٠.٤١٦	٠.٥٣٩	٠.٩٤٠	٠.٩٣٥	١.١٨١	١.١٨٥	١.١٨٥	١.١٨٥	١.٢٨٢	١.٦٤٥	٢.٦٦٥	٤.٦٩٣	٦.٥٦١	٧.١٧٧
الأجور	٠.٠٧١	٠.١٠٦	٠.١٥٣	٠.١٨٦	٠.١٨١	٠.٢٠٤	٠.٢١١	٠.٢٤٩	٠.٣١٨	٠.٤٤٤	٠.٥٦٩	٠.٥٥٤	٠.٦٢١	٠.٧٣٧
إجمالي الإيرادات الكلية	٠.٤٣٥	٠.٩٥٩	٠.٨٦٤	٠.٧٦٣	٠.٧٤٥	١.٣٣٠	١.٤٤٣	١.٤٣٥	٢.٠٢٨	١.٨٠٠	٢.٣٦٢	٢.٩٢٣	٣.٧١٨	٣.٣٧٩
إنتاجية رأس المال	١.٠٥	١.٧٨	٠.٩٢	٠.٨٢	٠.٦٣	١.١٤	١.٢٢	١.٢٢	١.٥٨	١.١٠	٠.٨٩	٠.٦٢	٠.٥٧	٠.٤٧
إنتاجية الأجر	٦.١٣	٩.٠٥	٥.٦٥	٤.١٠	٤.١٢	٦.٦٢	٦.٨٤	٦.٨٤	٦.٣٨	٤.٠٥	٤.١٤	٥.٢٣	٦.٠٠	٤.٥٨

المصدر: تم احتساب إنتاجية الأجر وإنتاجية رأس المال بالاعتماد على التقارير السنوية، للمصرف التجاري اليمني، للسنوات المذكورة أعلاه.

٤-١: المقدمة

تتناول الفصل السابق عرض المؤشرات المالية والاقتصادية، وتماشياً مع منهجية الدراسة، فإن هذا الفصل يختص بقياس أداء المصارف التجارية اليمينية، بهدف الوصول إلى نتائج عملية؛ لقياس كل من الكفاءة التشغيلية، والكفاءة التمويلية لرأس المال، والكفاءة النسبية للعمل ورأس المال من جهة، والكفاءة المصرفية من جهة أخرى، ولتحقيق ذلك، فقد تم دراسة سلوك متغيرات الدراسة، التي تم انتقاؤها من المؤشرات المالية؛ لبيان ما يلي:

أولاً: أثر معدل حقوق الملكية على القروض، ومعدل القروض على الودائع، على ما يلي:

١- معدل العائد على حقوق الملكية.

٢- معدل العائد على الودائع.

ثانياً: أثر حقوق الملكية والأجور على إجمالي الإيرادات الكلية للمصارف (الإنتاج المصرفي).

ثالثاً: أثر ومدى فاعلية المخرجات المصرفية (الاستثمارات، القروض، الودائع)، والمدخلات (الأجور والفوائد الدائنة، وتكلفة رأس المال المادي) على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي).

٤-٢: الأساليب الإحصائية

تم اعتماد الأساليب الإحصائية التالية:

٤-٢-١: معادلة الانحدار الخطي البسيط

تصاغ علاقة الانحدار الخطي البسيط بين متغيرين أحدهما مستقل، والآخر تابع، كما في المعادلة الآتية:

$$Y = B_0 + B_1 X_1 \dots\dots\dots (1)$$

حيث أن:

Y = المتغير التابع.

B_0 = الحد الثابت، الذي يمثل قيمة (Y) عندما تكون قيمة (X_1) مساوية للصفر.

B_1 = معامل الميل، وهي عبارة عن الزيادة التي تحدث في قيمة المتغير التابع؛ نتيجة زيادة المتغير المستقل (X_1) بمقدار وحدة واحدة.

ومن المعلوم أن العلاقة المحددة، يصعب تطبيقها على الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث توجد متغيرات مستقلة لها تأثير على المتغير التابع، فمثلاً نجد أن معدل العائد إلى حقوق الملكية لا يخضع إلى تأثير معدل حقوق الملكية إلى القروض بصورة منفردة، بل يخضع أيضاً إلى تأثير متغيرات أخرى، منها معدل القروض إلى الودائع وغيرها، وكذلك بالنسبة لمعدل العائد إلى الودائع، وعند القياس نجد تفاوتاً

من مصرف لآخر، وهذا التفاوت يمكن أن يقلل من خلال الأخذ ببعض المتغيرات الأخرى؛ شريطة أن تكون هذه المتغيرات قابلة للقياس.

وبالرغم من أن زيادة عدد المتغيرات المستقلة يقلل من حجم الانحرافات، إلا أن ذلك مرهون بقيود ومحددات يصعب تشخيصها وقياس قيمتها، ولذا لزم الأمر جمع هذه المتغيرات غير المعروفة في متغير واحد هو (حد الخطأ العشوائي)، الذي يرمز له بالرمز (μ) ، وفي هذه الحالة فإن قيمة (Y) تتأثر بمجموعة عوامل أخرى غير معروفة، إضافة إلى تأثير (X_1) ، وبذلك يتم صياغة معادلة الانحدار الخطي البسيط على النحو الآتي ^(١) :

$$Y = B_0 + B_1 X_1 + \mu \dots \dots \dots (2)$$

حيث إن:

μ = تمثل العوامل الأخرى (التغيرات العشوائية)، التي لا يمكن السيطرة عليها، بخلاف المتغير قيد الدراسة

٤-٢-٢ - نتائج معادلة الانحدار الخطي البسيط

لقد تم تقدير المتغيرات الاقتصادية المشمولة بالدراسة؛ لقياس الكفاءة التشغيلية، والتمويلية، والنسبية، للمصارف التجارية اليمنية بواسطة المعادلة رقم (٢)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، اعتماداً على بعض البيانات الواردة في جداول مؤشرات الأداء المالي وإنتاجية الأجر ورأس المال للمصارف التجارية عينة الدراسة، وذلك لبيان ما يلي :

٤-٢-٢-١: أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض، على معدل العائد إلى حقوق الملكية

أوضحت نتائج تقدير الأنموذج الأول في الجدول رقم (٣١)، أن القوة التوضيحية بين المتغير المستقل، والمتغير التابع، والتي تقاس من خلال معامل التحديد (R^2)، قد بلغت نسب متدنية أقل من قيمتها الوسطية في جميع المصارف عينة الدراسة، عدا مصرف اليمن الدولي فقد بلغ 54%، وهذا يعني أن هناك متغيرات أخرى، لها تأثير معنوي على المتغير التابع في المصارف عينة الدراسة ترجع إلى (التغيرات العشوائية).

وتبين من الجدول أيضاً أن قيمة F المحتسبة غير معنوية في جميع المصارف، عدا المصرف التجاري اليمني، فقد جاءت معنوية عند مستوى ($Sig=0.041$)، أي أن الأنموذج ليس له تأثير معنوي في جميع المصارف، أو أن واحد على الأقل يمارس تأثيراً معنوياً.

ومن ناحية التحليل الاقتصادي لمعامل الأنموذج، اتضح أن قيمة المعلمة (b_1) غير معنوية في جميع المصارف عينة الدراسة، عدا المصرف التجاري اليمني، وهذا يعني عدم وجود علاقة معنوية بين كل من

⁽¹⁾ Draper, N.R. and Smith, H. (1981): Applied Regression analysis, John Wiley, New York, P16-55.

معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل العائد إلى حقوق الملكية، أي أن المتغير التابع معدل العائد إلى حقوق الملكية، لا يتأثر بالزيادة والنقصان، إيجابياً أو سلبياً بالمتغير المستقل معدل حقوق الملكية إلى القروض، في المصارف الآتية: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، بينما وجدت علاقة تأثير إيجابية عند مستوى معنوية ($\text{sig}=0.041$)، في المصرف التجاري اليمني، أي أن هناك علاقة تأثير طردية عند زيادة معدل حقوق الملكية إلى القروض يزداد معدل العائد إلى حقوق الملكية في هذا المصرف.

أما بالنسبة لاتجاه العلاقات الارتباطية، فقد تبين من نتائج التقدير وجود علاقة ارتباط طردية عند مستوى معنوية ($\text{sig}=0.041$) ، أي أن زيادة معدل حقوق الملكية إلى القروض، يؤدي إلى زيادة معدل العائد إلى حقوق الملكية، وبمعنى آخر أن تغير معدل حقوق الملكية إلى القروض، يرتبط بتغير معدل العائد إلى حقوق الملكية تغيراً طردياً في المصرف التجاري اليمني، حيث سجل معامل الارتباط قيمة وسطية بلغت (55%)، بينما أظهرت نتائج التقدير أيضاً عدم وجود علاقات ارتباط معنوية، في المصارف الآتية: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، حيث سجلت معاملات الارتباط قيماً متدنية بلغت:

(-12%)، (-23%)، (45%)، (15%)؛ لتلك المصارف على التوالي، ويعنى هذا أن العلاقات الارتباطية الخاصة بالمصارف، كانت غير ذات مغزى، وتأثير غير معنوي، أي أنها لم ترق إلى مستوى المعنوية في تلك المصارف.

جدول رقم (31)

نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل حقوق الملكية إلى القروض، على معدل العائد إلى حقوق الملكية

المعاملات الأنموذج المقدر للمصارف التجارية	b ₀	b ₁	R ²	F	Person
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	0.128	0.058 (0.523) (0.611)	0.022	0.022 (0.611)	0.15 (0.611)
المصرف الأهلي اليمني t-test (Sig)	-0.548	0.400 (1.728) (0.110)	0.20	2.986 (0.110)	0.45 (0.110)
مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)	0.377	-1.185 (-0.831) (0.422)	0.54	0.691 (0.422)	-.023 (0.422)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	0.118	-0.047 (-0.733) (0.478)	0.04	0.537 (0.478)	-0.21 (0.478)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	0.008	0.292 (2.289) (0.041)	0.30	5.241 (0.041)	0.55 (0.041)

٤-٢-٢: أثر معدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى حقوق الملكية

اتضح من الجدول رقم (32) لتقدير معالم الأنموذج الثاني، أن القوة التوضيحية للمتغير المستقل معدل القروض إلى الودائع في جميع المصارف عينة الدراسة، والتي تقاس من خلال معامل التحديد (R^2)، قد بلغت نسب متدنية تقل عن قيمتها الوسطية، في حين انعدمت تماماً في المصرف التجاري اليمني، مما يعني عدم قدرة المتغير المستقل التفسيرية، في تفسيره للمتغير التابع معدل العائد إلى حقوق الملكية، وأن النسبة العظمى المتبقية، ترجع إلى عوامل أخرى غير مضمنة في الأنموذج، وأن قيمة F المحتسبة لهذا الأنموذج، في جميع المصارف عينة الدراسة غير معنوية، وهذا يعني أن المتغير المستقل ليس له تأثير معنوي في الأنموذج .

ومن ناحية التحليل الاقتصادي للمعلمة (b_1)، تبين عدم وجود علاقة تأثير معنوية لمعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى حقوق الملكية، وذلك في جميع المصارف اليمنية عينة الدراسة، أي أن المتغير المستقل معدل القروض إلى الودائع، ليس له تأثير معنوي بالزيادة أو النقصان، على المتغير التابع معدل العائد إلى حقوق الملكية.

أما بالنسبة لاتجاه العلاقات الارتباطية بين المتغيرات الاقتصادية، فقد أوضحت نتائج التقدير عدم وجود علاقات ارتباط معنوية، حيث جاءت معظمها عكسية، وسجلت قيماً ضعيفة بلغت (49-%) في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، و(19-%) في المصرف الأهلي اليمني، و (4-%) في مصرف اليمن الدولي، و (34-%) في مصرف اليمن والكويت، و (0.1-%) في المصرف التجاري اليمني.

جدول رقم (32)

نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى حقوق الملكية

المعاملات الأنموذج المقدر للمصارف التجارية	b ₀	b ₁	R ²	F	Person
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	0.346	-0.561 (-1.944) (0.076)	0.24	3.778 (0.076)	-0.489 (0.076)
المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)	0.208	-2.991 (-0.664) (0.519)	0.04	0.441 (0.519)	-0.19 (0.519)
مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)	0.351	-0.516 (-1.569) (0.143)	0.17	2.461 (0.143)	-0.041 (0.143)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	0.011	0.304 (1.258) (0.232)	0.12	1.583 (0.232)	0.34 (0.232)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	0.077	-0.001 (-0.003) (0.993)	0.00	0.000 (0.993)	-0.001 (0.993)

٤-٢-٣: أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض على معدل العائد إلى الودائع

أوضحت نتائج الجدول رقم (33) لتقدير الأنموذج الثالث، أن معامل التحديد (R^2) بلغ في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (69%)، أما في المصرف التجاري اليمني فقد مثل قيمة وسطية بلغت (53%)، في حين سجل قيماً تقل عن قيمتها الوسطية، وذلك في المصارف الآتية: المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، بلغت (0.09%)، (17%)، (34%) على التوالي.

أما بالنسبة لقيمة F المحتسبة فقد جاءت معنوية ولكن عند مستويات مختلفة، وذلك في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، والمصرف التجاري اليمني، وغير معنوية في مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت.

ومن ناحية التحليل الاقتصادي للمعلمة (b_1)، فقد تبين وجود علاقة عالية المعنوية ايجابية عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، بين المتغير المستقل معدل حقوق الملكية إلى القروض، والمتغير التابع معدل العائد إلى الودائع، وهذا يعني أن هناك تأثيراً طردياً لمعدل حقوق الملكية إلى القروض على معدل العائد إلى الودائع، أي بزيادة معدل حقوق الملكية إلى القروض، يزداد العائد إلى الودائع، في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف التجاري اليمني، بينما وجدت علاقة تأثير معنوية طردية ولكن عند مستوى معنوية ($Sig=0.028$)، في المصرف الأهلي اليمني، في حين لا توجد علاقة تأثير معنوية، أي أن معدل حقوق الملكية إلى القروض لم يؤثر بالزيادة أو النقصان، في معدل العائد إلى الودائع، في مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت.

ومن النتائج السابقة يتضح أن معدل حقوق الملكية إلى القروض أثر معنوياً وإيجابياً (أي علاقة طردية)، على معدل العائد إلى الودائع في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف التجاري اليمني، وأثر أيضاً معدل حقوق الملكية إلى القروض، على معدل العائد إلى الودائع في المصرف الأهلي اليمني، ولكنه يقل عن تأثيره في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف التجاري اليمني. بينما لا يوجد تأثير معنوي بالزيادة أو النقصان، على معدل العائد إلى الودائع في مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت. في حين تبين أيضاً أن معدل حقوق الملكية إلى القروض، لم يؤثر على معدل العائد إلى حقوق الملكية، في جميع المصارف عينة الدراسة، عدا المصرف التجاري اليمني، حيث أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض فيه تأثيراً معنوياً طردياً، أي بزيادة معدل حقوق الملكية إلى القروض، يزداد معدل العائد إلى حقوق الملكية.

أما عن اتجاه العلاقات الارتباطية، فقد أوضحت نتائج التقدير أن هناك علاقة ارتباط عالية موجبة عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، بين كل من معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل العائد إلى الودائع، أي أن تغير معدل العائد إلى الودائع، يرتبط طردياً بتغير معدل حقوق الملكية إلى القروض في

المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف التجاري اليمني، حيث بلغ معامل الارتباط (73%)، (83%) على التوالي. وتوجد علاقة طردية، ولكن عند مستوى معنوية (Sig=0.028)، في المصرف الأهلي اليمني، حيث سجل معامل الارتباط قيمة بلغت (59%)، بينما وجدت علاقة ارتباط غير معنوية، وضعيفة لم ترق إلى مستوى المعنوية، حيث سجل معامل الارتباط قيمة تقل عن القيمة الوسطية بلغت (41%)، في مصرف اليمن الدولي، و(30%) في مصرف اليمن والكويت.

جدول رقم (33)

نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل حقوق الملكية إلى القروض، على معدل العائد إلى الودائع

المعاملات الأنموذج المقدر للمصارف التجارية	b ₀	b ₁	R ²	F	Person
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	0.003	0.025 (5.208) (0.000)	0.69	27.121 (0.000)	0.83 (0.000)
المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)	-0.001	0.010 (2.502) (0.028)	0.34	6.259 (0.028)	0.59 (0.028)
مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)	0.052	-0.225 (-1.572) (0.142)	0.17	2.472 (0.142)	-0.41 (0.142)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	0.007	0.006 (1.081) (0.301)	0.09	1.169 (0.301)	0.30 (0.301)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	-0.003	0.043 (3.657) (0.003)	0.53	13.372 (0.003)	0.73 (0.003)

٤-٢-٢-٤: أثر معدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى الودائع

اتضح من خلال الجدول رقم (34) أن القوة التوضيحية، والتي تقاس من خلال معامل التحديد (R^2)، بلغت في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (70%)، وتشير هذه النسبة إلى قدرة ما يفسره المتغير المستقل معدل القروض إلى الودائع، من تغير في المتغير التابع معدل العائد إلى الودائع، وأن النسبة المتبقية والبالغة (30%)، ترجع إلى عوامل أخرى غير مضمنة في النموذج. أما بالنسبة لبقية المصارف المشمولة بالدراسة، فقد بلغت قيم معامل التحديد نسب متدنية، وتقل عن قيمتها الوسطية، وذلك في المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن، والكويت والمصرف التجاري اليمني. وأن قيمة F المحتسبة جاءت معنوية في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير عند مستوى ($Sig=0.000$)، بينما كانت في بقية المصارف غير معنوية.

تبين من التحليل الاقتصادي للمعلمة (b_1)، وجود علاقة انحدار عاليه المعنوية عكسية، عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، بين معدل القروض إلى الودائع، ومعدل العائد إلى الودائع، في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، (أي بزيادة معدل القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض معدل العائد إلى الودائع)، في حين تبين أن معدل القروض إلى الودائع، لم يؤثر معنوياً سواء سلبياً أو إيجابياً، على معدل العائد إلى الودائع في بقية المصارف، وهي: المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني.

ومن خلال النتائج السابقة يتضح أن معدل القروض إلى الودائع أثر سلبياً، (أي علاقة عكسية)، على معدل العائد إلى الودائع، في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، بينما لم يوجد تأثير في بقية المصارف عينة الدراسة.

وتبين أيضاً أن معدل القروض إلى الودائع، لم يؤثر معنوياً على معدل العائد إلى الودائع، في أربعه مصارف، وهي: المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، بينما تأثر معدل العائد إلى الودائع، عكسياً بمعدل القروض إلى الودائع، في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، أي أنه بزيادة معدل القروض إلى الودائع، يؤدي إلى انخفاض معدل العائد إلى الودائع، في حين يلاحظ أيضاً أن معدل القروض إلى الودائع، لم يؤثر تأثيراً معنوياً سواء سلبياً أو إيجابياً، على معدل العائد إلى حقوق الملكية في جميع المصارف.

أما عن العلاقات الارتباطية، فقد اتضح أن هناك علاقة ارتباط سلبية عالية المعنوية عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، بين معدل القروض إلى الودائع، ومعدل العائد إلى الودائع، في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بلغت (83%)، أي أن معدل القروض إلى الودائع، يرتبط بعلاقة تغير عكسية بمعدل العائد إلى الودائع، في حين وجدت علاقة ارتباط ضعيفة وغير معنوية، بين معدل القروض إلى الودائع،

ومعدل العائد إلى الودائع في المصارف الآتية:المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، وسجلت معاملات الارتباط قيماً متدنية، وسلبية بلغت في تلك المصارف (18-)%، (4-)%، (23)%، (34-)% على التوالي.

جدول رقم (34)

نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى الودائع

المعاملات الأنموذج المقدر للمصارف التجارية	b ₀	b ₁	R ²	F	Person
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	0.034	-0.074 (-5.244) (0.000)	0.70	27.501 (0.000)	-0.083 (0.000)
المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)	0.021	-0.107 (-1.251) (0.235)	0.12	1.566 (0.235)	-0.34 (0.235)
مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)	0.002	0.031 (0.821) (0.428)	0.05	0.674 (0.428)	0.23 (0.428)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	0.010	-0.003 (-0.126) (0.902)	0.001	0.016 (0.902)	-0.04 (0.902)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	0.013	-0.014 (-0.646) (0.530)	0.03	0.417 (0.530)	-0.18 (0.530)

٤-٢-٥: أثر معدل حقوق الملكية، على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)

أوضحت نتائج التقدير في الجدول رقم (35) للأنموذج الخامس، أن معامل التحديد (R^2)، والذي يقيس القوة التفسيرية للمتغير المستقل في المتغير التابع، بلغ قيمة مرتفعة اقتربت من الواحد الصحيح في جميع المصارف عينة الدراسة. وأن قيمة F المحتسبة جاءت معنوية عند مستوى ($Sig=0.000$)، مما يعني معنوية الأنموذج ككل في جميع المصارف المشمولة بالدراسة.

ومن ناحية التحليل الاقتصادي للمعلمة (b_1)، تبين وجود علاقة إيجابية عالية المعنوية عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، بين المتغير المستقل معدل حقوق الملكية، والمتغير التابع إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)، في جميع المصارف التجارية، وهي: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني.

وتبين من نتائج التقدير أيضاً أن حقوق الملكية أثرت معنوياً إيجابياً (أي علاقة طردية) على الإنتاج، أي أنه بزيادة حقوق الملكية يؤدي إلى زيادة الإنتاج، إلا أن قوة العلاقة تختلف من مصرف لآخر، وكان أقوىها من حيث قوة العلاقة بين حقوق الملكية والإنتاج المصرفي، مصرف اليمن الدولي، يليه المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن والكويت، ثم المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وفي الأخير المصرف التجاري اليمني.

أما عن العلاقات الارتباطية، فقد تبين من خلال تقدير معامل الارتباط، أن هناك علاقة ارتباط طردية عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، أي أن تغير حقوق الملكية يرتبط بتغير الإنتاج تغيراً طردياً، وذلك في جميع المصارف التجارية الآتية:

المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، وسجلت معاملات الارتباط قيمة مرتفعة لتلك المصارف بلغت (93%)، (97%)، (98%)، (97%)، (95%) على التوالي.

جدول رقم (35)

نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل حقوق الملكية، على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)

المعاملات الأنموذج المقدرة للمصارف التجارية	b ₀	b ₁	R ²	F	Person
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	0.671	0.716 (10.608) (0.000)	0.90	112.533 (0.000)	0.95 (0.000)
المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)	0.247	0.512 (14.592) (0.000)	0.95	212.936 (0.000)	0.97 (0.000)
مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)	-1.162	12.744 (18.006) (0.000)	0.96	324.214 (0.000)	0.98 (0.000)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	-0.131	0.646 (13.768) (0.000)	0.94	189.568 (0.000)	0.97 (0.000)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	0.758	0.430 (8.609) (0.000)	0.86	74.122 (0.000)	0.93 (0.000)

٤-٢-٦: أثر معدل الأجور، على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)

أظهرت نتائج التقدير للأنموذج السادس في الجدول رقم (36)، أن معامل التحديد (R^2)، والذي يقيس القوة التفسيرية للمتغير المستقل على المتغير التابع، بلغ قيمة مرتفعة في جميع المصارف عينة الدراسة. وأن قيمة F المحسوبة جاءت معنوية عند مستوى ($Sig=0.000$)، مما يعني معنوية الأنموذج ككل، أو أن متغير واحد على الأقل له تأثير معنوي.

أما من ناحية التحليل الاقتصادي للمعلمة (b_1)، اتضح وجود علاقة طردية عالية المعنوية عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، بين كل من معدل الأجور، وإجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)، وذلك في جميع المصارف التجارية، وهي: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، وهذا يعني أن معدل الأجور أثر تأثيراً معنوياً إيجابياً بالزيادة، أي أنه بزيادة معدل الأجور يزداد الإنتاج.

وعند إجراء عملية المقارنة بين نتائج هذا المتغير المستقل (الأجور)، وتأثيره على الإنتاج المصرفي، بالمتغير المستقل السابق (حقوق الملكية)، يلاحظ تأثيرهما بشكل عام على المتغير التابع الإنتاج المصرفي تأثيراً طردياً، إلا أن حقوق الملكية أثر بشكل أقوى على الإنتاج في مصرف اليمن الدولي، يليه المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن والكويت، ثم المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وفي الأخير المصرف التجاري اليمني، بينما أثرت الأجور تأثيراً طردياً بشكل يفوق تأثير حقوق الملكية على الإنتاج، وذلك في مصرف اليمن والكويت، يليه مصرف اليمن الدولي، وتساوى تقريباً تأثير كل من الأجور وحقوق الملكية في مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، بينما كان تأثير الأجور على الإنتاج في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، أعلى من تأثيره في المصرف الأهلي اليمني، وذلك بسبب استخدام المصرف اليمني للإنشاء والتعمير للعمالة الرخيصة، على حساب التكنولوجيا المتطورة .

أما بالنسبة للعلاقات الارتباطية فقد اتضح من نتائج التقدير وجود علاقة ارتباط طردية، عالية المعنوية عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، بين كل من الأجور والإنتاج، أي أن زيادة الأجور تؤدي إلى زيادة الإنتاج، بمعنى آخر أن تغير الأجور يرتبط بتغير الإنتاج تغيراً طردياً، وذلك في جميع المصارف التجارية عينة الدراسة الآتية: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، وسجلت فيها معاملات الارتباط قيمة مرتفعة تقرب من الواحد الصحيح، بلغت (95%), (98%), (98%), (91%), (93%) على التوالي.

جدول رقم (36)

نتائج اختبار الأثر والعلاقة لمعدل الأجور، على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)

المعاملات الأنموذج المقدر للمصارف التجارية	b ₀	b ₁	R ²	F	Person
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	-1.295	4.289 (8.520) (0.000)	0.86	72.597 (0.000)	0.93 (0.000)
المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)	-1.130	7.786 (7.672) (0.000)	0.83	58.864 (0.000)	0.91 (0.000)
مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)	-0.485	1.689 (15.113) (0.000)	0.95	228.407 (0.000)	0.98 (0.000)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	-0.006	4.371 (17.954) (0.000)	0.96	322.349 (0.000)	0.98 (0.000)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	0.230	4.548 (10.293) (0.000)	0.90	105.951 (0.000)	0.95 (0.000)

٤-٣: معادلة الانحدار الخطي المتعدد

يعد نموذج الانحدار الخطي المتعدد، من أهم الأدوات البحثية المستخدمة في شتى المجالات، الذي يعبر عنه بشكل عام بأنه تحليل العلاقة الدالية بين المتغير التابع، وبين عدد من المتغيرات المستقلة، على العكس من نموذج الانحدار الخطي البسيط، الذي يربط بين متغيرين أحدهما تابع والآخر مستقل، وينبغي التفريق بين نوعين من العلاقات الدالية التي تربط بين المتغيرات المستقلة، النوع الأول يسمى بالعلاقات الدالية، والنوع الثاني يسمى بالعلاقات الإحصائية، ويمكن تمثيل العلاقة الدالية بالصيغة الرياضية $y = f(x_i)$ ، ويدل هذا على أن أي تغير في (y) يستند فقط على التغير في (x_i) ، وذلك لعدم الإلمام التام بالمتغيرات المؤثرة في الظاهرة المدروسة، إما بسبب عدم توفر بيانات عن بعض المتغيرات من جهة، أو لعدم أهميتها من جهة أخرى، وعند تمثيل العلاقة الدالية أعلاه بصيغة الانحدار الخطي المتعدد؛ يستوجب إضافة حد للخطأ العشوائي $(u = (y - \hat{y}))$ ، الذي يقيس الجزء من التغير في المتغير التابع (y) ، والذي سببه المتغيرات المستقلة غير المدرجة في النموذج، وتصاغ معادلة الانحدار الخطي المتعدد على النحو الآتي ^(١):

$$Y = BO + B_1X_1 + B_2X_2 +BnXn + \mu.....(3)$$

حيث إن:

= المتغير التابع. Y

= المتغيرات المستقلة. X_n

= معاملات الانحدار. B_n

= حد الخطأ العشوائي. μ

وللتحقق من صحة ذلك ينبغي علينا اختبار معنوية مكونات معادلة الانحدار، إذ إنه من خلال الاختبار يتم استبعاد المتغيرات المستقلة، التي ليس لها تأثير معنوي على المتغير التابع (y) علماً بأن عملية الاستبعاد هذه تتم بالرغم من تحقيق قيمة تقديرية للميل مساوية للصفر، وتنص فرضية العدم الخاصة بالنموذج الخطي المتعدد، على انعدام العلاقة بين كل متغير من المتغيرات مع المتغير التابع (y) ، فإذا صح الفرض أعلاه فإن متغير حد الخطأ العشوائي، هو المصدر الوحيد للتغير في (y) ، بمعنى أن قيمة (y) لا تتأثر بقيمة أي متغير من المتغيرات المستقلة، أما في حالة رفض فرضية العدم؛ فإننا

^(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

-Draper, N.R. and Smith, H. (1981) op cit p 413.

- الجاعوني، فريد خليل، (٢٠٠٨) أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية في معدل الولادات الكلية (دراسة تطبيقية من واقع التنمية بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ ل١٧٧ دولة) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٤ - العدد الثاني ص ٢٣٩.

سوف نأخذ بالفرض البديل، الذي ينص على أن هناك متغيراً من المتغيرات على الأقل له تأثير على المتغير التابع (y)، ومن أهم هذه الاختبارات في هذا الجانب هي ^(١):

١- اختبار F ، وهو من الاختبارات الإحصائية التي تفسر معنوية النموذج بالكامل، إلا أنه لا يبين معنوية معاملات الانحدار (b_1, b_2, b_n)، لكل متغير مستقل على انفراد.

٢- اختبار T ، يستخدم لاختبار معنوية معاملات الانحدار، أي أن يتم اختبار معنوية كل معلمة من معالم النموذج المستقلة على انفراد، فإذا كانت قيمة T المحسوبة، أكبر من قيمة T الجدولية عند مستوى معنوية محدد، فإن ذلك يوضح مدى معنوية المتغير، والعكس صحيح.

٣- معامل التحديد R^2 ، وهو مقياس يفسر النسبة المئوية من تباين المتغير التابع، الذي يفسره النموذج.

٤-٢-٤: نتائج معادلة الانحدار الخطي المتعدد

تم تقدير المتغيرات الاقتصادية المشمولة بالدراسة؛ لقياس أداء المصارف التجارية اليمنية بواسطة المعادلة رقم (٣)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، اعتماداً على بعض البيانات الواردة في جداول مؤشرات التحليل المالي وإنتاجية الأجر ورأس المال للمصارف عينة الدراسة من أجل إظهار ما يلي:

٤-٢-٤-١: أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع على معدل

العائد إلى حقوق الملكية

يتضح من خلال الجدول رقم (37)، أن القوة التفسيرية بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع، والتي تقاس من خلال معامل التحديد R^2 ، قد سجلت نسب ضعيفة أقل من قيمتها الوسطية في المصارف الآتية: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن والكويت، حيث بلغت (14%)، (23%)، (34%) على التوالي، وتدل هذه النسب على ضعف ما يحدثه المتغيران المستقلان من تغير في المتغير التابع، وأن النسب العظمى المتبقية، ترجع إلى عوامل أخرى لا يمكن تحديدها (التغيرات العشوائية)، في حين سجل معامل التحديد قيمةً وسطية للمتغيرين المستقلين، وما يحدثانه من تغير في المتغير التابع بلغت (55%)، (58%) في مصرف اليمن الدولي، والمصرف التجاري اليمني.

ومن ناحية التحليل الاقتصادي للمعامل المقدرة ($b_1 - b_2$)، تبين عدم وجود علاقة انحدار معنوية بين المتغيرين المستقلين، معدل حقوق الملكية إلى القروض، معدل القروض إلى الودائع، والمتغير التابع معدل العائد إلى حقوق الملكية، وهذا يعني عدم وجود تأثير معنوي سواء بالزيادة أو النقصان للمتغيرين المستقلين السابقين، على المتغير التابع معدل العائد إلى حقوق الملكية، وذلك في المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن والكويت، بينما وجدت علاقة تأثير غير معنوية بين معدل حقوق الملكية إلى

^(١) أموري، هادي كاظم، شلبية باسم، (٢٠٠٢) القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق مكتبة دنيا بغداد ص ٤٨.

القروض، ومعدل العائد إلى حق الملكية في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، في حين وجدت أيضاً علاقة تأثير معنوية سلبية عند مستوى معنوية ($Sig=0.043$)، لمعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى حقوق الملكية، وهذا يعني وجود علاقة تأثير عكسية، (أي عند زيادة معدل القروض إلى الودائع، ينخفض معدل العائد إلى حقوق الملكية).

وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة معنوية عالية سلبية بين المتغيرين المستقلين، معدل حقوق الملكية إلى القروض، معدل القروض إلى الودائع، والمتغير التابع معدل العائد إلى حقوق الملكية، في مصرف اليمن الدولي، أي أن معدل العائد إلى حقوق الملكية تأثر تأثيراً عكسياً بمعدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع (أي بزيادة أحدهما ينخفض العائد إلى حقوق الملكية)، كما وجدت علاقة انحدار عالية المعنوية إيجابية عند مستوى معنوية ($Sig=0.004$)، بين كل من معدل حقوق الملكية إلى القروض ومعدل العائد إلى حقوق الملكية، وكما وجدت علاقة معنوية إيجابية ولكن عند مستوى معنوية ($Sig=0.032$)، بين كل من معدل القروض إلى الودائع، ومعدل العائد إلى حقوق الملكية، وذلك في المصرف التجاري اليمني.

ومن النتائج السابقة يتضح أن معدل العائد إلى حقوق الملكية تأثر تأثيراً معنوياً إيجابياً، (أي علاقة طردية) بين معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع في المصرف التجاري اليمني، بمعنى أن زيادة أحد المتغيرين المستقلين مع ثبات الآخر، يؤدي إلى زيادة العائد إلى حقوق الملكية، بينما تأثر معدل العائد إلى حقوق الملكية تأثيراً معنوياً، ولكن سلبياً بمعدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع في مصرف اليمن الدولي، أي أن زيادة أحد المتغيرين المستقلين مع ثبات الآخر، يؤدي إلى انخفاض العائد إلى حقوق الملكية. كما نجد أن هناك من المصارف من تأثر بمتغير سلبياً، ولم يتأثر بالآخر، وذلك كما في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، حيث تأثر سلبياً بمعدل القروض إلى الودائع، ولم يتأثر بمعدل حقوق الملكية إلى القروض، وكذلك نجد أن هناك من المصارف أيضاً من لم يتأثر فيه معدل العائد إلى الودائع، سلبياً أو إيجابياً سواء بالزيادة أو النقصان، بكل من معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، وذلك كما في المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن والكويت.

جدول رقم (37)

نتائج اختبار أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى حقوق الملكية (الكفاءة التشغيلية لرأس المال)

المعاملات الأنموذج المقدر للمصارف التجارية	b.	b ₁	b ₂	R ²	F
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	0.540	-0.179 (-1.269) (0.231)	-0.950 (-2.283) (0.043)	0.34	2.791 (0.105)
المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)	-1.055	0.554 (1.664) (0.124)	3.862 (0.655) (0.526)	0.23	1.643 (0.237)
مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)	1.310	-4.209 (-3.278) (0.007)	-1.173 (-3.712) (0.003)	0.58	7.603 (0.008)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	-0.085	0.070 (0.575) (0.577)	0.536 (1.130) (0.283)	0.14	0.913 (0.430)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	-0.220	0.529 (3.672) (0.004)	0.465 (2.457) (0.032)	0.55	6.741 (0.012)

٤-٢-٢: أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، على معدل

معدل العائد إلى الودائع

تبين من خلال الجدول رقم (38)، أن القوة التفسيرية بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع، والتي تقاس من خلال معامل التحديد R^2 ، سجل نسبة عالية بلغت (81%) في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، ونسبة وسطية بلغت (69%) في المصرف التجاري اليمني، بينما سجل معامل التحديد، نسب ضعيفة أقل من قيمتها الوسطية في المصارف الآتية:

المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، حيث بلغت (26%)، (17%)، (35%) على التوالي؛ وتدل هذه النسب على ضعف ما يحدثه المتغيران المستقلان من تغير في المتغير التابع، وأن النسب المتبقية، ترجع إلى عوامل أخرى لا يمكن تحديدها (التغيرات العشوائية).

ومن ناحية التحليل الاقتصادي للمعامل المقدرة (b_1 - b_2) التي تعكس درجة استجابة معدل العائد إلى الودائع؛ نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغيرين المستقلين، وذلك عند ثبات أحدهما بالقياس للآخر، فقد تبين أن هناك علاقة تأثير معنوية عند مستوى ($Sig=0.028$)، بين المتغيرين المستقلين، معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، على المتغير التابع معدل العائد إلى الودائع، وذلك في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، أي أنه تأثر بمتغير في اتجاه، وتأثر بالمتغير الآخر في الاتجاه المضاد، إذ نجد أن معدل العائد إلى الودائع، تأثر طردياً بمعدل حقوق الملكية إلى القروض، (أي عند زيادة حقوق الملكية إلى القروض يزداد العائد إلى الودائع)، ولكنه تأثر ضعيف مما يدل على انخفاض الكفاءة التشغيلية لرأس المال، بينما تأثر عكسياً بمعدل القروض إلى الودائع (بزيادة الأخير ينخفض العائد إلى الودائع)، في حين وجدت علاقة معنوية عالية عند مستوى معنوي ($Sig=0.001$)، بين معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل العائد إلى الودائع، كذلك وجدت علاقة معنوية، ولكن عند مستوى معنوية ($Sig=0.033$)، بين معدل القروض إلى الودائع، ومعدل العائد إلى الودائع في المصرف التجاري اليمني، وهذا يعني أن معدل حقوق الملكية إلى القروض أكثر أهمية، وأقوى معنوية من معدل القروض إلى الودائع في المصرف التجاري اليمني.

كما أظهرت النتائج أن هناك من المصارف من لم يتأثر فيه معدل العائد إلى الودائع معنوياً سلبياً أو إيجابياً، بمعدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، وذلك في المصارف الآتية: المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، وهذه النتائج القياسية تعزز صحة ما تم التوصل إليه عند تحليلنا للمؤشرات المالية والاقتصادية.

جدول رقم (38)

نتائج اختبار أثر معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع، على معدل العائد إلى الودائع (الكفاءة التمويلية لرأس المال).

المعاملات الأنموذج المقدر للمصارف التجارية	b ₀	b ₁	b ₂	R ²	F
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	0.018	0.015 (2.536) (0.028)	-0.043 (-2.501) (0.029)	0.81	24.022 (0.000)
المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)	-0.007	0.012 (2.008) (0.070)	0.044 (0.411) (0.689)	0.35	2.997 (0.091)
مصرف اليمن الدول (t-test) (Sig)	0.057	-0.243 (-1.259) (0.234)	-0.007 (-0.149) (0.884)	0.17	1.146 (0.353)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	-0.016	0.019 (1.970) (0.075)	0.061 (1.605) (0.137)	0.26	1.947 (0.189)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	-0.24	0.065 (4.847) (0.001)	0.043 (2.429) (0.033)	0.69	12.368 (0.002)

٤-٢-٤-٣: أثر معدل حقوق الملكية ومعدل الأجور، على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)

تبين من خلال الجدول رقم (39)، أن القوة التفسيرية بين المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع، والتي تقاس من خلال معامل التحديد (R^2)، سجلت نسباً عالية في جميع المصارف اليمنية عينة الدراسة وهي: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، بلغت (93%)، (97%)، (97%)، (96%)، (94%) على التوالي، وتدل هذه النسب على قوة ما يحدثه المتغيران المستقلان من تأثير في المتغير التابع، وأن النسب المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى لا يمكن تحديدها (التغيرات العشوائية).

ومن ناحية التحليل الاقتصادي للمعامل المقدرة ($b_1 - b_2$)، تبين وجود علاقة معنوية إيجابية عند مستوى معنوية مختلفه بين المتغيرين المستقلين، معدل حقوق الملكية، ومعدل الأجور، والمتغير التابع (الإنتاج)، هما ($Sig=0.002$) لحقوق الملكية، و($Sig=0.018$) للأجور. بمعنى أن (الإنتاج) تأثر تأثيراً طردياً بكل من معدل حقوق الملكية، ومعدل الأجور، أي بزيادة أحدهما مع ثبات الآخر، يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وذلك كما في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، بينما نجد أن هناك من المصارف من تأثر فيه المتغير التابع (الإنتاج) بحقوق الملكية، ولم يتأثر بالأجور، كما في المصرف الأهلي اليمني، حيث تأثر فيه الإنتاج معنوياً بحقوق الملكية عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، في حين لم يتأثر فيه الإنتاج معنوياً، بالأجور، وكما نجد أيضاً أن هناك من المصارف من لم يتأثر فيه الإنتاج معنوياً بحقوق الملكية، وتأثر بالأجور، ولكن عند مستويات معنوية مختلفة، بلغت في مصرف اليمن الدولي ($Sig=0.032$)، ومصرف اليمن والكويت ($Sig=0.015$)، والمصرف التجاري اليمني ($Sig=0.011$).

يتضح مما سبق أن الإنتاج تأثر طردياً، بحقوق الملكية والأجور في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، ولكن كان تأثير حقوق الملكية أقوى تأثيراً وأظهر معنوية من تأثير الأجور على الإنتاج، بينما نجد أن هناك من المصارف من تأثر فيها الإنتاج تأثيراً طردياً بحقوق الملكية، ولم يتأثر بالأجور، كما في المصرف الأهلي اليمني، في حين نجد العكس، إذ وجد منها من تأثر فيه الإنتاج طردياً بالأجور، ولم يتأثر بحقوق الملكية، وذلك كما في المصارف الآتية: مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني.

جدول رقم (39)

نتائج اختبار أثر معدل حقوق الملكية ومعدل الأجور، على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)
(الكفاءة النسبية لرأس المال والعمل)

المعاملات الأنموذج المقدر للمصارف التجارية	b ₀	b ₁	b ₂	R ²	F
المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)	-0.396	0.449 (4.082) (0.002)	1.882 (2.791) (0.018)	0.94	92.005 (0.000)
المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)	0.983	0.743 (6.414) (0.000)	-3.748 (-2.012) (0.069)	0.96	148.455 (0.000)
مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)	-0.981	0.527 (1.096) (0.296)	8.871 (2.462) (0.032)	0.97	165.426 (0.000)
مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)	-0.039	0.137 (0.753) (0.464)	3.471 (2.864) (0.015)	0.97	155.756 (0.000)
المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)	0.379	0.178 (1.967) (0.075)	2.874 (3.060) (0.011)	0.93	67.571 (0.000)

٤-٢-٥: دالة الإنتاج المصرفي

تعد دالة الإنتاج من العلاقات التقنية التي تربط الإنتاج بعناصره، أو مدخلات الإنتاج بمخرجاته، وتستخدم هذه الدالة في الاقتصاد الجزئي؛ لتحليل العلاقات على مستوى المنشأة وفي الاقتصاد الكلي؛ لتحليل علاقات الإنتاج على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، فضلاً عن الأهمية النظرية التي تكتسبها هذه الدالة، حيث تعرف على أنها تحليل العلاقات بين عناصر الإنتاج، وبين الناتج الكلي، وكانت تصاغ دالة الإنتاج رياضياً على النحو التالي:

$$Q_t = f(L_t, K_t) \dots \dots \dots (4)$$

حيث إن:

Q_t : هي كمية أو قيمة الإنتاج وتقاس بالقيمة الإجمالية.

L_t : تمثل عدد الوحدات المستخدمة من العمل.

K_t : تمثل عدد الوحدات الداخلة من رأس المال.

وتعتبر دالة (كوب - دكلاس)، من أكثر الدوال استخداماً في التطبيق لدالة الإنتاج، وترجع تسميتها إلى الاقتصادي الأمريكي (P.H. Douglas)، والرياضي الأمريكي (C. Cobb)، إذ قاما في عام 1928 بتحليل دالة الإنتاج معتمدين الصيغة الآتية^(١):

$$Q_t = B_0 L_t^{B_1} K_t^{B_2} e^{U_t} \dots \dots \dots (5)$$

حيث إن:

B_0 : معامل كفاءة الإنتاج.

B_1 : المرونة الإنتاجية بالنسبة للعمل.

B_2 : المرونة الإنتاجية بالنسبة لرأس المال.

U_t : تمثل الخطأ العشوائي.

وعند تقدير دالة (كوب - دوكلاس)، فإنه يجب تحويلها إلى الدالة اللوغاريتمية؛ للتعبير عن العلاقة بين المتغيرات المختلفة وفق الصيغة الآتية:

$$\ln Q_t = \ln B_0 + B_1 \ln L_t + B_2 \ln K_t + U_t \dots \dots \dots (6)$$

وبذلك تأخذ الدالة الصورة الخطية التي يطبق عليها الانحدار الخطي المتعدد، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، يمكن تقدير معلمتي الدالة (B_1, B_2)، ويستفاد من هذا التقدير في تقييم اتجاه نمو الناتج، خلال فترات متعددة ومتلاحقة، وكذلك التنبؤ بالإنتاج المستقبلي للأحجام المختلفة من عمل ورأسمال^(٢).

^(١) أموري، هادي كاظم، شلبية باسم، (٢٠٠٢)، مصدر سابق، ص ١٨٠.

^(٢) شريف، عزيز، (١٩٨٣)، مقدمة في القياس الاقتصادي، ط ٣، دار الطليعة للطبع والنشر، بيروت، ص - ص ٩٩-١١٧.

وإذا قمنا بتطبيق الدالة الإنتاجية، على قطاع المصارف التجارية استناداً إلى دالة (كوب - دوكلاس)، فإن أول مشكلة نواجهها هي تعريف ماهية المنتج المصرفي، إذ مرت هذه المشكلة بمراحل متعددة بداية بالعمل الريادي لكل من (Benston, 1965)، و (Bell and Murphy, 1968)، وقد قدرت هذه الدراسات الدوال المصرفية مستخدمة الفروض السابقة التي أرستها معادلة (كوب - دوكلاس)، إلا أنه ومنذ الثمانينات ونتيجة للرغبة في التوصل إلى شكل أكثر تعميمياً، فإن المحاولات قد انتقلت إلى أشكال مركبة للدوال الإنتاجية؛ مستخدمة الدالة اللوغاريتمية المركبة، وتتميز بتعدد مخرجاتها بعكس (دالة كوب - دوكلاس) التي تميزت بمخرج واحد، وقد وجد الباحثان (Hanweck, and Humphrey) أن التكلفة الإنتاجية والمتمثلة في العمل ورأس المال ليست متساوية، في كل المراحل الإنتاجية، بل وجدوا أن متوسط دالة التكاليف، تأخذ شكلاً منحنياً غير متساوي القدر في مراحل الإنتاج المختلفة^(١).

ووجد (Murray, J. and White, R.) في دراساتهم التي أجريت في (١٩٨٣)، دلالات على الوفورات في اقتصاديات الحجم الكبير، أما (Lucant and Smith and Berger) فوجدوا عكس ذلك تماماً، أي أن وفورات الحجم الكبير ليس لها وجود أو دلالة، وبالرغم من ذلك فإن الدليل على أن هناك تكامل في قطاع المصارف بقي بدون حل، وفي مراحل لاحقة فإن الباحثين عادوا مرة أخرى إلى افتراضات دالة (كوب - دوكلاس)، التي سبق وأن رفضوها لبساطتها، ويدل هذا بوضوح أنه لم يحدث أي تطور يتعدى نتائج دالة (كوب - دوكلاس)، وأن هذا الأمر يكون له نتائج خطيرة على التكوين الأساسي لقطاع المصارف، وقد دافع عن هذا الموقف كل من (Clark and MacDonald and miles)، إلا أن الرد على ذلك تمثل، في أن تركيب مكونات التكاليف، تسلك سلوكاً غير خطي في شكلها اللوغاريتمي، وتتناقض مع كل ما ذكر من وجود مخرجات متعددة للقطاع المصرفي، وليس مخرجاً واحداً كما افترضته دالة (كوب - دوكلاس)، وبالإضافة إلى ذلك فإن الموصفات المتعلقة بتكامل التكاليف، التي أدت إلى الاعتراف بوجود وفورات في حجم الإنتاج الكبير، تتناقض كما أسلفنا مع ما استنتجه هؤلاء الباحثون، الذين ارتدوا مرة أخرى إلى التعامل ببساطة مع الأوضاع المصرفية ومنتجاتها، ولذلك فقد توصل (Lawrence. Colin) إلى نموذج يفترض ثلاثة مخرجات هي الودائع، والاستثمارات، والقروض، وثلاثة مدخلات، وهي تكاليف أسعار الفائدة وتكاليف الأجور وتكاليف الاستخدام التأجيري لرأس المال من جانب المصارف والمدفوعة لشركات الكمبيوتر، وافترض (Lawrence. Colin)، أن الودائع تعتبر من المخرجات المصرفية، باعتبارها خدمة من الخدمات التبادلية التي تقوم بها المصارف، وأما تكلفة الفوائد على الأموال المودعة فتعتبر ثمناً لذلك المدخل، أي أنها الاستثمار لرأس المال التمويلي، وهي لازمة لإنتاج المخرجات الأخرى كالخدمات والاستثمارات المصرفية^(٢).

(١) Amel, Dean F. and Michael J. Jacowski " Trend in Banking Structure Since The Mid-1975, Federal Reserve Bulletin 75 (March 1989), p.120-133.

(٢) Lawrence, Colin. (1989) "Banking Costs, Generalized Functional Form an Estimation of Economics of Scale and Scope, (J.M.C.B) Vol.21, No.3 August Ohio State University U.S.A PP 370 – 417.

واستنتج (Lawrence. Colin) من اختباره المتنوعة أن المعادلة اللوغارتمية المحولة للمفردات المختلفة؛ تستطيع أن ترصد العلاقات الدالية المصرفية المختلفة بصورة آنية، وانطلاقاً من هذه المحاولة، تم في مرحلة لاحقة تطبيق الدالة اللوغارتمية المحولة بناء على الافتراضات، التي وضعت من قبل عدد من الباحثين، وتمثلت تلك الفروض في أن تدني الأداء من الناحية الفنية، أي من ناحية توجيه الموارد أمر وارد في القطاع المصرفي، وفي نفس الوقت فإن تقدير الكفاءة المصرفية يعتمد على تكاليف متعددة المرونة، وبذلك يمكن المقارنة ما بين أداء المصارف المختلفة الحجم، وتلافي النتائج المبينة؛ على الاستنتاج دون الملاحظة الفعلية، ويؤدي ذلك أيضاً إلى أن نضع في الحسبان تأثير الاعتبارات الخارجة عن المؤسسة المصرفية المدروسة، مثل كثافة السكان في البيئة التي يعمل فيها المصرف، والسياسات الحكومية المتعلقة بالسماح بإنشاء فروع جديدة، ومدى كفاءة المصارف من ناحية اتخاذ القرار^(١).

٤-٢-٦: الكفاءة المصرفية

يقصد بالكفاءة المصرفية مدى التقارب الحاصل ما بين الإنتاج الفعلي، وما بين الإنتاج الأمثل، وبالتالي فإن عدم الكفاءة التي تظهر في بعض تحليلات العمل المصرفي، قد يعود بعضها إلى معوقات في سوق العمل المصرفي، كتلك القيود والتعليمات التي يفرضها المصرف المركزي، مثل سقوف أسعار الفائدة، أو ما يتعلق بنسبة الاحتياطي القانوني على الودائع، والبعض الآخر، قد يعود إلى صغر حجم المصرف، من حيث رأس المال، أو كمية الودائع لديه؛ وتبعاً لذلك لا يمكن إغفال أثر ودرجة المنافسة بين المصارف في السوق النقدية، ومالها من آثار على الكفاءة المصرفية، فعلى سبيل المثال نجد أن المصارف كبيرة الحجم، تقع في أوساط تنافسية وأسواق كبيرة الحجم، مما يستدعي الأمر أن يتوافر لديها إدارة كفؤة قادرة على معرفة ما يحدث في الوسط المالي، مع مراعاة حقوق أصحاب رأس المال، أي إجراء عملية الموازنة بين المخاطرة والعائد المصرفي^(٢).

وهناك عدد من الباحثين ممن ابدوا تأييدهم للنظريات التي ترد أسباب عدم الكفاءة المصرفية، إلى حدة القيود والتعليمات المفروضة على الصناعة المصرفية، وأن العلاقة الموجودة بين الكفاءة المصرفية، وبين تلك القيود والتعليمات تؤكد ضرورة إزالتها، ومما يدل على ذلك صدور قوانين ملزمة بإزالة القيود على العمل المصرفي في الدول الصناعية، وبالتحديد في أمريكا، إما عن طريق إزالة السقوف التي كانت مفروضة على حسابات الودائع الجارية، أو عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، ترتب على ذلك تخفيض القيود على الدخول إلى السوق، وبذلك اشتدت المنافسة بين المصارف، مما أدى إلى ظهور عملية الاندماج بين المصارف بصورة أو بأخرى، من أجل الاستفادة من تخفيض التكاليف في ظل تلك

(١) Kaparakis, Emmanuel I. Stephen M. Miller and Athanasios G. Noulas, (1994) "Short-Ran Cost Inefficiency of Commercial Banks: A Flexible Stochastic Frontier Approach" (J.M.C.B) No.4 November by the Ohio State University PP 875 - 893.

(٢) المقابلة، على حسين (١٩٩٦) الكفاءة الإنتاجية في المصارف الأردنية، مصدر سابق ص-ص ١٦١-١٦٣.

الأوضاع التنافسية، وكما ظهرت ظاهرة الإفلاس والاختفاء لمصارف كانت موجودة، ولم تستطيع الصمود أمام تلك المنافسة^(١).

وبالرغم من أن المصارف تمارس إنتاجاً متنوعاً، إلا أنه حدث تباين في آراء الباحثين لما تنتجه المصارف، وكان من أكثر الأمور جدلاً في هذا المضمار، ما يتعلق بتكثيف الودائع، إذ يعتبرها البعض مدخلاً، في حين يعتبرها البعض الآخر مخرجاً في عملية الإنتاج، غير أن الأدبيات المصرفية، اعتمدت عدة طرق في تعريف مدخلات ومخرجات النشاط المصرفي، هي:

أولاً: طريقة الوساطة المالية، وضعت هذه الطريقة على أساس مفهوم الوساطة المالية، التي تعتمد على توزيع مصادر أموال المصارف على استخداماتها المختلفة، وتدخل المدخلات الخارجية إلى جانب المدخلات المصرفية في الاعتبار، ولذلك فإن طريقة الوساطة المالية تتناول المصرف، باعتباره وسيطاً مالياً يعمل في أسواق متعددة، ويستخدم طرقاً متعلقة بالوساطة المالية، ويعتمد في إنتاجه على تعدد المدخلات والمخرجات، بالرغم من أن المخرجات المصرفية تكون تابعة لطبيعة المدخلات المصرفية، إلا أنها جميعاً غير خاضعة للمصرف، بل تتأثر بعوامل خارجة عن إرادته^(٢).

ثانياً: طريقة الإنتاج، ظهرت المصارف طبقاً لهذه الطريقة، منتجة لحسابات القروض والودائع، باستخدام العمل ورأس المال، وذلك فإن هذه الحسابات تمثل المخرجات المصرفية، أما إجمالي التكاليف فيتمثل بالنفقات من غير الفوائد، أي تأخذ في الاعتبار مجموع التكاليف التشغيلية للمصرف، وبذا يتلافى المصرف كثيراً من المصاعب المتعلقة بتوزيع الموارد، بين استخداماتها المختلفة، ومن ثم تؤكد طريقة الإنتاج على أن للودائع خصائص المخرجات، لأنها ترتبط مع مقادير كبيرة من السيولة، وترتبط بخدمات الدفع وحماية الأموال المقدمة للمودعين^(٣). وبالتالي فإن هذه الخدمات ينتج عنها دخل عوائد، تساهم في تكوين القيمة المضافة للمصرف، فعملاء المصرف يتحملون تكلفة الرسوم التي تدفع مقابل هذه الخدمات، ولذلك فإن الودائع ينبغي أن تعامل كمخرجات للمصرف، وكذلك ينبغي إدراج المدخلات المادية، مثل العمل ورأس المال وتكاليفهما كمدخلات وفقاً للحاجة إليها في انجاز المعاملات.

ثالثاً: طريقة القيمة المضافة، وهي طريقة مزدوجة تجمع ما بين خصائص كل من المدخل والمخرج للودائع، حيث تعرف الودائع كمدخل ومخرج في نفس الوقت في دالة التكلفة ودالة الربح، حيث تعتبر الفوائد المدفوعة على الودائع جزءاً من التكاليف المالية اللازمة لتقدير دالة التكلفة، ودالة الربح البديل،

(١) لمزيد من التفاصيل انظر في ذلك:

-Avanoff, Douglas D.(1985)"Financial Industry Deregulation in th1980s"Perspectives, FED-Chicago, V,IX, Issue5,Sep/Oct,3-6.

-Fortier, Diana and Phills Dave,(1985)" Bank and Thrift Performance Since DIDMCA" Perspectives, FED-Chicago, V,IX, Issue5,Sep/Oct, PP 58-69.

(2) Sealey, C.W, and James, T. Lindley (1977)"Input Outputs, and A theory Of Production and Cost at Depository Financial Institutions, The Journal Of Finance, Vol.32 No.4 Sep pp 1251.1266.

(3) Cavallo,Laura, and Stefanie P.S Rossi,(2001) Scale and Scope Economic in The European Banking Systems, Journal of Multinational Financial Management Vol.11p.p 518.

وتعامل كسعر للمدخل بشكل يتوافق مع طريقة الوساطة المالية، وتعامل مقادير الودائع كمخرج، وفقاً لطريقة الإنتاج.

وبالرغم من أن طريقة الإنتاج قد تكون الأنسب في تقييم الكفاءة على مستوى فروع المؤسسات المالية، فإن طريقة الوساطة المالية أفضل منها في تقييم المؤسسات المالية ككل، وتبدو أنها ملائمة أكثر لتحليل كفاءة الحد الأمثل، غير أن أيّاً منهما لا تلتقط الدور المزدوج لودائع المصارف؛ ونظراً لإمكانية تأثير معاملة الودائع كمدخل وكمخرج على تقديرات الكفاءة، فقد يكون لطريقة القيمة المضافة بعض الأهمية على المحصلة النهائية لتقديرات الكفاءة ^(١).

وعليه فإن مسألة اختيار أي طريقة من الطرق آنفة الذكر؛ مرهون بوجهة نظر الباحث ومدى قناعته بمبررات كل طريقة، بالإضافة إلى عامل آخر مهم، هو مدى توافر البيانات التي تتطلبها كل طريقة، وبالرغم من عدم وجود منهج متكامل التعريف لمدخلات ومخرجات العملية الإنتاجية في المصارف، إلا أن طريقة الوساطة تعتبر الأكثر قبولاً في أوساط الباحثين من طريقة الإنتاج، لأنه حسب هذه الطريقة تعد نفقات الفائدة على الودائع، عنصراً مكوناً من عناصر إجمالي التكلفة المصرفية، وتمثل حوالي ثلثي إجمالي التكاليف في المصارف، أما طريقة الإنتاج فلا تشمل هذه النفقات ضمن إجمالي التكلفة؛ باعتبار أن الودائع مخرجاً وليس مدخلاً.

وستلجأ هذه الدراسة إلى الاعتماد على طريقة الوساطة المالية في تعريف مدخلات ومخرجات عملية الإنتاج المصرفي، التي تعد الأفضل في تشخيص العملية الإنتاجية في العمل المصرفي، حيث إن المصارف حقيقة تسعى لجذب الودائع مقابل فائدة تدفعها، ومن ثم إعادة توظيفها في مختلف القنوات الاستثمارية المدرة للدخل، التي تمثل المكون النهائي لإنتاج المؤسسات المصرفية، كما يلاحظ أيضاً أنها أكثر ملائمة لنمط أعمال المصارف التجارية اليمنية، التي لا زال دورها الرئيسي محصوراً في عمليات الوساطة المالية، ولذا سوف نقوم ببناء نموذج يقيس مدى الانحراف عن مستوى الكفاءة للمصارف عينة الدراسة، نستطيع من خلاله معرفة كفاءة الإدارة في توزيعاتها المختلفة لتلك الموارد بين المخاطر والأمان.

٤-٢-٧: تقدير معاملات دالة الإنتاج المصرفي

تم الاعتماد على دالة (Lawrence. C.) ^(٢) باعتبارها الأنسب للتطبيق، حيث تتضمن البيانات المتوافرة من المصارف التجارية اليمنية، والتي تضمنت عدة تنويعات مع الدالة اللوغارتمية لدالة (كوب - دوكلاس) أطلق عليها (Multi Product Cobb - Douglas) حيث افترض أن:

$$N = \text{عدد المدخلات}$$

$$M = \text{عدد المخرجات}$$

(1) Berge A.N, and. B, Humphrey, (1997) Efficiency Of Financial Institutions: International Survey and Direction for Future Research, European Journal of Operational Research, Vol.98.pp175.212.

(2) Lawrence, Colin.(1989) "Banking Costs, Op cit p.p 370.380.

المدخلات = P_j

المخرجات = X_i

Tc = الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)

وعليه فإن المخرجات تتمثل في الآتي:

X_1 = إجمالي القروض.

X_2 = إجمالي الاستثمارات.

X_3 = إجمالي الودائع.

وأما المدخلات فتتمثل في ما يلي:

P_1 = معدل الفوائد على الودائع.

P_2 = معدل أجور العاملين.

p_3 = معدل تكلفة رأس المال المادي.

وقد تم استبعاد معدل تكاليف الكمبيوتر، باعتبار ذلك غير قائم في المصارف اليمنية، وتم اعتماد تكلفة رأس المال المادي التي تتفق مع ما اعتاد عليه الباحثون، وباعتبارها تتفق مع النظام القائم في المصارف التجارية اليمنية، وقد تم صياغة المعادلة التي تتضمن كلاً من المخرجات والمدخلات المستخدمة في التقدير على النحو التالي:

$$\ln Tc = \alpha_0 + \alpha_1 \ln X_1 + \alpha_2 \ln X_2 + \alpha_3 \ln X_3 + \beta_4 \ln P_4 + \beta_5 \ln P_5 + \beta_6 \ln P_6 \dots (7)$$

حيث إن:

α = تمثل معاملات المخرجات.

β = تمثل معاملات المدخلات.

٤-٢-٨: النتائج القياسية والإحصائية للكفاءة المصرفية

تم تقدير المعادلة رقم (٧) باستخدام البيانات السنوية للمصارف التجارية اليمنية موضوع الدراسة للفترة من (١٩٩٥ - ٢٠٠٨)، والواردة في الملاحق الإحصائية من رقم (٢ - ٦)؛ بإتباع طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، اعتماداً على البرنامج الإحصائي (SPSS)، والطريقة الاعتيادية (Enter)، وظهرت نتائج تقدير معاملات الدالة اللوغاريتمية (β, α) على النحو التالي:

جدول رقم (40)

نتائج دالة الإنتاج اللوغاريتمية للمصارف التجارية اليمنية

المعاملات	قيمة الحد الثابت	معاملات القروض (x_1)	معاملات الودائع (x_2)	معاملات الاستثمار (x_3)	تكلفة الودائع (p_1)	معدل اجر العمل (p_2)	تكلفة رأس المال (p_3)	R^2	F	D.W
-----------	------------------	--------------------------	---------------------------	-----------------------------	-------------------------	--------------------------	---------------------------	-------	---	-----

2.85	32.49	0.97	-1.06 (-1.66) (0.141)	1.22 (2.54) (0.04)	1.51 (2.08) (0.08)	-0.06 (-0.469) (0.65)	-0.50 (-0.77) (0.46)	-0.18 (-0.83) (0.434)	2.15 (1.12) (0.30)	المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (t-test) (Sig)
2.14	99.58 (0.00)	0.99	0.08 (0.56) (0.60)	0.74 (1.99) (0.09)	-0.92 (-2.47) (0.04)	-0.10 (-0.34) (0.75)	1.88 (1.28) (0.24)	0.024 (0.05) (0.96)	-4.67 (-1.07) (0.32)	المصرف الأهلي اليمني (t-test) (Sig)
1.93	175.87 (0.00)	0.99	-0.18 (-0.51) (0.18)	0.73 (3.11) (0.02)	0.09 (0.40) (0.71)	-0.07 (-0.75) (0.48)	0.75 (1.69) (0.14)	-0.05 (-0.21) (0.84)	-0.84 (-0.69) (0.51)	مصرف اليمن الدولي (t-test) (Sig)
2.36	31.12 (0.00)	0.96	0.39 (1.52) (0.17)	0.52 (1.36) (0.23)	0.18 (0.72) (0.40)	0.09 (1.09) (0.31)	-0.25 (-0.45) (0.67)	-0.07 (-0.34) (0.74)	1.85 (0.89) (0.40)	مصرف اليمن والكويت (t-test) (Sig)
2.36	31.12 (0.00)	0.96	0.56 (2.40) (0.05)	-0.31 (-0.95) (0.37)	0.66 (2.42) (0.05)	0.16 (1.70) (0.13)	-0.12 (-0.40) (0.71)	-0.82 (-2.01) (0.09)	1.89 (1.69) (0.14)	المصرف التجاري اليمني (t-test) (Sig)
2.95	140.49 (0.00)	0.99	0.56 (2.03) (0.08)	0.09 (0.35) (0.73)	0.08 (0.32) (0.76)	0.01 (0.11) (0.91)	-0.16 (0.35) (0.73)	0.75 (2.32) (0.05)	-0.58 (-0.40) (0.69)	النظام المصرفي (t-test) (Sig)

تبين من خلال الجدول رقم (40) لتقدير معاملات دالة الإنتاج المصرفي اللوغارتمية، أن القوة التوضيحية بين المتغيرات المستقلة (المخرجات والمدخلات)، والمتغير التابع إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي)، والتي تقاس من خلال معامل التحديد R^2 ، بلغت في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير (97%)، وفي المصرف الأهلي اليمني (99%)، ومصرف اليمن الدولي (99%)، ومصرف اليمن والكويت (96%)، وفي المصرف التجاري اليمني بلغ (96%)، وهذا يعني أن العلاقة قوية بين المتغيرات المستقلة، وبين المتغير التابع (الإنتاج المصرفي)، وتقرب من الواحد الصحيح، وبلغت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية ($Sig=0.000$)، مما يعني أن العلاقة المفترضة بين المتغير التابع (الإنتاج المصرفي) والمتغيرات المستقلة منطقية، وأن هذه العناصر لها تأثير معنوي على المتغير التابع، أو أن متغيراً واحداً على الأقل له تأثير معنوي. وكما تبين من قيمة (Durbin- Watson) عدم وجود ارتباط خطي في جميع المصارف عينة الدراسة.

ومن ناحية التحليل الاقتصادي لمعاملات مخرجات الدالة الإنتاجية اللوغارتمية، فقد تبين وجود علاقة إيجابية غير معنوية بين معامل القروض (x_1)، و(الإنتاج المصرفي)، (TC)، وذلك في المصرف الأهلي اليمني، بينما وجدت علاقة سلبية وغير معنوية، أي مخالفة لمنطق النظرية الاقتصادية، وذلك في المصارف الآتية: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، وهذا يعني أن المتغير التابع (الإنتاج المصرفي)، لم يتأثر معنوياً بالزيادة أو النقصان في تلك المصارف، ويعزى ذلك إلى انخفاض النشاط الإقراضي؛ نتيجة لانخفاض الطلب على الائتمان الناتج عن ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية (المدينة)، وبالتالي أدى ذلك إلى اعتماد المصارف في عوائدها المالية على عائد الخدمات المصرفية، والاستثمارات المالية، بدلاً من أن تعتمد في ربحيتها على نشاطها المصرفي الأساسي الناتج من العملية الإقراضية.

أما معامل الودائع (x_2)، فقد بلغ بالنسبة للإنتاج الإجمالي في نتائج دالة الإنتاج اللوغارتمية للمصرف الأهلي اليمني (1.88)، وهي مرتفعة وغير معنوية، ويدل هذا على عدم قدرة المصرف على الاستفادة من ودائعه بدرجة كافية، ويعزى هذا الارتفاع في معامل الودائع إلى ثقة المودعين بالمصرف، بالإضافة إلى إيداعات القطاع العام باعتباره مصرفاً عاماً، إلا أنه من الواضح أنها لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية التي يجب أن تكون ضمن القيد التالي:

$$(0 < b_1, b_2 < 1)$$

في حين بلغ معامل الودائع في مصرف اليمن الدولي بالنسبة للإنتاج الإجمالي (0.75)، وهي نسبة منطقية ولكنها غير معنوية، بينما جاءت سلبية وغير معنوية في المصارف الآتية: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، حيث بلغت: (-0.50)(-0.25)(-0.12) على التوالي، وبذا فهي مخالفة للمنطق الاقتصادي، ولطبيعة العلاقات الطردية.

وعليه يمكن القول وبصفة عامة، أن معاملات الودائع ليس لها تأثير معنوي بالزيادة أو النقصان، على الإنتاج الإجمالي في جميع المصارف اليمنية عينة الدراسة، ويدل هذا على عدم قدرة المصارف على الاستفادة من ودائعها بدرجة كافية.

وأما بالنسبة لمعاملات الاستثمار (x_3)، بالنسبة للإنتاج الإجمالي فقد جاءت سلبية وغير معنوية، أي لا تتفق مع المنطق الاقتصادي في المصارف الآتية: المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، إذ بلغت (-0.06)(-0.10)(-0.07) على التوالي، بينما كانت إيجابية ومتفقة مع منطق النظرية الاقتصادية، ولكنها أيضاً غير معنوية، وذلك في مصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، حيث بلغت (0.16) (0.09) على التوالي؛ ويعود ذلك إلى التدني في حجم الاستثمارات لدى المصارف، بسبب الإهمال في ذلك النشاط، بالإضافة إلى عدم وجود سوق للأوراق المالية على الإطلاق.

أما التحليل الاقتصادي لمعاملات المدخلات المصرفية، فقد تبين أن تكلفة الودائع، بلغت (-0.92)، بالنسبة للإنتاج الإجمالي في المصرف الأهلي اليمني، وهي معنوية عند مستوى ($Sig=0.04$)، وبذا فهي قد أخذت العلاقة المفترضة نظرياً، هذا وتخضع تكلفة الودائع في بعض جوانبها إلى إجراءات المصرف المركزي، وفي البعض الآخر إلى حاجة المصرف التجاري للودائع، فزيادة التكاليف قد يحدث إما نتيجة زيادة أسعار الفائدة، أو لزيادة الطلب على الودائع.

في حين نجد أن مرونة تكلفة الودائع (p_1) بلغت (0.09) في مصرف اليمن الدولي، وبلغت (0.18) في مصرف اليمن والكويت، أي أنها جاءت إيجابية، ولكنها غير معنوية، بينما بلغت (0.66) في المصرف التجاري اليمني عند مستوى ($Sig=0.05$)، وبذا فهي مخالفة للمنطق الاقتصادي، ومن المفترض نظرياً أن تكون هذه العلاقة سلبية، وهذا يعني أن المصارف امتنعت عن قبول الودائع لأجل، والودائع الادخارية؛ نتيجة؛ إما لتحديد سقف عالية للحد الأدنى لمبلغ الوديعة لأجل التي يمكن قبولها، أو تحديد حجم المبلغ الأدنى الذي يفتح به حساب الادخار، مما ترتب على ذلك ارتفاع حجم الودائع بدون تكلفة (الودائع تحت الطلب)، على حساب الودائع الأخرى.

أما بالنسبة لمرونة تكلفة الأجر (p_2)، فقد جاءت غير معنوية في المصارف الآتية: المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، وذلك يدل على استخدام المصارف للعمالة الرخيصة، على حساب التكنولوجيا المتطورة، مقارنة مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة، وهذه هي تقريباً السمة الغالبة على معظم المصارف العربية. أما مصرف اليمن الدولي، فقد كانت تكلفة الأجر معنوية بسبب استخدامه لعمالة مدربة؛ خصوصاً في المجالات ذات التركيبة المعقدة فنياً في التجارة الخارجية؛ لكون القائمين عليه ممن يعملون في هذا المجال.

وبالعودة إلى دالة الإنتاج اللوغاريتمية للمصارف اليمنية، يلاحظ أن مرونة التكاليف الإنتاجية تقل عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أنه لا زال هناك متسع لزيادة حجم الإنتاج المصرفي فيها؛ عن طريق الاستفادة من انخفاض حجم التكاليف، أي أن النسبة المئوية للتغير في تكاليف الإنتاج، تقل عن النسبة المئوية للتغير في حجم الإنتاج المصرفي، وأنه بالإمكان زيادة حجم الإنتاج المصرفي؛ نظراً لانخفاض حصة الوحدة الإنتاجية من التكاليف الكلية، وبالتالي فعلى المصارف إعادة النظر في سياستها المتبعة، من أجل رفع كفاءتها الإنتاجية، أي زيادة مخرجات العملية المصرفية، حيث من الملاحظ أن مخرجات ومدخلات العملية الإنتاجية تقل عن الواحد الصحيح، أو زيادة أحجامها من خلال التوسع في فتح فروع جديدة.

٥-١: المقدمة

يتناول هذا الفصل التحليل المقارن للمصارف التجارية اليمنية عينة الدراسة من حيث: كفاية رأس المال، وخصائص التركيب النوعي للودائع، والقروض والسلفيات، وتوزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية، والاستثمارات بمختلف أنواعها ونسبتها إلى إجمالي الأصول المصرفية.

كما يتطرق هذا الجزء إلى طرق التحليل، والتطبيق القياسي للكفاءة المصرفية من خلال التحليل الإحصائي الذي يظهر ما يلي:

١- أثر كل من معدل حقوق الملكية إلى القروض، ومعدل القروض إلى الودائع على كل من معدل العائد إلى حقوق الملكية، ومعدل العائد إلى الودائع؛ لإظهار كفاية رأس المال التشغيلي (حقوق الملكية) من ناحية، ورأس المال التمويلي (الودائع) من ناحية أخرى.

٢- دالة الإنتاج المصرفي لبيان أثر معاملات المدخلات (الأجور والفوائد الدائنة وتكلفة رأس المال المادي)، والمخرجات (القروض والودائع والاستثمارات)، ومدى فاعلية كل منهما على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي).

وكذلك يتناول أهم مؤشرات التحليل المالي للمصارف اليمنية عينة الدراسة، ومقارنتها مع مؤشرات في مصارف عربية^(١) وأجنبية؛ للحكم على مدى كفاءتها، وللتعرف على موقعها من تلك المصارف، ولتقييم أداء المصارف عينة الدراسة، وتسهيلاً لعملية المقارنة تم تقسيمها إلى مجموعتين: تتمثل المجموعة الأولى في المصارف العامة والمختلطة، أي المصارف التي تسيطر عليها الدولة سيطرة شبه مطلقة، وتمثلت المجموعة الثانية في المصارف الخاصة ذات الشريك الأجنبي والمحلي، وذلك كما يلي:

٥-٢: تقييم أداء المصارف التجارية العامة والمختلطة^(٢).

تتمثل هذه المصارف في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، وهما يمينان ١٠٠٪ واللجنة الأولى لتأسيس الجهاز المصرفي اليمني، وسيتم تقييمهما من حيث: مصادر الأموال، والتركيب النوعي للودائع، والتوظيفات، والاستثمارات المصرفية، بالإضافة إلى مقارنة المؤشرات المالية باستخدام متوسطات النسب لفترتي الدراسة مع مثيلاتها من المصارف العربية والأجنبية.

٥-٢-١: مصادر الأموال

٥-٢-١-١: كفاية رأس المال

(١) المصارف العربية هي: المصرف العربي ش م ع، المصرف الوطني العربي السعودي، أما المصارف الأجنبية فشملت على مصرف (City National Bank) والمصرف الروسي (Sberbank) والملحق رقم (7) يوضح متوسطات تلك النسب للفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨).

(٢) انظر الرسالة من ص ٧٦- إلى ص ١٠١.

إن ما يميز هذه المصارف بالنسبة لكفاية رأس المال وحقوق الملكية هو اعتمادها على صفتها كمصارف تسيطر عليها الدولة سيطرة شبة كاملة، ومعتمدة على المصرف المركزي التي تمثل لديه الوسيلة المباشرة في كثير من عملياته، والتي تتجاوز سقفه الائتمانية في علاقته الإقراضية بالحكومة، وبالتالي فإن اهتمامها بزيادة حقوق الملكية أمر ملائم لما استقرت عليه الأوضاع الاقتصادية والأصول المصرفية المتعارف عليها في إطار اتفاقية بازل، أو طبقاً لمنطق النظريات النقدية والمصرفية، لذلك فقد حظيت بالاهتمام من قبل تلك المصارف بتجاوز الحد الأدنى الذي حدده القانون لرأس المال بان لا يقل عن حد معين وسنستعرض أهم مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي كما في الجدول التالي :

جدول رقم (٤١)

مؤشرات كفاية رأس المال لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير والمصرف الأهلي اليمني (نسب مئوية)

المؤشر		حقوق الملكية/القروض		حقوق الملكية/الودائع		حقوق الملكية /الموجودات	
المؤشر	الفترة	المصرف اليمني للإنشاء والتعمير	المصرف الأهلي اليمني	المصرف اليمني للإنشاء والتعمير	المصرف الأهلي اليمني	المصرف اليمني للإنشاء والتعمير	المصرف الأهلي اليمني
الأولى (١٩٩٩-١٩٩٥)		30	76	10	4	6.5	3.3
الثانية (٢٠٠٨-٢٠٠٠)		86	158	9	9.5	8	8

المصدر: تم استخراج متوسطات النسب لكفاءة رأس المال بالاعتماد على الجدولين (٥ - ١١).

يشير الجدول رقم (٤١) إلى أن متوسط معدل حقوق الملكية إلى القروض بلغ 30% خلال الفترة الأولى، وارتفع خلال الفترة الثانية إلى 86% بالنسبة للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير، أما المصرف الأهلي اليمني فقد بلغ نسبة 76% في الفترة الأولى، وارتفع إلى نسبة 158% في الفترة الثانية، وبمقارنة ذلك المؤشر مع ما تحقق في المصارف العربية والأجنبية للفترة الثانية التي تراوحت ما بين 15%- (23.5%) يلاحظ تفوق المصرفين عليها، ويعود ذلك إلى الزيادات التدريجية لرأس المال، والانخفاض الحاد في النشاط الإقراضي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة من ناحية، ولسياسة المصرف المركزي الرامية إلى التشدد في منح الائتمان بهدف الإصلاح المصرفي من ناحية أخرى.

كما يبين الجدول أيضاً أن معدل كفاية رأس المال بالنسبة للودائع في الفترة الأولى في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بلغ نسبة 10%، وانخفض إلى نسبة 9% خلال الفترة الثانية، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد بلغ نسبة 4% في الفترة الأولى، وارتفع خلال الفترة الثانية إلى نسبة 10%

في المصرف الأهلي اليمني، وعند مقارنة ذلك مع ما تحقق في المصارف العربية والأجنبية خلال الفترة الثانية التي تراوحت بين (15.5%-13%) يلاحظ أنهما يقلان عن ما تحقق فيها، ويدل هذا على الزيادة في حجم الودائع بمعدلات تفوق الزيادة التدريجية لرأس المال والاحتياطيات معاً لدى المصارف اليمنية.

وكذلك يبين الجدول أن معدل حقوق الملكية إلى الموجودات لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بلغ خلال الفترة الأولى نسبة 6.5%، بينما بلغ لدى المصرف الأهلي اليمني نسبة 3.3%، وهي تقل عن النسبة المقررة من قبل المصرف المركزي اليمني البالغة نسبة 5%، أما خلال الفترة الثانية فقد تساوى معدل حقوق الملكية إلى الموجودات لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني تقريباً عند نسبة بلغت 8%. والمقارنة بين هذه النسبة للمصرفين خلال الفترة الثانية، يلاحظ أنها تتقارب مع المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين (10%-9.5%) لتلك الفترة.

اتضح من نتائج التحليل الإحصائي باستخدام معادلة الانحدار البسيط في الجدول رقم (30) أن معدل العائد على حقوق الملكية لم يتأثر معنوياً بالزيادة أو النقصان بمعدل حقوق الملكية إلى القروض في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وكذلك في المصرف الأهلي اليمني، ويعود ذلك إلى ترحيل جزء أكبر من الأرباح لتكوين الاحتياطي وزيادة ملائمة حقوق الملكية.

أظهرت النتائج الإحصائية في الجدول رقم (35) أن هناك علاقة طردية عالية المعنوية بين كل من حقوق الملكية، وإجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي) في كلا المصرفين، وما يؤكد ذلك قيم معامل الارتباط، حيث بلغت في المصرف اليمني 95%، بينما بلغت في المصرف الأهلي 97%، وتعني هذه العلاقة أن (الإنتاج المصرفي) يتأثر بحقوق الملكية، أي عند زيادة حقوق الملكية يزداد الإنتاج، والعكس صحيح.

كما أظهرت النتائج أيضاً، وجود علاقة تأثير طردية عالية المعنوية بين كل من الأجر والإنتاج المصرفي، وما يعزز ذلك قيمة معامل الارتباط المحسوبة التي تقترب من الواحد الصحيح لكلا المصرفين، حيث بلغ معامل الارتباط 93%، بالنسبة للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير، في حين بلغ 97%، في المصرف الأهلي اليمني، وعند القيام بعملية المقارنة بين نتائج هذا المتغير، وهو معدل الأجر وتأثيره على الإنتاج المصرفي بالمتغير السابق وهو معدل حقوق الملكية وتأثيره على الإنتاج المصرفي، نجد أن المتغيرين المستقلين وهما حقوق الملكية والأجر أثرا على الإنتاج المصرفي في كلا المصرفين، ولكن نجد أن التأثير النسبي لحقوق الملكية كان أعلى معنوية من التأثير النسبي للأجر على (الإنتاج المصرفي) في المصرف الأهلي اليمني، بينما نجد أن التأثير النسبي للأجر على (الإنتاج المصرفي) كان أقل من التأثير النسبي لحقوق الملكية في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، بينما كان تأثير الأجر في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير أعلى من تأثيره على (الإنتاج المصرفي) في المصرف الأهلي اليمني، ويعود ذلك إلى استخدام المصرف اليمني للإنشاء والتعمير العمالة الرخيصة على حساب

التكنولوجيا المتطورة، بينما استخدم المصرف الأهلي اليمني عمالة فنية مدربة، وخصوصاً في القطاعات ذات التركيبة المعقدة فنياً فيما يخص التجارة الخارجية، وإعداد المستندات المتعلقة بها والقيام بالعمليات الخاصة بأدائها.

٥-٢-١-٢: التركيب النوعي للودائع

تراجع حجم ميزانية المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بحوالي ٢.٩ مرة خلال الفترة الأولى لينخفض إلى ٢٤.٠٩٨ مليون ريال عام ١٩٩٩، وذلك بسبب قيام المصرف المركزي اليمني بسداد الالتزامات عليه للمصارف المراسلة بالخارج، بينما ارتفع حجم ميزانية المصرف الأهلي اليمني في نفس الفترة بحوالي ١.٣ مرة ليصل إلى ٢٩.٣١٠ مليون ريال عام ١٩٩٩، أما الفترة الثانية فقد ارتفع حجم ميزانية المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بمقدار ٣ مرات ليصل إلى ١٠١.١٤٢ مليون ريال عام ٢٠٠٨، في حين ارتفع أيضاً حجم ميزانية المصرف الأهلي بنفس المقدار ليصل إلى ١٠٤.٧٠٧ مليون ريال لتلك الفترة، ومن الواضح أن الزيادة في حجم الميزانيتين لدى المصرفين في جانب المطلوبات يعود إلى الارتفاع الكبير في حجم الودائع، حيث بلغت الودائع في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة الأولى في متوسطها نسبة ٦٠٪ من إجمالي المطلوبات، وهي نسبة غير معول عليها نظراً لزيادة بند الالتزامات في تلك الفترة، ومثلت منها الودائع تحت الطلب نسبة ٤٧٪، أما الادخارية فقد بلغت ٣٢٪ وأما الودائع لأجل فقد مثلت نسبة ١١.٥٪ من إجمالي الودائع لتلك الفترة، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد بلغت نسبة الودائع لنفس الفترة ٩١٪ من إجمالي المطلوبات وبلغت الودائع تحت الطلب نسبة ٢٩٪، أما الادخارية فقد بلغت ٣٧٪، بينما بلغت الودائع لأجل نسبة ٢٨٪ من إجمالي الودائع لتلك الفترة.

وعليه يمكن القول أن المعدل العام للودائع تحت الطلب بلغ أعلى معدل له تراوح في حدود ٣٨٪ خلال الفترة الأولى، في حين تراوح معدل الودائع الادخارية حول نسبة ٣٤٪، بينما تراوح معدل الودائع لأجل عند نسبة ٢٠٪ من مجموع الودائع، ويعود السبب في ارتفاع الودائع تحت الطلب إلى مخالفة المصارف التجارية لأسعار الفائدة الدائن، أي منح المودعين أسعاراً تقل عن تلك المحددة في هيكل الأسعار الصادر من المصرف المركزي، مما أدى ذلك إلى ارتفاع الودائع بدون تكلفة وانخفاض الودائع الادخارية والودائع لأجل، التي سبق تناولها في الجانب الخاص بالمشاكل التي تواجه عمل المصارف، إضافة إلى ذلك فإن السبب في انخفاض نسبة الودائع لأجل يعود إلى تحول معظمها إلى الاستثمار في أدون الخزنة.

أما خلال الفترة الثانية فقد ارتفعت نسبة الودائع في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير إلى ٨٨٪ تقريباً من إجمالي المطلوبات، وتراجعت نسبة الودائع تحت الطلب مقارنة بالفترة الأولى لتمثل منها نسبة ٣٧٪، بينما ارتفعت نسبة الودائع الادخارية إلى ٤٢٪، في حين اتسمت تقريباً الودائع لأجل بالثبات النسبي خلال الفترتين، بينما بلغت التأمينات نسبة ٧٪، وهي عادة تودع مقابل اعتمادات مستندية

وخطابات ضمان. أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد تراجعت الودائع فيه مقارنة بالفترة الأولى وتساوى في متوسطه مع حجم الودائع في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير ليمثل نسبة ٨٨٪ تقريباً من إجمالي المطلوبات، ويعزى هذا التراجع إلى كبر حجم ميزانية المصرف لنفس الفترة، وبلغت الودائع تحت الطلب من إجمالي الودائع نسبة ٢٣٪، أما الادخارية فقد بلغت نسبة ٤٠٪، وبلغت الودائع لأجل نسبة ٣٣ ٪، وتراجعت التأمينات إلى نسبة ٥٪.

وعليه نستطيع القول بأن المعدل العام للودائع تحت الطلب تراجع لدى المصرفين خلال الفترة الثانية إلى نسبة ٣٠٪، وذلك بسبب وجود قنوات استثمارية أخرى تتعامل وفق قواعد الشريعة الإسلامية كما في المصارف الإسلامية، بينما ارتفعت الودائع الادخارية إلى نسبة ٤١٪، في حين ارتفعت الودائع لأجل إلى ٣١٪ من مجموع الودائع لدى المصرفين، وذلك بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الادخارية ولأجل خلال تلك الفترة.

وأوضحت نتائج دالة الإنتاج اللوغارتمية في الجدول رقم (40) أن معلمة الودائع (b3) بالنسبة للإنتاج المصرفي الإجمالي في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير كانت عكسية وغير معنوية، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد جاءت إيجابية وغير معنوية أيضاً، مما يعني هذا أن إجمالي الودائع لا تمارس أي تأثير معنوي على الإنتاج المصرفي في كلا المصرفين، ويعزى ذلك إلى عدم قدرتهما على استغلال ودائعهما بدرجة كافية.

٥-٢-٢: التوظيفات

سوف يتم تناول التوظيفات الرئيسية أي جانب الموجودات من الميزانية.

٥-٢-٢-١: القروض والسلفيات

تراجع حجم النشاط الإقراضي لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة الأولى ليسجل معدل نمو سنوي بالسالب بلغ نسبة ٤.٥- ٪، وبلغ في متوسطه نسبة ٢٠٪ من إجمالي الموجودات، في حين تراجع بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني ليسجل معدل نمو سنوي بالسالب أيضاً بلغ نسبة ٢١- ٪، ومثل نسبة ٩٪ من إجمالي الموجودات في تلك الفترة، ويعود ذلك إلى التغيرات في سعر الفائدة الذي ارتفع بداية تلك الفترة إلى أعلى معدلاته تبعاً لسياسة المصرف المركزي المرتبطة ببرنامج الإصلاح المالي والنقدي^(١). فضلاً عن الإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي بمنع الاقتراض لأغراض المضاربة بالعملة (الدولار).

وارتفع النشاط الإقراضي خلال الفترة الثانية بمقدار ٢ مرة في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير ليصل رصيده إلى ٨.١٨٤ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ويمثل نسبة ١٠٪ من إجمالي الموجودات، وسجل معدل

(١) المصرف المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، شهر مارس ٢٠٠٢، المجلد الثاني العدد الثالث بدون سنة نشر صنعاء ص ١٤.

نمو سنوي بلغ نسبة ٨.٦٪، في حين ارتفع لدى المصرف الأهلي اليمني بمقدار ٧.٧ مرة، ومثل نسبة ٦٪ من إجمالي الموجودات، وسجل معدل نمو سنوي يفوق المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بلغ نسبة ٢٩٪ خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة لتطور توزيع النشاط الإقراضي على قطاعات النشاط المختلفة ؛ نجد أن المصرف اليمني للإنشاء والتعمير قد تخصص خلال الفترة الأولى بإقراض القطاع التجاري، وأن جميع إيراداته المتحققة ناتجة عن ممارسة ذلك النشاط ؛ أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد تخصص خلال تلك الفترة في إقراض القطاع التجاري ليحظى بنسبة ٤٠٪، وقطاع الخدمات بنسبة ٣٠٪، وقطاع الصناعة بنسبة ٢٠٪ من مجموع القروض والسلفيات لنفس الفترة، أما النسبة المتبقية فقد كانت من نصيب التأمينات وأخرى.

وأما خلال الفترة الثانية فقد تطور توزيع النشاط الإقراضي لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وتخصص في إقراض قطاع التجارة والصناعة ، حيث وصل رصيدهما إلى نسبة ٦٧٪ في المتوسط، يليهما قطاع البناء والتشييد بنسبة ١٤٪، وذلك بسبب ازدهار نشاط هذا القطاع، في حين حظي القطاع الشخصي بنسبة ٧٪، بينما حصل قطاع الزراعة والاستيراد وأخرى على نسبة ٤٪ على التوالي لتلك الفترة، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد تخصص أيضا خلال تلك الفترة في إقراض القطاع التجاري ليصل رصيده إلى نسبة ٦٠٪ في المتوسط ؛ يليه قطاع الأفراد والشخصي بنسبة ٢٧٪، والقطاع الصناعي بنسبة ٨٪ لتلك الفترة. ومن الملاحظ هنا أن المصرفين باعتبارهما من المصارف اليمنية الهامة والممول عليهما لتمويل القطاعات الاقتصادية ومدها بالتمويل اللازم، إلا أنه لم يتضح ذلك بالرغم من تمويل القطاع الصناعي الذي ارتفع رصيده بسبب ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، والسبب الآخر هو تحول القطاع الصناعي إلى الاقتراض من المصارف التجارية نظراً لتصفية المصرف الصناعي المتخصص في تمويل هذا القطاع.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (34) بالنسبة لأثر معدل القروض إلى الودائع على معدل العائد إلى الودائع، أن هناك علاقة انحدار عكسية عالية المعنوية لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، بمعنى أن زيادة القروض إلى الودائع يؤدي إلى انخفاض العائد على الودائع ، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد كانت علاقة التأثير عكسية غير معنوية، أي أن هناك عوامل أخرى تؤثر على العلاقة بين المتغيرين، وما يؤكد ذلك نتيجة معامل الارتباط الذي بلغ (-0.083) لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير وبلغ لدى المصرف الأهلي اليمني (-0.34)، ويدل هذا على ضعف العلاقة الارتباطية في المصرفين، أي أن هناك عوامل أخرى تؤثر على العلاقة بين المتغيرين.

وأظهرت معادلة دالة الإنتاج اللوغارتميه في الجدول رقم (40) أن معلمة القروض (**b1**) للمصرفين جاءت غير معنوية وعكسية، ويعزى السبب في ذلك إلى النمو السالب لحجم القروض خلال الفترة الأولى، وإلى التدهور في معدل القروض إلى الودائع، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، وتركز المصارف

التجارية في المدن الرئيسية وغيابها في مناطق الأرياف، وارتفاع درجة المخاطر في منح القروض؛ نظراً لاختلال أجهزة القضاء، وعدم قدرتها على البت في المنازعات التي تنشأ بين المصارف والمتعاملين معها، وبالتالي يؤدي هذا إلى ارتفاع مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لدى القطاع المصرفي، وبظهور أدون الخزنة اتجهت المصارف إلى استثمار جزء من مواردها المالية في شراء أدوات الدين العام ذات النوعية العالية، والمخاطر المنعدمة باعتبار هذا الاستثمار أفضل من تقديم التسهيلات الائتمانية؛ نظراً للمخاطر سائلة الذكر.

وقد أدى هذا إلى اعتماد المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني في عوائدهما، على عائد الخدمات المصرفية والاستثمارات المالية؛ بدلاً من أن تعتمدا في ربحيتهما على نشاطهما الأساسي الناتج من العملية الإقراضية، والفارق بين مصروفات الفوائد وإيراداتها، والسبب في ذلك هو الارتفاع في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها؛ نظراً للأسباب سائلة الذكر.

وأوضحت مؤشرات توظيف الموارد انخفاضها لدى المصرفين بشكل عام، والتوجه للإسهام بشكل كبير في تمويل الخزنة العامة للدولة، حيث بلغت توظيفاتها في أدوات الدين العام معدلات عالية خصوصاً في الفترة الثانية، على حساب نشاطهما الإقراضي كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (٤٢)

مؤشرات التوظيف لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير والمصرف الأهلي اليمني (نسب مئوية)

المؤشر		أدون الخزنة/الودائع		القروض/الودائع		القروض/الموارد		توظيف الموارد	
المصرف	الفترة	اليمني للإنشاء والتعمير	الأهلي اليمني	اليمني للإنشاء والتعمير	الأهلي اليمني	اليمني للإنشاء والتعمير	الأهلي اليمني	اليمني للإنشاء والتعمير	الأهلي اليمني

35	50	10	31	10	34	26	12	الأولى(1995- 1999)
56	52	6	10	7	11	44	39	الثانية (2000-2008)

المصدر: تم استخراج متوسطات النسب لمؤشرات التوظيف بالاعتماد على الجدولين (٥- ١١).

يشير الجدول رقم (42) أن مؤشر أذون الخزانة إلى الودائع بلغ في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة الأولى نسبة 12%، وازداد خلال الفترة الثانية ليصل إلى 39%، أما بالنسبة للمصرف الأهلي فبلغ نسبة 26% خلال الفترة الأولى، وازداد خلال الفترة الثانية إلى 40%. وهذه النسب تشير إلى ارتفاع الاستثمارات لدى المصرفين في أذون الخزانة والتخلي عن النشاط الإقراضي، إذ تبين من الجدول أن مؤشر القروض إلى الودائع الذي يقيس مدى كفاءة المصرف في إقراض أكبر قدر من مصادر التمويل لديه، بلغ في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة الأولى 34%، ثم انخفض خلال الفترة الثانية إلى 11%، أما في المصرف الأهلي اليمني فقد بلغ خلال الفترة الأولى 10%، وانخفض إلى 7% خلال الفترة الثانية، وإذا ما قارنا هذا المؤشر مع ما هو متحقق في المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت بين (83% - 65%) خلال الفترة الثانية يلاحظ أنها تقل عنها في كلا المصرفين، وعن النسب النظرية المعتادة التي تتراوح بين (75% - 65%) وذلك لأسباب سالفه الذكر.

وانخفض معدل القروض إلى الموارد في المصرف اليمني من 31% إلى 10%، أما بالنسبة للمصرف الأهلي فقد انخفضت من 10% إلى 6%، وكما ارتفع معدل توظيف الموارد في المصرف اليمني من 50% إلى 52% خلال الفترتين، أما المصرف الأهلي فقد ارتفع من 35% إلى 56%، وتدل هذه المؤشرات على انخفاض الكفاءة التشغيلية للموارد المالية للمصرفين بشكل عام.

٥-٢-٢: الاستثمارات

تراجعت الاستثمارات المباشرة والمتاحة للبيع لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير من ١% إلى ٠.٧٤% بين بداية الفترة الأولى ونهايتها، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد تراجعت من ٢% إلى ٠.٠٣% لتلك الفترة من إجمالي الموجودات، واستمرت بالتراجع خلال الفترة الثانية في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير لتتخفص من نسبة ٠.٧٥% إلى نسبة ٠.٥٤%، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فلم تتجاوز نسبة ٠.٠٠٢%، ولم تزد عن ٠.١٩% من إجمالي الموجودات لتلك الفترة، أي أن الاستثمارات بلغت في معدلها العام في المصرفين خلال الفترة الأولى نسبة ٠.٩٨%، بينما بلغت خلال الفترة الثانية نسبة ٠.٣٤% من إجمالي الموجودات. وبصفة عامة فإن الاستثمارات المباشرة والمتاحة للبيع لا تتماشى مع أوضاعها كمصارف تجارية ولا كمصارف مملوكة للدولة.

أما بالنسبة للاستثمارات في أذون الخزانة، فقد ارتفعت خلال الفترة الأولى لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بمقدار ٩ مرات ليصل رصيده منها إلى ٣.٨٥٢ مليون ريال عام ١٩٩٩، ومثلت نسبة

١٦٪ من إجمالي الموجودات، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد ارتفعت بحوالي ٤٨ مرة تقريباً لتصل إلى ١١.٨٢٤ مليون ريال عام ١٩٩٩، وبلغت نسبة ٤٠٪ من إجمالي الموجودات لتلك الفترة.

وارتفعت خلال الفترة الثانية لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بمقدار ٣ مرات لتصل إلى ٢٢.٩٢٨ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ممثلة بذلك نسبة ٢٢٪ من إجمالي الموجودات لنفس العام، في حين ارتفعت لدى المصرف الأهلي اليمني بنفس المقدار الذي سجل في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، أي بحوالي ٣ مرات ليصل رصيدها إلى ٤٦.٢٨٠ مليون ريال عام ٢٠٠٨، ومثلت نسبة ٤٤٪ من إجمالي الموجودات لنفس العام، وكذلك برزت شهادات الإيداع في المصرف الأهلي اليمني لتمثل نسبة ١٢٪ من إجمالي الموجودات عام ٢٠٠٨؛ ويعود السبب في زيادة نسب الاستثمارات المالية في المصرفين إلى ارتفاع درجة مخاطر الاستثمار في البيئة الاقتصادية اليمنية نتيجة للأزمات المتتالية - التي سبق توضيحها في الجزء الخاص بالإصلاحات الاقتصادية في القطاع المصرفي، مما أدى ذلك إلى تحول بعض المستثمرين لإيداع ما لديهم من أموال في المصارف، أو شراء أدون الخزنة لتحقيق عواد ثابتة بعيداً عن أية مخاطر، وهجرة البعض الآخر من رؤوس الأموال إلى الخارج؛ ولذلك اتجهت المصارف نحو الاستثمار في أدون الخزنة هروباً من المخاطر التمويلية، مما ترتب على ذلك مزيد من الركود في الاقتصاد الوطني.

واتضح من نتائج دالة الإنتاج اللوغارتمية أن معلمة الاستثمارات (b2) جاءت سلبية وغير معنوية في كلا المصرفين، بمعنى أنها لا تتفق مع منطق النظرية الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك إلى إهمال ذلك النشاط لعدم وجود سوق للأوراق المالية في البلاد.

٥-٢-٣: مؤشرات العائد المصرفي

يظهر الجدول رقم (43) مؤشرات العائد لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير والمصرف الأهلي اليمني خلال فترتي الدراسة.

جدول رقم (٤٣)

مؤشرات العائد لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير والمصرف الأهلي
(نسب مئوية)

المؤشر	العائد/حقوق الملكية	العائد/الودائع	العائد/الموارد	العائد/الموجودات	العائد/الموجودات العاملة
--------	---------------------	----------------	----------------	------------------	--------------------------

الفترة	المصرف	اليمني للإنشاء والتعمير	اليمني الاهلي	اليمني للإنشاء والتعمير	اليمني الاهلي	اليمني للإنشاء والتعمير	اليمني الاهلي	اليمني للإنشاء والتعمير	اليمني الاهلي	اليمني للإنشاء والتعمير
الأولى(1995-1999)	19	4	0.86	0.36	0.8	0.32	0.5	0.32	0.6	0.4
الثانية(2000-2008)	27	20	2.6	2	2.3	1.8	2.2	1.7	2.6	2

المصدر: تم استخراج متوسطات النسب لمؤشرات العائد المصرفي بالاعتماد على الجدولين (٥، ١١).

يتضح من الجدول رقم (43) أن معدل العائد على حقوق الملكية لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة الأولى بلغ نسبة 19%، أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني فقد بلغ نسبة 4% بسبب الخسائر الصافية التي لحقت به خلال تلك الفترة، وارتفع خلال الفترة الثانية لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير إلى نسبة 27%، في حين ارتفع لدى المصرف الأهلي اليمني إلى نسبة 20%، وبمقارنة نسب هذا المؤشر خلال الفترة الثانية مع ما هو متحقق في المصارف العربية والأجنبية، يلاحظ أن المصرفين تفوق على ما هو متحقق في المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين 15.5% - 17% لتلك الفترة.

ويشير الجدول أيضا إلى أن معدل العائد إلى الودائع لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة الأولى بلغ نسبة 0.86%، أما بالنسبة للمصرف الأهلي فقد بلغ نسبة 0.36% لتلك الفترة، أما خلال الفترة الثانية فقد ارتفع إلى نسبة 2.6% في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وارتفع لدى المصرف الأهلي اليمني إلى نسبة 2% لنفس الفترة، وإذا ما قارنا ذلك مع المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين 2.2% - 2% يتبين أن المصرف اليمني للإنشاء والتعمير تفوق عليها وتماثل معها المصرف الأهلي اليمني خلال الفترة الثانية.

كما تبين من الجدول أن معدل العائد إلى الموجودات خلال الفترة الأولى بلغ في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير نسبة 0.5%، في حين حقق خسائر صافية لدى المصرف الأهلي اليمني لنفس الفترة عدا العام ١٩٩٩ حقق فيه أرباحاً، أما خلال الفترة الثانية فقد ارتفع لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير إلى نسبة 2.2%، بينما ارتفع لدى المصرف الأهلي اليمني إلى نسبة 1.7%، وعند المقارنة يلاحظ أن هذه النسب المحققة خلال الفترة الثانية تساوت مع النسب المحققة لدى المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين 2% - 1.6% لتلك الفترة.

وأوضح الجدول أيضا أن معدل العائد إلى الموجودات العاملة لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير بلغ نسبة 0.6% خلال الفترة الأولى، بينما حقق لدى المصرف الأهلي اليمني خسائر صافية كما أسلفنا

خلال الفترة الأولى عدا عام ١٩٩٩ الذي حقق فيه أرباحاً صافية، أما خلال الفترة الثانية فقد ارتفع لدى المصرف اليمني للإنشاء والتعمير إلى نسبة 2.6%، في حين بلغ لدى المصرف الأهلي نسبة 2%، وعند إجراء عملية المقارنة بين نسب هذا المؤشر مع المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين 1.8% (2) -، يلاحظ أنها متقاربة مع تفوق المصرف اليمني للإنشاء والتعمير عليها بنسبة بسيطة؛ مما يدل على أنه يحتل موقعاً مميزاً بين المصارف العربية والأجنبية مقارنة مع بقية المصارف اليمنية عينة الدراسة.

٥-٣: تقييم أداء المصارف التجارية الخاصة^(١):

سوف نتناول تقييم أداء المجموعة الثانية من عينة الدراسة، من حيث مصادر الأموال، والتركيب النوعي للودائع، التوظيفات، والاستثمارات المصرفية، ونسبتها إلى إجمالي الموجودات، والمؤشرات المالية ومقارنتها مع مؤشرات في مصارف عربية وأجنبية.

٥-٣-١: مصادر الأموال

٥-٣-١-١: كفاية رأس المال

تختلف هذه المصارف عن المصرفين السابقين من حيث ملكيتها، ومن حيث أحجامها، وتتمثل في مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، والجدول رقم (44) يوضح مؤشرات كفاية رأس المال للمصارف على النحو الآتي:

(١) انظر الرسالة من ص ١٠٨ إلى ص ١٥١.

جدول رقم (44)

مؤشرات كفاية رأس المال لدى مصرف اليمن الدولي ومصرف اليمن والكويت والمصرف التجاري اليمني
(نسب مئوية)

المؤشر			حقوق الملكية/القروض			حقوق الملكية/الودائع			حقوق الملكية /الموجودات
المؤشر	الفترة	المصرف	مصرف اليمن الدولي	مصرف اليمن والكويت	مصرف اليمن التجاري	مصرف اليمن والكويت	مصرف اليمن التجاري	مصرف اليمن الدولي	المصرف التجاري اليمني
الأولى (1995-1999)		14	62	13	7	13	6	6	5
الثانية (2000-2008)		19	27	29	5	8	8	4	6

المصدر: تم استخراج متوسطات النسب لمؤشرات كفاءة رأس المال بالاعتماد على الجداول (١٧، ٢٣، ٢٩).

يشير الجدول رقم (44) إلى أن معدل حقوق الملكية إلى القروض خلال الفترة الأولى لدى مصرف اليمن الدولي بلغ نسبة ١٤٪، ثم ارتفع خلال الفترة الثانية إلى نسبة ١٩٪، أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد سجل أعلى معدل له بلغ نسبة ٦٢٪ في الفترة الأولى، وانخفض خلال الفترة الثانية إلى نسبة ٢٧٪، وأما بالنسبة إلى المصرف التجاري اليمني، فقد بلغ خلال الفترة الأولى ١٣٪، وارتفع إلى أعلى معدل له خلال الفترة الثانية بلغ نسبة ٢٩٪، وبذا فهي تعد معدلات مرتفعة تفوق المعدلات النظرية السائدة وفق مقررات بازل لنسبة كفاءة رأس المال بالنسبة للأصول الخطرة، وبمقارنة نسب هذا المؤشر خلال الفترة الثانية يلاحظ أنها تفوق ما هو متحقق في المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت في متوسطها ما بين (15% - 23.5%) خلال تلك الفترة، ويعود السبب في ذلك إلى الزيادات التدريجية لرأس المال من ناحية، والانخفاض في النشاط الإقراضي نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة من ناحية أخرى.

أما كفاية رأس المال بالنسبة لمتطلباته يلاحظ أن معدل حقوق الملكية إلى الودائع في مصرف اليمن الدولي بلغ في حدود ٧٪ خلال الفترة الأولى، وانخفض إلى ٥٪ في الفترة الثانية، أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد بلغ نسبة ١٣٪، وتراجع إلى نسبة ٨٪ لنفس الفترة، وأما بالنسبة للمصرف التجاري اليمني فقد بلغ نسبة ٦٪، وارتفع إلى نسبة ٨٪، والمقارنة بين نسب هذا المؤشر للمصارف الثلاثة خلال الفترة الثانية يلاحظ أنها تقل عما هو متحقق في المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين (13% - 15.5%) لتلك الفترة، ويعود ذلك إلى الزيادة في حجم الودائع بمعدل يفوق الزيادة في رأس المال والاحتياطيات معاً.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي البسيط في الجدول رقم (31) أن معدل العائد إلى حقوق الملكية، لم يتأثر معنوياً بمعدل حقوق الملكية إلى القروض في مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، ونجد ذلك واضحاً من خلال العلاقة العكسية الضعيفة لمعامل الارتباط، إذ بلغ (-0.23) لدى مصرف اليمن الدولي وبلغ (-0.21) لدى مصرف اليمن والكويت، أما بالنسبة للمصرف التجاري اليمني، فقد وجدت علاقة إيجابية معنوية عند مستوى (Sig=0.04) لمعدل حقوق الملكية إلى القروض على معدل العائد إلى حقوق الملكية، أي أن معدل العائد إلى حقوق الملكية تأثر إيجابياً بمعدل حقوق الملكية إلى القروض، وبلغ معامل الارتباط قيمة وسطية بلغت (0.55).

كما أظهرت نتائج التحليل الإحصائي البسيط في الجدول رقم (35) أن هناك علاقة طردية عالية المعنوية لمعدل حقوق الملكية على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي) في كل المصارف الثلاثة، ويؤكد ذلك قيم معاملات الارتباط التي تقترب من الواحد الصحيح، حيث بلغ في مصرف اليمن الدولي 98%، ومصرف اليمن والكويت 97%، وفي المصرف التجاري 93%.

وأوضحت النتائج أيضاً وجود علاقة تأثير طردية عالية المعنوية لمعدل الأجور على إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج المصرفي) في المصارف الثلاثة، ويؤكد ذلك قوة العلاقات الارتباطية، حيث بلغ معامل الارتباط في مصرف اليمن الدولي 98%، ومصرف اليمن والكويت 98%، والمصرف التجاري اليمني 95%. وعند إجراء عملية المقارنة بين معدل الأجور وتأثيره على الإنتاج المصرفي مع المتغير السابق حقوق الملكية وتأثيره على الإنتاج المصرفي، تبين أن المتغيرين المستقلين أثرا على الإنتاج المصرفي في المصارف التجارية الثلاثة، ولكن كان تأثير حقوق الملكية أعلى من تأثير الأجور في مصرف اليمن الدولي، ويعني هذا تركيز المصرف على عمالة فنية مدربة خصوصاً في المجالات ذات التركيبة المعقدة فنياً في مجال التجارة الخارجية، في حين كان تأثير الأجور أعلى من تأثير حقوق الملكية في مصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، مما يدل ذلك على استخدام المصرفين عمالة رخيصة على حساب التكنولوجيا المتطورة.

٥-٣-١-٢: التركيب النوعي للودائع

ارتفع حجم الميزانية لدى مصرف اليمن الدولي بمقدار 1.6 مرة خلال الفترة الأولى ليصل إلى 12.487 مليون ريال عام 1999، أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد ارتفع حجم الميزانية بمقدار 1.5 مرة ليصل إلى 8.981 مليون ريال عام 1999، بينما ارتفع حجم ميزانية المصرف التجاري اليمني بمقدار 1.9 مرة ليصل إلى 19.316 مليون ريال لنفس الفترة، ومن الملاحظ هنا أن حجم ميزانيات المصارف الخاصة خلال الفترة الأولى قد تزايدت بمعدلات متقاربة ناهيك عن اختلاف أحجامها، ويرجع ذلك إلى الزيادة في حجم الودائع بنسب متقاربة بلغ في متوسطه 85% من حجم الميزانيات للمصارف الثلاثة.

وقد بلغ إجمالي الودائع لدى مصرف اليمن الدولي خلال تلك الفترة (أي النصف الثاني من التسعينات) في متوسطه نسبة 86% من إجمالي المطلوبات، وبلغت الودائع تحت الطلب منها نسبة 42%، أما الودائع الادخارية فقد بلغت نسبة 11%، في حين بلغت الودائع لأجل نسبة 36%، وذلك لان معظمها عملات أجنبية مقيمة بالريال اليمني، وبلغت التأمينات نسبة 6%، وأخرى نسبة 4% من إجمالي الودائع خلال تلك الفترة، أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد بلغ إجمالي الودائع 84% من إجمالي المطلوبات ومثلت منها الودائع تحت الطلب نسبة 30%، أما الادخارية فمثلت نسبة 4%، وبلغت الودائع لأجل 47%، وذلك للأسباب سالفه الذكر، بالإضافة إلى سياسة المصرف في جذب الودائع أكثر ثباتاً واستقراراً، وبلغت التأمينات نسبة 16%، من إجمالي الودائع خلال تلك الفترة، وأما بالنسبة للمصرف التجاري اليمني فقد بلغ إجمالي الودائع لديه خلال الفترة الأولى من إجمالي المطلوبات نسبة 86% بلغت الودائع تحت الطلب منها نسبة 41%، أما الادخارية فقد بلغت نسبة 14%، في حين بلغت الودائع لأجل نسبة 31%، وبلغت التأمينات وأخرى نسبة 7% على التوالي من إجمالي الودائع خلال تلك الفترة.

أما خلال الفترة الثانية فقد ارتفع حجم ميزانية مصرف اليمن الدولي بمقدار 9.7 مرة ليصل إلى 142.617 مليون ريال عام 2008، بينما ارتفع حجم ميزانية مصرف اليمن والكويت بمقدار 4 مرات ليصل إلى 48.130 مليون ريال عام 2008، في حين ارتفع حجم ميزانية المصرف التجاري اليمني بمقدار 3 مرات ليصل إلى 73.406 مليون ريال عام 2008، ومن الواضح أن الزيادة في حجم ميزانيات المصارف الثلاثة خلال الفترة الثانية تزايد بمعدلات تفوق الزيادة في حجم ميزانياتها مقارنة بالفترة الأولى الذي بلغ 90% تقريباً من حجم الميزانيات المختلفة للمصارف الثلاثة، إلا أنه من الملاحظ أن الزيادة في حجم ميزانية مصرف اليمن الدولي تفوق الزيادة في حجم ميزانية مصرف اليمن والكويت والمصرف التجاري اليمني مجتمعين.

وارتفع إجمالي الودائع لدى مصرف اليمن الدولي في متوسطه إلى نسبة 92% من إجمالي المطلوبات لتلك الفترة، ومثلت منها الودائع تحت الطلب نسبة 38%، والادخارية 13%، وارتفعت الودائع لأجل لتمثل نسبة 43%، مقارنة مع الفترة الأولى؛ نظراً لارتفاع أسعار الفائدة على الودائع لأجل، ولسياسة المصرف الرامية إلى جذب الودائع أكثر ثباتاً واستقراراً التي تتناسب وحجم التوظيفات، وتراجعت التأمينات إلى 3%، وأخرى ظلت ثابتة مقارنة مع الفترة الأولى في حدود 4% من إجمالي الودائع.

أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد ارتفع إجمالي الودائع إلى نسبة 88% من إجمالي المطلوبات لتلك الفترة، وانخفضت الودائع تحت الطلب مقارنة بالفترة الأولى لتمثل منها نسبة 24%، وارتفعت الودائع لأجل إلى نسبة 55.6%، وأما الادخارية فقد بلغت نسبة 8.6%، وأخرى إلى 7%، وانخفضت التأمينات إلى 5% من إجمالي الودائع.

وأما بالنسبة للمصرف التجاري اليمني فقد ارتفع إجمالي الودائع في متوسطها إلى نسبة 89% من إجمالي المطلوبات خلال تلك الفترة، وانخفضت الودائع تحت الطلب مقارنة مع الفترة الأولى إلى نسبة 34% من إجمالي الودائع ، وأما الادخارية فقد زادت إلى نسبة 19%، وبلغت الودائع لأجل نسبة 35%، والتأمينات بلغت نسبة 11%، وانخفضت أخرى إلى نسبة 2% من إجمالي الإيداعات لدى المصرف.

وأظهرت نتائج دالة الإنتاج اللوغارتمية في الجدول رقم (40) أن معلمة الودائع (b3) جاءت غير معنوية في جميع المصارف الثلاثة، وهذا يدل على عدم قدرة المصارف على الاستفادة من ودائعها بدرجة كافية.

٥-٣-٢: التوظيفات

٥-٣-١: القروض والسلفيات

بلغ حجم القروض والسلفيات خلال الفترة الأولى 46% من إجمالي الموجودات في مصرف اليمن الدولي، وتخصص في إقراض الشركات ذات العلاقة بنشاط المصرف التجاري، تمثلت في شركات تابعة وزميلة يساهم فيها بعض مساهمي المصرف، وتراجع خلال الفترة الثانية إلى 22% كانت أيضا من نصيب القطاع التجاري، حيث بلغ رصيده 16.949 مليون ريال عام 2008 ومثل نسبة 53%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 17% وقطاع الأفراد وأخرى نسبة 14% من إجمالي القروض لعام 2008.

أما مصرف اليمن والكويت فقد بلغ حجم القروض والسلفيات 20% خلال الفترة الأولى من إجمالي الموجودات؛ ونظراً لعدم توفر بيانات تفصيلية عن توزيع النشاط الإقراضي على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال تلك الفترة، إلا أنه من الواضح أنها وزعت على شكل ودائع لأجل لدى المصارف المحلية والأجنبية العاملة في اليمن، بينما ارتفع حجم القروض والسلفيات خلال الفترة الثانية إلى 29% من إجمالي الموجودات حيث كان من نصيب القطاع التجاري، حيث بلغ رصيده منها نسبة 99% بداية الفترة، ومثل القطاع الصناعي النسبة الباقية، ثم تراجع رصيد القطاع التجاري ليمثل منها نسبة 48% نهاية الفترة، وارتفع رصيد الصناعة ليمثل نسبة 35% من إجمالي القروض لتلك الفترة، ويعود السبب في ارتفاع رصيده إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض من ناحية، واعتماد القطاع الصناعي على الاقتراض من المصارف التجارية نتيجة تصفية المصرف الصناعي المخصص في تمويل هذا القطاع من ناحية أخرى.

وأما بالنسبة للمصرف التجاري اليمني فبلغ حجم القروض والسلفيات خلال الفترة الأولى 43% من إجمالي الموجودات لتلك الفترة، وزعت على شكل أرصدة لدى المصارف المحلية والأجنبية، وانخفض خلال الفترة الثانية إلى 26% من إجمالي الموجودات ، وتخصص خلال تلك الفترة في إقراض القطاع التجاري، حيث استأثرا بنسبة 33%، يليه قطاع الخدمات بنسبة 31%، لكون القائمين عليه ممن يعملون

في هذا المجال، في حين حظي قطاع الأفراد وأخرى بنسبة 31% (وهي عبارة عن قروض شخصية وخدماتية)، بينما كانت النسبة المتبقية من نصيب الزراعة والصناعة.

وأظهرت نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (34) بالنسبة لأثر معدل القروض إلى الودائع على معدل العائد إلى الودائع، أن هناك علاقة انحدار طردية غير معنوية في مصرف اليمن الدولي، أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني فقد كانت علاقة التأثير عكسية وغير معنوية، أي أن معدل العائد إلى الودائع لم يتأثر بالزيادة والنقصان بمعدل القروض إلى الودائع، وأن هناك عوامل أخرى تؤثر على العلاقة بين المتغيرين، وما يؤكد ذلك ضعف علاقة الارتباط، حيث بلغت 23% في مصرف اليمن الدولي، وبلغت 4%- في مصرف اليمن والكويت، وبلغت نسبة 18%- في المصرف التجاري اليمني.

وكما أظهرت معادلة دالة الإنتاج اللوغارتمية، أن معلمة القروض (b_1) للمصارف الثلاثة جاءت غير معنوية وعكسية، ويعزى السبب في ذلك إلى النمو السالب لحجم القروض خلال الفترة الأولى، وإلى التدهور في معدل القروض إلى الودائع خلال الفترة الكلية للدراسة بشكل عام، بسبب انخفاض الطلب نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة الائتمانية، وإلى ابتكار المصرف المركزي أوعية ادخارية جديدة للاستثمار، تتمثل في أدون الخزنة وشهادات الإيداع، بهدف الإصلاح المصرفي، ولعبت هذه السياسة النقدية المتشددة دوراً واضحاً في تخفيض الطلب على القروض منعاً للمضاربة وحفاظاً من المصرف المركزي على دعم سعر صرف الريال اليمني. وبالتالي أدى ذلك إلى الانخفاض في معدلات التوظيف لدى المصارف اليمنية لمواردها المالية بشكل عام التي سوف نتناولها في الجدول التالي:

جدول رقم (45)

مؤشرات التوظيف لدى مصرف اليمن الدولي ومصرف اليمن والكويت والمصرف التجاري اليمني
(نسب مئوية)

المؤشر	أدون الخزنة/الودائع	القروض/الودائع	القروض/الموارد	توظيف الموارد
--------	---------------------	----------------	----------------	---------------

المصرف الفترة	المصرف اليمن الدولي	مصرف اليمن والكويت	المصرف التجاري اليمني	مصرف اليمن الدولي	مصرف اليمن والكويت	المصرف التجاري اليمني	مصرف اليمن الدولي	مصرف اليمن والكويت	المصرف التجاري اليمني	مصرف اليمن والكويت	مصرف اليمن الدولي	المصرف التجاري اليمني
الأولى (1995-1999)	6	5	6.5	54	23	50	50	21	47	56	26	53
الثانية (2000-2008)	23	22	32	24	32	30	23	30	27	67	62	63

المصدر: تم استخراج متوسطات النسب لمؤشرات التوظيف بالاعتماد على الجداول (١٧، ٢٣، ٢٩).

يلاحظ من الجدول رقم (45) أن مؤشر أذون الخزانة إلى الودائع خلال الفترة الأولى قد سجل نسب متقاربة في المصارف الثلاثة تراوح في حدود 6%، أما خلال الفترة الثانية فقد ارتفع ليصل إلى أعلى معدل له لدى المصرف التجاري اليمني بنسبة 32%، وتساوى تقريباً لدى مصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت.

كما يلاحظ من الجدول أيضاً أن مؤشر القروض إلى الودائع خلال الفترة الأولى بلغ لدى مصرف اليمن الدولي نسبة 54%، وانخفض بمقدار النصف ليصل إلى 24% خلال الفترة الثانية. أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد بلغ نسبة 23% وارتفع إلى نسبة 32%. وأما لدى المصرف التجاري اليمني فقد بلغ نسبة 50% وانخفض إلى نسبة 30%، ولمقارنة نسب هذا المؤشر المحققة خلال الفترة الثانية يلاحظ أنها تقل عن النسب التي تحققت في المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين (65% - 83%)، وأيضاً عن النسب النظرية والمعتادة المتعارف عليها التي تتراوح عادة ما بين (75% - 65%)، ويعود ذلك للأسباب سالفة الذكر بالإضافة إلى انخفاض الطلب على الاستثمار من جانب القطاع الخاص؛ بسبب الارتفاع المستمر في أسعار الفائدة وتدني هامش الربحية بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

ويشير الجدول إلى أن مؤشر توظيف الموارد ارتفع خلال الفترة الثانية مقارنة مع الفترة الأولى، وتراوح عند معدلات متقاربة بلغت في معدلها العام في حدود 64%؛ ويدل هذا على انخفاض الكفاءة التوظيفية لموارد المصارف بصفة عامة.

٥-٣-٢: الاستثمارات

انعدمت الاستثمارات المباشرة والمتاحة للبيع في مصرف اليمن الدولي خلال الفترة الأولى، وظهرت متذبذبة خلال الفترة الثانية، ولكن بنسب ضعيفة بلغت في متوسطها نسبة 0.06% من إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد تزايدت بمقدار الضعف؛ ليصل رصيده منها إلى 0.030 مليون ريال نهاية الفترة الأولى، لتمثل نسبة 0.31% من إجمالي الموجودات، وتزايدت بحوالي 6 مرات بين بداية الفترة الثانية ونهايتها، وبلغت نسبة 0.34% من إجمالي الموجودات لتلك الفترة.

وأما بالنسبة للمصرف التجاري اليمني فقد ارتفعت استثماراته بمقدار 32 مرة بين بداية الفترة الأولى ونهايتها، وبلغت نسبة 0.15% من إجمالي الموجودات لتلك الفترة، وارتفعت خلال الفترة الثانية بمقدار 2.8 مرة، وبلغت نسبة 0.34% من إجمالي الموجودات خلال تلك الفترة. وعليه يمكن القول إن مجموع استثمارات المصارف المباشرة والمتاحة للبيع بلغت في معدلها العام خلال الفترة الأولى نسبة 0.15%، وارتفعت خلال الفترة الثانية لتصل إلى نسبة 0.23% من إجمالي موجوداتها.

وارتفعت استثمارات المصارف في أذون الخزانة وشهادات الإيداع بمعدلات عالية؛ حيث ارتفعت لدى مصرف اليمن الدولي بمقدار 1.7 مرة؛ لتصل إلى مبلغ 0.721 مليون ريال عام 1999، وارتفعت خلال الفترة الثانية بمقدار 5 مرات؛ لتصل إلى مبلغ 21.114 مليون ريال عام 2008، ومثلت نسبة 15% من إجمالي الموجودات لنفس العام، أما استثماراته في أذون الخزانة ضمن إعادة الشراء فقد ارتفعت بمقدار 2.7 مرة بين بداية ظهورها ونهاية الفترة الثانية لتمثل 5%، من إجمالي الموجودات عام 2008 وأما استثماراته في شهادات الإيداع فقد ارتفعت بمقدار 26 مرة؛ لتصل إلى 49.200 مليون ريال عام 2008 ومثلت 34% من إجمالي الموجودات.

أما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد تزايدت استثماراته في أذون الخزانة بمقدار 44 مرة بين بداية الفترة الأولى ونهايتها، وتزايدت خلال الفترة الثانية بمقدار 3.6 مرات لتمثل 18% من إجمالي الموجودات عام 2008، بينما ظهرت شهادات الإيداع من عام 2001 لترتفع بمقدار 12 مرة بين بداية ظهورها ونهاية الفترة الثانية، وتمثل نسبة 34% من إجمالي الموجودات عام 2008، ويعود السبب في ظهور شهادات الإيداع إلى توقف المصرف المركزي عن إصدار أذون الخزانة وإصدارها كوعاء ادخاري جديد بدءاً من عام 2001.

وأما بالنسبة للمصرف التجاري اليمني فقد زادت بمقدار 23 مرة بين بداية الفترة الأولى ونهايتها، وزادت خلال الفترة الثانية بحوالي 3 مرات تقريباً وتمثلت نسبة 28% من إجمالي الموجودات عام 2008 ، أما استثمارات المصرف في شهادات الإيداع فقد ارتفعت بمقدار 4 مرات بين بداية ظهورها ونهاية الفترة الثانية؛ وبلغت نسبة 16% من إجمالي الموجودات عام 2008.

ومن الواضح أن استثمارات المصارف المتاحة للبيع ضئيلة ومتدنية، وهذا ما يلاحظ بصفة عامة على جميع المصارف التجارية اليمنية عينة الدراسة؛ من تدني في حجم الاستثمارات المتاحة للبيع مقارنة برأسمالها أو مقارنة بحجم الودائع المحتفظ بها لديها، والتحول في ذلك إلى الاستثمار في الأوراق المالية

المدة للعائد والخالية من المخاطر، كأذون الخزانة وشهادات الإيداع التي يصدرها المصرف المركزي، ويعود هذا لأسباب منها عدم تهيئة المناخ الاستثماري بشكل عام، ولسياسة المصرف المركزي الرامية إلى التشدد في منح الائتمان؛ بهدف الإصلاح المصرفي، وتمويل الموازنة العامة للدولة باعتبارها وسيلة غير تضخمية.

٥-٣-٣: مؤشرات العائد المصرفي

يشير الجدول رقم (46) أن معدل العائد إلى حقوق الملكية لدى مصرف اليمن الدولي بلغ في متوسطه نسبة 8.6% خلال الفترة الأولى، بينما بلغ لدى مصرف اليمن والكويت نسبة 6%، في حين بلغ لدى المصرف التجاري اليمني 10%، وبذا فهي تعد أعلى نسبة خلال تلك الفترة مقارنة بالمصرفين السابقين، أما خلال الفترة الثانية فقد ارتفع لدى مصرف اليمن الدولي إلى أعلى معدل له بلغ نسبة 21%، في حين ارتفع لدى مصرف اليمن والكويت بمقدار الضعف؛ ليصل إلى نسبة 12%، بينما تراجع بالنسبة للمصرف التجاري اليمني مقارنة بالفترة الأولى؛ ليصل إلى نسبة 7%؛ ويعزى ذلك التراجع إلى الارتفاع في معدلات حقوق الملكية واقتطاع نسبة كبرى من الأرباح المرحلة سنوياً إلى بند الاحتياطي، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن الانخفاض في معدل الربحية يعود إلى تدني هامش الربحية على الإقراض، والزيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. وعند إجراء عملية المقارنة بين نسب هذا المؤشر خلال الفترة الثانية، يلاحظ أنها تقل عن النسب المتحققة في المصارف العربية والأجنبية لنفس الفترة، التي تراوحت ما بين (17% - 15.5%) عدا مصرف اليمن الدولي الذي حقق نسبة تفوق ما تحقق في تلك المصارف.

كما يشير الجدول أيضاً أن معدل العائد إلى الودائع خلال الفترة الأولى بلغ في متوسطه لدى مصرف اليمن الدولي نسبة 0.58%، في حين بلغ لدى المصرف التجاري اليمني نسبة 0.62% بينما حقق أعلى معدل مقارنة مع المصرفين السابقين في مصرف اليمن والكويت بلغ نسبة 0.86%، أما خلال الفترة الثانية فقد ظل مصرف اليمن والكويت محققاً أعلى نسبة بلغت في متوسطها 0.92%، أما مصرف اليمن الدولي فقد حقق نسبة بلغت 0.87%، وأما بالنسبة للمصرف التجاري اليمني فقد حقق نسبة بلغت 0.81% . وعليه يمكن القول أن المصارف الثلاثة مجتمعة حققت معدلات عائد إلى الودائع بلغ نسبة 0.84% في معدلها العام خلال الفترة الثانية، وبمقارنة هذه النسبة يلاحظ أنها تقل عما تحقق في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، كما أنها تقل أيضاً عما تحقق في المصارف العربية والأجنبية التي تراوحت ما بين (2.2% - 2%) لتلك الفترة، ويعود التدني في العائد إلى الودائع إلى عدم قدرة المصارف الثلاثة على تحقيق الربح من الزيادة الكبيرة التي تحققت في حجم الودائع خلال تلك الفترة.

وأوضح الجدول أيضاً أن بقية معدلات العائد للمصارف الثلاثة قد سجلت نسب متقاربة في معدلها العام بالنسبة للموارد فقد بلغت 0.81%، أما العائد إلى الموجودات فقد بلغ نسبة 0.77%، في حين بلغ

العائد إلى الموجودات العاملة نسبة 0.91%، وإذا ما قارنها مع ما تحقق في المصارف العربية يلاحظ أنها تقل عنها؛ ويعزى ذلك للأسباب سالفه الذكر، بالإضافة إلى الانخفاض في حجم النشاط الإقراضي، أدى هذا إلى اعتماد المصارف على العوائد من الاستثمارات المالية والخدمات المصرفية بدلاً من أن تعتمد على نشاطها الأساسي الناتج من العملية الإقراضية.

جدول رقم (46)

مؤشرات العائد لدى مصرف اليمن الدولي ومصرف اليمن والكويت والمصرف التجاري اليمني
(نسبة مئوية)

العائد/الموجودات العاملة			العائد/الموجودات			العائد/الموارد			العائد/الودائع			العائد/حقوق الملكية			المؤشر
المصرف التجاري اليمني	مصرف اليمن والكويت	مصرف اليمن الدولي	المصرف التجاري اليمني	مصرف اليمن والكويت	مصرف اليمن الدولي	المصرف التجاري اليمني	مصرف اليمن والكويت	مصرف اليمن الدولي	المصرف التجاري اليمني	مصرف اليمن والكويت	مصرف اليمن الدولي	المصرف التجاري اليمني	مصرف اليمن والكويت	مصرف اليمن الدولي	الفترة
0.68	1.3	0.76	0.52	0.74	0.50	0.56	0.78	0.54	0.62	0.86	0.58	10	6	8.6	الفترة الأولى (1995-1999)
0.83	0.97	0.93	0.71	0.82	0.77	0.74	0.86	0.82	0.81	0.92	0.87	7	12	21	الفترة الثانية (2000-2008)

المصدر: تم استخراج متوسطات النسب لمؤشرات العائد بالاعتماد على الجداول (١٧-٢٣-٢٩).

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات، من خلال مناقشة عدد من المؤشرات، وسوف نستعرض أهم نتائج تقييم تلك المؤشرات، المالية، والإحصائية، والتطبيقات القياسية على النحو الآتي:

١ - تطور حقوق الملكية:

تميزت بعض المصارف اليمنية عينة الدراسة، كالمصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، بالنسبة لحقوق الملكية، وكفاية رأس المال؛ بالاعتماد شبه المطلق على صفتها باعتبارها مملوكين للدولة، ومعتمدين على المصرف المركزي في ذك الشأن، أما البعض الآخر من المصارف عينة الدراسة فكانت غير ذلك، وتميزت تلك المصارف في فترة الدراسة بما يلي:

الفترة الأولى: بلغ معدل حقوق الملكية إلى القروض في متوسطه نسباً مرتفعه في جميع المصارف عينة الدراسة، حيث سجل 30% في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، و76% بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني، و14% في مصرف اليمن الدولي، و62% في مصرف اليمن والكويت، و13% في المصرف التجاري اليمني. وتعتبر هذه النسب مرتفعة تفوق المعدلات السائدة لكفاية رأس المال، لاتباع المصارف سياسة أكثر تحوطاً في الإقراض؛ بهدف الإصلاح المصرفي.

الفترة الثانية: استمرت حقوق الملكية إلى القروض بالارتفاع؛ نتيجة ارتفاع سعر الفائدة الائتمانية من ناحية، وإلى الزيادة التدريجية لرفع رأس المال والاحتياطات معاً من ناحية أخرى، حيث ارتفعت إلى 86% للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير، و158% للمصرف الأهلي اليمني، و19%، في مصرف اليمن الدولي، وتراجعت مقارنة بالفترة الأولى إلى 27% في مصرف اليمن والكويت، وارتفعت إلى 29% في المصرف التجاري اليمني.

وأوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة طردية عالية المعنوية عند مستوى معنوية أقل من 1% بين كل من حقوق الملكية، الأجر، وبين إجمالي الإيرادات الكلية (الإنتاج)، في جميع المصارف عينة الدراسة، ولكن نجد أن تأثير حقوق الملكية كان أعلى من تأثير الأجر، في المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، لاستخدامهما عمالة مدربة أعلى كفاءة خصوصاً في قطاع التجارة الخارجية الأكثر تكلفة، بينما كان تأثير الأجر أعلى من تأثير حقوق الملكية في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني، ويعزى ذلك إلى استخدام العمالة الرخيصة على حساب التكنولوجيا المتطورة.

٢ - تطور الودائع خلال فترة الدراسة:

ارتفع حجم ميزانية المصرف اليمني للإنشاء والتعمير خلال الفترة الثانية بمقدار 3 مرات ليصل إلى 101.142 مليون ريال عام 2008، وارتفع في المصرف الأهلي اليمني بنفس المقدار ليصل إلى

104.707 مليون ريال في تلك السنة، ومصرف اليمن الدولي بمقدار 9.7 مرات ليصل إلى 142.617 مليون ريال، أما مصرف اليمن والكويت فقد ارتفع بمقدار 4 مرات لتلك الفترة ليصل إلى 48.130 مليون ريال، والمصرف التجاري اليمني بمقدار 3 مرات لتلك الفترة ليصل إلى 73.406 مليون ريال في تلك السنة. ومن الواضح أن الزيادة في حجم ميزانيات المصارف التجارية عينة الدراسة، يرجع إلى الزيادة الكبيرة في حجم الودائع خلال الفترة الثانية، مقارنة بالفترة الأولى.

وقد تميزت ودائع المصارف خلال فترتي الدراسة بما يلي:

الفترة الأولى: بلغ حجم الودائع في متوسطه 76 %، من إجمالي ميزانيات تلك المصارف، مثلت منها الودائع تحت الطلب نسبة ٤٧٪، والادخارية ٣٢٪، والودائع لأجل ١٢٪، في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وفي المصرف الأهلي اليمني مثلت منها الودائع تحت الطلب نسبة ٢٩٪، والادخارية ٣٧٪، والودائع لأجل ٢٨٪، وفي مصرف اليمن الدولي مثلت الودائع تحت الطلب منها ٤٢٪، والودائع لأجل ٣٦٪، والادخارية ١٢٪، ومصرف اليمن والكويت مثلت الودائع لأجل ٤٨٪، والودائع تحت الطلب ٣٠٪، والادخارية ٤٪، و في المصرف التجاري اليمني، مثلت الودائع تحت الطلب منها ٤١٪، والودائع لأجل ٣١٪، والودائع الادخارية ١٤٪.

الفترة الثانية: تراوح حجم الودائع في متوسطه العام لدى المصارف عينة الدراسة في حدود 89% من إجمالي المطلوبات، مثلت منها الودائع الادخارية نسبة مرتفعة مقارنة بالفترة الأولى بلغت 42%، بينما تراجعت الودائع تحت الطلب إلى 37%، واستقرت الودائع لأجل في حدود ١٢٪، في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، وفي المصرف الأهلي اليمني، مثلت منها الودائع الادخارية 40%، والودائع تحت الطلب 23%، والودائع لأجل 33%، أما مصرف اليمن الدولي فقد مثلت الودائع تحت الطلب 38% والادخارية 13%، وارتفعت الودائع قصيرة الأجل إلى 43%، وأما بالنسبة لمصرف اليمن والكويت فقد تراجعت الودائع تحت الطلب إلى 24%، وارتفعت الودائع لأجل إلى 56%، والودائع الادخارية 9%، وأما المصرف التجاري اليمني فقد بلغت الودائع تحت الطلب 34%، والادخارية 19%، والودائع لأجل 35%.

وقد أظهرت النتائج المتعلقة بدالة الإنتاج اللوغاريتمية، أن معاملات الودائع المصرفية بالنسبة للإنتاج الإجمالي لا تمارس أي تأثير معنوي في جميع المصارف اليمنية عينة الدراسة.

٣- تطور القروض والسلفيات خلال فترة الدراسة :

■ تراجع حجم القروض والسلفيات في متوسطه من إجمالي الميزانيات خلال الفترة الثانية مقارنة مع الفترة الأولى إلى نسب متدنية بلغ في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير ١٠٪، والمصرف الأهلي اليمني 6%، وفي مصرف اليمن الدولي 22%، وفي المصرف التجاري اليمني إلى 26% أما مصرف اليمن والكويت فقد ارتفع مقارنة بالفترة الأولى إلى 29%، ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع معدلات الفائدة

الائتمانية، وحجم الديون المتعثرة، بالإضافة إلى السياسة المتشددة في منح الائتمان بهدف الإصلاح المصرفي.

■ بلغ معدل القروض في تلك المصارف إلى ودائعها نسباً متدنية خلال فترة الدراسة تقل عن النسب النظرية التي تتراوح عادة ما بين (75% - 65%)، وعن النسب المحققة في مثيلاتها المصارف العربية والأجنبية، وقد احتل قطاع التجارة المرتبة الأولى من قروض تلك المصارف، ولقد دل التحليل الإحصائي أن معدل القروض إلى الودائع على معدل العائد إلى حقوق الملكية، لا يمارس تأثيراً معنوياً في تلك المصارف، أما عن أثر معدل القروض إلى الودائع على معدل العائد إلى الودائع، فقد كان ذا أثر معنوي عكسي، وذلك في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، بينما لم يكن التأثير معنوياً في المصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني.

■ وأوضحت نتائج دالة الإنتاج المصرفية، أن معاملات القروض بالنسبة للإنتاج الإجمالي عكسية وغير معنوية في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، ومصرف اليمن الدولي، ومصرف اليمن والكويت، والمصرف التجاري اليمني. وإيجابية وغير معنوية في المصرف الأهلي اليمني.

٤- تطور الاستثمارات المصرفية خلال فترة الدراسة:

■ بلغت استثمارات المصارف المباشرة من إجمالي الميزانية نسب متدنية سجلت في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير ٠.٧٤٪ خلال الفترة الأولى، وانخفضت خلال الفترة الثانية إلى ٠.٥٤٪. أما في أذن الخزنة فقد ارتفعت بداية الفترة الأولى مقارنة بنهايتها بمقدار ٩ مرات، لتمثل ١٦٪ في عام ١٩٩٩، وارتفعت خلال الفترة الثانية بمقدار ٣ مرات لتمثل ٢٢٪ عام ٢٠٠٨.

■ أما بالنسبة للمصرف الأهلي اليمني، فلم تتجاوز نسبة ٠.٠٢٪ عام ١٩٩٩، ولم تزيد عن ٠.١٩٪ عام ٢٠٠٨، أما استثماراته في أذن الخزنة، فقد زادت بمقدار ٤٨ مرة بين بداية الفترة الأولى ونهايتها لتمثل ٤٠٪ عام ١٩٩٩، وزادت خلال الفترة الثانية؛ لتمثل ٤٤٪ عام ٢٠٠٨.

■ وأما بالنسبة لمصرف اليمن الدولي، فقد بلغت استثماراته في أذن الخزنة ٦٪ عام ١٩٩٩، وفي بداية الفترة الثانية مثلت ٢٨٪، ثم تراجعت إلى ١٤٪ عام ٢٠٠٨، ويعزى التراجع في أذن الخزنة إلى ظهور شهادات الإيداع كوعاء استثماري بديل لها، حيث بلغت استثمارات المصرف فيها نسبة ١١٪ عام ٢٠٠١، ثم ارتفعت إلى ٣٤٪ عام ٢٠٠٨، أما استثمارات المصرف في أذن الخزنة ضمن إعادة الشراء فقد بلغت ٨٪، ثم انخفضت إلى ٦٪ عام ٢٠٠٨.

■ ارتفعت استثمارات مصرف اليمن والكويت بمقدار الضعف، لتمثل نسبة ٠.٣٣٪، من إجمالي الموجودات عام ١٩٩٩، ومثلت في بداية الفترة الثانية ٠.٢٤٪، وفي نهايتها ٠.٤٠٪، بينما زادت استثماراته في أذن الخزنة بحوالي ٤٤ مرة بين بداية الفترة الأولى مقارنة بنهايتها، لتمثل ٨٪ عام

١٩٩٩، ثم زادت خلال الفترة الثانية بمقدار ٣.٥ مرة، لتمثل ١٨٪ عام ٢٠٠٨، ثم ارتفعت استثماراته في شهادات الإيداع بمقدار ١٢ مرة، لتمثل ٣٣٪ عام ٢٠٠٨.

■ بلغت استثمارات المصرف التجاري اليمني في الشركات المحلية نهاية الفترة الأولى نسبة ٠.٣٪ من إجمالي الموجودات، ثم تراجعت إلى ٠.٢٪ نهاية الفترة الثانية. أما استثماراته في أدون الخزنة، فقد ارتفعت بمقدار ٢٣ مرة، خلال الفترة الأولى مقارنة ببدايتها، لتمثل ٥٪ عام ١٩٩٩، ثم ارتفعت إلى ٢٨٪ عام ٢٠٠٨.

■ أظهرت النتائج المتعلقة بدالة الإنتاج اللوغاريتمية، أن معاملات الاستثمارات إيجابية وغير معنوية، وذلك في مصرف اليمن والكويت، ومصرف اليمن الدولي، في حين كانت عكسية وغير معنوية، وذلك في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني، ومصرف اليمن الدولي. وهذا يدل على الإهمال في ذلك النشاط؛ نظراً لعدم وجود سوق للأوراق المالية على الإطلاق.

٥- معدلات العائد على حقوق الملكية:

انخفضت ربحية المصارف التجارية؛ نتيجة الانخفاض في نسب التوظيفات، والإيرادات من الخدمات المصرفية، والارتفاع في بند مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في قائمة الدخل، وانخفضت ربحية المصارف في الفترة الأولى مقارنة بالفترة الثانية، حيث بلغ متوسط معدل العائد إلى حقوق الملكية، في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير ١٧.٥٪، ومني المصرف الأهلي اليمني بخسائر صافية عدا السنة الأخيرة، وبلغ في مصرف اليمن الدولي ٨.٥٪، وفي مصرف اليمن والكويت ٦٪، وفي المصرف التجاري اليمني ٩٪ وذلك خلال الفترة الأولى، ثم أخذ هذا المعدل يرتفع خلال الفترة الثانية؛ نتيجة لتحسن معدل الإيراد من الخدمات المصرفية، حيث بلغ متوسطه في المصرف اليمني للإنشاء والتعمير ٢٧٪، وفي المصرف الأهلي اليمني ٢٠٪، وفي مصرف اليمن الدولي ٢٢٪، وفي مصرف اليمن والكويت ١٢٪ وتراجع إلى ٧٪ في المصرف التجاري اليمني، بسبب اقتطاع نسب عالية من الأرباح، وعدم توزيعها؛ لزيادة حقوق الملكية والاحتياطات معاً.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات؛ يمكن وضع عدد من التوصيات، والحلول المقترحة التي من شأنها الإسهام جنباً إلى جنب، في حث الإدارات المصرفية في تلك المصارف على تحسين وتطوير الأداء، من خلال اتباع ما يلي:

❖ العمل على تطوير الوظائف التقليدية للمصارف اليمنية، نتيجة لعدم وجود سوق للأوراق المالية، وذلك من خلال التوسع في فتح القروض الاستهلاكية، عن طريق تقديم البطاقات الائتمانية الاستهلاكية، والتوسع في خدمة الصراف الآلي، وخدمات التحويلات الالكترونية للأموال، والخدمات الشخصية للعملاء، بالإضافة إلى إصدار بطاقات الائتمان المصرفية.

❖ من الأفضل أن تركز المصارف التجارية اليمنية على ودائع التوفير، وتقلل من حجم الودائع لأجل وذلك من أجل تخفيض كلفة الأموال، لاسيما أن هذه المصارف تركز على الائتمان قصير الأجل.

❖ ضرورة قيام المصارف التجارية اليمنية بزيادة توظيفاتها عن طريق التخفيف من السياسة المتحفظة حيال توظيف مواردها، وذلك للتخفيف من أسعار الفائدة الدائنة، لأن الانخفاض في توظيفات المصارف يؤدي إلى التدهور في ربحيتها.

❖ المساهمة في توفير قاعدة معلومات، تضم بيانات عن المجالات الاستثمارية الممكنة لتوظيف الموارد المالية المتاحة للمصارف، وكذلك عن العملاء المحتملين، وتسهيل تداول هذه البيانات بين المصارف من أجل زيادة أحجام القروض، بالإضافة إلى تحسين قدرتها الإيرادية.

❖ الاهتمام برفع أداء المصارف التجارية اليمنية من خلال تنمية المعرفة الإدارية في بعض النواحي لدى بعض العاملين فيها من خلال دورات تدريبية تنمي لديهم المعرفة في النواحي التي تعاني المصارف من الضعف فيها.

❖ يمكن للمصرف اليمني للإنشاء والتعمير، والمصرف الأهلي اليمني أن يقوموا بدور المصارف الشاملة بما لديهم من موارد فنية وإدارية، من خلال الجمع ما بين وظائف المصارف التجارية، والمتمثلة في الوظائف المصرفية الأساسية، ووظائف مصارف الاستثمار، إذ من الواضح أن وظيفة المصارف التجارية التقليدية، والمتمثلة في الوساطة المالية، ومنح الائتمان اتجهت عوائدها للانخفاض، وتركزت ربحية المصارف في جانب الخدمات المصرفية، وعوائد الاستثمار من الأوراق المالية، كل ذلك يدعو إلى المزيد من التوسع في الوظائف غير التقليدية، التي ظهرت نتيجة للتطورات المتلاحقة في الحياة الاقتصادية.

❖ تشجيع سياسة الدمج بين المصارف اليمنية، في كيان اقتصادي أكبر مما يساعدها على الصمود أمام المنافسة القوية المحلية والعالمية، حيث إن عملية الدمج بين المصارف ضرورية؛ لتحقيق وفورات واقتصاديات الحجم الكبير، ولكي تحقق عملية الدمج الفائدة المرجوة منها؛ لا بد أن يكون هناك تقارب في السياسات الإدارية والإستراتيجية لتلك المصارف.

Abstract
Analysis and Performance Evaluation For Commercial banks
Practical Study on Some Yemeni Commercial Banks

Dissertation Prepared For Getting A PhD. In Economics

Prepared By:
GHALEB SALEH ALI MUSHABEB

Supervised By :Prof. PhD. Ali kanan
In Cooperate in with Prof. PhD. Mustafa AL Mutawakil

Commercial banks are the essential foundation in the financial system through which the economy can lead functions in any country, especially in light of rapid developments in economic life, and the consequent overcome the banks of the role that practice it. In order to explore the performance of Yemeni banks, and cope with these developments, it calls to assess their performance to identify the extent of their success in the performance of its role in attracting savings from depitors, and employ it different areas of investment .

The main objectives of this study is to evaluate the banking performance, through access to key criteria more general; helps to know the situation of the Yemeni commercial banks witch is the sample of the study, and building financial models, statistical and record; that assist in indicating the direct effects of the status and trends in the performance of those banks and current operations, and lists annual financial reports.

To a chief the objectives of the study, consists into introduction, and five chapters, conclusions and recommendations. The first chapter deals with the historical background and theory to commercial banks. The second Chapter discusses the financial criteria that used to evaluate the performance of commercial banks.

The third chapter deal with the performance of commercial banks of Yemen. while fourth Chapter discusses measure the performance of commercial banks Yemen, which clarified the impact of non-moral efficiency of operational and financing of capital at the rate of return to equity and deposits, while the demonstrated impact of moral support for the rate of property rights and the rate of wages to total production in

those banks, and also showed no significant effect of the outputs and inputs banking to total production banks to the study sample.

The fifth chapter discussed the final to a method of comparative analysis to evaluate the performance of banks, the study sample, in terms of, capital adequacy, and the sex composition of deposits, and investments, and indicators of financial analysis, statistics, and application standard, as well as comparing key financial indicators with Arab and foreign banks.

The study reached important results and recommendations that will be more beneficial if it is taken in consideration.

ملحق رقم (١)
حجم القروض والودائع للمصارف اليمنية المشمولة بالدراسة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي
للفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٨) (القيمة بملايين الريالات)

السنة	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي القروض/الناتج المحلي الإجمالي %	إجمالي الودائع/الناتج المحلي الإجمالي %
١٩٩٥	١٨,٦٢٣	٥٨,٧٧٤	٥١٥,٥١٥	٣,٦	١١,٤
١٩٩٦	٢٢,٢٠٦	٦٥,٨٥٤	٣٧٧,٣٢٨	٥,٩	١٧,٥
١٩٩٧	٢٢,٨٣٦	٧٠,١٢٦	٨٨٩,٧٣٧	٢,٦	٧,٩
١٩٩٨	٢٤,٧٥٠	٧٤,٨٢٨	٨٤٢,٦٢٦	٢,٩	٨,٩
١٩٩٩	٢١,٠٤٤	٨٣,٨٣٣	١,١٦٢,٨٣٨	١,٨	٧,٢
٢٠٠٠	١٩,٥٨٢	١٠٢,٨٨٩	١,٥٠٧,٨٨٥	١,٣	٦,٨
٢٠٠١	٢٤,٠٣٤	١١٧,٣٤٧	١,٦٦٢,١٠١	١,٤	٧,١
٢٠٠٢	٢٤,٥٣٦	١٣٩,٦٥٣	١,٨٧٨,٠٠٧	١,٣	٧,٤
٢٠٠٣	٢٦,٨٤١	١٦٦,٠١٨	٢,١٦٠,٦٠٨	١,٢	٧,٧
٢٠٠٤	٣٤,٦٥٦	٢٠٤,٣٨٦	٢,٥٦٣,٤٩٠	١,٤	٨
٢٠٠٥	٤٥,٨٥٥	٢٣١,٩٥٥	٣,٢٠٦,٩٧٦	١,٤	٧,٢
٢٠٠٦	٥٦,٧٢٦	٣٠٧,٥٨٨	٤,١١٩,٠١٣	١,٤	٧,٥
٢٠٠٧	٦٥,٣٨٦	٣٦٦,٨٧٩	٤,٧٢٠,٥٦٦	١,٤	٧,٨
٢٠٠٨	٧٤,٢١٥	٤٠٤,٩٠٣	٥,٧٣٤,٦٦٩	١,٣	٧

المصدر:

١- المصارف التجارية اليمنية المشمولة بالدراسة، التقارير السنوية، للسنوات المذكورة أعلاه.

٢- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ، للسنوات المذكورة أعلاه.

ملحق رقم (2)
بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف المصرف اليمني للإنشاء والتعمير
القيمة (بملايين الريالات)

السنة	الإيرادات الكلية	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	إجمالي الاستثمارات	تكلفة الودائع	معدل الأجور	تكلفة رأس المال المادي
1995	1.182	6.617	20.408	0.932	1.085	0.350	0.399
1996	1.862	9.726	23.076	1.360	1.516	0.451	0.455
1997	1.746	8.326	21.197	8.235	1.231	0.697	0.575
1998	2.025	8.237	21.367	6.499	0.862	0.989	0.501
1999	2.585	3.773	21.256	6.337	1.312	1.012	0.888
2000	1.694	4.191	26.872	10.250	1.507	1.031	1.017
2001	2.737	4.283	30.758	10.101	1.618	1.091	0.921
2002	3.005	3.910	35.956	14.755	1.819	1.112	0.926
2003	3.732	4.263	42.486	20.487	2.136	1.141	0.882
2004	4.323	4.617	47.890	24.973	2.590	1.287	1.109
2005	4.700	5.999	54.962	32.587	3.027	1.417	1.147
2006	5.863	8.267	73.688	36.373	3.735	1.834	1.273
2007	8.550	8.289	79.718	43.640	4.777	1.874	1.770
2008	8.088	8.184	84.527	25.785	4.928	2.087	1.646

المصدر: تم استخراج البيانات من التقارير المالية السنوية، للأعوام المذكورة أعلاه.

ملحق رقم (3)
بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف المصرف الأهلي اليمني
القيمة (بملايين الريالات)

البيان السنة	الإيرادات الكلية	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	إجمالي الاستثمارات	تكلفة الودائع	معدل الأجور	تكلفة رأس المال المادي
1995	0.288	3.929	18.057	0.943	1.367	0.129	0.092
1996	0.456	2.258	19.964	2.046	1.482	0.200	0.112
1997	0.390	1.873	21.969	6.932	1.724	0.218	0.109
1998	0.815	1.249	22.597	9.553	1.208	0.302	0.134
1999	1.151	0.870	26.412	11.834	1.865	0.442	1.535
2000	1.388	1.091	30.958	15.198	1.785	0.409	1.606
2001	1.813	1.573	33.915	17.111	1.655	0.393	1.647
2002	1.817	1.774	38.892	20.406	1.777	0.392	1.660
2003	2.143	2.202	44.497	25.049	2.137	0.413	1.668
2004	2.637	3.320	51.283	30.888	2.711	0.449	1.664
2005	3.279	3.841	56.709	32.422	3.183	0.479	1.776
2006	4.713	7.092	71.667	38.294	3.750	0.640	1.871
2007	6.048	8.915	80.962	42.917	4.756	0.720	1.917
2008	4.994	8.409	87.872	56.836	5.612	0.946	2.177

المصدر: تم استخراج البيانات من التقارير المالية السنوية، للأعوام المذكورة أعلاه.

ملحق رقم (4)
بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف مصرف اليمن الدولي
القيمة (بملايين الريالات)

البيان السنة	الإيرادات الكلية	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	إجمالي الاستثمارات	تكلفة الودائع	معدل الأجور	تكلفة رأس المال المادي
1995	0.495	3.452	6.632	0.000	0.188	0.080	0.079
1996	0.622	3.754	8.025	0.430	0.547	0.123	0.129
1997	0.636	5.377	9.877	1.284	0.690	0.130	0.125
1998	0.662	6.178	9.861	0.677	0.452	0.122	0.104
1999	1.063	5.706	10.813	0.721	0.686	0.183	0.118
2000	1.052	4.702	13.203	4.176	0.767	0.179	0.250
2001	1.032	4.353	15.026	4.431	0.781	0.203	0.242
2002	1.236	5.159	23.859	9.369	1.058	0.234	1.392
2003	1.543	4.926	29.845	14.245	1.382	0.282	1.383
2004	2.405	11.857	52.508	26.199	2.643	0.288	1.522
2005	3.361	15.720	61.699	28.228	3.498	0.367	1.689
2006	5.409	20.589	91.679	48.436	4.184	0.474	1.782
2007	7.776	22.137	114.914	67.805	6.951	0.620	1.827
2008	8.725	32.126	126.291	77.910	8.056	0.818	1.949

المصدر: تم استخراج البيانات من التقارير المالية السنوية للأعوام المذكورة أعلاه.

ملحق رقم (5)
بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف مصرف اليمن والكويت
القيمة (بملايين الريالات)

البيان السنة	الإيرادات الكلية	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	إجمالي الاستثمارات	تكلفة الودائع	معدل الأجور	تكلفة رأس المال المادي
1995	0.178	1.308	4.724	0.032	0.080	0.040	0.154
1996	0.303	0.660	4.770	0.030	0.221	0.063	0.195
1997	0.371	1.662	6.968	0.791	0.303	0.073	0.188
1998	0.408	2.193	7.881	0.363	0.319	0.090	0.195
1999	0.557	1.908	7.840	0.786	0.451	0.100	0.185
2000	0.505	2.612	10.748	2.451	0.506	0.119	0.175
2001	0.615	4.422	12.961	3.007	0.499	0.168	0.187
2002	0.674	5.144	15.365	4.857	0.586	0.189	0.208
2003	0.877	7.212	19.580	7.913	0.854	0.202	0.265
2004	1.016	6.506	23.666	9.610	1.523	0.277	0.323
2005	1.226	12.052	29.555	6.470	1.708	0.314	0.676
2006	1.775	10.773	35.834	11.609	2.005	0.346	0.767
2007	1.947	14.439	39.534	16.147	2.701	0.417	0.764
2008	2.253	11.384	41.875	24.968	3.125	0.527	0.763

المصدر: تم استخراج البيانات من التقارير المالية السنوية للأعوام المذكورة أعلاه.

ملحق رقم (6)
بعض موجودات ومطلوبات وتكاليف المصرف التجاري اليمني
القيمة (بملايين الريالات)

البيان السنة	الإيرادات الكلية	إجمالي القروض	إجمالي الودائع	إجمالي الاستثمارات	تكلفة الودائع	معدل الأجور	تكلفة رأس المال المادي
1995	0.435	3.317	8.951	0.046	0.189	0.071	0.297
1996	0.959	5.808	10.019	0.258	0.576	0.106	0.384
1997	0.864	5.598	10.115	0.914	0.676	0.153	0.397
1998	0.763	6.893	13.122	1.980	0.499	0.186	0.488
1999	0.745	8.787	17.512	1.077	0.975	0.181	0.439
2000	1.330	6.986	21.108	5.751	1.149	0.204	0.474
2001	1.443	9.403	24.687	7.271	1.210	0.211	0.505
2002	1.435	8.549	25.581	10.288	1.307	0.249	0.515
2003	2.028	8.238	29.610	11.721	1.489	0.318	0.897
2004	1.800	8.356	29.039	11.606	1.750	0.444	0.891
2005	2.362	8.243	29.030	12.317	1.911	0.569	0.902
2006	2.923	10.005	34.720	15.684	1.994	0.554	1.960
2007	3.718	11.606	51.752	21.126	3.013	0.621	2.176
2008	3.379	14.112	64.338	33.007	4.302	0.737	2.660

المصدر: تم استخراج البيانات من التقارير المالية السنوية للأعوام المذكورة أعلاه.

ملحق رقم (7)
المؤشرات المالية لدى المصارف العربية والأجنبية
للفترة من 2008 - 2000
(نسب مئوية)

المصرف المؤشر	المصرف العربي ش.م.ع	المصرف العربي الوطني السعودي	Sberbank	City national bank
حقوق الملكية/ القروض	28	19	16	14.5
حقوق الملكية/ الودائع	18	13	14	12
حقوق الملكية/ الموجودات	11	9	9.8	9.5
القروض/ الودائع	62.5	68	83	83
العائد/حق الملكية	10	21	20	14
العائد/ الودائع	1.8	2.6	2.7	1.7
العائد/ الموجودات	1.1	2.1	2	1.4
العائد/الموجودات العاملة	1.3	2.2	2.2	1.8

المصدر: تم احتساب متوسطات المؤشرات المالية بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف المذكورة أعلاه.

المصادر والمراجع

• المصادر والمراجع العربية

أولاً: المصادر الرئيسية

١- القرآن الكريم

ثانياً: الكتب

- ١- آل علي، رضاء صاحب أبو حمد، (٢٠٠٢)، إدارة المصارف، مدخل تحليل كمي معاصر، دار الفكر للنشر، عمان.
- ٢- أموري، هادي كاظم، شلبية، باسم، (٢٠٠٢)، القياس الاقتصادي المتقدم النظرية والتطبيق مكتبة دنيا بغداد .
- ٣- الأنصاري، أسامة عبد الخالق، (١٩٩٥)، إدارة المصارف التجارية والمصارف الإسلامية، سلسلة المراجع الحديثة في التمويل والعلوم المالية والمصرفية، مصر .
- ٤- بدوي، محمد عباس، (٢٠٠٥)، المحاسبة المالية وتحليل القوائم المالية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة.
- ٥- بني هاني، حسين، (٢٠٠٢)، اقتصاديات النقود والمصارف الأسس والمبادئ، دار الكندي، عمان.
- ٦- تركي، محمود إبراهيم عبد السلام، (١٩٩٥)، تحليل التقارير المالية، ط١، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض.
- ٧- جعفر، عبد الإله نعمة، (١٩٩٦)، محاسبة المنشآت المالية، (المصارف، شركات التأمين) دار حنين عمان.
- ٨- الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن، (٢٠٠٠)، إدارة المصارف، مدخل كمي، استراتيجي معاصر، دار وائل، عمان.
- ٩- الحسيني، فلاح حسن، الدوري، مؤيد عبد الرحمن (٢٠٠٨)، إدارة المصارف مدخل كمي استراتيجي معاصر، ط٤، دار وائل للنشر، عمان .
- ١٠- حنفي، عبد الغفار، وآخرون، (٢٠٠٦)، الأسواق المالية (أسواق رأس المال والبورصات المصارف، شركات استثمار) الدار الجامعية، الإسكندرية.
- ١١- حنفي، عبد الغفار، أبو قحف، عبد السلام، (١٩٩١)، الإدارة الحديثة في المصارف التجارية، الدار الجامعية، بيروت.
- ١٢- حنفي، عبد الغفار، (٢٠٠٤)، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإسكندرية.
- ١٣- خريس، جمال، وآخرون، (٢٠٠٢)، النقود والمصارف، ط١، دار الميسرة، عمان.
- ١٤- خلف، فليح حسن، (٢٠٠٦)، النقود والمصارف، ط١، دار الكتاب العالمي، عمان.

- ١٥- خنفر، مؤيد راضي، المطارنة، غسان فلاح، (٢٠٠٦)، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري، ط١، دار الميسرة عمان.
- ١٦- الدليمي، خالد علي، (١٩٩٨)، النقود والمصارف، ط١، دار الأنيس، ليبيا.
- ١٧- الدوري، زكريا، السامرائي، يسرى، (٢٠٠٦)، المصارف المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري، عمان.
- ١٨- الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٣)، إدارة العمليات المصرفية، ط٢، دار المناهج، عمان.
- ١٩- الراوي، خالد وهيب، (٢٠٠٥)، العمليات المصرفية الخارجية، ط٢، دار المناهج للنشر، عمان.
- ٢٠- رمضان، زياد، (١٩٧٨)، أساليب استخدام التحليل المالي، جامعة الدول العربية، الأردن.
- ٢١- زامل، احمد محمد، (٢٠٠٠)، المحاسبة الإدارية مع تطبيقات على الحاسب الآلي، ج٢، معهد الإدارة العامة، مركز البحوث، الرياض.
- ٢٢- سويلم، محمد، (١٩٩٨)، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية (مدخل مقارنة) مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة.
- ٢٣- سيجل، باري، (١٩٨٧)، النقود والمصارف والاقتصاد، ترجمة طه عبد الله منصور، مراجعة عبد الفتاح عبد الحميد، دار المريخ، الرياض.
- ٢٤- السيد علي، عبد المنعم، العيسى، نزار سعد الدين، (٢٠٠٤)، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد، عمان.
- ٢٥- السيد علي، عبد المنعم، (١٩٩٨)، اقتصاديات النقود والمصارف، ط١، الأكاديمية للنشر، المفرق، عمان.
- ٢٦- السيبي، صلاح الدين حسن، (٢٠٠٥)، معايير لجنة بازل لكفاية رأس المال والرقابة الفعالة للمخاطر المصرفية، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٢٧- شافعي، محمد زكي، (١٩٩٩)، مقدمة في النقود والمصارف، ط٦ دار النهضة العربية، بيروت.
- ٢٨- شافعي، محمد زكي، (١٩٨٩)، مقدمة في النقود والمصارف، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ٢٩- شامية، احمد زهير، (٢٠٠٢)، النقود والمصارف، دار زهران، عمان.
- ٣٠- شريف، عزيز، (١٩٨٣)، مقدمة في القياس الاقتصادي، ط٣، دار الطليعة للطبع والنشر، بيروت.
- ٣١- الشعار، محمد نضال، (٢٠٠٥)، أسس العمل المصرفي، دار الجندي، سورية حلب.
- ٣٢- الشماع وخالد أمين، (١٩٩٠)، التحليل المالي للمصارف، اتحاد المصارف العربية، ط٢، عمان.
- ٣٣- الشماع، محمد خليل، (٢٠٠٢)، تحليل وتقييم أداء المصرف، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، المفرق، عمان.
- ٣٤- الشمري، صادق راشد، (٢٠٠٨) إدارة المصارف، الواقع والتطبيقات العلمية، ط١، مطبعة الفرح، السعدون، بغداد.

- ٣٥- الشمري، صادق راشد، (٢٠٠٩)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية، ط١، دار صفاء ، عمان.
- ٣٦- الشمري، ناظم نوري، الشروف، محمد موسى، (١٩٩٩): مدخل في علم الاقتصاد، دار زهران، عمان.
- ٣٧- الشيباني، سعيد، (١٩٩٧) المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، أربعة وثلاثون عاماً من العطاء التنموي، ساموبريس، بيروت
- ٣٨- شيحة، مصطفى رشدي، (١٩٩٩)، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- ٣٩- الصميدعي، محمد جاسم، يوسف، ردينه عثمان، (٢٠٠٥)، التسويق المصرفي. مدخل استراتيجي كمي تحليلي، ط١، دار المناهج، عمان.
- ٤٠- الصيرفي، محمد عبد الفتاح، (٢٠٠٦)، إدارة المصارف، ط١، دار المناهج، عمان.
- ٤١- عبد السلام، محمد الموفق أحمد، (١٩٩٩)، دراسات عن الأقسام المختلفة بالمصارف التجارية (شرح عملي للعمليات الخارجية والمحلية)، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية.
- ٤٢- عجام، ميثم صاحب، (٢٠٠٦)، التمويل الدولي، دار زهران، عمان.
- ٤٣- العريبد، عصام فهد، (٢٠٠١)، دراسات معاصرة في محاسبة المصارف التجارية والبورصات، دار الرضاء، دمشق.
- ٤٤- الغزالي، عبد الحميد (٢٠٠٩)، أساسيات الاقتصاديات النقدية وضعياً وإسلامياً، مع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية (المتن والتطبيقات)، دار النشر للجامعات، القاهرة.
- ٤٥- غزلان، محمد عزت، (٢٠٠٢)، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ٤٦- فضالة، أبو الفتوح، (١٩٩٣)، الهياكل التمويلية، دار الكتب العلمية، القاهرة.
- ٤٧- كنعان، على، (بدون تاريخ)، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسين، دمشق.
- ٤٨- لطفي، أمين السيد احمد، (١٩٩٨)، التحليل المالي للتقارير القوائم المحاسبية لإغراض تقييم أداء الشركات وخططها المستقبلية والاستثمارات في الأوراق المالية بالبورصة، دار النهضة العربية، القاهرة.
- ٤٩- للوزي، سليمان احمد، وآخرون، (١٩٩٧)، إدارة المصارف، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.
- ٥٠- مبارك، عبد النعيم محمد، (١٩٨٥)، النقود والصيرفة والسياسات النقدية، الدار الجامعية، بيروت.
- ٥١- معتوق، سهير محمود، (١٩٨٩)، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية.
- ٥٢- معروف، هوشيار، (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي، ط١، دار الصفاء للنشر، عمان.
- ٥٣- ناشد، سوزي عدلي، (٢٠٠٥)، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي، بيروت.
- ٥٤- الناقه، أحمد أبو الفتوح، (١٩٩٥)، نظرية النقود والمصارف والأسواق المالية: مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- ٥٥- هندي، منير إبراهيم، (١٩٩٤)، إدارة المنشآت المالية، دار المعارف، الإسكندرية.

٥٦- هندي، منير صالح، قرياقص، رسمية، (١٩٩٧)، أسواق المال المصادر والمؤسسات، الناشر قسم إدارة الأعمال كلية التجارة الإسكندرية.

٥٧- هندي، منير صالح، (١٩٩٢)، إدارة المصارف التجارية، المكتب العربي الحديث، القاهرة.

٥٨- الهوا ري، سيد، (١٩٨٣)، إدارة المصارف، مكتبة عين شمس، القاهرة .

ثالثاً: الدوريات

١- أيوب، محي الدين ياسين، (١٩٩٨)، تقدير إنتاجية القطاع المصرفي السعودي خلال الثمانينات باستخدام دالة (كوب دوكلاس) مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، م ١١ جدة.

٢- التونسي، ناجي، (٢٠٠٤) الإصلاح المصرفي، قائمة إصدارات "جسر التنمية" العدد السابع عشر، الكويت.

٣- الجاعوني، فريد خليل، (٢٠٠٨)، أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد في دراسة أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية في معدل الولادات الكلية (دراسة تطبيقية من واقع التنمية بيانات تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ ل ١٧٧ دولة) مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد ٢٤ - العدد الثاني، دمشق.

٤- حشاد، نبيل، (٢٠٠٥)، إدارة المخاطر المصرفية والمالية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٢٩٧، ص ١٢٦.

٥- السماوي، أحمد عبد الرحمن، (٢٠٠٧)، محافظوا المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية: نتائج ٢٠٠٦، وتطلعات ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد ٣٢٢، أيلول/سبتمبر.

٦- القدسي، ياسين شرف، (١٩٩٦)، التطورات في السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية وأثرها على النشاط المصرفي خلال عام ١٩٩٥ الإدارة للرقابة على المصارف، المصرف المركزي، بحث غير منشور، صنعاء، مارس.

٧- المخلافي، عبدالله غالب، (٢٠٠٦)، الجهاز المصرفي والاستثمار الخاص في اليمن (الأداء - التحديات) وسبل المواجهة، مجلة دراسات اقتصادية العدد ٢٠، صنعاء.

٨- المراني، محمد يحي، (٢٠٠١)، نموذج إحصائي لقياس أداء المصارف التجارية اليمنية، مجلة كلية التجارة والاقتصاد - عدد خاص - أبحاث المؤتمر العلمي الخامس العدد ١٧، صنعاء.

٩- المقابلة، على حسين، (١٩٩٦)، الكفاءة الإنتاجية في المصارف التجارية الأردنية، مجلة جامعة الملك سعود م ٨ العلوم الإدارية العدد ١ الرياض.

رابعاً: الرسائل الجامعية

١- غانم، مروان أحمد عبدالله، (٢٠٠٠)، تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق.

- ٢- المتوكل، مصطفى حسين، (١٩٨٥)، السياسة النقدية في الجمهورية العربية اليمنية (١٩٧٠-١٩٨٠) رسالة ماجستير غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة- القاهرة .
- ٣- المخلافي، عبدالله غالب ناجي، (١٩٩٩)، دور السياسات النقدية والمالية في الفجوة الادخارية في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة.
- ٤- المخلافي، عبد العزيز محمد أحمد، (٢٠٠٤)، تحليل كفاية رأس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف اليمنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، بغداد.
- ٥- المعمري، نبيل سعيد عبده، (٢٠٠٠)، الأداء المالي للمصارف التجارية اليمنية في ظل نظرية الوكالة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، المفرق.

خامساً: الوثائق الرسمية

- ١- الجمهورية اليمنية، الغرفة التجارية والصناعية، (١٩٩٩)، برنامج إصلاح القطاع المصرفي في اليمن، المؤتمر العلمي الرابع لرجال المال والأعمال: العمل المصرفي في اليمن (الواقع والأفاق) خلال الفترة من ٢٨- ٢٩ فبراير ١٩٩٩، الغرفة التجارية والصناعة، عدن.
- ٢- الجمهورية اليمنية، المجلس الاستشاري، (١٩٩٨)، واقع النظام المصرفي في اليمن، وثائق ندوة النظام المصرفي التي أقامها المجلس الاستشاري خلال الفترة ٧- ٩ ديسمبر الكتاب ٨، صنعاء.
- ٣- الجمهورية اليمنية، المصرف المركزي اليمني، (١٩٩٨)، ندوة إصلاح النظام المصرفي في اليمن سبتمبر، صنعاء.
- ٤- الجمهورية اليمنية، المصرف المركزي اليمني، (١٩٩٩)، المنشورات الدورية المتعلقة بإجراءات ومعايير الرقابة التحوطية، قطاع الرقابة على المصارف، صنعاء.
- ٥- المصرف الأهلي اليمني، التقارير السنوية، للسنوات من ١٩٩٥- ٢٠٠٨.
- ٦- المصرف التجاري اليمني، التقارير السنوية، للسنوات من ١٩٩٥- ٢٠٠٨.
- ٧- المصرف المركزي اليمني: دوره في برنامج الإصلاح النقدي والمصرفي، ١٩٩٦-٢٠٠٧؛ بدون سنة نشر، صنعاء.
- ٨- المصرف المركزي اليمني، التطورات النقدية والمصرفية، شهر مارس ٢٠٠٢، المجلد الثاني العدد الثالث بدون سنة نشر صنعاء.
- ٩- المصرف المركزي اليمني، (١٩٩٩)، واقع النظام المصرفي، مابين ٩٠-١٩٩٤ والإصلاحات التي تحققت خلال ١٩٩٥-١٩٩٩، ص ٧-٨
- ١٠- مصرف اليمن الدولي، التقارير السنوية، للسنوات من ١٩٩٥- ٢٠٠٨.
- ١١- مصرف اليمن والكويت، التقارير السنوية، للسنوات من ١٩٩٥- ٢٠٠٨.
- ١٢- المصرف اليمني للإنشاء والتعمير، التقارير السنوية، للسنوات من ١٩٩٥- ٢٠٠٨.

First: Books

- 1- Campbell,(1982)" Encyclopedia of Economics, Green world, Editor inchict Mc Grew Hill, Book Company.
- 2- Cecchett, Stephen, G.(2006)"Money Banking and Financial Markets" Mc Graw -Hill, International, Edition, New York, N, Y.
- 3- Channon, D,(1992)"bank strategie management and marketing" Manchester university,(Jon Wiley and . Sons Ltd).
- 4- Colander. David. G,(2001)"Economics" Mc Grew -Hill ,Inc New York, N, Y 4th Edition.
- 5- Draper, N.R. and Smith, H.(1981):Applied Regression analysis, John Wiley, New York.
- 6- Grady, and Spencer,(1990)"Managing commercial Bank, prentice, Hall international INC, New Jersey, U.S.A.
- 7- Hempel Georg H. & Simonson D,(1999)"Bank Management: Text and, N.Y, Jon Wiley& Sons Inc, 5th ED.
- 8- Hempel, George H et al,(1994) "Bank Management: Text & cases" (4th Ed) john Wiley and sons, New York.
- 9- John, J. wild, K. R. Subramanyman. Robert F. Halsey,(2007)"Financial Analysis, Mc Grow - Hill Companies, Inc, Ninth Edition. P12.
- 10- Lester V. Chandler, (1969) "The Economics of Money and Banking" New York, Wrapper and Row, pp. 105, 106.
- 11- Reed, Edward, W, Gill, Edward, K.(1991)"Commercial Bank" 4th.Ed prentice Hill New Jersey.
- 12- Rose, p . kolar, j. and Fraser, D(1993)"Financial institution"4th.Ed, Boston, Homewood.
- 13- Rose, Peter, S.(1996)"Commercial Bank Management, 3th Ed, The Mc Grew Hill Companies, USA.
- 14- Siegel, B.(1982) Money Banking and Economy Academic press N. Y., U.S.A.

Scand: Periodicals

- 1- Avanooff, Douglas D.(1985)"Financial Industry Deregulation in th1980s "Perspectives, FED - Chicago, V,IX, Issue5, Sep/Oct.
- 2- Benston, Gorge J."Economics Of Scale and Marginal Cost in Banking Operations, The National Banking Review vol.2, June.
- 3- Berge A.N, and. B, Humphrey,(1997) Efficiency Of Financial Institutions: International Survey and Direction for Future Research, European Journal of Operational Research, Vol.98..
- 4- Berger, Allen,(1995)"The Relationship Between Capital and Earnings in Banking" Journal of money, credit and Banking , Vol. 27, No 2.

- 5- Borke, Philip, (1989)"Concentration and other determinants of bank profitability in Europe, North America and Australia" Journal of Banking and Finance, Vol 13.
- 6- Cavallo, Laura, and Stefanie P.S Rossi, (2001) Scale and Scope Economic in The European Banking Systems, Journal of Multinational Financial Management Vol.11.
- 7- Coit, Craig I, Karr, John, (1997)"Performance Measurement in the Banking Industry, Result of BAI. Survey, Bank Accounting and Finance, Vol.1, No 3.
- 8- Edgar, R.J. J.H Hatch, and M.K. Lewis, (1971) Economics Of Scale in Australian, Banking, (1947-1968), The Economic Record, Vol.47, No117, March.
- 9- Fortier, Diana and Phills Dave, (1985)" Bank and Thrift Performance Since DIDMCA" Perspectives, FED -Chicago, V, IX, Issue5, Sep/Oct.
- 10- Greuning, V. H. Bratanovic, S.B, (2003), "Analyzing Managing Banking Risk" Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk, Second ED The World Bank, Washington D.S.
- 11- Kaparakis, Emmanuel I. Stephen M. Miller, and Athanasios G. Noulas, (1994) Short-Run Cost Inefficiency of Commercial Banks: A Flexible Stochastic Frontier Approach" (J.M.C.B) No.4 November by the Ohio State University.
- 12- Lawrence, Colin, (1989)"Banking Costs, Generalized Functional Form an Estimation of Economics of Scale and Scope, (J.M.C.B) Vol.21, No.3 August Ohio State University U.S.A.
- 13- Milbourne, Ross, and Cumber Worth, Matthew, (1991) "Australian Banking Performance in An Era of Deregulation," Australian Economic Papers, Vol, 30, No 57.
- 14- Murray, John and Robert W. White, (1983)"Economics of Scale and Economics of Scope in Multiproduct Financial Institution: A study Of British Columbia Credit Union, Journal of Finance Vol.38.No3, June.
- 15- Sealey, C.W, and James, T. Lindley, (1977)"Input Outputs, and A theory Of Production and Cost at Depository Financial Institutions, The Journal Of Finance, Vol.32 No.4 Sep.

Third: Internet

[http://www.anb.com.sa/pdf/Reports/qreports 2000-2008//Arabic/ _Q4_ar.pdf](http://www.anb.com.sa/pdf/Reports/qreports%2000-2008//Arabic/_Q4_ar.pdf).
[http://www.arabbank.com/uploads/Reports 2000-2008/a.pdf](http://www.arabbank.com/uploads/Reports%2000-2008/a.pdf).
[http://www.cnb.com/ir/annualreport 2000- 2008/cyn_ar0.pdf](http://www.cnb.com/ir/annualreport%2000-2008/cyn_ar0.pdf).
http://www.sbrf.ru/common/_en/img/uploaded/files/eng/Annual_Report_2000-2008.pdf.